٢٠١٤/١/١٠

«أردوغان».. هل ستؤثر قضية الفساد في مستقبله السياسي؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعيش تركيا في الوقت الراهن هزة عميقة قد تؤثر في مستقبلها السياسي على خلفية قضايا فساد متهم فيها مجموعة من أعضاء الحكومة التي يرأسها «رجب طيب أردوغان» المنتمي إلى حزب «العدالة والتنمية»، وقد أصدر القضاء أوامر بملاحقة مجموعة من أبناء عدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين ورؤساء مجالس إدارات البنوك والشركات، وهو ما واجهه «أردوغان» بالترويج أن قوى خارجية تحاول إيقاع الحكومة في فضيحة وتشويه سمعته في عام الانتخابات.

والمثير للاستغراب في هذه القضية بعيدًا عما أثارته من ضجة عالمية، وبعيدًا عن دلالة توقيتها، وهو نهاية فترة «أردوغان» الثانية وقرب الانتخابات في مارس ٢٠١٤، هو أن «أردوغان» المحارب الأول للفساد هو من تظهر في ولايته مثل هذه القضية؛ فعندما فاز برئاسة بلدية إسطنبول عام ١٩٩٤ وبجانب ما قام به من تطوير للبنية التحتية للمدينة، لا يمكن وصف ما قام به إلا بأنه انتشل بلدية اسطنبول من ديونها التي بلغت ملياري دولار وحولها إلى أرباح واستثمارات وبنمو بلغ ٧٪، بفضل عبقريته ويده النظيفة.

وبعد توليه رئاسة الوزراء في ٢٠٠٢، وعلى مدار ثلاث ولايات عمل «أردوغان» على ترسيخ الاستقرار والأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بلاده، فنجح الرجل في إنقاذ سفينة الاقتصاد التركي من الغرق بعد الأزمة والانهيار في العام ٢٠٠١، لتحتل بلاده المرتبة الـ١٦ على مستوى العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، ولتصبح صاحبة أكبر سادس اقتصاد في القارة الأوروبية، وتصالح مع الأرمن بعد عداء تاريخي، وكذلك فعل مع اليونان، وفتح جسورًا بينه وبين أذربيجان وبقية الجمهوريات السوفيتية السابقة، وأرسى تعاونًا مع العراق وسوريا وفتح الحدود مع عدد من الدول العربية وألغى تأشيرة الدخول، وفتح أبوابا اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية مع عدد من الدول المؤثرة في العالم، حتى اختيرت مدينة إسطنبول عاصمة الثقافة الأوروبية عام ٢٠٠٩.

وقد انعكس هذا النجاح إيجابيًّا على نظرة الشعب التركي لحزب «العدالة والتنمية»، خاصة بعد عقود طويلة من فضائح الفساد والرشا والبؤس المالي والاقتصادي الذي عاش فيه الأتراك في ظل الحكومات العلمانية والقومية المتتالية على الحكم.. وهذا الظهير الشعبي فضلاً عن امتلاك القوة والقدرة الاقتصادية أتاحا لـ«أردوغان» أن يتخذ مواقف سياسية إقليمية مناصرة للقضايا الإسلامية والعربية خارج سرب هيمنة الولايات المتحدة وإسرائيل، دون أن يخشى أي عواقب اقتصادية نتيجة لمواقفه السياسية، على عكس آخرين كُثر يخشون العواقب الاقتصادية لتصرفاتهم السياسية.

ومنها موقفه أثناء الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ حينما رفض نشر قوات أمريكية على الأراضي التركية لفتح جبهة شمالية ضد العراق أو استخدام القواعد التركية في مهاجمة العراق، من قبيل قاعدة «إنجرليك» الجوية التي تضم قوات من الطيران العسكري الأمريكي والتركي.. ومنها أيضًا

إلغاؤه ـ رغم تحالف بلاده مع إسرائيل ـ صفقة لتحديث طائرات مع مؤسسة صناعة الطائرات الإسرائيلية قيمتها ٥٠٠ مليون دولار، وذلك في أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦، ومطالبة المجتمع الدولي بإيقاف هذا العدوان.. وكذلك فعل خلال العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر عام ٢٠٠٨، وزاد عليه بأن وصف ممارسات إسرائيل في غزة بأنها «جرائم حرب بشعة ضد الإنسانية» تستوجب محاكمة مرتكبيها، وطالب بتعليق عضويتها في الأمم المتحدة لعدم احترامها قرار مجلس الأمن بوقف العدوان.

وفي ٢٩ من يناير ٢٠٠٩ وخلال مؤتمر «دافوس» غادر «أردوغان» حلقة نقاشية تليفزيونية احتجاجًا على عدم إعطائه الوقت الكافي للرد على الرئيس الإسرائيلي «شيمون بيريز» بشأن الحرب على غزة؛ ووصف «بيريز» بأنه قاتل للأطفال في مجزرة قانا ١٩٩٦، وأن جيشه يكرر ذلك بقتل الأطفال على شواطئ غزة.. ومع الهجوم الدموي لإسرائيل في مايو ٢٠١٠ على سفينة مرمرة التركية ضمن أسطول الحرية ـ الذي كان يهدف إلى رفع الحصار عن سكان قطاع غزة المحاصرين منذ عام ٢٠٠٦ـ مما أسفر عن مقتل ٩ أتراك وإصابة ٣٠ آخرين، أكد «أردوغان» أن «إسرائيل لن تحقق السلام والأمن بسياستها الاحتلالية والتوسعية»، معلنًا أن العلاقات مع إسرائيل لن تعود إلى طبيعتها إلا بعد أن تعتذر عن عدوانها على أسطول الحرية، وتدفع تعويضات للضحايا، وتسمح بإجراء تحقيق دولي حول الحادث، كما قرر سحب سفير بلاده من إسرائيل، ولم تعد العلاقات بين الطرفين إلا بعد أن قدم «نتنياهو» اعتذارًا للحكومة التركية.

هذه المواقف التي اتخذها «أردوغان» لنصرة القضايا الإسلامية والعربية صنعت له شعبية في العالم العربي فاقت شعبية أي زعيم آخر، غير أنها في الوقت نفسه خلقت له أعداء في الغرب بفضل اللوبي الصهيوني، وبدأوا يتصيدون له الأخطاء ويدعمون منافسيه، وساعدهم على ذلك انغماس الرجل في قضايا شائكة بالمنطقة خلقت له أيضًا أعداء إضافيين، فعلى سبيل المثال نظرت تركيا للأزمة السورية باعتبارها أزمة تركية داخلية؛ حيث ارتبط حرص أنقرة على استقرار سوريا بالتخوفات من تداعيات الأزمة السورية على ملفاتها السياسية والاجتماعية وبشقيها العلوي والكردي على الوضع الداخلي في تركيا، لذلك حاولت تفادي تداعي الأحداث من خلال دفع الرئيس السوري «بشار الأسد» لتقديم تنازلات تسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية، وبعد فشلها في ذلك انقلبت على النظام في سوريا واحتضنت المعارضة ومؤتمراتها، مما دفع بعض رموز النظام السوري إلى التلويح بإمكانية توظيف الورقة الكردية.

وكذلك الحال أيضًا فيما يتعلق بالتطورات في مصر؛ حيث رأى الرجل ما حدث فيها يوم ٢٠١٣/٦/٣٠ انقلابًا عسكريًّا، ما أكسبه عداوة النظام الجديد في القاهرة وكذلك عداوة مناصريه في المنطقة، وذلك بسبب رؤية «أردوغان» أن التطورات هناك تترك فراغ قوة إقليمية على الصعيدين السياسي والعسكري يفتح الأبواب على مصراعيها أمام إيران كقوة إقليمية طموحة لها أطماع توسعية ورغبات في الهيمنة تضع على إثرها تركيا في زاوية حرجة لمواجهة مثل هذا المد.

وبالعودة إلى قضية الفساد، واستنادًا إلى الخلفية السابقة لتاريخ «أردوغان» سواء إنجازاته داخل تركيا، أو مواقفه المناصرة للقضايا الإسلامية والعربية، كان من الطبيعي أن تتعدد التفسيرات وراء هذه القضية، فالبعض أرجعها إلى أنها مؤامرة خارجية كما زعم «أردوغان» نفسه، وذلك من قبل إسرائيل والولايات المتحدة من أجل القضاء عليه هو وحزبه «العدالة والتنمية»، لاسيما إذا تم ربط هذه القضية بتوقيت الكشف عنها وتفجيرها مع قرب الانتخابات التشريعية في مارس ٢٠١٤، في حين أرجعها البعض الآخر إلى «محمد فتح الله كولن» الكاتب والداعية التركي المقيم الآن في بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو مؤسس حركة «كولن» (المعروفة أيضًا باسم حركة حزمت)، وذلك ردًّا على إغلاق «أردوغان» جميع المدارس الخاصة التي تدير ريعها حركة «كولن» التي يشير المحللون إلى أنها «اخترقت» أجهزة الشرطة والنيابة من أجل زعزعة استقرار حكم حزب «العدالة والتنمية».

ورغم أنه من غير الواضح حتى الآن إلى أي مدى تعد هذه الحركة مسؤولة عن هذه الاعتقالات والاضطرابات في تركيا، سارعت الصحف الغربية بالكتابة عما وصفته بـ«تزايد الهوة بين الحركات الإسلامية في تركيا والتي كانت في يوم من الأيام متحالفة مع بعضها البعض»؛ حيث كتبت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية في افتتاحيتها أيضًا يوم ٢٠١٣/١٢/٣١ أن الاضطرابات الموجودة حاليًّا في تركيا تعود إلى العداء بين الإسلاميين المتمثلين في حزب العدالة والتنمية الحاكم، وحركة «حزمت» التي يتزعمها «كولن»، والتي لديها شركات وأعمال تجارية ومراكز بحوث ووسائل إعلام بالإضافة إلى وجود أتباع لها في الشرطة والقضاء، مشيرة إلى أن القاعدة الشعبية للحركة لن تصوت في الانتخابات البلدية والتشريعية المقبلة لصالح حزب العدالة والتنمية، وهو ما سيصب في مصلحة حزب الشعب المعارض.

ومن هذه الزاوية يرى المحللون أن الصراع على السلطة في تركيا يهدد البلاد، وأنه بالرغم من أن وسائل الإعلام الموالية للحكومة تحمل المسؤولية لإسرائيل والولايات المتحدة، فإن خلف هذه الإعلانات الرسمية يوجد صراع معقد ومبهم إلى حد كبير على السلطة بين حزب «أردوغان»، وحركة «حزمت».

ويرى المحللون أيضًا أن أصول الصراع على السلطة محل تكهنات لا نهاية لها، فالبعض يقول إن «كولن» عارض موقف «أردوغان» من إسرائيل ودعمه للمعارضة السورية، لكن بالنسبة للولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى، فإن المهم أن «أردوغان» الذي كان يعتبر نموذجًا لقائد إسلامي، وكان يعامل كحليف مقرب من قبل الرئيس الأمريكي «باراك أوباما»، يواجه تحديًّا سياسيًّا بأساليب استبدادية، ومساجلات معادية للغرب، وإذا نجحت تلك الأساليب، فإن المؤسسات الديمقراطية التي تعانى من الهشاشة في تركيا ستواجه مزيدًا من التقويض.. ويرى هؤلاء أن تركيا تتجه إلى الطريق العربي القديم الممتلئ بالفساد والاستبداد، وأن «أردوغان» محاط بالمشكلات، ومنها الاقتصاد الذي شهد سقوطًا بمقدار النصف بعد عام ٢٠١١، أما ثاني الصعوبات فهي تفكك الاتفاق الذي مكنه من مواجهة الجيش، بعدما أدانت المحاكم عدة مئات من الضباط ومؤيديهم من المدنيين، ويعود الفضل جزئيًّا في ذلك لجماعة «كولن».

واتصالاً أشارت صحيفة التايمز البريطانية في افتتاحيتها «أردوغان يتعرض لضغوط لإعادة محاكمات العسكر» يوم ٢٠١٤/١/٣، أن الجيش التركي اختار زيادة المشاكل التي يواجهها رئيس الوزراء بالمطالبة رسميًّا بإعادة المحاكمات المثيرة للجدل التي قضت بسجن مئات القادة السابقين في الجيش، مضيفة أن الطلب الذي قدمه الجيش للمدعي العام يزيد من الضغوط على كاهل «أردوغان»، مشيرة أن المحاكمة التي تمت عام ٢٠١٢ والتي قضت فيها المحكمة بسجن ٣٠٠ من ضباط الجيش السابقين، بينهم عدد من كبار القيادات بتهمة التآمر للإطاحة بحكومة «أردوغان»، شكل ضربة قوية للجيش وأبعده عن الساحة السياسية.

وبالرغم من كل ذلك، فإن الواضح أن حزب العدالة والتنمية مطمئن إلى غياب معارضة سياسية حزبية قوية له، فجميع الأحزاب العلمانية ثبت فشلها، وعدم قدرتها حتى على استثمار متاعبه كما حصل في أحداث ميدان «تقسيم» وغيرها، إضافةً إلى ذلك يبدو أنّ حزب العدالة والتنمية مطمئن إلى أنّ الأتراك، خلال الانتخابات البلدية المقبلة، لن يصوِّتوا لأجندة سياسية، بل لمصلحة أجندة خدمية. وفي هذا الصدد يدرك الحزب أنّ الآخرين غير قادرين على منافسته؛ فمنذ وصوله إلى السلطة عام ٢٠٠٢ لم يستطع حزب سياسي تركي منافسة العدالة والتنمية في المحليات، ولا حتى في الانتخابات البرلمانية.

هذه هي التوقعات التي تؤكدها التحليلات فيما يتعلق بتأثير قضية الفساد على المستقبل السياسي لـ«أردوغان» وحزبه.

وما يهمنا هنا هو أنه انطلاقًا من:

ـ وضع تركيا كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط لها دور وحضور مؤثر في المحيط الإسلامي بحكم عضويتها في منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك في المحيط الدولي باعتبارها عضوًا في حلف الناتو، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة العشرين، كما أن لها رؤاها ومواقفها حيال العديد من القضايا التي تهم العالم الإسلامي، وتلك التي تخص المنطقة العربية، وخاصة دول مجلس التعاون.

ـ موقع تركيا كدولة اقتصادية كبرى في المنطقة، وحاجة دول مجلس التعاون للإفادة من إمكانياتها الاقتصادية والطبيعية.

ـ كون تركيا إحدى القوى العسكرية المؤثرة في المنطقة والتي من شأن توطيد العلاقات معها في هذا الشأن إحداث نوع من توازن القوى في المنطقة.

انطلاقًا من كل ذلك يمكن لدول مجلس التعاون القيام بدور الوسيط بين أنقرة والقاهرة لرأب الصدع بينهما لا أن تأخذ جانب هذا الطرف أو ذاك، فبقدر أهمية مصر لدول المجلس فإن خسارة تركيا تعني الكثير باعتبارها ضامنا قويا لتوازن القوى في المنطقة، لاسيما في ظل إمكانية التقارب الإيراني التركي.. فالاتفاق المصري التركي يدعم موقف دول مجلس التعاون ويجعل تركيا تقف سدًّا أمام طموحات إيران التوسعية.

٢٠١٤/١/١٦

الصراع في جنوب السودان.. والمخاوف من حرب أهلية تهدد أمن المنطقة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تتواصل مفاوضات سلام «أديس أبابا» تحت إشراف الهيئة الحكومية لتنمية شرق إفريقيا (إيغاد) منذ ٢٠١٤/١/٧ بين فرقاء دولة جنوب السودان للحيلولة دون نشوب حرب أهلية قد تمتد تداعياتها وتؤثر على الأمن في المنطقة ككل.

وكان ملفتًا أن المفاوضات انفضت سريعًا للتشاور في جوبا حول مصير ١١ محتجزًا اعتقلوا في ٢٠١٣ بسبب مزاعم بمحاولة انقلاب عسكري؛ حيث رفضت الحكومة مطلب المسلحين بالإفراج الفوري وغير المشروط عن المحتجزين، وذلك بالتزامن مع إعلان جيش جنوب السودان أنه يواصل التقدم نحو مدينة «بور» الاستراتيجية التي يسيطر عليها المتمردون.

وباعتبارها من أكبر المستثمرين في صناعة النفط بجنوب السودان ـ من خلال شركتي النفط المملوكتين للدولة ـ ولأن الاضطرابات أجبرت الحكومة هناك على خفض إنتاج النفط بحوالي الخمس دعت الصين إلى الوقف الفوري للقتال.

وبجانب القلق الصيني هناك قلق سوداني، فالسودان ليست جارة فقط لدولة جنوب السودان، وإنما تعتمد أيضًا على العوائد الضريبية من نقل نفط جنوب السودان عبر أنابيبه إلى الشمال ومن ثم تصديره إلى الخارج، ومن ثم كانت الزيارة المفاجئة للرئيس السوداني «عمر البشير» إلى جوبا يوم ٢٠١٤/١/٦ لتأمين مصالح بلاده النفطية.

وعلى عكس العديد من الدول الإفريقية الأخرى، أولت الدول الغربية اهتمامًا بالصراع الدائر في جنوب السودان، على نحو فعال، منذ مراحله الأولى وذلك بإعلانها عن إجراء محادثات سلام في إثيوبيا بغية التوصل إلى اتفاق المصالحة بين الطرفين.

ويلاحظ أنه نتيجة الانخراط الدولي المكثف في الحملة الداعية للاستقلال، والتي يشير الكثير من المحللين إلى أنه أحد النجاحات القليلة التي حققتها إدارة «أوباما» فيما يتعلق بالسياسة المتبعة حيال إفريقيا، فإن الصراع في جنوب السودان يضع الولايات المتحدة أمام خيارات صعبة؛ خاصة أنها ساهمت في انفصال هذه الدولة بعد حرب أهلية طاحنة في السودان، ولذلك فهي تسعى جاهدة لإنقاذ دولة جنوب السودان من أزمتها، ولمنع انهيار النجاحات الأمريكية المتمثل أبرزها في نشوء هذه الدولة.

وسواء كان ما شهدته جوبا عاصمة جنوب السودان محاولة انقلاب كما وصفها الرئيس سيلفاكير أو مجرد اشتباكات بين عسكريين من قبيلتي الدينكا والنوير نتيجة سوء تفاهم كما وصفها نائب الرئيس المقال «رياك مشار»، فإن المؤكد أن هناك احتقانًا سياسيًّا وتوترًا قبليًّا زادت حدته منذ إقالة «مشار» والأمين العام للحركة الشعبية الحاكمة باقان أموم في يوليو ٢٠١٣.. هذا التوتر الذي تحول إلى اشتباكات مسلحة دموية راح ضحيتها أكثر من ٥٠٠ عسكري ومدني وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، إلا أنه ما زال هناك اختلاف بين المحللين في تفسير هذا الصراع الدموي؛ فالتركيبة الجيوسياسية لهذا الصراع، الذي مازال في طور التكوين، تشير إلى أنه واحد من أكثر الصراعات تعقيدًا في منطقة معقدة

جدًّا، بل وكان متوقعًا أن جنوب السودان قد يصل إلى حافة الحرب الأهلية؛ حيث أدى الانقسام العرقي عميق الجذور وسيطرة الموارد النفطية غير المستقرة إلى خلق صراع من شأنه تدهور الوضع في السودان بشكل كبير والمنطقة بشكل أكبر.

فبجانب أن دولة جنوب السودان هي دولة حديثة ما زالت تحت الإنشاء، ينطوي الصراع على خلافات سياسية وعرقية ودينية واقتصادية إضافة لموردي النفط والغاز، كما يلي:

ـ فسياسيًّا: يتمحور النزاع على السلطة بين رئيس البلاد «سيلفاكير» ونائبه السابق «رياك مشار»، ففي ٢٠١٣/٧/١٣ أجرى الرئيس تعديلاً وزاريًّا أطاح فيه بنائبه وبعض الوزراء من رفقائه، وكلهم من أتباع «جون جارانج» الذين يطلق عليهم «أبناء جارانج»، تلك القرارات الرئاسية جاءت لرغبة «سيلفاكير» في ترشيح نفسه رئيسًا للمرة الثانية في عام ٢٠١٥، في حين يتطلع «مشار» إلى نفس الاستحقاق.

وبحسب البعض فإن القتال بدأ عندما حاول الحرس الجمهوري المنتمي لقبيلة الدينكا التي ينتمي لها الرئيس في نزع سلاح عناصر موالية لـ«مشار» المنتمي لقبائل النوير، وهنا تشير «نسرين مالك» في مقالها «أزمة جنوب السودان المعقدة» بصحيفة نيويورك تايمز يوم ٢٠١٣/١/٦، إلى أنه على العالم الخارجي ألا يسيء فهم جذور اندلاع العنف الحالي، حتى يتسنى له البدء في التعامل مع هذا الصراع الداخلي الجديد، ورأت أنه بالرغم من أن هناك كثيرًا من التقارير التي تشير إلى أن الأزمة الحالية اندلعت على أسس قبلية، وهو ما اعتبرته وسيلة مبسطة للغاية وبالغة الخطورة لوضع إطار للأحداث إلا أنها أكدت أن المصدر الحقيقي للعنف في جنوب السودان ذو طابع سياسي وليس عرقي.. موجهة النصيحة لواضعي السياسات الغربيين بأن عليهم أن يدركوا هذه الحقيقة قبل فوات الأوان.

وأوضحت أن قصر الصراعات على أنها قبلية هو أمر بالغ الخطورة، لاسيما حينما يتم تطبيقه على دولة كجنوب السودان؛ حيث يكون للشركاء الأجانب تأثير كبير، وأي توجه نحو وصف الصراع بأنه قبلي، سيكون كارثيًّا، لأنه سيرسخ ويؤكد صحة وجود تصدعات عرقية هناك، بدلاً من إعطاء فرصة لتقاسم السلطة السياسية لضمان حل سهل للأزمة، محذرة من أن تحول الروايات الغربية – التي تقول إن الوضع في السودان مجرد أزمة عرقية – دون التوصل إلى حلول سياسية عملية..مثلما حدث في الصراع في دارفور؛ حيث وصف نشطاء ووسائل الإعلام حينها بأن ما يحدث هو إبادة جماعية ترتكبها غالبية عربية مستبدة ـ سيؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على إمكانية وجود وساطة دولية لحل الأزمة.

ـ أسباب عرقية ودينية: يؤكد محللون أن التوترات العرقية صبغت جنوب السودان منذ نيله للاستقلال، ويتضح هذا في الصراع من أجل السلطة بين المجموعتين العرقيتين الرئيسيتين فيه وهما الدينكا (١٥٪ من السكان) والنوير (٥٪) واللتان كانتا متحدتان في صراعهما مع الخرطوم قبل أن ينحدرا تدريجيًّا في صراع داخلي من أجل السلطة مسرحه تسع ولايات من عشر هي مجمل ولايات دولة جنوب السودان في صراع على النفوذ والأرض والمراعي وملكية عائدات النفط.

ـ أسباب اقتصادية: فتوزيع النفط والثروات المعدنية ربما يكون السبب الحقيقي في اندلاع المعارك بين «سيلفاكير» ونائبه «مشار»، فاندلاع المواجهات بين قوات الطرفين منذ يوليو ٢٠١٣، تزامن مع الهجوم على شركات بترول معينة، أي إن هذه المواجهة العسكرية ربما تكون وراءها حرب أكبر للسيطرة على ثروات البلاد، لاسيما وأن دولة جنوب السودان تعتمد إيراداتها بنسبة ٩٨٪ على النفط، وهو موجود بوفرة في أنحاء كثيرة من البلاد، سواء في شكل احتياطي كامن أو آبار منتجة، وتصدر نحو٢٠٠,٠٠٠ برميل نفط يوميًّا، وتحتل المرتبة الثالثة بعد نيجيريا وأنجولا في صحراء إفريقيا من حيث تصدير البترول، بالإضافة إلى ثروات هائلة وغير مستغلة من الذهب، والماس، والنحاس، واليورانيوم، والحديد والمنجنيز.

ولأن معظم حقول بترول دولة الجنوب التي تعتمد ميزانيتها على عائداته تقع في أراضي قبيلة «النوير» فإن العمل على استرضاء أبنائها أمر حيوي لاستقرار البلاد والحفاظ على ثروتها النفطية من التخريب أو حتى تعطيل الإنتاج، وليس إقصاءها من السلطة هي أو غيرها في بلد يحتاج إلى بناء بنيته التحتية من الصفر وتعصف البطالة بنصف عدد أبنائه وتتراوح نسبة التضخم فيه حوالي ٤٢٪ الأمر الذي أحدث حالة من التذمر والسخط لدى المواطنين الذين كانوا يأملون أن تتحسن أحوالهم المعيشية بعد الانفصال.

وإلى جانب هذه الأسباب هناك عدد من العوامل التي تزيد من تعقد المشهد العام لأحداث جنوب السودان، فهي دولة وليدة ومازالت ضعيفة ومن ثم تخضعها هذه الحقيقة إلى تأثيرات الدول المجاورة لها، مثل: كينيا وإثيوبيا وبخاصة أوغندا، التي حققت مصالح جمة بانفصال جنوب السودان، هذه الدول أرسخ قدمًا في المنطقة، ولها مصالح وعلاقات إقليمية ودولية تدافع عنها، بالإضافة إلى المصالح الدولية التي تتعاظم في دول حوض النيل والقرن الإفريقي، فهذه الدول أخذت جنوب السودان كسوق مفتوحة لتجارتها، وفرصة للأيدي العاملة الفائضة عن احتياج تلك الدول، إلى جانب المشروعات المشتركة المهمة كمشروعي إنشاء خطين جديدين لنقل نفط الجنوب.

وعلى مستوى التجمعات الإقليمية، تميل منظمة «الإيغاد» إلى تأييد موقف «سيلفاكير»، وقد دعت «مشار» إلى الاستجابة وأمهلته حتى نهاية العام وإلا ستتخذ إجراءات مختلفة، ويبدو أن أوغندا سارعت في تنفيذ هذا التهديد فشاركت في تحرير مدينة «بور» من قوات «مشار» ودعت دول شرق إفريقيا للتدخل في جنوب السودان ضد المعارضة لنصرة «سيلفاكير».

غير أن المجتمع الدولي سيحاول ضبط الإيقاع بين الفريقين وذلك بإقامة توازن بين مصالح كل من الجانبين ولو إلى حين، وإن كان ذلك بإثناء «سيلفاكير» عن الترشح لمدة ثانية على أن يكمل مدته حتى عام ٢٠١٥، إلا أنه لابد من الأخذ في الاعتبار أن الدبلوماسية الإقليمية والدولية السريعة قد ترتب عليها زيادة حدة العنف في الوقت الحالي مع وجود اختلافات غير عميقة حول الحل السياسي المناسب.

وبعيدًا عن كل هذا الجدل من الملفت للنظر غياب أي دور لدول مجلس التعاون في مقابل الاهتمام الغربي والإفريقي والصيني بهذه القضية دفاعًا عن مصالحهم في هذه الدولة الوليدة رغم أنه من المهم أن تعمل من خلال العمل العربي المشترك من أجل انتشال هذا البلد من الوقوع في مستنقع الحرب الأهلية والتي ستطول تداعياتها أول ما تطول أمن دول مجلس التعاون الخليجي بحكم القرب الجغرافي وبحكم أن نفط جنوب السودان يمر عبر البحر الأحمر والذي يعد الممر التجاري الرئيسي للنفط الخليجي، وأي اضطراب سيصيب هذه المنطقة سيؤثر على حركة تجارة النفط، فضلاً عن تهديد الأمن القومي للسودان، وبالتالي تهديد الأمن القومي العربي ككل.

٢٠١٤/١/١٨

«شارون» رجل سلام مزور ..عن أي رجل يتحدثون؟!

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

إذا كان مفهومًا أن يعتبر الإسرائيليون «آرييل شارون» رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق والذي ظل طريح الفراش لأكثر من ٨ سنوات حتى توفي يوم ٢٠١٤/١/١١ من أهم خمس شخصيات إسرائيلية شكلوا الدولة العبرية منذ نشأتها، وأن تحوله معظم وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى بطل إسرائيل القومي وحامي حدودها من الإرهاب، حيث تبارز كبار الصحفيين في وصف إنسانية «شارون» وميزاته الشخصية وروحه الفكاهية التي كان يتمتع بها، وتقديمه خدمات جليلة لإسرائيل، حتى إن جيروزاليم بوست في افتتاحيتها «شارون: حياة الأسد» يوم ٢٠١٤/١/١٢، أبرزت أن «شارون» كان حامي إسرائيل وطالما سعى لأمنها القومي عبر بناء مزيد من المستعمرات، وأنه بفضله أصبح خطر إنشاء دولة فلسطينية غير موجود، مرددة ما جاء في آخر مقابلة له قبل أن يدخل في غيبوبة: «القدس ستظل إلى الأبد عاصمة موحدة وغير مقسمة لإسرائيل».

فإنه من غير المفهوم بل ويعد من سخرية الأقدار أن يخرج علينا البعض من خارج إسرائيل ليصف «آرييل شارون» بأنه «حمامة سلام» في إشارة إلى انسحابه الأحادي الجانب من غزة عام ٢٠٠٥ كما ذهبت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية التي نشرت مقالات مختلفة زوّرت فيها الحقائق وتجاهلت ما قام به من عمليات قتل وإجرام، وذهب فيها جل كتابها إلى أن «السلام كان قادمًا لولا مرض شارون»، ولم تكن «نيويورك تايمز» الوحيدة، فالـ«سي. إن. إن»، و«بي. بي. سي»، و«واشنطن بوست»، عندما جاءت على خبر وفاة السفاح، لم تتطرق إطلاقًا إلى أنه كان مطلوبًا من قبل المحكمة الجنائية الدولية، وأنه مجرم حرب أوغل قتلاً بالأطفال والشيوخ والنساء، وكذلك أيضًا خرجت علينا صحيفة «صنداي تايمز» بعنوان «المحارب القديم الذي اتجه إلى السلام»، و«التلجراف»: «آرييل شارون، البلدوزر الذي أوجد مسارًا للسلام»، وكان عليها أن تقول إنه كان عقبة كأداء في طريق السلام، وصحيفة «الإندبندنت»: «آرييل شارون: الصقر الذي قد يكون حرر فلسطين» وكان يجب أن تقول الذي هود فلسطين.

وحتى حين ذهبت صحيفة «صنداي تلجراف» إلى وصف «شارون» بالإنسان «الشرس» في افتتاحيتها «آرييل شارون والطريق المحفوف بالصعاب للسلام» يوم ٢٠١٤/١/١٣، عندما رأت أن «شارون» كان مسؤولاً عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ حين كان وزيرًا للدفاع، وكان هدفه تدمير منظمة التحرير الفلسطينية وإبعاد القوات السورية من بيروت، مضيفة أنه أقنع الحكومة آنذاك بأنها ستكون عملية محدودة الخسائر، ولكنها سريعًا ما تحولت إلى حرب، دفع فيها «شارون» بقواته إلى عمق لبنان، ما تسبب في مقتل مئات الجنود الإسرائيليين. ولم تشر هذه الصحيفة إلى آلاف القتلى والجرحى من اللبنانيين وآلاف الفلسطينيين الذين أشرف على قتلهم في مخيم صابرا وشاتيلا.

الواضح أن كل هؤلاء تناسوا أن السفاح «شارون» كان يسمى «أب» الاستيطان، وهو من صرّح في مقابلة مع الجنرال أوزي مرحام، عام ١٩٦٥، بقوله: «لا أعرف شيئًا اسمه مبادئ دولية.. أتعهد بأن أحرق كل طفل فلسطيني يولد في المنطقة.. المرأة الفلسطينية والطفل أخطر من الرجل.. لأن وجود الطفل الفلسطيني يعني أن أجيالاً منهم ستستمر».

تناسوا أنه من أكثر القيادات الصهيونية إجرامًا وتعطشًا للدماء، فقد تفوق في الإرهاب على الجميع! وسيرته مليئة بشتى أنواع الشرور والعدوانية، فقد عرف منذ صغره بالإجرام، حيث كان يحمل عصا في صغره لضرب الأطفال وإخضاعهم، وقد انضم إلى عصابة الهجانة الإسرائيلية؛ حيث مارس كل أنواع القتل ضد الشعب الفلسطيني وضد كل الشعوب العربية، ولا سيما أنه كان يُعرف عن وحدته ١٠١ التي أسسها، أنها قامت بعمليات انتقامية ساعدت على بناء سياسة الأمن القومي الإسرائيلي على أساس ممارسة الانتقام.

وإضافة إلى أنه من نفذ مذبحة قبية في عام ١٩٥٣ التي راح ضحيتها ٦٩ فلسطينيًّا، وهدم ٤١ منزلاً، والتي أشارت صحيفة التايمز في افتتاحيتها يوم ٢٠١٤/١/١٣، إلى أن «شارون» وأنصاره اعتقدوا حينها أن هذه الخطوة (المذبحة) ضرورية حتى لو نجم عنها أخطاء، قام الرجل في بدايات السبعينيات من القرن الماضي عندما كان قائدًا للمنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي في الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٣، وعندما كلفه وزير الدفاع الصهيوني آنذاك موشي ديان «بضبط الوضع في غزة»، بعملية تطهير في مخيمات القطاع، وابتدع أسلوب هدم البيوت بشكل واسع وإنشاء «أوتوستردات» شوارع عريضة في مخيمات قطاع غزة، بقصد عزل أحيائها للقضاء على العمل الفدائي والتمكن من التحكم فيها.

وبرز تعطشه للدماء في مجزرتي صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢، والتي تعد من أهم المحطات في حياة «شارون»، حيث صممها وأمر بتنفيذها وسهل للجناة فعلتهم وفتح لهم الطريق بعد احتلال بيروت عام ١٩٨٢، وكان شعاره حينذاك «بدون عواطف»!!، وقتل وذبح فيها ١٥٠٠ من النساء والرجال والأطفال، رغم أن الإحصائيات تفاوتت، فأوصلها البعض إلى ٣٥٠٠ شخص، وقام بقمع انتفاضة الأقصى بوحشية، وأعاد احتلال الضفة الغربية في عام ٢٠٠٢ حين أصبح رئيسًا للوزراء، وجرائم «جنين» ستظل شاهدة على ذلك، وهو من وضع حجر الأساس لسياسة الاغتيالات التي طالت عددًا من

القياديين الفلسطينيين، منهم الشهيد «أبو علي مصطفى» والشيخ «أحمد ياسين»، ونفذ حصارًا ضد الرئيس الفلسطيني الراحل «ياسر عرفات»، وقتله مسمومًا.

هذه هي حقيقة السفاح «شارون» التي عمدت الصحافة الغربية إلى الابتعاد عن الحديث عن جرائمه ومذابحه التي ارتكبها، لكن الناس في قطاع غزة مازالوا يتذكرونها، ومازالوا يتذكرون ترحيله لآلاف العائلات الفلسطينية والبدوية إلى سيناء من دون غذاء ولا ماء، ومازالوا يتذكرون أيضًا جرائمه في مخيمات رفح تحت مسميات مختلفة أشهرها «الحل الجذري» في الأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ حين كان رئيسًا للوزراء، حيث هدم آلاف المنازل الواقعة على الشريط الحدودي مع مصر، وقتل المئات من الفلسطينيين، وكذلك أيضًا أخطر عملية عسكرية نفذت في المخيمات تحت مسمى «قوس قزح» وامتدت من ١٢ إلى ٢٤ مايو ٢٠٠٤، حيث استشهد ٥٨ فلسطينيًّا منهم ١٢ طفلاً، وأصيب ٢٠٠ فلسطيني نصفهم من الأطفال، وهدم ٥٣٢ منزلاً منها ٢٦١ بشكل كلي والتي كانت تؤوي ٧٠٠٠ آلاف إنسان، هذا غير تسببه في انتفاضة الأقصى الثانية.

وبالرغم من أن البعض ممن ذكر سابقًا يرى أن «شارون» في شبابه غير «شارون» في شيخوخته، فإن الواقع غير ذلك.. فتاريخه لم يعرف أيّ نقطة بيضاء بل كان وسيظلّ تاريخه أسود مليئًا بلون الدم، دم ضحاياه الذين قتلهم، فلا ينسى له حديثه للإذاعة الإسرائيلية عام ١٩٩٨ وهو يقول بمنطق لا يفهم سوى الإبادة: «جميعنا يجب أن يتحرّك.. أن يركض.. يجب أن نستولي على مزيد من التلال.. يجب أن نوسّع بقعة الأرض التي نعيش عليها.. فكل ما بين أيدينا لنا.. وما ليس بأيدينا يصبح لهم».. تلك هي رؤيته لحل القضية الفلسطينية.. رؤية الإبادة لكل ما هو حي ينبض باسم فلسطين سواء أكان طفلاً أو شيخًا أو امرأة في محاولة لمحو هذا الاسم ـ أي فلسطين ـ من التاريخ لصالح إقامة دولة عنصرية دموية لم يكن لها وجود من قبل هي إسرائيل.

ولعل الجارديان في افتتاحيتها: «آرييل شارون.. إرث الانقسام» يوم ٢٠١٤/١/١٣ أصابت عن غير عمد حين، ذهبت إلى أن انسحابه من غزة عام ٢٠٠٥ كان انسحابًا زائفًا وكان يرمي إلى تحقيق عدة أهداف منها خنق الضفة الغربية وإحكام الحصار عليها وتوسيع دائرة المستعمرات اليهودية فيها، موضحة أن ذلك الإرث بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون بالضفة الغربية واضح المعالم، فهم يستطيعون لمسها من نوافذ منازلهم التي تطل على الجدار العازل المصنوع من الأسمنت الذي تعلوه الأسلاك الشائكة وتحيط به أبراج المراقبة، ولكنها كعادة الصحف الغربية عادت لتناقض نفسها بقولها: «قد نحيي الانسحاب من غزة، ولكننا لا يمكن أن نتغاضى عن دوره في بناء المستعمرات، أو إيمانه منذ فترة طويلة بأن مواجهة «الإرهاب» لا يتم إلا بالرصاص والقنابل».

هذا هو تاريخ السفاح «شارون»، فمسيرته وتصريحاته السابقة تدل على دمويته وكرهه للسلم والسلام ونحن ندين ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون»، الذي أطلق على «شارون» أنه رجل السلام!!

نحن وكل الشرفاء في العالم يعتبرون «شارون» مجرمًا كان يجب ان يحاكم بمحكمة الجنايات الدولية، شعوبنا لن تنسى مجازره في صبرا وشاتيلا، وفي غزة وبيروت وغيرها، ولن يكون بمقدور صحف العالم، مهما ابتعدت عن مهنيتها وحياديتها، أن تواصل كذبها بحق شخص قتل بدماء باردة الآلاف من أبنائنا.

٢٠١٤/١/٢٢

وزير الدفاع الأمريكي السابق يكشف في مذكراته الغطاء عن أزمة السياسة الخارجية الأمريكية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أثارت المقتطفات التي نشرت من مذكرات وزير الدفاع الأمريكي السابق «روبرت جيتس» التي تأتي في كتاب يضم نحو ٦٠٠ صفحة تحت عنوان «الواجب.. مذكرات وزير أثناء الحرب» ـ ضجة كبرى سواء على مستوى البيت الأبيض أو على مستوى المحللين والكتاب الأمريكيين والبريطانيين بشكل قد يترك أثره على انتخابات الرئاسة الأمريكية المقررة في عام ٢٠١٦.

فقد حملت هذه المقتطفات بحسب صحيفة «وول ستريت جورنال»، في افتتاحيتها «جيتس وأوباما» يوم ٢٠١٤/١/٨ انتقادات واسعة للإدارة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس «أوباما» ومستشاريه، حيث تركزت حول معارضة كل من «أوباما» ووزيرة خارجيته السابقة «هيلاري كلينتون» زيادة عدد القوات الأمريكية بالعراق في عام ٢٠٠٧، وإصرار الرئيس على الانسحاب من أفغانستان، وسوء إدارة السياسة الخارجية في فترة نائب الرئيس «بايدن»، وعدم ثقة البيت الأبيض في القادة العسكريين، إلى جانب الانتقادات اللاذعة الموجهة إلى الكونجرس.

وتحت عنوان: «مذكرات روبرت جيتس: خمسة اقتباسات بارزة» يوم ٢٠١٤/١/٩ أفردت «سي.إن.إن» إشارة «جيتس» إلى أنه شهد فترة حكم كل من الرئيسيين، وأن كلاً منهما كان يصدر قرارات وفي اعتقاده أنها ستكون في مصلحة البلاد بغض النظر عن العواقب السياسية الداخلية، ورغم سرد المذكرات الكثير من إيجابيات «أوباما»؛ حيث اعتبره «جيتس» «نزيهًا»، وأثنى على قراره الجريء بتنفيذ عملية قتل «أسامة بن لادن»، وكذلك بخصوص «هيلاري كلينتون» التي اعتبرها ذكية وسفيرة ممتازة للولايات المتحدة في الخارج، فإنه من المرجح أن تبقى الانتقادات في الذاكرة، لاسيما وأنها ـ أي المذكرات ـ وفرت ذرائع لمنتقدي سياسة أوباما الخارجية.

فـ«جيتس» ذكر أن «أوباما» كان لا يؤمن باستراتيجيته التي أقرها لكي يكسب الحرب في أفغانستان، وكان لا يثق في القيادات العسكرية، وشكك في قدرات قائد القوات الأمريكية هناك الجنرال «ديفيد بترايوس»، وأيضًا الرئيس الأفغاني «حامد كرزاي»، وكان يشاطره في هذا الشعور مسؤولون كبار بالبيت الأبيض، وعلى رأسهم نائب الرئيس «جو بايدن» والذي وصفه «جيتس» بأنه كان خاطئًا فيما يخص توجهات سياسته الخارجية وكل قضية أمن قومي على امتداد العقود الأربعة الماضية.

وقد عبر «جيتس» عن سخطه حيال إدارة شؤون الدفاع من قبل البيت الأبيض التي نقلت العمليات إلى مستوى جديد بسبب سوء الإدارة والتدخل في هذه العمليات، مضيفًا أن «الشك والحذر تجاه الجنرالات

من قبل المسؤولين في البيت الأبيض بمن فيهم الرئيس ونائب الرئيس، أصبح مشكلة كبرى».. وفي أقوال يرجح أن تتردد أصداؤها في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠١٦، أكد «جيتس» أن وزيرة الخارجية السابقة «هيلاري كلينتون» قالت لـ«أوباما» إنها عارضت استراتيجية زيادة القوات في العراق لأسباب سياسية فقط في أثناء معركتهما في الانتخابات التمهيدية داخل الحزب الديمقراطي.

وردًّا على هذه الانتقادات، توالت ردود فعل الإدارة الأمريكية؛ إذ أعلن البيت الأبيض أنه: «لا يتفق مع وجهة نظر جيتس فيما يتعلق بـ«بايدن»، وأن الرئيس ـ كما قال جاي كارني المتحدث باسم البيت الأبيض ـ يثمّن بشدة مشورة نائب الرئيس حول أمور خارجية ومحلية».

وفي هذا السياق أشارت صحيفة الجارديان في افتتاحيتها، يوم ٢٠١٤/١/١٠، أن البيت الأبيض حاول التقليل من شأن ادعاءات «جيتس» التي ينتقد فيها الرئيس «أوباما»، موضحة أن مذكرات الأول أظهرت العلاقات المتوترة بين البيت الأبيض والقادة العسكريين والتي أظهرت «أوباما» وكبار مستشاريه على أنهم يفقدون الثقة في استراتيجيتهم، وخاصة في حرب أفغانستان.

ولم يتردد الكاتب السياسي «ديفيد إجناسيوس» في أن يقر ويكشف في مقال له نشر بصحيفة الواشنطن بوست يوم ٢٠١٤/١/١٢، أن مسؤولي البيت الأبيض منزعجون بسبب المذكرات، غير أنهم يجب أن يستخدموا صدور الكتاب كفرصة لدراسة السؤال الأعمق عن كيف تدهور حال صناعة السياسة الخارجية بهذا الشكل، وماذا يمكن أن يفعلوه لإصلاحه، حيث يرى إجناسيوس، وهو أحد أبرز المراقبين لصناعة القرار في واشنطن، أن «أوباما» وحده في استطاعته أن يصلح سياسته الخارجية التي وصفها بـ«المنكسرة» إذا أراد ذلك، وأن فريق الأمن القومي الحالي الذي حل محل فريق «الحلم» ـ على حد وصفه ـ والذي كان منهم «جيتس» ومعه «هيلارى كلينتون» كوزيرة للخارجية هو فريق أكثر اتساقًا مع «أوباما» المرهق من الحرب والرافض لها، والذي يريد أن يخرج من أفغانستان وقاوم الانخراط في سوريا.

موضحًا أن المسؤولين الذين تحدثوا معه أجمعوا على هذا الفريق، باستثناء وزير الخارجية «جون كيري»، والذي يعد وفقًا له أكثر ضعفًا وأقل ثقة في نفسه، مضيفًا أن «سوزان رايس» تكاد تكون غير مرئية كمستشار للأمن القومي في وقتٍ حلفاء الولايات المتحدة فيه متعطشون لاتصال منها، أما «تشاك هاجل»، وزير الدفاع الحالي، فهو حسب توصيف إجناسيوس (غارق) في بعض الخيارات الخاصة بسياسات يواجهها البنتاجون هذه الأيام.

ومن جهته رفض «أوباما» النقد الذي وجهه له وزير الدفاع الأسبق، موضحًا أنه بفضل الاستراتيجية التي وضعتها إدارته سيتاح للولايات المتحدة إنهاء عملياتها العسكرية في أفغانستان بنهاية هذا العام، مضيفًا أنه ما زال يؤمن بمهمة الأمريكيين في أفغانستان.

وبعيدًا عن «أوباما» وضعفه في إدارة ملف السياسة الخارجية الأمريكية، فإن الإزعاج الرئيسي الذي تسببت فيه المذكرات كان خاصًّا بكل من «بايدن»، و«هيلاري كلينتون»، اللذين يعتزمان ترشيح أنفسهما في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي كممثلين عن الحزب في الانتخابات الرئاسية

المزمع عقدها عام ٢٠١٦؛ ففي حين أنه من غير المرجح أن تكون المذكرات محل جدال على مدار العامين القادمين، فإنه من المؤكد سيكون لها مفعولها أثناء الانتخابات، وهو ما لخصه المحلل السياسي «كريس ساليزا» بمقاله بصحيفة الواشنطن بوست يوم ٢٠١٤/١/١٢، بقوله إن ما كشفته المذكرات سوف يطارد «هيلاري» في سعيها الرئاسي عام ٢٠١٦.

وهو بالفعل ما حدث على أرض الواقع؛ إذ سارع نواب في الحزب الجمهوري إلى التقاط ما كتبه «جيتس» من أجل التصويب على «كلينتون»، متهمين الوزيرة السابقة باتخاذ قرارات على أسس سياسية على حساب مبادئها، بينما اتهمت جماعة «أوقفوا هيلاري» الوزيرة السابقة بممارسة الخداع عبر تقديم مصالحها السياسية الشخصية على مصالح وأمن الأمريكيين.

ورغم أن البعض رأى أنه قد يكون من السهل تجاهل أقوال «جيتس»، كما حاول البعض على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن مكانة ستحول دون ذلك، باعتباره واحدًا من أفضل رجال الدولة الذين أنتجتهم الولايات المتحدة منذ نصف قرن، إذ عمل في الإشراف على البنتاجون خلال فترتي رئاسة «أوباما» و«جورج بوش» الابن، كما قام بإدارة وكالة الاستخبارات المركزية والعمل بمنصب نائب مستشار وكالة الأمن القومي، ما يعني أنه رجل ذو أهمية استخباراتية عالية ومن الصعب العثور على رجل بخبرته.

وبصرف النظر عن مذكرات «جيتس» فإن الحديث عن عجز الرئيس «أوباما» في إدارة دفة الأمن القومي الأمريكي لم يعد مجرد انتقاد سياسي مغرض أو حملة إعلامية شعواء يقف وراءها الجمهوريون، خصوصًا اليمين المتطرف، بل هو أمر واقع ومعاش وينعكس في التخبط السائد والقرارات المؤجلة أو المرتجلة والأزمات التي تتفجر الواحدة تلو الأخرى.

فلاشك أن الاستراتيجية الأمريكية في أفغانستان تتجه إلى فشل ذريع إذا قورنت حصيلتها بالأهداف التي وضعت للتدخل العسكري هناك؛ فمع اقتراب موعد الانسحاب الذي قررته إدارة «أوباما» العام القادم، تبدو بوادر أكثر وضوحًا لاتساع حجم نفوذ حركة «طالبان»، وصولاً إلى عودتها إلى الحكم، بعدما أفشلت كمعارضة مسلحة مشاريع المصالحة مع حكم «حامد كرزاي»، ليبقى الأخير يواجه مصيره بنفسه أمام الحركة التي تريد رأسه.

ويزيد من فداحة فشل الاستراتيجية الأمريكية أن الإدارة الحالية غير قادرة على إيجاد صيغ تفاهم مع الحكومة الباكستانية حول مكافحة الإرهاب داخل باكستان، وامتدادًا لكيفية التعامل مع حركة «طالبان» التي تتأثر كثيرًا بالاستخبارات العسكرية الباكستانية.

وفي حين أن «جيتس» كان محقًا حينما وصف سياسة «أوباما» حيال أفغانستان بأنها كانت ترتكز فقط على مسألة «الخروج» و«عدم انتساب الحرب إليه»، فإن القرار السيئ الذي تم اتخاذه بشأن القضية السورية، أدى إلى قيام البعض بتوجيه انتقادات إلى الرئيس نظرًا لأنه سمح للروس بتحديد المسار الدبلوماسي الدولي لهذه القضية، فضلاً عن إجرائه محادثات دبلوماسية مع إيران، والتي انتقدها كل

من «نتنياهو»؛ رئيس الوزراء الإسرائيلي، وأعضاء في الكونجرس بشدة نظرًا لأنهم يتصورون أن إيران تستغل هذه المحادثات من أجل شراء الوقت للمضي قدمًا في برنامجها النووي.

وهنا يمكن القول إنه رغم أن ما تسرب من مذكرات «جيتس» تركز على الوضع في أفغانستان، لكن يمكن تقدير أن هذا الفشل الأفغاني ينسحب أيضًا على الملفات الأخرى التي تتعامل معها إدارة «أوباما» في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما قضية الملف النووي الإيراني والوضع في العراق وتطورات الأزمة السورية والصراع العربي– الإسرائيلي، وهو ما يؤكد على غياب الدور الأمريكي وتآكل مصداقيته وانكسار ما يفضل البعض تسميته بـ«هيبة أمريكا» واستعدادها للقيام بدور قيادي في احتواء الأزمات وإيجاد حلول لها.

والشاهد على ذلك أنه رغم كل ما تحاول الإدارة الأمريكية تقديمه على أنه مكاسب وتقدم بعد اتفاق جنيف النووي مع إيران، لا تزال الأخيرة تتمسك بأن هذا الاتفاق لم يحدد سقف التخصيب الذي يبقى قرارًا سياديًّا بالنسبة إليها، ما يتيح لها القدرة على تصنيع السلاح النووي متى تتخذ القرار. وفي موازاة ذلك أيضًا، لم تتمكن الولايات المتحدة من أن تنتزع اعترافًا من طهران أو دمشق بأهداف مؤتمر «جنيف ٢» الخاص بالقضية السورية، لتتحول العملية السياسية هناك إلى مجرد غطاء لاستمرار القتل بعدما اعتبرت واشنطن أن الاتفاق الكيماوي يعفيها من أي تدخل فعّال في سوريا.

لقد استمد «أوباما» رصيده، خلال حملته الرئاسية الأولى، من مواقفه النقدية لنهج المحافظين الجدد في استخدام القوة العمياء للرد على التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في العالم، وقد تكون المعضلة التي تعانيها واشنطن الآن، مع ما تنطوي عليه من مشكلات لحلفائها في العالم، أن «أوباما» لم يستطع أن يجد معادلة بين استراتيجية الانسحاب حسب ما وصفها «جيتس» وبين استراتيجية القوة العمياء.

٢٠١٤/١/٢٥

إشكالية مشاركة إيران في مؤتمر جنيف (٢)

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

عقد بعض المتفائلين الأمل أن يكون مؤتمر جنيف (٢) الخاص ببحث الأزمة السورية والذي انطلقت فعالياته يوم ٢٠١٤/١/٢٢ بمثابة البوابة الرسمية التي يمكن من خلالها التوصل إلى حل لهذه الأزمة، وكان مرجع هذا الأمل هو الاستجابة التي أبداها المعنيون بالأزمة للدعوة إلى المؤتمر سواء داخل سوريا (رغم ممانعة الائتلاف السوري المعارض في البداية) أو خارجها بصرف النظر عن الأهداف المتناقضة لطرفي الصراع وانقسام المجتمع الدولي حول تأييد أحدهما رغم أن الجميع متفق على ضرورة التوصل إلى حل يضع حدًّا للمأساة التي يعيشها الشعب السوري حاليًّا.

بيد أنه رغم اتفاق الجميع على أهمية المؤتمر، فإن مسألة مشاركة أطراف معينة فيه وتحديدًا إيران أثارت جدلاً واسعًا وشدًّا وجذبًا في ضوء حالة الرفض التي أبداها الائتلاف السوري المعارض لهذه المشاركة، وكذلك الرفض الذي أبدته أطراف أخرى مثل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية

بسبب الدور الذي لعبته وتلعبه طهران في دعم نظام «بشار الأسد» لوجستيًّا وعسكريًّا، واعتبارها أحد المسئولين عن الوضع المأساوي الذي وصلت إليه سوريا، وهناك من يعتبرها دولة محتلة للأراضي السورية تشارك في قتل وتهجير السوريين.

وعلى ذلك، كان من المفروض حسم مسألة المشاركة في المؤتمر والأطراف المدعوة إليه في مرحلة مبكرة من جانب الجهة المسئولة عن الدعوة إلى المؤتمر، وهي المهمة التي كان من المفترض أن تتولاها الأمم المتحدة، وذلك من أجل تجنب ما يمكن أن يحدث من حرج دبلوماسي بشأن دعوة طرف الى المشاركة أو عدم دعوة طرف آخر.. وحتى لا يكون التخبط هو عنوان المؤتمر من البداية .

فالثابت هو أن روسيا الاتحادية من الداعمين والمؤيدين بل ممن أصروا على مشاركة إيران في جنيف (٢)، أما الولايات المتحدة، فإنها لم تمانع مشاركة إيران في المؤتمر لو أيدت بيان جنيف (١) الصادر في ٢٠١٢/٦/٣٠ والذي يدعو الى تشكيل حكومة انتقالية في سوريا، وهو ما رفضته إيران التي شكك رئيسها في قدرة المؤتمر على حل الأزمة.

واللافت أن المبعوث الدولي «الأخضر الإبراهيمي» نفسه أعلن يوم ٢٠١٣/١٠/٢٦ في طهران أن مشاركة إيران في جنيف (٢) تعد أمرًا ضروريًّا (وذلك خلال جولة ترويجية للمؤتمر المنعقد حاليًّا) رغم أنه وقتها لم تكن قد وجهت أي دعوة الى أحد لحضور المؤتمر.. وأكد «الإبراهيمي» أن الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» وفاعلين دوليين آخرين يرغبون في مشاركة إيران في المؤتمر.

ما أعلنه «الإبراهيمي» بشأن مشاركة إيران واجه في حينه النقد من المعارضة السورية التي اعتبرت إيران جزءًا من الأزمة وليست جزءًا من الحل، وأنه كان الأولى أن يطالبها بسحب مليشياتها من سوريا.

ورغم هذا الرفض فإن الائتلاف السوري الذي صدرت عنه إشارات متعارضة بشأن مشاركة إيران، قد فاجأ الجميع حين أعلن «فايز سارة» المستشار الإعلامي لرئيس الائتلاف في أواخر نوفمبر ٢٠١٣ عدم ممانعة الائتلاف حضور ممثلين عن إيران في جنيف (٢)، هذا فيما أشار عضو الائتلاف سمير نشار يوم ٢٠١٣/١٢/٣ إلى أن إيران ليست جزءًا من الحل حتى تُدعى إلى مؤتمر السلام الدولي، وخاصة أن هذه المشاركة ستكون بمثابة دعم لموقف النظام السوري على مائدة المفاوضات.

وإذا كان الائتلاف السوري قد حسم موقفه بإعلانه المشاركة في المؤتمر بعد ضغوط غربية، فإن التخبط بشأن مشاركة إيران من عدمها ظل مستمرًا فـ «بان كي مون» تبنى الموقف الذي يؤكد ضرورة حضور إيران المؤتمر، وقام بتوجيه الدعوة اليها، وهو ما دفع الهيئة السياسية للائتلاف السوري المعارض إلى أن تعلن يوم ٢٠١٤/١/١٩؛ أي قبل عقد المؤتمر بيومين تعليق مشاركة الائتلاف في المؤتمر، إلا إذا أعلنت طهران موافقتها على بيان جنيف (١) وسحب قواتها، وأن تعترف بحق السوريين في تقرير مصيرهم واختيار قيادتهم.

وبما أن عدم مشاركة الائتلاف السوري المعارض في المؤتمر تعني انهياره؛ لأنه طرف رئيسي في الأزمة، لم يجد «بان كي مون» بُدًّا من إلغاء دعوة طهران الى حضور المؤتمر، وعضد هذا الإلغاء ما نُقل عن «علي أكبر ولاياتي» مستشار المرشد الأعلى الإيراني من أن بلاده لا تقبل أن تكون دعوة «كي مون» مشروطة

بقبول إيران ببيان جنيف (١)، وهو ما اشترطته أيضًا الولايات المتحدة (في تصريح للمتحدث الرسمي باسم الخارجية «جين بساكي» يوم ٢٠١٤/١/٢١) حتى إنها هددت بأنها ستقاطع المؤتمر إذا حضرت إيران وأن السعودية هددت بذلك أيضًا.

ورغم اتفاق الكثيرين على حقيقة دور إيران السلبي في الأزمة السورية، وأنها بالفعل جزء من الأزمة، ورغم ميل البعض الآخر الى القول إنه من الأفضل توسيع قاعدة المشاركة في جنيف (٢) بضم إيران من أجل الوصول إلى حوار يعمل على تهدئة الصراع بشكل عملي وجاد، فإن ما أثير بشأن مشاركة إيران في المؤتمر كشف وأكد حالة التخبط التي تسود المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة في التعامل مع أزمة بأهمية وخطورة الأزمة السورية التي لها تداعياتها على المنطقة بأكملها، وخاصة أن مسألة المشاركة الإيرانية كما سبقت الإشارة كان من المفترض أن يبت فيها في وقت مبكر، وبعد تنسيق واتفاق مع كل الأطراف الرئيسية المعنية بالأزمة.. حتى لا تقع الأمم المتحدة في حرج دبلوماسي ينال من هيبتها وينتقص من مصداقيتها ويثير الشكوك من جديد في أهليتها وقدرتها على التصدي للأزمات والصراعات الدولية وإدارتها. بمعنى آخر لم يكن متوقعًا أن يقع الأمين العام بمثل هذا الخطأ الدبلوماسي وهو رئيس أهم وأعلى مؤسسة دبلوماسية في هذا العالم .

إن أبجديات حل أي أزمة (أو صراع) تتطلب مشاركة كل الأطراف المعنية والمؤثرة في جهود الحل.. ولا سيما إذا كان ضالعًا فيها وله تأثير كبير على أحد أطرافها.. وإن كانت مشاركة هذا الطرف لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها تشكل نصرًا دبلوماسيًّا له على منافسيه كما ينبغي أن يكون عنصرًا محفزًا على الحل وليس أداة للعرقلة والتأزيم.. لقد قال كيري في مؤتمر صحفي عقب انتهاء اليوم الأول لمؤتمر جنيف (٢) الذي شابه تبادل عبارات نابية بين الوفدين الحكومي والمعارض: لإيران القدرة على الاضطلاع بدور مؤثر، وهناك عدة طرق يمكن لطهران المشاركة بها للتوصل إلى حل وأن بإمكانها لعب دور مؤثر في الجهود المبذولة لحل الأزمة

٢٠١٤/١/٢٦

محاكمة قتلة «الحريري» .. هل تقود إلى حرب أهلية لبنانية ؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الوقت الذي يتحتم فيه تحقيق العدالة ومعاقبة المسؤولين عن عملية اغتيال الحريري، يبقى مثل هذا الهدف جديرًا بإغراق لبنان في حرب أهلية جديدة

رغم ما أعلنه رئيس الوزراء اللبناني الأسبق «سعد الحريري» يوم ٢٠١٤/١/١٧، من استعداده للمشاركة في حكومة ائتلافية جامعة مع «حزب الله»، في محاولة منه لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في لبنان والحؤول دون دخول البلاد مرة أخرى في حرب أهلية، فإنه مع تجدد العمليات التفجيرية وآخرها التفجير الذي استهدف الضاحية الجنوبية لبيروت معقل «حزب الله» يوم ٢٠١٤/١/٢١، وبدء جلسات المحكمة الدولية ـ الخاصة بقضية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري ـ في لاهاي يوم ٢٠١٤/١/١٦، برز التوازن الهش لميزان القوة الذي يجعل من هذه المحاكمة طريقًا يقذف بلبنان إلى حرب أهلية عارمة.

فبعد مضي تسع سنوات من وفاته، بدأت عجلات العدالة في الدوران ببطء في ظل المضي قدمًا في محاكمة أربعة متهمين ينتمون الى «حزب الله» اللبناني بتهمة قتل «رفيق الحريري»، ولكن المحاكمة لم تكن خالية من أي تعقيدات، وخاصة أنه يتم محاكمة المتهمين غيابيًّا بسبب رفض أمين عام «حزب الله» «حسن نصر الله» السماح بإلقاء القبض عليهم، ورغم أيضًا أن عملية التحقيق تركزت على المتهمين الأربعة، فإن الجلسة الافتتاحية للمحاكمة والتي استمرت لست ساعات لم تذكر أي انتماء سياسي يتعلق بهؤلاء المتهمين، في حين ركزت وسائل الإعلام الأجنبية على تلك المسألة؛ إذ نشرت صحيفة الإندبندنت في افتتاحيتها يوم ٢٠١٤/١/١٦، والتي جاءت بعنوان: «محاكمة قتلة رفيق الحريري: الشروع في إجراءات المحاكمة مع عدم وجود المتهمين الأربعة، المشتبه في انتمائهم إلى «حزب الله»، في قفص الاتهام!»، وكذلك نشرت صحيفة لوس أنجلس تايمز افتتاحيتها في اليوم نفسه بعنوان: «محاكمة غيابية لمتهمين، يشتبه في علاقتهم بـ«حزب الله»، في جريمة اغتيال الحريري بلبنان»، وعلى إثرها تناولت «كريستيان ساينس مونيتور» القضية ذاتها في افتتاحيتها بعنوان: «محاكمة حزب الله بتهمة اغتيال الحريري، ولكن ما هو الدافع وراء ذلك».

وبينما رأت صحيفة «در شبيجل» في افتتاحيتها «محاكمة أشباح» يوم ٢٠١٤/١/١٦، أن محاكمة المتهمين الأربعة ستكون محاكمة أشباح، فلا أحد يعرف مكانهم، واستناداً إلى الاستخبارات الغربية فإن اثنين منهم في إيران، ومن المحتمل أن يكون الرئيس «حسن روحاني» يعرف مكانهما، لكنه غير مستعد لتعريض علاقة إيران مع الحزب ومع الرئيس السوري للخطر، متسائلة هل تستطيع المحكمة الدولية في هذه الظروف النجاح في مهمتها؟

وبدورها أوضحت صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية في افتتاحيتها باليوم نفسه أن المحاكمة فاشلة لأن المتهمين يحاكمون بشكل غيابي، مشيرة الى أنهم ليسوا في حالة فرار بل يعيشون حياة عادية في الضاحية الجنوبية لبيروت، تحت حماية «حزب الله» الذي رفض تسليمهم تحت ذريعة أن المحكمة الخاصة بمحاكمتهم هي جهاز أمريكي إسرائيلي، ولكنها عادت وأكدت أنه تبقى هذه المحاكمة هي المحاولة الأولى لكشف الحقيقة حول هذا الاغتيال الذي هز منطقة الشرق الأوسط والذي تبعته سلسلة اغتيالات أخرى في لبنان.

ومن جانبه دفع هذا «روبرت فيسك» في مقاله «محاكمة المتهمين بقتل الحريري: بدء الإجراءات من دون حضور المتهمين الأربعة التابعين لحزب الله» بصحيفة الإندبندنت يوم ٢٠١٤/١/١٦، إلى القول إن التاريخ يرجح بوضوح أنه لن نرى أبدًا المذنبين يتلقون عقابهم. موضحًا أنه لم يسجن طوال تاريخ الدولة اللبنانية الذي يمتد نحو ٦٠ عامًا شخص واحد لاتهامه بالضلوع في جريمة اغتيال سياسي، مشيرًا إلى موقف حزب الله الذي أعلن أدلة حول من قال إنهم «خونة» في قطاع الاتصالات بسبب كشف خلية تلاعبت بمحطات اتصالات لصالح الاستخبارات الإسرائيلية.

وأضاف «فيسك» أن الحزب قبل اغتيال «الحريري» كان يحظى بسمعة «الابتعاد عن سفك دماء اللبنانيين»، لكن دعم الجناح العسكري للحزب للنظام السوري وقتاله إلى جانبه بالإضافة إلى قتل عدد كبير من السنة في سوريا شوه هذه السمعة.

وتركيزًا على النقطة الأخيرة نقلت الجارديان في افتتاحياتها يوم ٢٠١٤/١/١٦، ما أدلى به «سعد الحريري» من تصريحات تهدف إلى توجيه اللوم إلى «حزب الله» في الجلسة الافتتاحية للمحاكمة، مشيرًا أن إثبات الإدانة على المدعى عليهم قد تمنح المحكمة دورًا رئيسيًّا في المساعدة على تفكيك وحل الحزب. وأنه ستتجه أنظار ومشاعر الشعب اللبناني إلى عمل هذه المحكمة التي فتحت أمامنا الصفحة الأولى من العدالة الحقيقية عبر وضع حجر الأساس لمحاربة عمليات الاغتيال السياسي والجريمة المنظمة في لبنان والعالم العربي.

ورغم ما أوضحه «كريستوف بولتنسكي» في مقاله «البطل الخفي» بصحيفة «لو نوفيل أوبسرفاتور» الفرنسية يوم ٢٠١٤/١/١٧ من أن بدء عمل المحكمة الدولية في قضية «الحريري» هو ثمرة تسع سنين من الجهود جرى خلالها أكثر من تحقيق، وعانى فيها القضاة من التهديدات بالقتل والتلاعب بالحقائق وجرت خلالها أكثر من عملية اغتيال، فإنه لا تكمن أهمية المحاكمة في مثول هؤلاء المتهمين الأربعة أو سجنهم جراء جرائمهم، بقدر أن جلسة المحاكمة تلقي بظلالها على الدور الذي يمارسه «حزب الله» في الحياة السياسة اللبنانية.

فهذه المحاكمة تنال من الفكرة المترسخة في الأذهان والخاصة بأن الحزب قد ضل طريقه وابتعد عن دوره بوصفه المدافع عن دولته ضد أي عدوان إسرائيلي، وربما سيؤدي تأثير إيران ودورها على الساحة السورية، وكذلك المصادمات المتعددة التي تشهدها لبنان ومسألة تفكيك الدولة حال الانزلاق إلى دوامة الحرب الأهلية إلى انقسام الآراء حول المليشيات المتهمة باغتيال «الحريري»، وكذلك إلى ترسيخ فكرة التحول في الدور الذي يقوم به الحزب.

ومن ناحية أخرى، وبحسب الصحيفة باتت صورة الحزب كمنظمة إرهابية متأصلة في أذهان صانعي السياسة الغربية، ولعل ما يبرر هذا الأمر هو مسألة تقديم المزيد من الدعم المالي والعسكري للحكومة اللبنانية من أجل احتواء المخاطر التي قد يحدثها الحزب؛ حيث منحت المملكة العربية السعودية لبنان ٣ مليارات دولار لشراء أسلحة للجيش، رغم المزاعم التي تؤكد أن هذا الدعم السبب وراءه هو استبعاد أعضاء «حزب الله» حال تم تشكيل حكومة لبنانية جديدة.

ومن الجدير بالذكر أنه قد تتضاعف جملة المخاطر في ظل تزايد ردود الفعل المعادية لحزب الله بالتزامن مع استمرار المحاكمة، فضلاً عن المخاطر الوخيمة التي تتعلق باحتمالية تكثيف الهجمات ضد أعضاء تحالف ١٤ آذار، ولاسيما مع إصرار «سعد الحريري» على أن من اغتال مستشاره «محمد شطح» في ديسمبر الماضي «هم الذين يتهربون من العدالة الدولية ويرفضون المثول أمام المحكمة الدولية».

وبعيدًا عن التغطية الغربية للمحاكمة فإنه يمكن القول إنه في ظل الأجواء اللبنانية المشحونة، كان ينتظر كثيرون على الساحة السياسية المشحونة بالاستقطاب في لبنان المحاكمة باعتبارها فرصة فريدة

من نوعها للكشف عن الحقيقة وراء واحدة، على الأقل، من حوادث الاغتيال العديدة التي أدمت تاريخ البلاد مؤخرًا، ولكن من ناحية أخرى يرى آخرون المحاكمة شأنًا سياسيًّا بالدرجة الأولى يستهدف تقويض أعداء إسرائيل؛ إذ إن المتهمين فيها ينتمون الى «حزب الله» اللبناني.

وباعتبار أن «حزب الله» مدعوم من سوريا، فإن المحاكمة تنذر بمزيد من التوترات الطائفية الملتهبة، وهذا التقسيم يأتي في وضع تفجر فيه العنف بوتيرة متصاعدة في الأسابيع الأخيرة، امتدادًا، إلى حد كبير، للحرب في سوريا المجاورة.

فقبل أسابيع قليلة من بدء المحاكمة قتل «محمد شطح»، وزير المالية الأسبق وأحد المقربين من «الحريري»، في انفجار أصغر ولكنه لا يختلف كثيرًا، إذ وقع على بعد ٥٠٠ متر من موقع مقتل «الحريري» و٢٢ آخرين في ١٤ فبراير ٢٠٠٥، ولم يكن اغتيال «شطح» هو الأخير في سلسلة هجمات شملت انفجارات في الشوارع المزدحمة، وأمام السفارة الإيرانية التي تقع في الضاحية الجنوبية لبيروت، معقل «حزب الله» في لبنان، وعند المساجد في مدينة طرابلس الشمالية، كما تلاه الانفجار الذي وقع يوم المحاكمة في مدينة «الهرمل» وأخيرًا انفجار الضاحية الجنوبية ببيروت.. وفي ظل هذه الأوضاع يعتقد البعض أن الموقف سيئ للغاية بالفعل لدرجة أن هذه المحاكمة لن تؤدي إلى شيء ذي تأثير كبير، بل قد تؤدي إلى عودة شبح الحرب الأهلية مرة أخرى.

وفي المقابل من ذلك يرى زعيم «حزب الله» «حسن نصر الله» أن إسرائيل وراء مقتل «الحريري» مستندًا إلى صور التقطتها طائرات تجسس إسرائيلية، مضيفًا أن إسرائيل تتبع تحركات «الحريري»، وتخترق وتتلاعب بتسجيلات شبكات الهواتف اللبنانية، والتي بني عليها أساس التحقيقات.

وفي الأخير، فإن حماية «حسن نصر الله» للمتهمين فضلاً على الإصرار على أن جريمة القتل كانت مؤامرة إسرائيلية تهدف إلى تأجيج المشاعر المعادية لـ«حزب الله» لن يصب في مصلحة الحزب، كما أن المحاكمة لن يكون لها أي دور يذكر في المساعدة في بناء الثقة بين الفصائل السياسية المتصارعة، والتي رغم مرور ١٠ أشهر لم يتم بعد الاتفاق على تشكيل حكومة، بسبب شروط «حزب الله» لتأليف الحكومة اللبنانية الجديدة، والتي منها عدم مطالبته بإنهاء تدخله العسكري الراهن داخل الأراضي السورية.

وهكذا كما يقول بعض المحللين يبدو أن لبنان ما زال يتعرّض إلى اعتداء تلو الآخر؛ فمن اغتيال «رفيق الحريري» إلى اغتيال «محمد شطح» إلى التفجيرات الأخيرة، ويبدو أن القاتل على استعداد لتدمير لبنان من أجل تغطية الجريمة الكبرى وسلسلة الجرائم التي ارتكبها والتي استهدفت اللبنانيين الذين لم يكن لديهم شك في النيات السيئة للنظام السوري وكل من يستخدمه في عملية تدمير لبنان ومؤسساته تحت شعار «المقاومة».

هذا الشعار الذي يتبين كل يوم ـ بحسب البعض ـ أنه مجرد غطاء لمحاربة ثقافة الحياة وتحويل لبنان وربما ما يحيط بها من الدول المجاورة، ولاسيما الدول الخليجية، إلى مجرد مستعمرة إيرانية خلفًا لمرحلة الوصاية السورية. وربما هذا كان الهدف البعيد المدى لاغتيال «رفيق الحريري» ورفاقه وما

تلا ذلك من جرائم شملت إغراق البلد بالتكفيريين من نوع «فتح الإسلام». وفي الوقت الذي يتحتم فيه تحقيق العدالة ومعاقبة المسؤولين عن عملية الاغتيال، يبقى مثل هذا الهدف جديرًا بإغراق لبنان في حرب أهلية وجعل مثل هذه الهجمات والاغتيالات أكثر احتمالاً وأكثر شيوعًا، بينما يظل السلام والاستقرار بعيدا المنال.

٢٠١٤/١/٣٠

مؤتمر في القاهرة يناقش: السياسة الخارجية المصرية والتوازنات الإقليمية والدولية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

كان المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشؤون الخارجية بالنادي الدبلوماسي بالقاهرة يوم ٢٠١٤/١/٢٦ والذي جاء تحت عنوان: «السياسة الخارجية المصرية والتوازنات الإقليمية والدولية» مناسبًا لوزير الخارجية المصري «نبيل فهمي» ليتناول المتغيرات الدولية والإقليمية بشكل عميق وأثرها في إعادة صياغة التوازنات العالمية وانعكاس ذلك على مستقبل العلاقات الخارجية المصرية.

وفي هذا الإطار تحدث الوزير عن رؤيته للدور المصري على المستويين الإقليمي والدولي في ضوء الأحداث التي شهدتها مصر مؤخرًا بعد إزاحة الرئيس «محمد مرسي» في يوليو ٢٠١٣ مركزًا على ضرورة وضع صياغة واضحة للدور المصري ومن ثم السياسات الخارجية المصرية في دوائرها الاستراتيجية إقليميًّا ودوليًّا.

وفي البداية، تحدث عن عدد من الضرورات التي يجب على مؤسسات صنع السياسة الخارجية أن تضعها في اعتبارها، وهي: ضرورة التحرر من القوالب التقليدية، ووضع استراتيجية متكاملة ذات أهداف محددة، وتجاوز مرحلة الوقوف عند التحديات والمخاطر، والدخول في مرحلة التفكير والتعامل مع الفرص الممكنة والمتاحة، وأخيرًا العمل على «تنمية المصالح» وليس الاكتفاء بسياسة «الدفاع عن المصالح».

في هذا الصدد، أكد الوزير أن هناك تغييرًا كاملاً في شكل المنطقة سياسيًّا وجغرافيًّا، وأن لهذا التغيير انعكاساته المؤكدة على السياسة الخارجية المصرية، ومن أهم مظاهر التغيير الحادثة في منطقة الشرق الأوسط هو تغيير الصراع من زاوية «الصراع الوطني» إلى «الصراع الطائفي– المذهبي» ومن ثم أصبحت الدول أمام تحديين رئيسيين، هما: التحدي مع الدول المجاورة الأخرى، والتحدي على الصعيد الداخلي.

وتعتبر من أهم المؤشرات ذات الدلالة في هذا الشأن والتي أكد عليها «ارتفاع نسب الشباب في الساحة الشرق أوسطية»، وهو ما يجعل من هذا المتغير أو العامل سيفًا ذا حدين: إما لصالح الأوطان أو ضدها. واستطرد الوزير أن هذا الأمر بدأت نتائجه الخطيرة في التبلور منذ أن أخذ الجميع يتساءل ويسأل نفسه قائلاً: «ما هي هويتنا؟ هل هي هوية قومية؟ أم ثقافية؟ أم دينية؟ أم حضارية؟».

ثم انتقل «نبيل فهمي» إلى موضوع آخر يرتبط بتوصيف لعالمنا المعاصر فقال: هناك مجموعة من الحقائق التي باتت متعلقة بعالم اليوم، منها أنه لم يعد عالم القطبية الثنائية كما لم يعد عالم القطبية

الأحادية، وإنما أصبح «عالم الأقطاب المتعددة»، وهذا الأمر صار يدعونا إلى طرح أسئلة أخرى مثل: ما هي الأطراف اللاعبة والفاعلة والمؤثرة في العالم؟ وهل هذه الأطراف مقتصرة على الدول فقط أم أن هناك أطرافًا أخرى بخلاف الدولة؟ مضيفًا: «في اعتقادي أن منظمات المجتمع المدني، الإعلام والشركات متعددة الجنسيات هي من أهم الأطراف التي باتت لاعبة وفاعلة ومؤثرة في عالمنا المعاصر، هذا بخلاف جماعات الضغط المختلفة والشركات الصناعية الكبرى».

وتابع: من هنا يكون مهمًّا للغاية أن ننظر إلى كل هؤلاء ونحن نقوم بوضع الاستراتيجية الخاصة بالسياسة الخارجية المصرية واضعين في الاعتبار حالة التنازع القائمة بين الهوية الوطنية وبين الهوية الدينية في العالم العربي.

وفي هذه النقطة تحديدًا، يجب التأكيد على أهمية إحداث التوازن بين الاستجابة للرأي العام العربي وبين الاعتبارات التي تشكل التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية.

وأضاف أن مصر تحتاج إلى برنامج قائم على الفكر والمبادرة في الأقاليم الجغرافية المرتبطة بالسياسة الخارجية المصرية، وأن يكون ذلك مستندًا على الكفاءة في توظيف الكوادر البشرية والقدرات المتاحة، وكذلك الرؤى الابتكارية، فضلاً عن التفاعل الإيجابي مع اللاعبين المؤثرين على وضع القرار الإقليمي الخاص بالمنطقة.

واستنادًا إلى كل ما سبق، أكد الوزير على ضرورة التسليم بأن «الريادة المصرية العربية– الإفريقية ليست خيارًا، بل هي ضرورة مصريًّا.. إقليميًّا.. عربيًّا وإفريقيًّا» وأنه يجب أن نضع في اعتبارنا أن «الدور المصري ليس مسلمًا به، بل يحتاج إلى «دفع الثمن» لكي يقوم وينهض من جديد». وفي هذا الإطار، أشار إلى أن «الاستثمار الجيد للقدرات والإدارة الجيدة للعلاقات الخارجية هي من أهم أدوات إحياء وتفعيل الدور المصري على المستويين الإقليمي والدولي»، مؤكدًا في الوقت نفسه أن مصر «ليست الدولة التي بمقدورها تقديم دعم مادي أو مالي لدول العالم الآن»، وأنها «لن تلعب الدور العنيف الذي يسعى أو يرغب في فرض الرأي لأن هذا ليس من منهجها فضلاً عن أنها لا تملك القدرات والإمكانات اللازمة لتحقيقه».

وقد تعجب وزير الخارجية من شيء يقابله كلما سافر إلى دولة إفريقية، فأشار إلى أن حديث المسئولين الأفارقة حينما يذهب في جولة إفريقية لا يتعلق بالدور المصري الراهن، وإنما ما زال متعلقًا ومرتبطًا بالدور المصري الإفريقي قبل أربعين سنة!! وقد فسر هذا الأمر بقوله: «إن هذا الأمر يحدث لأننا لم نخلق مصالح مشتركة معاصرة مع إفريقيا في الوقت الذي تشهد فيه دول القارة تغييرات نوعية كبيرة».

وبمناسبة الحديث عن الدور المصري في إفريقيا، أكد وزير الخارجية أن: «الأمن المائي ليس هو موضوع سد النهضة فقط»، وإنما يشمل مياه النيل وكل مصادر المياه الأخرى داخل وخارج مصر، وهنا تحديدًا أشار إلى نقاط ثلاث هي:

- أن المياه والتنمية والطاقة هي مشكلات خاصة بكل دول حوض النيل.
- القواعد الحالية لا يمكن بمفردها حل المشاكل القائمة بين دول حوض النيل.

ـ أن الاستثمار السياسي– المادي الشامل هو مفتاح حل مشكلات مصر مع دول حوض النيل.

وعلى هذا رأى الوزير أن «الدبلوماسية المصرية يجب أن تكون أكثر اتصالاً وانغماسًا في الأقاليم الجغرافية الحيوية بهدف تحقيق التأثير المستدام»، وأنه «قد لا أكون في الصف الأول في لحظة معينة، لكن لابد أن أكون موجودًا داخل القائمة وفي قلب الحدث».

وهنا أشار الوزير أنه ينبغي التنويه إلى أن «أزمات المياه، التلوث البيئي والهوية الثقافية هي دوائر مهمة لتفعيل الدور المصري على المستويين الإقليمي والدولي»، معتبرًا في الوقت ذاته أن مصر في حاجة مؤكدة لجميع مصادر الطاقة – بما فيها الطاقة النووية– حتى تكون قادرة على تحقيق معدلات نمو ٧–٨٪ في السنوات العشر القادمة في ظل معدلات النمو السكاني القائمة الآن.

واتصالاً، ولكن هذه المرة بالدائرة الدولية انتقل «نبيل فهمي» إلى موضوع آخر لا يخلو من دلالات أو مغزى، وهو: «طبيعة النظام الدولي القائم الآن» حيث أفاد: «نحن نحتاج إلى تغيير النظام الدولي القائم وفقًا لقواعد تم تأسيسها عقب الحرب العالمية الثانية. أنا لا أتكلم عن تغيير نظام الأمم المتحدة، وإنما أتكلم عن تغيير في النظام القائم داخل مجلس الأمن الدولي»، مشيرًا أن آلية عمل مجلس الأمن تحتاج إلى مراجعة، ذلك أن النظام الدولي الآن أقرب إلى النظام الإقليمي والنظام الوطني أكثر من أي وقت مضى، مؤكدًا على أهمية تغيير الآليات الحاكمة لاتخاذ القرار داخل المجلس بحيث يصبح أكثر ديمقراطية وفقًا للشكل القائم داخل النظم السياسية للدول.

واستطرد الوزير مؤكدًا أن تطوير النظام الدولي شيء مهم يجب أن يحدث ويجب أن يكون لنا دور فيه، ويجب أن نعطيه الأولوية، مشيرًا إلى نقطة مهمة، وهي أن مشاركتنا في تغيير النظام الدولي، تبدأ بالتصدي ومقاومة «فكرة الطائفية والمذهبية» المراد إشاعتها في الوطن العربي وأن نمنع تعظيم هذه الفكرة الطائفية داخله والتي تهدف بالأساس إلى تقسيمه على أساس طائفي، لافتًا أن النجاح في هذه المهمة هو بمثابة الخطوة الأولى التي نحتاج إليها وتلزمنا من أجل المشاركة في تغيير النظام الدولي القائم.

وفي مداخلة للدكتور «مدحت حماد»، رئيس المركز المصري للدراسات السياسية والتنموية، أستاذ الدراسات الإيرانية والخليجية بكلية الآداب جامعة طنطا، تسأل: هل ما قام بعرضه الوزير يشكل استراتيجية جديدة للدولة المصرية، أم إنه مرتبط فقط بالحكومة الانتقالية الراهنة، أم إنه يشكل اجتهادًا شخصيًّا؟

وردًّا على السؤال: أفاد وزير الخارجية المصري بأنه لم تجتمع مؤسسات وأجهزة الدولة في مصر لوضع ما تم ذكره، كما لم يحدث أن طالب جهاز ما بوضع هذه الاستراتيجية.. وبناء على هذا ـ والكلام على لسان وزير الخارجية ـ «فما ذكرته يعد نوعًا من الاجتهاد قامت – وتقوم – به وزارة الخارجية بإداراتها المختلفة من أجل بلورة وصياغة «رؤية استراتيجية» للسياسة الخارجية مستقبلاً، وسوف نقوم بوضعه وتقديمه إلى وزير الخارجية الذي سيتولى بعد انتخاب رئيس مصر وتشكيل حكومة جديدة، مضيفًا أن هذا لا ينفي أن ما قمنا بصياغته داخل وزارة الخارجية لا يبتعد كثيرًا عن واقع الأمور في

الدولة المصرية؛ لأننا وضعنا في اعتبارنا – عند صياغتنا لهذه الرؤية الاستراتيجية– طبيعة المتغيرات والمستجدات التي تشهدها مصر منذ ثلاث سنوات».

٢٠١٤/٢/٨

ندوة بمدرسة لندن للاقتصاد تناقش: كيفية بناء شراكة قابلة للاستمرار بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي

لندن – مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لماذا تعثر إلى الآن إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي؟ ولماذا كانت هذه الفترة الطويلة لمحادثات إبرام هذه الاتفاقية بين تنظيمين إقليميين كليهما في حاجة إلى الآخر؟ ولماذا حتى لم يتجدد برنامج العمل المشترك في الاجتماع الوزاري في العام المنصرم ٢٠١٣؟

هذه الأسئلة تناولها «كريستيان كوتش»، مدير مركز الخليج للأبحاث، في ندوة حاضر فيها ضمن برنامج الكويت: «التنمية والحكم والعولمة في دول مجلس التعاون الخليجي»، والذي تم تنفيذه بمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

وفي البداية أكد أن الاتحاد الأوروبي كما هو معلوم يضم ٢٨ بلدًا إجمالي عدد سكانهم ٥٠٠ مليون نسمة وناتجهم المحلي الإجمالي يمثل خمس الناتج المحلي الإجمالي العالمي وبلغ نحو ١٣ تريليون دولار في ٢٠١٢، وهو إلى الآن النموذج الأبرز عالميًّا في الاندماج والتعاون متعدد الأطراف، برغم العداءات التاريخية الطويلة التي كانت بين أعضائه، مشيرًا أنه يعد الآن نموذجًا ودليلاً مرشدًا للدول التي تسعى إلى تعظيم التعاون فيما بينها في كافة أنحاء العالم، ومن ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي.

وبدوره يعتبر مجلس التعاون الخليجي المنظمة الإقليمية الوحيدة المستمرة في الشرق الأوسط بخلاف جامعة الدول العربية، التي تعايشت مع ظروف مختلفة، وطورت علاقاتها البينية بشكل متصاعد منذ قيامها عام ١٩٨١ من التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي إلى السوق المشتركة إلى الاتحاد النقدي، وإقامة شبكة كهربائية موحدة، وهي في طريقها لشبكة سكك حديدية تربط بينها، كما أن هناك مشروعات لتوسيع العضوية لتشمل الأردن والمغرب، موضحًا أن دول مجلس التعاون تستحوذ معًا على نحو٤٠٪ من احتياطي النفط العالمي، ونحو ٢٠٪ من احتياطي الغاز العالمي، وهي أكبر مورد للنفط في سوق الطاقة العالمي، ولدى دولها عدد من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، فضلاً عن وقوعها في مفترق طرق استراتيجية إلى جنوب آسيا والشرق الأقصى وإفريقيا وروسيا وشرق أوروبا، وفي عام ٢٠١٢ غدا الاقتصاد الخليجي يمثل الاقتصاد الثاني عشر عالميًّا بناتج محلي إجمالي ١,٦ تريليون دولار.وأشار المتحدث أنه برغم أن الاتحاد الأوروبي قد طور عددًا من أدوات التعاون في علاقاته الخارجية، مثل سياسة الجوار الأوروبي، والشراكة الأورومتوسطية، والاتحاد من أجل المتوسط، فضلاً عن مساعدات التنمية التي بلغت نحو ٥٠٪ من الإجمالي العالمي لهذه المساعدات (٥٣ مليار يورو في ٢٠١١) فإن

العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي لم تكن مشمولة بأي من هذه الأدوات، ما جعل المجلس يظن أنه خارج دائرة هذه الأدوات.

واستطرد أن العلاقات بين التنظيمين انحصرت في اتفاقية ١٩٨٨ مع التركيز بوجه خاص على التجارة والتعاون الاقتصادي بمعناه الشامل والطاقة والاستثمار والتكنولوجيا والبيئة، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ١٩٨٩ وأنشأت مجلسًا مشتركًا يجتمع سنويًّا، لافتًا أن مجلس التعاون وجد أن تطوير هذه الاتفاقية إلى اتفاقية تجارة حرة يفتح السوق الأوروبية أمام صادراته من البتروكيمياويات والتي برز في إنتاجها، فضلاً عن مشاركة أوروبية قوية في قضايا الأمن الإقليمي وتسوية النزاع العربي الإسرائيلي.

وأردف أنه بعد سنوات من النشاط المنخفض في علاقات الجانبين، قررا في عام ١٩٩٥ تطوير العلاقات بإضافة الحوار الأمني والحوار السياسي، أما القضايا الأخرى بشأن كيفية تطوير العلاقات الثنائية كالارتقاء بمحادثات التجارة الحرة وتطوير آليات التعاون العلمي والثقافي، فقد ذكرها تقرير المفوضية الأوروبية الصادر في هذا العام، وللمرة الأولى يأتي الحديث عن مفهوم لا مركزية التعاون، والتعاون المستقل عن الحكومات، وبرغم هذه الجهود فإن التعاون أيضًا ظل بطيئًا، وبدا مجلس التعاون على هامش اهتمامات الاتحاد الأوروبي، وفي خلال ١٥ عامًا من توقيع اتفاقية التعاون أخفق الاتحاد الأوربي في أن يقدم نفسه لاعبًا يمكن الاعتماد عليه في قضايا الأمن الخليجي، وكان تركيزه الأساسي على ولوج منتجاته الأسواق الخليجية على أساس ثنائي وليس متعدد الأطراف، وبينما أصر الاتحاد في تطوير علاقاته الخليجية إلى مستوى التجارة الحرة على ضرورة قيام الاتحاد الجمركي الخليجي، فإنه حتى بعد قيام هذا الاتحاد في ٢٠٠٣، بل والسوق الخليجية المشتركة في عام ٢٠٠٨ استمرت مفاوضات التجارة الحرة في التعثر على خلفية حماية صناعة البتروكيماويات الأوروبية من منافسة البتروكيماويات الخليجية.

وهنا أوضح المتحدث أنه على خلفية التداعيات الأمنية والسياسية للغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، كان الاتحاد الأوروبي قد أطلق مبادرة الشراكة الاستراتيجية مع جنوب المتوسط والشرق الأوسط، وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي، لتكون أداة تكميلية تضاف إلى اتفاقية ١٩٨٨، وتسعى في إطارها لتكثيف الحوار السياسي وإنشاء إطار لهذا الحوار وبناء الثقة على أساس إقليمي وعقد اتفاقية التجارة الحرة، ودراسات جدوى لبرامج المساعدة الفنية لإعادة هيكلة الأطر الإدارية في الخليج، فضلاً عن التعاون الشبابي والطلابي، ولكن هذه الوثيقة لم تختلف كثيرًا عن تلك الصادرة في عام ١٩٩٥.

وتابع المتحدث أنه مع تغير الأوضاع الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي كثيرًا بعد عام ٢٠٠٣ وصعود أسعار النفط، أخذت ثرواته المتراكمة تلهب تحرك الشركات الأوروبية الباحثة عن السيولة خاصة بعد كساد عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠؛ حيث كان نحو ثلث تمويل الطوارئ للبنوك الأوروبية يأتي من الخليج، هذا فضلاً عن نمو القلق الخليجي بشأن الاعتماد الزائد على الولايات المتحدة أمنيًّا، وهو القلق الناتج عن إدارة واشنطن لشؤون الإقليم بعد ٢٠٠٣ والتي سمحت بنمو الاتجاه الطائفي، وهو ما دفع دول مجلس التعاون إلى بناء سلسلة من العلاقات الموازنة للدور الأمريكي، وبدا الاتحاد الأوروبي مرشحًا

محتملاً، وفي المقابل بدا للاتحاد الأوروبي أن مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يكون لاعبًا مقبولاً في حل النزاعات الإقليمية، وأن هناك فجوة قائمة على مستوى العلاقات الأوروبية الخليجية، وتأخر في إدراك القيمة الاستراتيجية لمنطقة مجلس التعاون الخليجي، وهو ما ظهر في تقرير البرلمان الأوروبي في مارس ٢٠١١.

ويذكر أن مفوضية الاتحاد الأوروبي كانت قد فتحت مكتبًا لها في الرياض في ٢٠٠٤، وفي ٢٠١٣ جرى الإعلان عن فتح مكتب آخر في أبوظبي، كما كانت هناك موافقة أوروبية خليجية في عام ٢٠١٠ على وثيقة برنامج العمل المشترك التي حددت ١٤ مجالاً للتعاون وصفتها بأنها مجالات أسبقية، ولكن رغم كل هذا لم تبرم اتفاقية التجارة الحرة، وكان الإحساس المتنامي لدى مجلس التعاون أنه رغم ما قدمه بشأن هذه الاتفاقية فإنه لم يتلق استجابة، ولهذا كان إعلانه من طرف واحد في ٢٠٠٨ عن تعليق مفاوضات التجارة الحرة، وبرغم إعلان الجانبين أن المسألة موضع الاختلاف هي الرسوم الجمركية فإنه منذ هذا التاريخ لم تجر مفاوضات رسمية، وفي الاجتماع الوزاري ٢٠١٣ أخذت دول مجلس التعاون المبادرة برفض التصديق على تجديد برنامج العمل المشترك طالما أن محادثات التجارة الحرة معلقة، وكان مجلس التعاون يتحرك من موقف قوة؛ حيث إن الاتجاه شرقًا نحو القارة الآسيوية قد أخذ يتنامى بقوة في علاقاته الاقتصادية والتجارية، وأن الاتحاد الأوروبي هو الخاسر.

واستنادًا على هذا تساءل «كريستيان كوتش»: لماذا إذن هذا التعثر برغم إدراك الاتحاد الأوروبي للقوة الاقتصادية المتنامية لمجلس التعاون الخليجي، ونمو العلاقات على مستوى ثنائي بين دول المجلس والعديد من الدول الأوروبية في مجالات التجارة والاستثمار، ووجود العديد من قضايا التفاهم المشترك، كمنع الانتشار النووي، واحتواء إيران، والحيلولة دون فشل الدولة في اليمن، وقضايا الطاقة، وأهمية حل القضية الفلسطينية، والتحول السياسي في منطقة الشرق الأوسط؟

وفي سياق إجابته عن هذا السؤال ذكر «كوتش» العوامل الآتية كعوامل أخرت إلى الآن عقد اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين:

– الاختلافات في البناء التنظيمي للمؤسسات الذي يؤدي في الأغلب إلى سوء التفاهم عند مناقشة القضايا بين الطرفين دون مراعاة أو فهم مثل هذه الاختلافات.

– أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتقارب مع مجلس التعاون الخليجي وأعضائه بصورة ثنائية وبالعكس لحماية مصالحها الوطنية دون اهتمام بمصالح الاتحاد الأوروبي ككل.

– الاختلاف المفاهيمي بين الجانبين في قضايا التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية، وما يعد في صميم الشؤون الداخلية للدول.

– أضعفت الأزمة المالية الاتحاد الأوروبي في عيون مجلس التعاون الخليجي، وبدا الشرق الأسيوي يقدم بديلاً اقتصاديًّا قويًّا.

– عجز الاتحاد الأوروبي أن يقدم نفسه لاعبًا بديلاً للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

وبعيدًا عن الأسباب التي قدمها «كوتش» فإنه في رأينا هناك أسباب أخرى تضاف إلى ذلك، وأهمها:

– أن مناطق شرق وجنوب أوروبا وجنوب المتوسط والشرق الأقصى وأمريكا الشمالية تمثل مناطق الأولوية لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية.

– أن الولايات المتحدة حتى بعد أن قل اعتمادها على النفط الخليجي تظل هي اللاعب الأساسي في المنطقة ويدرك الاتحاد الأوروبي أنه لن يكون منافسًا للدور الأمريكي.

– أن حاجة دول الاتحاد الأوروبي من دول مجلس التعاون الخليجي تحصل عليها بغض النظر عن اتفاقية التجارة الحرة، فلماذا إذن هذه الاتفاقية؟

– أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بصفة عامة تعاني ضعفًا لأنها تمثل نقاط التفاهم المشترك بين ٢٨ دولة لكل منها أسبابها ومصالحها.

٢٠١٤/٢/١٠

مشكلة الهجرة في بريطانيا.. هل تؤدي لانسحابها من الاتحاد الأوروبي؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

باتت القيود المفروضة على الهجرة في المملكة المتحدة سياسة تنتهجها الحكومة الائتلافية والتي تضم حزب المحافظين والحزب الديمقراطي الليبرالي عقب الانتخابات العامة في مايو ٢٠١٠، وذلك بعد أن ارتفع صافي الهجرة الذي يشكِّل الفرق بين الوافدين إلى المملكة المتحدة والأشخاص الذين يعيشون فيها إلى ٢٠٠ ألف شخص في السنة، في عهد حكومة حزب العمال السابقة، ولذا هدفت الحكومة الائتلافية إلى تقليص هذا العدد إلى «عشرات الآلاف» مع حلول الانتخابات العامة المقبلة في شهر مايو ٢٠١٥، إلى جانب فرض قيود صارمة على المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يدخلون في نطاق هذا العدد.

وكان «كاميرون» قد شدد أكثر من مرة على قراره بتشديد إجراءات الدخول للمهاجرين المحتملين عمومًا، وفرض شروط جديدة على أولئك القادمين من دول الاتحاد الأوروبي الذين ينتمون إلى أوروبا الشرقية، وخاصة دولها المنضمة حديثًا إلى الاتحاد، ومن ضمن هذه الإجراءات أنه سيضع ستة أشهر حدًا أقصى لتلقي الوافدين الجدد (بمن فيهم مواطنو الاتحاد الأوروبي) إعانات الدولة بعد دخولهم البلاد، وهي فترة بحسبه معقولة وكافية لأن يجد الوافد عملاً يدعم به نفسه، ويدفع منه ضرائبه للدولة، أو تُقطع عنه تلك الإعانات،

كما أصدرت وزارة الداخلية قانون الهجرة الذي نُشر في ١٠ من أكتوبر والمأمول أن يتم إقراره بحلول أبريل ٢٠١٤؛ حيث تضمن وفقًا لما أعلنته وزيرة الداخلية «تيريزا ماي» سياسات هجرة صارمة، من ضمنها إجبار مالكي العقارات على التحقق من مواقف الهجرة الخاصة بمستأجري عقاراتهم، كما يمنع المقيمين بصورة غير شرعية من فتح حسابات مصرفية، كما لا يستثني المهاجرين المقيمين بشكل شرعي مؤقتًا، كالطلاب مثلاً؛

حيث يفرض عليهم دفع مبالغ معينة لنظام التأمين الصحي لمنع ما أصبح يطلق عليها «العناية الطبية» التي يحصل بموجبها المهاجرون غير الشرعيين على العناية الطبية في المستشفيات البريطانية دون أن يكونوا قد أسهموا في الإنفاق على نظام التأمين من خلال الضرائب.

وفي أكتوبر قام مجلس العموم بقراءة هذا المشروع مرتين؛ حيث وافق النوّاب على المشروع بـ٣٠٣ أصوات مقابل معارضة ١٨، فيما سينتقل المشروع إلى اللجان بحيث سيخضع لدراسة إضافية من النوّاب، وعلى الرغم من أنه من المتوقَّع أن يمرّ المشروع في مجلس العموم، فقد يواجه معارضة أكبر في مجلس اللوردات، إلا أنه في حالة مصادقة البرلمان البريطاني عليه، فسيكون «كاميرون» قد حقق ما وعد به.

وبشكل عام تأتي هذه التحركات الواسعة المناهضة للهجرة للحد منها؛ إذ تشير الأرقام الصادرة أخيرًا عن «لندن سكوول أوف إيكونوميكس» أن عدد المهاجرين غير الشرعيين يناهز ٨٦٣ ألف مهاجر في المملكة المتحدة، وهم يشكلون عبئًا ماديًّا على الخدمات العامة كالتعليم والصحة تبلغ قيمته ٣,٦٧ مليارات جنيه إسترليني سنويًّا، وكان استطلاع للرأي نشرته صحيفة أوبزرفر في يناير ٢٠١٣ قد أظهر أن الهجرة تمثل أكبر مشكلة تواجه المجتمع البريطاني، وأنها السبب الرئيسي للانقسام بين الأشخاص المولودين في المملكة المتحدة وبين المهاجرين. ووجد الاستطلاع، الذي أجرته مؤسسة «إبسوس» أن٣٠٪ من البريطانيين حمّلوا قضية الهجرة السبب الرئيسي لأجواء التوتر التي يواجهها المجتمع البريطاني بأسره، في حين اعتبر ١٩٪ منهم أنها أكبر مسبب للانقسام في مناطقهم، كما أشار التقرير إلى أن ٥٠٪ من البريطانيين متشائمون بشأن انتعاش اقتصادهم، و٤٦٪ يعتقدون أن بلادهم تسير في الاتجاه الخاطئ، فيما يرى ثلاثة من كل أربعة منهم أن بريطانيا تواجه أزمة سكن بسبب المهاجرين.

ومعلوم أن الضغوط على الهجرة ارتفعت بشكل كبير في نهاية عام ٢٠١٣ لدرجة أصبحت معها الحكومة مجبرة بموجب قوانين الاتحاد الأوروبي على رفع القيود على حق الرومانيين والبلغاريين بالعمل في المملكة المتحدة؛ فقد انضمت كل من رومانيا وبلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي قبل ست سنوات؛ إلا أنه تمَّ فرض قيود على عدد من مواطنيهما القادمين للعمل في بريطانيا بهدف حماية سوق العمل البريطاني، وقد يعطي رفع القيود الحق لـ٢٩ مليون شخص من بلغاريا ورومانيا بالتنقُّل بحرية في أي من دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يمثل لب المشكلة، فوفقًا لجاكوب ريس في مقاله «الهجرة والأجور والنواب: المشكلة هي الإرادة السياسية» بصحيفة الديلي تليجراف يوم ٢٠١٣/١٢/١٢، تعد قضية الهجرة هي الأكثر أهمية وإلحاحًا؛ حيث إن الحدود باتت مفتوحة أمام بلغاريا ورومانيا، موضحًا أن الخبرة السابقة تظهر أن المملكة المتحدة هي وجهة جذابة للأوروبيين الشرقيين، وهو ما يمثل مشكلة لكلا الجانبين؛ ففي بريطانيا هناك ضغط على الخدمات العامة والإسكان وحالة عدم اليقين التي تم إنشاؤها في المجتمعات المتضررة مباشرة.

ورغم المزاعم التي تفيد بأن هذه التحركات سيتم تنفيذها من أجل ضمان الاستقرار لنظام الرعاية البريطاني على المدى البعيد والتأكد من أن الشعب البريطاني لن يخسر فرص العمل ذات الأجور المنخفضة لمجرد موجة جديدة من المهاجرين القادمين من شرق أوروبا، فإن البعض يعتبرها مغازلة من

حزب المحافظين الحاكم للناخبين اليمينيين لكسبهم إلى جانبه قبل الانتخابات العامة المقبلة، إذ إن حزب الاستقلال البريطاني المعارض يتهم الحكومة بالتساهل مع المهاجرين غير الشرعيين.

أي إن السبب وراء كل هذا يأتي مشوبًا بالاعتبارات السياسية الواضحة، فليس سرًّا أن هذه الإجراءات تأتي أيضًا بسبب خوف حكومة ديفيد كاميرون من تنامي التأييد وسط الناخبين لحزب «الاستقلال» المعارض لبقاء بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي وللهجرة والمهاجرين، حيث إن الحزب بدأ يشتد عوده في السنوات الأخيرة، وصار شوكة في جنب الأحزاب الرئيسة التقليدية ـ «المحافظون» و«العمال» و«الليبرالي الديمقراطي» ـ بفضل سياسته الرامية إلى تخليص البلاد من قضية المهاجرين.

وقد كان «ديفيد كاميرون» قد وعد بإثارة قضية الخروج من الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٧ إذا أعيد انتخابه وفاز في الانتخابات المقبلة التي من الممكن أن يتم استخدام مثل هذا الوعد من خلالها للقيام بحملة لإعادة انتخابه واستعادة الأصوات اليمينية التي من المحتمل أن تذهب إلى الأحزاب المناهضة للهجرة ومنها حزب الاستقلال البريطاني.

وبدوره سعى حزب العمال البريطاني إلى تقديم موعد الاستفتاء الذي أعلن عنه «كاميرون»، إذ يحاول الحزب الذي يتزعمه «إد ميليباند» التصويت على المشروع بحلول الخريف المقبل في محاولة منه لإنهاء مسألة بقاء المملكة المتحدة في الاتحاد قبل انتخابات العام ٢٠١٥، إلا أن حزب المحافظين يريد إجراء الاستفتاء بعد أربع سنوات من الآن كي لا تؤثر عليه نتيجته في الانتخابات القادمة.

ونظرًا إلى أن قضية الهجرة من دول الاتحاد الأوروبي بحسب المناهضين لفكرة البقاء ضمنه، من أهم القضايا التي شغلت مساحة كبيرة في خطاب المناهضين للبقاء فيه؛ إذ يؤكد هؤلاء أن من شأن ذلك أن يكلف خزينة الدولة المليارات لأعداد لا يمكن تحملها خصوصًا من شرق أوروبا، كما أن عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد توجب عليها المساهمة في ميزانيته التي تذهب غالبًا لدول متضررة اقتصاديًّا كاليونان.

ومن ثم، فإذا نجح حزب استقلال المملكة المتحدة في الإطاحة بـ«كاميرون» وحزبه فإن إجراء الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيجري عقب الانتخابات العامة مباشرة وستكون النتيجة المنطقية للاستفتاء هي التصويت بنعم لخروج بريطانيا من الاتحاد؛ لأن الناخب الذي سيعطي صوته لحزب الاستقلال المؤسس أصلاً بهدف الانسحاب من الاتحاد سيكون بالضرورة مؤيدًا لأهداف الحزب المناهضة للاتحاد الأوروبي.

ورغم أن مجلس العموم قد أنهى الخلاف بعد موافقته على مشروع قانون لإجراء استفتاء في عام ٢٠١٧ على بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، فقد أظهر استطلاع جديد للرأي في بداية شهر ديسمبر٢٠١٣، أن نصف البريطانيين يريدون انسحاب بلادهم من الاتحاد، كما وجد الاستطلاع، الذي أجرته مؤسسة «لانسون وكامبري» ونشرت نتائجه صحيفة «ديلي ستار»، أن واحدًا من كل اثنين من البريطانيين أكد أنه سيصوّت لصالح الانسحاب من الاتحاد إذا ما جرت الدعوة للاستفتاء حول عضويتها فيه بأي وقت.

وأضاف أن ٢٢٪ فقط من الناخبين يعتقدون أن الخروج من الاتحاد سيضعف اقتصاد بلادهم، فيما وصف٤٠٪ منهم أنفسهم بأنهم أوروبيون، واعتبر واحد من كل ٣ بريطانيين، الولايات المتحدة وأستراليا بأنهما حليفتان أكثر قربًا لبلادهم من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأكد الاستطلاع أن ٢٥٪ من الناخبين البريطانيين حمّلوا الهجرة المسؤولية عن ذلك.

وبالرغم من التأييد الواسع للقوانين المنظمة للهجرة والانسحاب من الاتحاد، فإنها واجهت انتقادات واسعة؛ حيث زعمت صحفية «الإندبندنت»، في افتتاحيتها «الحكومة تتحفظ على التقرير الذي يتناول مسألة الهجرة داخل الاتحاد الأوروبي نظرًا لأنه كان إيجابيًّا للغاية» يوم ٢٠١٣/١٢/١٠، أنه تم إرجاء نشر تقرير حكومي بسبب «مخاوف الحكومة من أن يكون له نتائج إيجابية»، فضلاً عن أنه يتعارض مع الادعاءات الخاصة بوزيرة الداخلية، وأضافت الصحيفة أنه وسط المخاوف من الإيجابية الواسعة النطاق التي اتسمت بها الكثير من الأدلة التي قدمت بشأن القواعد الحالية المنظمة لحرية التنقل، تعتقد وزيرة الداخلية أن الدراسة قللت من شأن مشكلة الأشخاص الذين يهاجرون إلى بريطانيا بغية الاستفادة من الضمان الاجتماعي، وتعد هذه النقطة المحورية في خطاب الحكومة حول تضييق الخناق على المهاجرين.

وبالنسبة للكثيرين في بريطانيا، فإن العديد من المهاجرين الجدد يحملون مخاطر ثقافية أيضًا، فقد أشار «كينان مالك» في مقاله «الهجرة ليست المشكلة» بصحيفة الجارديان يوم ٢٠١٣/١٢/١٢، بأن الطبقات العاملة في المجتمع البريطاني تتسبب في حدوث تآكل في الوظائف، والهوية وأيضًا المجتمع البريطاني، مما تسبب في فقدان الطبقة العاملة وظائفها، وترتب على ذلك تولد شعور بالعداء إزاء تيار المهاجرين الجدد باعتبارهم كبش فداء للتغيير، وغالبًا ما يتسببون في تدهور أسلوب الحياة في المجتمع، ومن ثم ترتب على هذه المخاوف، والتي أثارتها خطط وزيرة الداخلية البريطانية المناهضة للمهاجرين كمصدر لشكاوى الدولة، وجود شعور دائم بالخوف من المهاجرين، والذين ينظر إليهم على أنهم أقل في المستوى الاجتماعي، وأنهم أشخاص متشردون.

ورغم أن مثل هذه الخطط تجعل من المهاجرين ضحايا وتتسبب في ضياع الكثير من الأسر وتعمل على زيادة أعداد المشردين واتساع نطاق التمييز ضدهم ومن ثم تقليص التماسك الاجتماعي، فإنه من غير المرجح أن يمتنع السياسيون عن وضع هذه السياسات والخطط، والتي يحاولون إثبات أنها ملائمة ومواكبة لمقومات الشعب البريطاني الذين يعتمدون عليه في الأساس. ورغم أن تنفيذ مثل هذه الإجراءات بات وشيكًا، يقول العديد إن هذه الإجراءات لا يمكن تحقيقها طالما أن بريطانيا ما زالت عضوًا في الاتحاد الأوروبي، وهنا تبرز المخاوف من أن يعمل الخطاب المناهض للهجرة على إذكاء الأفكار الهدامة؛ وذلك وفقًا لما نشرته صحيفة التايمز في افتتاحيتها «تقرير مُسرب من وزارة الداخلية يوصي بوضع سقف للهجرة داخل الاتحاد الأوروبي عند ٧٥,٠٠٠ شخص» يوم ٢٠١٣/١٢/١٥؛ حيث نقلت الصحيفة زعم المفوض الأوروبي «أندور»؛ بأنه ينبغي تجنب إضفاء الشرعية على ردود الفعل المعادية للأجانب التي تعمل على إضعاف الروح الأوروبية، موضحًا أن بريطانيا باتت مهددة بأن تصبح دولة

«سيئة»، في حال قيدت من المميزات التي يستفيد منها مواطنو الاتحاد الأوروبي. وهو ما أكده أحد النواب في حزب المحافظين وفقًا لصحيفة التايمز في افتتاحيتها «سقف الهجرة من شأنه أن يجبر بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي» في ٢٠١٣/١٢/١٦، بأن اقتراح وزيرة الداخلية مثير للسخرية، مؤكدًا أنها لعبة تهدف لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، موضحًا أن هناك ٣٠ نائبًا في حزب المحافظين بمجلس العموم يؤيدون حملة «الأفضل لنا الخروج من الاتحاد»، ولكن هناك ما لا يقل عن ٥٠ نائبًا مصرين على البقاء بالاتحاد، وهو ما وجدته الصحيفة يدل على مدى حساسية هذه القضية، وأفادت التقارير بأن هذا السقف ما هو إلا تحرك سياسي من جانب وزيرة الداخلية، ولاسيما في ظل عدم وجود أدلة كافية تدعم ادعاءاتها والتي تفيد فيها بأن مثل هذا التدفق من المهاجرين سيكون له تأثير سلبي للغاية على البلاد.

ومن جانبه شنّ الاتحاد الأوروبي هجومًا عنيفًا على حكومة «ديفيد كاميرون» عندما وصف إجراءاتها الأخيرة لتضييق المنافذ أمام المهاجرين بأنها «خوف مَرَضي من الأجانب»، مضيفًا أن حديثها عمّا تسميه «سياحة إعانات الدولة»، أي الوافدون للعيش عالة على أموال دافع الضرائب البريطاني «يفتقر إلى الذكاء»، ولا شك أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد ليس من شأنه فقط أن يؤثر على الاتحاد، بل سيكون له تأثير كبير على بريطانيا نفسها، فعلى سبيل المثال، سيواجه منتجو السيارات وغيرها من الصناعات في حال قررت بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي الكثير من المشكلات؛ لأن الكثير من الاستثمارات الأجنبية تعتمد على افتراض أن بريطانيا جزء من السوق الأوروبية الموحدة، كما أن هجرة العمال والطلبة من خارج الاتحاد الأوروبي لبريطانيا أمر مفيد لاقتصاد المملكة المتحدة، لاسيما وأنها تحتاج لأيدي عاملة ماهرة، كما يشكل الطلاب الأجانب عنصرًا رئيسيًّا في الاقتصاد البريطاني؛ إذ تحقق بريطانيا حوالي ١٠ مليارات إسترليني سنويًّا حصيلة الرسوم التي يدفعها الطلبة.

وهكذا، وعلى مدى السنة ونصف السنة ومع اقتراب الانتخابات العامة في مايو ٢٠١٥، ستظل النقاشات والخلافات حول الهجرة والانسحاب من الاتحاد محتدمة ودائرة، وفي كل الأحوال سيكون تأثيرها واحدا وهو رفع الضغوط عن المهاجرين ومزيد من الصعوبات من أجل الحصول على تأشيرة دخول إلى المملكة المتحدة.

٢٠١٤/٢/١١

مؤتمر «ميونخ» للأمن.. هل آن الأوان لإعادة توزيع القوى والنفوذ الدوليين؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

عادة ما يحظى مؤتمر ميونخ الدولي للأمن الذي عقد في الفترة من ٢٠١٤/٢/٢-١/٣١ والذي يعقد سنويًّا في مدينة ميونخ الألمانية باهتمام واسع باعتبار أنه يعد ساحة لاستعراض متغيرات السياسات الأمنية العالمية وآفاق تطورها، إلا أن المؤتمر كان استثنائيًّا هذا العام من حيث الشكل والمضمون، وكان له أصداء مختلفة، فهو ينعقد في وقت يشهد فيه العالم ظروفًا اقتصادية صعبة فضلاً عن عدم استقرار

الأوضاع في العديد من مناطق العالم وفي القلب منها منطقة الشرق الأوسط، كما أنه شهد الكثير من المفاجآت التي أثارت جدلاً واسعًا في أوساط المراقبين وحملت مناقشاته الكثير من المضامين التي تشير بقوة إلى تحول في مفهوم الأمن العالمي وإعادة توزيع خريطة القوى على الساحة الدولية.

وقد انطلق المؤتمر في دورته الخمسين بمشاركة ٢٠ من رؤساء الدول والحكومات وأكثر من٥٠ وزيرًا ونحو٩٠ وفدًا حكوميًّا؛ وكان من أبرز المشاركين فيه الرئيس الألماني الذي افتتح المؤتمر احتفاءً بيوبيله الذهبي، وكان على رأس الوفود العربية المشاركة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج الدكتور «عبداللطيف بن راشد الزياني»، ووزير الخارجي الإماراتي «عبدالله بن زايد آل نهيان»، ورئيس جهاز الاستخبارات السعودي السابق الأمير «تركي الفيصل»، إلى جانب وزيري الدفاع والخارجية الأمريكيين ووزير الخارجية الإيراني والدفاع الإسرائيلي.

وكان على رأس قائمة قضايا المؤتمر الأزمة السورية وملف إيران النووي، والجهود الأمريكية لدعم اتفاق سلام فلسطيني إسرائيلي، إضافة إلى الأوضاع في أوكرانيا بما تمثله من تهديد لأمن أوروبا، وذلك فيما خيمت على أجواء المؤتمر عدة قضايا حساسة كان على رأسها العلاقات عبر الأطلنطي في ظل فضيحة التجسس الأمريكي على أوروبا والمتورط بها وكالة الأمن القومي الأمريكية، والخلاف الروسي الغربي حول إدارة العديد من القضايا الأمنية على الساحة العالمية.

وكان من مفارقات المؤتمر الهجوم الحاد على الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها تجاه العديد من الأزمات الدولية، مما دفع وزيري الخارجية «جون كيري» والدفاع «تشاك هيجل» إلى تفنيد المزاعم القائلة بأن الولايات المتحدة تتنصل من دورها القيادي في العالم، والدفاع في الوقت ذاته عن الجهود النشطة لاستمرار مفاوضات السلام بين إسرائيل وفلسطين، في إشارة إلى اعتزام واشنطن التحول في سياستها الخارجية من التركيز على القوة العسكرية إلى تفعيل دور الدبلوماسية لحل العديد من القضايا، خاصة بعد فشل استراتيجية التدخل العسكري التي طغت على السياسة الخارجية الأمريكية لأكثر من عقد كامل في حل أغلب الأزمات التي شهدها العالم، إضافة إلى ما خلفته تلك السياسة من ضغوط اقتصادية وفاتورة بشرية ضخمة نجم عنها رأي عام داخلي رافض لمثل هذا النهج من السياسات. وهو ما عكسته تصريحات الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» في خطابه السنوي عن حالة الاتحاد في ٢٠١٤/١/٢٨ والذي قال فيه إنه: «لم يعد في استطاعة الولايات المتحدة أن تعتمد على القوة العسكرية وحدها»، ووعد «أوباما» بألا ترسل واشنطن جنودًا أمريكيين للقتال في الخارج إلا عندما تكون هناك ضرورة حقيقية لذلك.

كما جاء اتفاق القادة الأوروبيين والولايات المتحدة خلال نقاشات مؤتمر ميونخ وتشديدهم على أن أي بلد بمفرده لا يمكن أن يجد حلولاً لبؤر الأزمات المتنامية في العالم ليكشف عن تحولات واضحة في

استراتيجية القوى الكبرى للتعامل مع القضايا الأمنية الدولية، خاصة الولايات المتحدة التي ظهر جليًا خلال فعاليات المؤتمر توجهها نحو الحصول على دعم أوروبي أمني متعاظم خلال المرحلة المقبلة؛ حيث أشار وزير الخارجية الأمريكي «جون كيري» في تصريح له على هامش المؤتمر قائلاً: «إن أمريكا بحاجة إلى أوروبا قوية وأوروبا بحاجة إلى أمريكا ملتزمة، وهذا يعني أن الانكفاء على الذات ليس خيارًا لأي منا»، وذلك في الوقت الذي أكد فيه وزير الدفاع الأمريكي في كلمته أمام المؤتمر على الالتزامات الأمنية الأمريكية تجاه أوروبا في أعقاب التوجه نحو آسيا، مستشهدًا بزيارته الأخيرة إلى بولندا؛ حيث سيتم نشر أنظمة الدفاع الصاروخي فيها عام ٢٠١٨ فضلاً عن وضع أربع سفن حربية للدفاع الصاروخي في إسبانيا.

وتأتي التوجهات الأمريكية لدعم دور عسكري أوروبي متنامٍ في المرحلة المقبلة في جانب منه كرد على النمو العسكري الروسي الصيني الناتج عن تحديث المنظومة العسكرية للبلدين، بما يشكل تهديدًا واضحًا للتقدم التكنولوجي الأمريكي وشراكاتها الدفاعية في العالم، خاصة في ظل تراجع موازنات الدفاع على جانبي الأطلسي.

ويأتي هذا في وقت طرحت ألمانيا وبقوة نفسها كحليف وشريك موثوق به ولا يقبل التملص من الواجبات الدولية، وهو ما ظهر في كلمة الرئيس الألماني «يواخيم غاوك» خلال افتتاح المؤتمر يوم ٢٠١٤/١/٣١، حيث طالب بتحديد معالم جديدة للسياسة الخارجية والأمنية لبلاده، مؤكدًا أن: «الوقت حان لإجراء تغييرات جذرية على العقلية الألمانية على صعيد التعامل مع الملفات الخارجية والأمنية»، وأضاف «غاوك»: «ينبغي على ألمانيا تقديم المزيد من الإسهامات الجوهرية، وينبغي أن تقدمها بصورة أكثر حسمًا إذا أرادت أن تكون نعم الشريك»، كما أكد استعداد بلاده أخذ زمام المبادرة لرسم سياسة أوروبية أمنية ودفاعية مشتركة.

وقد أثارت تلك التصريحات الصادرة عن الرئيس الألماني ردود فعل واسعة سواء على المستوى المحلي أو الدولي وتقييمات واسعة لتلك التوجهات الجديدة التي تأتي في أعقاب سنوات طويلة من التحفظ على صعيد السياسة الخارجية الألمانية، خاصة وأن المفاجأة جاءت على صعيدين الأول هو حضور «غاوك» كأول رئيس ألماني يشارك في المؤتمر منذ إنشائه في عام ١٩٦٣، والثاني تمثل في تصريحاته التي كسر بها التقليد المتبع حول بقاء الرئيس في ألمانيا بعيدًا عن شؤون السياسة اليومية.

وتتوافق تلك التصريحات مع ما قالته وزيرة الدفاع الألمانية «أورسولا فون» خلال مقابلة مع إحدى الصحف الألمانية من أن ألمانيا تنوي زيادة تحركها العسكري في إفريقيا، خصوصًا عبر إرسال مدربين إضافيين إلى مالي ودعم التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى، وأضافت الوزيرة التي تنتمي لحزب

المحافظين وتتولى حقيبة الدفاع منذ شهر واحد كأول امرأة تحتل هذا المنصب، إنه مع تزايد الأزمات بات يتوجّب على الألمان والأوروبيين مراجعة سياساتهم الدفاعية.

وأيضًا عبر وزير الخارجية الألماني «شتاينماير» عن الطموح الألماني للبحث عن المزيد من التأثير الدولي حينما قال في كلمته أمام مؤتمر ميونخ: «إن ألمانيا أكبر من أن تقف على الهامش لتتابع ما يجري على الساحة الدولية»، ويأتي ذلك فيما أكد المتحدث باسم الدفاع في الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني «راينر أرنولد» في تصريح لإذاعة صوت ألمانيا يوم ٢٠١٤/١/٢٢ على خلفية تعزيز فرنسا قواتها العسكرية في إفريقيا الوسطى أنه ليس من الممكن أن تطلق ألمانيا يد فرنسا في تحديد توجهات السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي وفقًا لأهوائها.

وتعليقًا على التوجهات الألمانية الجديدة اعتبر عدد من الصحف الألمانية كصحيفتي «فرانكفورتر أليغماينة تسايتونغ» و«نورفيست تسايتونغ» الأمر بمثابة حق طال انتظاره ويتناسب مع قوة ألمانيا الاقتصادية ووضعها الدبلوماسي على الصعيد العالمي، وذلك فيما انتقدت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» تحول مؤتمر ميونخ إلى منبر مفاجئ للإعلان عن دور جديد لألمانيا في العالم، ولفتت صحيفة «زاخسيشه تسايتونغ» إلى ضرورة توخي الحذر عند البحث في توسيع الدور الخارجي لألمانيا، مشيرة إلى النجاح المتواضع لمهمة القوات الألمانية ضمن قوات حلف شمال الأطلسي في كوسوفا ١٩٩٩، ومن جانبها، اعتبرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية في تقرير لها يوم ٢٠١٤/٢/٢ ما أعلنه الرئيس الألماني محاولة ألمانية لاستعراض عضلات سياستها الخارجية مستغلة الأزمات التي يمر بها العالم.

ويمكن قراءة الطرح الألماني للتحولات الممكنة في السياسة الخارجية تجاه العالم من زاويتين مختلفتين؛ فمن جهة قد يتم تفسير الأمر على أنه محاولة ألمانية لإتباع سياسة خارجية أكثر تحررًا عن الوصاية الأمريكية التي كانت تتحكم في توجهات السياسات الألمانية الخارجية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، خصوصًا في ظل تقلص الثقة الألمانية في الولايات المتحدة الأمريكية والذي ظهر على خلفية فضيحة تجسس وكالة الأمن القومي الأمريكي على هواتف لمسئولين ألمان على رأسهم المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل»، وهو ما اعتبرته الحكومة الألمانية نوعًا من الخيانة يستوجب معها أن تكون قادرة على وضع ملامح السياسة الخارجية الخاصة بها بعيدًا عن الولايات المتحدة، بما يؤهلها لحماية مصالحها في مختلف أنحاء العالم.

وعلى الجهة المقابلة هناك تفسيرات تشير إلى رغبة أمريكية تترافق مع حاجة شديدة لتغيير حاسم في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، بما يستوجب استبدال الشريك البريطاني أو على أقل التقديرات تعزيز دوره بشريك أوروبي قوي اقتصاديًا ودبلوماسيًا لمواجهة التطور التكنولوجي المتزايد في

العسكرية الصينية والروسية بما يهدد المصالح الأمريكية والغربية في الشرق الأقصى، ومواجهة النفوذ الفرنسي المتزايد على الصعيد الإفريقي وما يستتبعه من تغيرات في توازنات القوى على المدى المنظور.

ويعزز ذلك التوجه الألماني ما أتاحته لها سنوات التحفظ في سياستها الخارجية من بيئة آمنة لكي تعيد بناء اقتصادها بقوة، بل والتحوّل إلى لاعب صناعي واقتصادي يتبوأ المرتبة الرابعة عالميًّا، وحيث مستوى البطالة لا يتجاوز ٥,٣٪، وهو ما أهلها لعضوية فاعلة في مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى التي تضم «الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا»، إضافة إلى تحول ألمانيا خلال عهد المستشارة «ميركل» للاقتصاد الأوروبي الأقوى على الإطلاق والذي يصنف ائتمانيًّا وفق المستوى «A»، بما أهلها لتتحمل الجزء المالي الأكبر من برنامج الإنقاذ لمنطقة اليورو ويتيح لها قول الكلمة الفصل في جولات المباحثات مع البلدان التي تعاني وضعا اقتصاديًّا مترديًّا.

ومن جهة أخرى، سيطرت المواقف الروسية المناقضة للتوجهات الأمريكية والغربية حول العديد من الأزمات على جزء كبير من أجواء المؤتمر؛ فبدلاً من تركيز الأمين العام لحلف شمال الأطلسي في كلمته أمام المؤتمر على توضيح مستقبل مهمة الحلف في أفغانستان بعد الانسحاب المزمع في نهاية عام ٢٠١٤، اتجه إلى توجيه انتقادات لطبيعة العلاقات الروسية مع الحلف، مؤكدًا أنها تصنف ضمن حدود التعاون البارد وليس الشراكة البناءة التي تقود نحو استراتيجية فاعلة للأمن المشترك.

كما شهد المؤتمر مواجهة حادة بين وزير الخارجية الأمريكي «جون كيري» ونظيره الروسي «سيرجي لافروف» حول الوضع المتفجر في أوكرانيا وسوريا، حيث انتقد «كيري» السياسات الروسية في أوكرانيا مؤكدًا احترام الولايات المتحدة وأوروبا حق الشعب الأوكراني في الدفاع عن خيار التقارب مع الغرب، فيما ذكرت صحيفة «كوميرسانت» الروسية محاولات وزير الخارجية الأمريكي الحثيثة خلال المؤتمر لإقناع روسيا بضرورة ممارسة الضغط على الوفد الحكومي السوري في مفاوضات جنيف ٢ لإقناع الأسد بالتخلي عن السلطة.

وفي خضم منافسات إعادة توزيع الأدوار التي شهدها مؤتمر ميونخ مثَّل حضور الدبلوماسية الإيرانية ممثلة في وزير خارجيتها «محمد جواد ظريف» لمناقشة تداعيات الاتفاق الإيراني الغربي حول البرنامج النووي استغلالاً واضحًا للوقت الذي منحه له الاتفاق النووي قبل أن تتضح التوجهات الإيرانية الحقيقية من الاتفاق والساعية لتحقيق أكبر المكاسب المجانية من هذا الانفتاح الغربي وتعزيز نفوذها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط برعاية أمريكية اعتمادًا على موقعها الاستراتيجي في المنطقة وما لديها من أوراق إقليمية للضغط على الأطراف الدولية والإقليمية لمزيد من كسب الوقت وحل أزماتها الاقتصادية الطاحنة.

وفي السياق ذاته، شهد مؤتمر ميونخ للأمن هذا العام مفارقة مثلت نقطة تحول في الدبلوماسية الإسرائيلية تشير إلى احتمال حدوث تقارب بين إسرائيل وإيران، فعلى غير العادة لم يغادر وزير الدفاع الإسرائيلي «موشيه يعالون» القاعة التي تحتضن مؤتمر ميونخ للأمن عندما جاء دور وزير الخارجية الإيراني «جواد ظريف» في إلقاء كلمته، في سابقة أثارت عاصفة من ردود الفعل والتكهنات حول تبعات تلك الخطوة التي تمثل سابقة بكل المعايير وما تحمله من دلالات حول اتجاه الدبلوماسية الإسرائيلية للتقارب مع إيران وفقًا لما أكدته مجلة «تايم» الأمريكية نقلاً عن مراقبين سياسيين.

وربما تكون الخطوة الإسرائيلية نوعًا من التلميح بعلاقات محتملة مع إيران كورقة ضغط على الدول العربية بشكل عام ودول الخليج بصورة خاصة للتطبيع مع اسرائيل حتى في حال فشل الوصول لاتفاق سلام مع الفلسطينيين، وهو الشرط الأساسي الذي تضعه دول مجلس التعاون الخليجي لأي تقارب محتمل مع اسرائيل، وهو ما برز جليًا في سؤال طرحه الأمير «تركي الفيصل» على وزيرة العدل الإسرائيلية بشكل غير رسمي حول عدم أسباب عدم تبني إسرائيل لمبادرة السلام العربية.

ومن جانبها التقطت إيران طرف الخيط الذي ألقته لها إسرائيل؛ فأقدم وزير الخارجية الإيراني خلال مقابلة مع محطة «فونيكس» التليفزيونية الألمانية يوم ٢٠١٤/٢/٢ على الاعتراف بالمحرقة، كما أكد أن الإبادة الجماعية لليهود كانت مأساة قتل وحشية لا ينبغي تكرارها، فكان خطاب «ظريف» بذلك قد حقق شرطين من الشروط الثلاثة التي وضعها رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» للتقارب مع إيران خلال تصريح له؛ حيث قائل: «عندما يكف القادة الإيرانيون عن إنكار تعرض اليهود للمحرقة، ويتوقفون عن المطالبة بتدمير الدولة اليهودية، ويعترفون بشرعية إسرائيل، ستوافق البعثة الإسرائيلية على حضور كلماتهم في اجتماعات الجمعية العام للأمم المتحدة»، ووفقًا لقرار حكومي إسرائيلي، جرت العادة أن يقاطع الجانب الإسرائيلي أي خطاب لأي مسؤول إيراني، وهذا ما حدث خلال مقاطعة الوفد الإسرائيلي لخطاب ألقاه الرئيس الإيراني، «حسن روحاني»، في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي.

ولعل ما يعزز هذا الطرح ما ظهر خلال كلمة وزير الدفاع الإسرائيلي في المؤتمر عندما وجه حديثه للمملكة العربية السعودية، قائلاً: «لإسرائيل وللمعسكر السني الذي تقوده السعودية مصالح مشتركة، ولدينا أعداء مشتركون، وهم إيران والمحور الشيعي في المنطقة والإسلام الراديكالي والقاعدة».

وفي الأخير، يمكن القول إن فعاليات مؤتمر ميونخ للأمن لهذا العام مثلت نقطة تحول في الدبلوماسية العالمية بما أسسته من بوادر إعادة تشكيل خريطة توزيع القوى والنفوذ على مستوى العالم، فيما كان الخاسر الأكبر على هذا المسرح هو العالم العربي، الذي غاب تمامًا عن أذهان واضعي هذه الخطط إلا فيما يخص توزيع مناطق النفوذ.

الأمر الذي لا يستقيم معه سوى وجود استراتيجية عربية وخليجية تتخطى مرحلة مواجهة هذه المخططات إلى مرحلة فرض الإرادة من خلال خطوات مدروسة في اتجاه تعزيز العمل المشترك والانتقال به من مرحلة التعاون إلى التكامل بما يضيف إلى رصيد قوتنا ويجعله حائط صد ضد كل المؤامرات التي تحاك حولنا، وبما يجعلنا في الوقت ذاته شركاء حقيقيين في تسيير الشؤون الدولية.

٢٠١٤/٢/١٢

التقارب الأمريكي – الإيراني.. كيف تراه إسرائيل؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ أن تولى «حسن روحاني» مسؤولية الحكم في إيران وإظهاره استعدادًا للتحاور مع الولايات المتحدة من أجل حل أو بحث الملفات العالقة بين البلدين وفي مقدمتها ملف البرنامج النووي الإيراني.. بدأت تظهر حالة من القلق في دوائر صناعة القرار في إسرائيل من تداعيات هذا التقارب على الأمن الإسرائيلي وعلى مستقبل التحالفات، وما يرتبط بذلك من تبدل الأولويات الأمريكية في المنطقة.

ورغم أن هذا القلق من وجهة نظر كثيرين ليس له ما يبرره في ضوء العلاقة الخاصة بين واشنطن وتل أبيب وقوة التحالف الأمريكي – الإسرائيلي، حيث إن وجود إسرائيل وأمنها هو حجر الزاوية في السياسة الأمريكية (الشرق أوسطية) بالنسبة لأية إدارة أمريكية سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية، فإن هناك من الإسرائيليين ومن حلفائهم داخل الولايات المتحدة من لا يروقهم هذا التقارب ويتوجسون خيفة من أن تكون له تداعيات سلبية على إسرائيل في المستقبل.

وفي واقع الأمر، فإن هذا الموقف الإسرائيلي القلق بل والرافض للتقارب الأمريكي – الإيراني يرجع إلى حالة العداوة التي تحكم العلاقات بين إسرائيل وإيران الإسلامية منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، فبعد التحالف الذي كان يربط البلدين في عهد الشاه تحولت العلاقات بينهما إلى النقيض، وهو ما يرجع إلى عدة عوامل مهمة منها:

١ – رفض إيران الإسلامية وجود دولة إسرائيل أو الاعتراف بها، فعلى مدى ما يقرب من ٣٤ عامًا كانت تصريحات المسؤولين الإيرانيين تصب في هذا لاتجاه، ووصلت في عهد الرئيس السابق «أحمدي نجاد» إلى درجة وصف إسرائيل بالكيان السرطاني، وأنها في سبيلها للاختفاء من الوجود وستزول من على خريطة العالم، فضلاً عن إنكار حدوث الهولوكوست، وكان من تبعات هذا الموقف رفض طهران اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية ولعملية السلام برمتها.

٢ – دعم إيران لحركات المقاومة بالمنطقة، فطهران هي المنشئ والداعم الأول لحزب الله اللبناني على مدار سنوات الصراع بينه وبين إسرائيل، وذلك بحكم الارتباط المذهبي بين الجانبين؛ حيث تقوم إيران بإمداده بالمال وأيضًا بأنواع متقدمة من الأسلحة ولاسيما الصواريخ والتي كثيرًا ما استخدمها الحزب في مواجهاته مع إسرائيل وآخرها حرب صيف عام ٢٠٠٦، كما أن إيران كانت حتى وقت قريب وبحسب الزعم الإسرائيلي هي الداعم الرئيسي بالمال لحركات المقاومة الفلسطينية وتحديدًا حركتي حماس والجهاد.

٣ – دعم إيران لسوريا، فدمشق تعد الحليف الرئيسي الأبرز لإيران في المنطقة، وبين الدولتين تحالف قوي تقوم إيران بمقتضاه بدعم سوريا عسكريًّا سواء بالسلاح أو بالخبراء العسكريين وأحيانًا بالقوات؛ حيث يتواجد الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس على الأراضي السورية، وهذا الدعم الإيراني لسوريا المرتبطة بصراع مع إسرائيل يقلق الأخيرة ويجعل من محاولة فك هذا التحالف هدفًا أساسيًّا لإسرائيل.

٤ – طموحات إيران النووية، فإسرائيل لديها شكوك قوية في حقيقة البرنامج النووي الإيراني، كما أن لديها اعتقاد يصل إلى درجة اليقين أن هذا البرنامج ذو أهداف عسكرية، وتسعى من خلاله طهران لحيازة السلاح النووي الذي ترى أنه يهدد وجودها؛ لأنها ستكون أول من يستخدم ضدها، وبالتالي هي ترفض الخيار الدبلوماسي وخيار العقوبات لحل أزمة هذا الملف، وترى أن الخيار العسكري أو الخيار الذي يفضي إلى تفكيك البرنامج النووي الإيراني هو الأهم للقضاء نهائيًّا على القدرات النووية الإيرانية، خاصة وأن مصادر إسرائيلية وأمريكية تتحدث عن قرب حيازة إيران للسلاح النووي.

ويكاد يشكل البرنامج النووي الإيراني محور الاهتمام الرئيسي في الأجندة الإقليمية الإسرائيلية وأمامه تراجعت بل همشت قضايا تاريخية ومصيرية كالقضية الفلسطينية، كما أنها تحولت لتصبح القضية المركزية في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. ونظرًا لما تمثله أزمة الملف النووي الإيراني من قضية وجود بالنسبة لإسرائيل فمن الطبيعي أن تخلق أية تطورات مرتبطة بها حالة من الاهتمام والقلق بالنسبة لمسؤوليها، وهو ما يمكن أن نلمسه من التطورات الأخيرة المرتبطة بصعود حسن روحاني إلى السلطة، وما أبداه من انفتاح تجاه الغرب والولايات المتحدة تحديدًا لحل القضايا العالقة، وفي مقدمتها أزمة الملف النووي.

وبطبيعة الحال لم يَسُر الانفتاح الإيراني المسؤولين الإسرائيليين وقللوا من شأن خطاب «روحاني» في الأمم المتحدة، ولكن الاتصال الهاتفي بين «روحاني» والرئيس «أوباما» قض مضاجعهم وكذا اللقاء بين وزيري خارجية البلدين «جواد ظريف» و«جون كيري»، وكان القلق الإسرائيلي مبعثه عدة أمور:

(١) إمكانية أن تؤدي مبادرة «روحاني»، إلى إضعاف الموقفين الأمريكي والأوروبي في المفاوضات (التي دخلت جولة جديدة في جنيف يومي ٣٠ و٢٠١٣/١٠/٣١) فيما يخص ضرورة وقف البرنامج النووي الإيراني، وقد أوضح المتحدث باسم رئيس الحكومة الإسرائيلية «أوفير جندلمان» أن إسرائيل ليست بحاجة إلى أقوال من إيران، بل بحاجة إلى الأفعال والتي تتمخض عن إيقاف برنامجها النووي. كما أكد وزير الشؤون الاستراتيجية «يوفال شتايتنز» أنه لا وقت للمفاوضات مع إيران؛ إذ إنها تقترب من صنع قنبلة نووية، وزعم أنه إذا ما واصل الإيرانيون نشاطهم كما هو، فإنهم سيمتلكون القدرة على إنتاج قنبلة خلال نصف عام.. وأن طهران تعتقد أن لديها مساحة للمناورة في التعامل مع القوى الغربية، ولذلك فإنها لن توقف أنشطتها النووية ما لم يتم توجيه تهديد حقيقي إليها من خلال ضربة عسكرية أمريكية.

(٢) وجود قناعة إسرائيلية بأن تغيرًا حقيقيًّا لم يحدث في إيران، وأن «روحاني» لا يختلف كثيرًا عن سلفه «نجاد».. وقد طالب رئيس الوزراء «نتنياهو» المجتمع الدولي بعدم الانخداع بأنصاف الحلول التي

توفر مجرد ستار لسعي إيران المستمر نحو الحصول على الأسلحة النووية.. كذلك يعتقد الإسرائيليون أن الدبلوماسية لا يمكن أن تجدي نفعًا دون وجود الردع العسكري لحل الأزمة.. كما أن نقض «أوباما» وعوده فيما يتعلق بالخطوط الحمراء يثير تساؤلات حول عزمه تحمل كافة الأعباء لحماية تل أبيب من «العدو» الإيراني.

(٣) وجود مخاوف تلوح في الأفق تتعلق ببرنامج لتطوير البلوتونيوم؛ حيث يوجد مفاعل يعمل بالماء الثقيل قيد الإنشاء في «أراك» الإيرانية، وبمجرد تشغيله قد يكون من المستحيل وقفه بالوسائل العسكرية، خوفًا من تسرب أية إشعاعات نووية تضر كافة دول الإقليم.. كما أن الخيار الدبلوماسي من وجهة النظر الإسرائيلية يعتبر أكثر تعقيدًا بسبب حقيقة أنه حتى الآن يركز على ضرورة عدم تجاوز نسبة تخصيب اليورانيوم ٢٠٪، وفشل هذا الخيار في معالجة الأبعاد الأخرى للبرنامج الإيراني يمكن أن يجعل إيران قادرة على تصنيع قنبلة نووية قبل الحيلولة دون ذلك.

ولقد جاء التحرك الإسرائيلي لمواجهة ذلك التقارب الأمريكي – الإسرائيلي من خلال شن رئيس الوزراء «بنيامين نتنياهو» هجومًا على ما أسماه حملة تودد الرئيس الإيراني «حسن روحاني» للمجتمع الدولي خلال اجتماعات الدورة الـ ٦٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ حيث أكد قبيل مغادرته إسرائيل متجهًا لواشنطن على أنه لا شيء تغير في البرنامج النووي الإيراني، وأن ثمة ضرورة لإقناع المجتمع الدولي بمواصلة الضغط وتشديد العقوبات علي طهران مع التشديد على أن الخيار العسكري ضد البرنامج النووي الإيراني يجب أن يبقي مطروحًا.. كما أكد أنه في حال لم تسفر المفاوضات مع إيران في النهاية عن تفكيك برنامجها النووي وليس مراقبته، فإن إسرائيل ستعتبر نفسها في حل من التزاماتها في هذه العملية الدبلوماسية بين العالم الغربي وإيران.

وكشفت تقارير إسرائيلية وقتها عن أن «نتنياهو» سيعرض معلومات مخابراتية لم يتم الكشف عنها من قبل، عن أدلة علي امتلاك إيران لأسلحة نووية، وذلك خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.. كما لفتت إلى سعيه للتأكيد على «الخط الأحمر» الذي فُرض على الرئيس الأمريكي بخصوص إيران.. ولكن بوضوح أكثر استبق «نتنياهو» لقاءه مع «أوباما» بطرح شروط أربعة يجب توفراها في التعامل مع الملف النووي الإيراني، وتوقع أن يعرضها «أوباما» على الرئيس الإيراني، وأن تكون مرتكز أي حل دبلوماسي لأزمة البرنامج النووي الإيراني كبديل للحل العسكري، وتشمل هذه الشروط.. أولاً: الوقف الكلي لأعمال تخصيب اليورانيوم، وثانيًا: إخراج كل اليورانيوم المخصب من إيران، وثالثًا: إغلاق كل منشآت التخصيب، ورابعًا: وقف مسار عمليات تخصيب البلوتونيوم.. وأكد «نتنياهو» أن هذه الشروط مرفوضة إيرانيًّا، لذلك يراها كفيله بإفشال أي محاولة تقارب أو تفاهم أمريكي – إيراني.

وبدوره أكد «أوباما» لـ«نتنياهو» خلال لقائهما أن الخيار العسكري لا يزال مطروحًا، وفي المقابل أكد له «نتنياهو» على ضرورة الإبقاء على العقوبات المفروضة على إيران بل وتشديدها إذا واصلت جهودها

النووية.. كما طالب بالضغط على طهران كي تفي بجميع المتطلبات الدولية لوقف برنامجها أو الموافقة على الشروط السابق الإشارة إليها.

ولم يكتف «نتنياهو» بما سبق بل عاد وشن هجومًا جديدًا علي إيران، وأكد على ضرورة تفكيك مشروعها النووي بالكامل، وطالب الولايات المتحدة بمواصلة الضغوط والعقوبات المفروضة وإبداء موقف حازم تجاهها إذا أرادت تسوية هذه القضية بالطرق السلمية ومنع نشوب حرب جديدة.. وحذّر «نتنياهو» الإيرانيين من أن حياتهم ستصبح أسوأ في حال امتلكت حكومتهم أسلحة نووية، وزعم أنهم يستحقون ما هو أفضل من حكومتهم الحالية، ولم يستبعد لقاءه «بروحاني» مشددًا أن الجميع يريدون رؤية حل دبلوماسي لإنهاء سعي إيران الحصول على أسلحة نووية، ولافتًا أنه إذا حصل النظام الإيراني على هذه الأسلحة فسيصبح مثل كوريا الشمالية.. كما أنه إذا كان الإيرانيون يريدون برنامجهم النووي لأغراض الطاقة المدنية، فإنهم لا يحتاجون إلى تخصيب اليورانيوم لأن التخصيب يُستخدم فقط لإنتاج أسلحة نووية.

وبالرغم من بدء التفاوض مع طهران وبالرغم أيضًا من تعهد وزير الدفاع الأمريكي «تشاك هيجل» لإسرائيل بأن واشنطن ستبقى متيقظة وملتزمة لضمان أن إيران لن تطور سلاحًا نوويًّا ذكرت مصادر أمريكية أن «نتنياهو» يوشك على إصدار أمر بضرب المنشآت النووية الإيرانية؛ حيث نوه للمجتمع الدولي عن استعداد بلاده لتنفيذ الخيار العسكري لتدمير برنامج إيران النووي. وأشار معهد «جيت ستون» الأمريكي للدراسات السياسية إلى حصول إسرائيل على المنصات العسكرية لضرب إيران، والتي تشمل مقاتلات نفاثة من طرازي «إف–١٥» و«إف–١٦»، فضلاً عن امتلاكها أنظمة الصواريخ الباليستية المتوسطة المدى وأنظمة الحرب الإليكترونية.

وعاد «نتنياهو» مرة ثالثة في ٢٠١٣/١٠/٢٣ وبعد لقاء مع «جون كيري» في روما ليؤكد على الشروط – آنفة الذكر – للتسوية مع إيران، وأوضح مصدر إسرائيلي أن «نتنياهو» طالب كالعادة «كيري» باعتماد سياسة متشددة أكثر حيال إيران، كما اعترض بشدة على تخفيف الضغوط عنها، رغم أنه لا يعارض حلاً سياسيًّا.. فيما طالب «كيري» «نتنياهو» بالتوقف عن الإلحاح بضرورة تفكيك قدرات إيران النووية، كون المفاوضات معها تدار بحذر.

وربما يرجع ذلك الإلحاح الإسرائيلي إلى عدم الثقة في التوجهات الإيرانية الجديدة.. وهو أمر يرجع إلى:

١– أن سياسة «روحاني» ربما تكون مجرد مشروع دعائي هدفه تمكين إيران من إنجاز ما تبقى من ملفاتها وتخفيف حدة العقوبات الدولية المفروضة عليها، وفك الحصار عن حلفائها مثل الرئيس السوري «بشار الأسد» و«حزب الله» اللبناني.

٢– رغم أن روحاني أكد أن الشعب الإيراني لا يريد أسلحة دمار شامل ورغم إعلانه استعداد إيران لإجراء محادثات مع الغرب مبنية على أساس الاحترام المتبادل ومن دون شروط مسبقة.. فإنه أكد في نفس الوقت أنه ينبغي الإقرار بجميع حقوق إيران بما في ذلك حقوقها النووية وحق التخصيب على

أراضيها في إطار القانون الدولي.. فهو لم يشر حتى الآن إلى أن إيران مستعدة للتراجع في مسار برنامجها النووي، بل قال فعلاً إن النظام لن يتحدث ولو مجرد حديث عن إيقاف تخصيب اليورانيوم.

٣- مطالبة روحاني في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، حيث اعتبر عدم انضمامها إلى المعاهدة أمرًا يجب معالجته فورًا، وأضاف أن هناك ضرورة لأن يعمل العالم من أجل منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط... واصفًا إسرائيل بأنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لا تخضع لمعاهدة منع الانتشار، وأن عليها الانضمام دون تأخير، وعندما يحدث ذلك، يمكن نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة.

٤- حديث أوباما في الأمم المتحدة عن إمكانية تسوية قضية الملف النووي الإيراني، من دون اللجوء إلى القوة وكذا حديث «كيري» عقب لقائه مع «جواد ظريف» عن إمكانية رفع عقوبات عن إيران خلال الأشهر المقبلة في حال قبول طهران اتخاذ إجراءات سريعة للسماح بالرقابة الدولية على برنامجها النووي.. وإن عادت واشنطن وأكدت أنها لن ترفع العقوبات حتى تظهر إيران أنها لا تسعى لامتلاك سلاح نووي.

٥ – طهران من وجهة نظر بعض الإسرائيليين تتبع سياسة فرق تسد، وذلك بشق الأوروبيين عن الأمريكيين وشق الأمريكيين عن الإسرائيليين والعرب الذين يخشون أيضًا وجود دولة إيرانية نووية عن بعضهم البعض، ووفقًا لهذه السياسة، فإنها تعد بإجراء مفاوضات وتحدث تغييرات على الهوامش توحي بأن هناك اتفاقًا واسعًا على التفاوض، بينما تستكمل العمل ببرنامجها النووي.

٦- إيران ترغب من مؤشرات التقارب التي ينشرها «روحاني» منذ توليه السلطة على الشرق والغرب، في تخفيف حدة العقوبات الاقتصادية عليها وتحسين صورتها في العالم العربي والغربي، وإبعاد شبح الهجوم العسكري على سوريا مقابل تسوية سلمية للبرنامج النووي الإيراني والأزمة السورية.

والسؤال الذي يطرحه العديد من المراقبين هو: هل تستطيع إسرائيل تعطيل التقارب الأمريكي – الإيراني؟

ثمة عدة ملاحظات في هذا الصدد:

الأولى – هناك رهان إسرائيلي على فشل مفاوضات الولايات المتحدة مع إيران وأنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق دبلوماسي، ستضطر الإدارة الأمريكية للاختيار ما بين بديلين، فإما استخدام القوة لردع إيران عن امتلاك ترسانة نووية.. وإما احتواء إيران النووية إلى أن يتم إسقاط النظام نتيجة لضعفه.

وبخلاف ذلك هناك وكما رأينا ضغوطًا إسرائيلية قوية تؤكد أن الهدف من المفاوضات النووية مع إيران يجب أن يكون تفكيك برنامجها النووي، وأن إسرائيل مستعدة للتحرك بمفردها لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية.

الثانية – قدرة إسرائيل أو عدم قدرتها على تعطيل الانفتاح بين الغرب وطهران ستتوقف، في جانب كبير منها على طبيعة السلوك الإيراني خلال الفترة القادمة من ناحية، ومدى استعداد الغرب لمنح

«روحاني» مزيدًا من الوقت وبعض الحوافز خلال المفاوضات بين طهران وما يعرف بمجموعة خمسة زائد واحد من ناحية ثانية.

الثالثة – رغم أن إسرائيل والولايات المتحدة تتقاسمان كثيرًا من أهداف السياسة الخارجية المشتركة، وتواجهان كثيرًا من التهديدات المشتركة، فإنهما معرضتان للاختلاف بشأن بعض القضايا أحيانًا؛ حيث لا توجد دولتان متماثلتان في مصالحهما القومية، وأحيانًا يكون مصدر الخطر من أقرب الحلفاء.

الرابعة – هناك أعضاء في الكونجرس الأمريكي، خاصة من أعضاء اللوبي اليهودي المؤيد لإسرائيل يعارضون التقارب مع إيران ولا يثقون في توجهاتها الانفتاحية الجديدة.. وفي إيران أيضًا هناك قوى تعارض الانفتاح على واشنطن والغرب.

الخامسة ـ رغم أن الحكومة الإسرائيلية حظرت على ضباط الاستخبارات التحدث في المؤتمرات والمنتديات العامة في إسرائيل حول سياسة واشنطن تجاه إيران من أجل تفادي حصول خلاف علني بينها وبين الولايات المتحدة غير أن عدم اتخاذ الإدارة الأمريكية لعمل حازم ضد النظام السوري والبرنامج النووي الإيراني سيسمح للضباط الإسرائيليين الكبار كسر تلك القاعدة، للحصول على تأييد للضربة العسكرية الإسرائيلية الأحادية للمواقع النووية الإيرانية.

السادسة – يزعم محللون إسرائيليون أن التغيرات في التحالفات الإقليمية نتيجة التقارب بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الإيراني الجديد «حسن روحاني»، من الممكن أن تسهم في تقوية الاتصال بين دول الخليج وإسرائيل للتصدي لإيران ومشروعها النووي وسياستها حيال الأزمة السورية.

والمؤسف أن العالم لم يستفق على خطورة السلاح النووي الإيراني إلا من زاوية أنه يمكن خروجه من تحت السيطرة، وأن يستخدم ضدّ إسرائيل.. ما ينطبق على الكيميائي السوري ينطبق على النووي الإيراني.. لا اهتمام بهذا الملف إلا من الزاوية الإسرائيلية، وكما سبق وتمت الإشارة سابقًا فإن إدارة «أوباما» في تحركها تجاه إيران لن تغامر بالتضحية بعلاقاتها لا ولن تنفصم عن الحليف الاستراتيجي الأوحد لبلادها في المنطقة.. وهي بالتأكيد لن تنقض عهودها ومواثيقها مع إسرائيل.. ويكفي تأكيد «أوباما» فيما سبق أكثر من مرة على قدسية وجود وأمن إسرائيل، والذي اعتبره جزءًا من الأمن القومي للولايات المتحدة.. فضلاً عن حرص المسؤولين بالإدارة الأمريكية على إطلاع المسؤولين الإسرائيليين وأنصارهم من اللوبي اليهودي بالكونجرس على تطورات المفاوضات بين واشنطن وطهران.

٢٠١٤/٢/١٧

استئناف العلاقات بين المغرب وإيران.. المؤشرات والأسباب

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

من الحقائق التي لا يداخلها شك أن الثورة التي اندلعت بإيران في مارس ١٩٧٩، وما ترتب عليها من قيام نظام اتخذ من هذه الثورة نموذجًا سعى إلى تصديره إلى دول أخرى وفي مقدمتها دول الخليج

العربية من خلال التدخل في شؤونها بهدف فرض نفوذه وهيمنته علاوة على أن هذا النظام تبنى العديد من المواقف غير الودية حيال بعض دول المنطقة.

كل ذلك ترتب عليه حالة من الشك والقلق لدى الكثير من الدول العربية حيال حقيقة نوايا النظام الجديد في إيران، إلى الدرجة التي دفعت بعض هذه الدول إلى قطع العلاقات الدبلوماسية معها، في حين أبقت دول أخرى على هذه العلاقات؛ خدمة لمصالحها، بل وأقامت معها مثل سوريا تحالفًا معها وباتا يشكلان محورًا مؤثرًا في سياسة المنطقة.

ورغم أن بعض الدول مثل مصر قطعت علاقاتها بإيران في مرحلة مبكرة عقب الثورة الإيرانية مباشرة، فإن دولاً أخرى مثل المغرب لجأت إلى هذا الإجراء في مرحلة متأخرة (عام ٢٠٠٩) للسببين التاليين:

الأول– خاص بشعور المغرب بأنه في مقدمة تسويق أطروحات إيرانية تتناقض مع خياره المذهبي والتزاماته السياسية؛ حيث اتهمت المملكة إيران بالتدخل في شؤونها الدينية وتقويض المذهب المالكي السني الذي تتبناه المملكة، محاولةً تغيير الأسس الجوهرية للهوية المغربية، فضلاً عن دعم السفارة الإيرانية لعناصر شيعية لتقويض الاستقرار.

الثاني – مرتبط بانتهاج إيران سياسة مخالفة لموقف المغرب من قضية الصحراء الغربية، حيث بدأت إيران في اتخاذ موقف إلى جانب جبهة البوليساريو، وهو ما كان يفسر وقتها حدوث تغير في موقف الجزائر، والذي تحول ليكون أقل حدة تجاه إيران.

وإذا كان هذان السببان قد أفضيا إلى قطع العلاقات بين طهران والرباط، فإن ثمة مؤشرات عكستها التحركات الإيرانية والمغربية جعلت بعض المحللين يتوقعون بل ويؤكدون أن العلاقات بين البلدين في طريقها إلى العودة مرة أخرى، وأول هذه المؤشرات: لقاء الرئيس الإيراني السابق «محمود أحمدي نجاد» عام ٢٠١٠ «محمد اليازغي» وزير الدولة (نائب رئيس الحكومة) المغربي على هامش القمة الاقتصادية الإسلامية، كما شارك «يوسف العمراني» الوزير المغربي السابق بالخارجية باجتماعات وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي بطهران.

وثانيها: مشاركة وزير الدولة السابق في الخارجية المغربية «يوسف العمراني» ومعه وفد رفيع في قمة طهران لحركة دول «عدم الانحياز» في ٢٠١٢/٨/٣٠، وهو الأمر الذي فتح المجال أمام إمكانية فتح نقاشات على هامش المؤتمر لبحث سبل إعادة العلاقات بين البلدين، وخاصة أن إيران ستتولى قيادة حركة دول «عدم الانحياز»، وهي الحركة التي كان لها دور بارز في «ملف الصحراء الغربية».

وثالثها: اللقاء الذي جمع رئيس وزراء المغرب «عبدالإله بن كيران» ووزير الخارجية الإيراني في القاهرة على هامش انعقاد مؤتمر «القمة الإسلامية» يوم ٢٠١٣/٢/٩، والذي شكل سابقة في التلويح بالنية في عودة العلاقات.

ورابعها: استقبال الأمير «مولاي رشيد» شقيق الملك «محمد السادس» يوم ٢٠١٤/٢/٧، «محمد علي لاريجاني»، رئيس مجلس الشورى (البرلمان) الإيراني.

وخامسها: تأكدت بوادر الانفراج في العلاقات بين البلدين مع دعوة المغرب إيران في شهر يناير من العام الحالي إلى حضور اجتماع «لجنة القدس» في مدينة «مراكش».. ورغم أنه كان متوقعًا حضور «جواد ظريف» وزير الخارجية الإيراني لاجتماعات اللجنة برئاسة العاهل المغربي الملك «محمد السادس»، والإعلان خلال وجوده بمراكش عن عودة هذه العلاقات، إلا أن التباسات جعلت التمثيل الإيراني على مستوى سفيرها لدى منظمة التعاون الإسلامي «حامد رضا دهقاني»، والذي أدلى بتصريحات لقيت ارتياحًا لدى الرباط.

وسادسها: مبادرة إعادة العلاقات والتي جاءت من «جواد ظريف» وزير الخارجية الإيراني والذي طالب نظيره المغربي بإعادة فتح سفارتي البلدين في كل من الرباط وطهران.. وكان من المفترض بحسب اتفاق الطرفين إعادة العلاقات الدبلوماسية اعتبارًا من ٢٠١٤/٢/٥.

وفي واقع الأمر، فإن تلك المؤشرات أو التحركات من جانب كل طرف تجاه الآخر، والتي تعطي انطباعًا بقرب عودة العلاقات المغربية – الإيرانية، كان يقف وراءها عدد من الدوافع والأسباب:

الأول: تغير القيادة الإيرانية مع مجيء الرئيس «حسن روحاني» إلى الحكم خلفًا لسلفه «أحمدي نجاد»، حيث يسعى «روحاني» إلى اتباع سياسة أكثر انفتاحًا وأقل تحفظًا في علاقاتها الخارجية، من أجل التخلص من العزلة الدولية التي عانت منها واستعادة الحضور الذي فقدته إقليميًّا ودوليًّا على مدى أكثر من ثلاثة عقود، وهو ما لن يتحقق إلا إذا تصالحت مع المجتمع الدولي من ناحية (بالتوصل إلى اتفاق حول أزمة برنامجها النووي) واستعادت علاقاتها مع دول الجوار (القريب والبعيد) من ناحية ثانية.

الثاني: التحسن البطيء في العلاقات الإيرانية ـ الخليجية، التي تعتبر دافعًا لإنهاء التوتر المغربي – الإيراني.

الثالث: المغرب في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي أدخلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في حالة من الانكماش السياسي والاقتصادي، أصبح مطالبًا أن يعيد نظره في سياسة الابتعاد عن الشرق الأوسط، كما أن أوضاع الشرق الأوسط تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد المغربي من جهة سعر البترول، إذ ليس من مصلحة المغرب أن تشتعل منطقة الشرق الأوسط بحروب إقليمية ستؤثر بشكل سلبي على أسعار المحروقات والوضع الاقتصادي للبلاد، وبالتالي على وضعية الحراك الاجتماعي والسياسي بالبلاد.

وإذا كان ما سبق يشكل الدوافع المحركة للبلدين في اتجاه عودة العلاقات بينهما فإن ثمة شرطين وضعتهما الرباط لإمكان عودة مياه العلاقات إلى مجاريها مع طهران باعتبار الأخيرة هي الأشد حرصًا على عودة العلاقات بين البلدين، والشرط الأول هو أن تتبنى إيران موقفًا صريحاً تتعهد فيه بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وبناء علاقات ثقة مع الجوار، والكف عن استخدام الصراعات الدينية لأهداف سياسية.

والشرط الثاني الذي تضعه الرباط هو احترام طهران لسيادة دول الخليج قبل إعادة العلاقات معها، إضافة إلى مراعاة مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو: ما مدى تأثير عودة العلاقات بين المغرب وإيران على علاقات الرباط ودول الخليج العربية؟

إن إجابة هذا السؤال يمكن أن نجدها عند رئيس الوزراء المغربي «عبدالإله بن كيران»، وذلك حين أكد العلاقات الوطيدة التي تربط بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، حيث أوضح أن أي تعاون بين الرباط وطهران لن يكون على حساب العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي، فالمغرب يعمل على تقوية علاقته بدول المجلس وتنميتها بصورة دائمة.. كما أن العلاقة بين المغرب والسعودية علاقة استراتيجية وغير قابلة للمراجعة.. وأي علاقة مع طهران لن تكون على حساب العلاقة مع دول الخليج العربي، وسفارة إيران بالمغرب لا تزال مغلقة، وقرار الرباط بقطع العلاقات مع طهران كان بسبب تدخلات الأخيرة في الشؤون الداخلية لبعض الدول الخليجية.

وإذا كان المغرب ينفي أن تأتي العلاقات بين المغرب وإيران على حساب علاقاتها مع دول الخليج، فإن ذلك يدعونا إلى القول إنه ليس في وسع أي انفتاح إيراني على البلدان العربية أن يجنبها المؤاخذات على سياستها ومواقفها التي أدت إلى توتر العلاقات مع البلدان العربية، فالأخيرة تطلب من إيران أن يكون مكانها الطبيعي في حدودها التي تبسط عليها سيادة الدولة.. كما أن أي تغيير في سياستها تجاه الخارج ودول الجوار تحديدًا لا يكتمل من دون مراجعة أو نقد ذاتي داخلي يحاول تصحيح ما أفسدته الحسابات الخاطئة.. فإيران لم تتخلص بعد من فكرة تصدير الثورة، حتى بعد أن أخذتها الشجاعة وأقدمت على قطع الخطوات الأولى في اتجاه الانفتاح على بلدان عربية، بسبب تداعيات ما يعرف بالربيع العربي، الملاحظ أن القطيعة التي استحكمت بين إيران والمغرب على مدى السنوات الخمس الماضية، لا تختزل كل مشاكل النظام الإيراني، وإنما تعكس المدى الذي يمكن أن تصل إليه الخلافات بين بلدين تفصل بينهما آلاف الكيلومترات.

كذلك فإن المغرب لم يطمئن في السابق إلى سياسات ومواقف إيران، ولا سيما أن الأخيرة مازالت تخوض مغامرات وحروبا مباشرة وغير مباشرة في محيطها الإقليمي والذي مازال يعاني من أطماعها وطموحاتها التوسعية، فالانفتاح على إيران بالنسبة للمغرب وبحسب محللين لن يكون من دون ثمن، ومن المحتمل أن يأتي التطبيع المرتقب بين البلدين على قدر الاحترام المتبادل، والالتزام بالشروط التي تكفل وتصب في خانة الاعتدال في السياسات من جانب إيران.. فكلما كانت الأخيرة أكثر إيجابية والتزامًا في علاقاتها مع دول الجوار ومحيطها الإقليمي الأوسع كان ذلك سبيلاً لكسر قيود العزلة التي تعيش فيها منذ أكثر من ثلاثة عقود، والتي تسببت لها في الكثير من المشاكل والخسائر على المستويات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢٠٢١/٢/١٧

المعهد الملكي للدراسات الدولية بلندن يصدر تقريرًا عن الأمن الغذائي في الخليج العربي

يعتمد الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل كلي تقريبًا على التجارة الدولية؛ حيث تشكل الواردات ما بين ٨٠٪ و٩٠٪ من الاستهلاك الغذائي، ورغم أن دول المجلس ليست هي الوحيدة التي تعتمد على التجارة الدولية في هذا الشأن، فإن للأمن الغذائي أهمية سياسية كبيرة في منطقة الخليج لعدة أسباب؛ حيث تعتبر طرق الاستيراد عرضة للتعطيل أو الإغلاق حال تفاقم حالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى جانب افتقاد دول المجلس إلى التنويع الاقتصادي، مما يعني أن الواردات الغذائية يتم تمويلها من خلال صادرات الطاقة، وهو ما يجعل الدول عرضة للتقلبات التي تشهدها تجارة الغذاء والنفط، فضلاً عن نضوب احتياطيات تلك الدول من الطاقة.

ومما زاد من هذه المخاوف الأحداث التي وقعت مؤخرًا، مثل ثورات ما يسمى بالربيع العربي عام ٢٠١١، وحالة عدم الاستقرار المستمرة في مصر وسوريا، وتهديدات إيران بغلق مضيق هرمز، والارتفاعات المتكررة في سعر الغذاء العالمي.. ومن غير المثير للدهشة هنا أن تقوم حكومات دول الخليج بإعادة تقييم الاستراتيجيات القائمة على التجارة، وتوظف العديد من الإجراءات لدعم الأمن الغذائي.

وفي هذا الإطار أصدر المعهد الملكي للشؤون الدولية ببريطانيا (تشاتام هاوس) تقريرًا يبحث فيه حالة الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي.. وفي البداية أكد التقرير أن دول المجلس لا تحظى بميزة إنتاج المحاصيل الزراعية بسبب درجات الحرارة المرتفعة التي تحد من إنتاج الكثير من المحاصيل، وكذلك تعد كمية الأمطار أقل من الكمية المطلوبة لإنتاج الحبوب التي تحتاج إلى الأمطار، كما تعتبر الموارد المائية المتجددة فيها من بين الأقل في العالم، إلى جانب أن التربة الزراعية ضعيفة وأكثر من ٩٥٪ منها عرضة للتصحر، ويفاقم من هذا احتمالية أن يزيد التغير المناخي من هذه القيود.

كل هذا يجعل دول المجلس تعتمد على التجارة وتتعرض لخطرين رئيسيين، الأول: خطر الإمداد، الذي يتعلق بمدى توافر الواردات الغذائية، والثاني: خطر تقلب الأسعار، الذي يتعلق بقابلية تحمل أسعار الواردات الغذائية.

فوفقًا للتقرير، تتحد السياسات والعوامل الجغرافية لتجعل مخاطر الإمداد محل قلق خاص بالنسبة إلى حكومات دول مجلس التعاون؛ حيث إن التهديد الأمريكي في السبعينيات من القرن الماضي بفرض حظر غذائي ضد دول أوبك ردًّا على أول صدمة في أسعار النفط نتيجة منع دول «أوبك» تصدير النفط إلى الدول التي تساند إسرائيل إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣، واستخدام المجتمع الدولي مؤخرًا العقوبات التجارية ضد عدد من الدول المجاورة في المنطقة مثل سوريا وليبيا وإيران يذكر باستمرار دول المجلس بمدى إمكانية تقويض أمنها الغذائي من خلال الأجندات الجيو سياسية. ومع ذلك، فإنه من الأكثر احتمالاً أن تأتي اليوم التهديدات ذات الدوافع السياسية للأمن الغذائي لدول المجلس من دول أقرب؛ حيث إن تحركات إيران لإغلاق مضيق هرمز ستكون لها عواقب وخيمة على صادرات النفط والغاز

لدول المجلس، وذلك بالنظر إلى أن ٨٨٪ من إجمالي النفط الذي تصدره منطقة الخليج يمر من خلال هذا المضيق في طريقه إلى الأسواق في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة.

كما زادت حالة عدم الاستقرار في مصر مؤخرًا مما أدى إلى زيادة مخاطر الإمداد بالنسبة إلى الواردات التي تمر عبر قناة السويس. علاوة على ذلك، تتعرض الملاحة في المياه المحيطة بباب المندب لخطر القرصنة والأحداث في اليمن. ومن ناحية أخرى، فإن الطقس السيئ قد يعمل أيضًا على تعطيل سلاسل الإمداد وطرق التجارة، كما أن السياسات الداخلية في الدول المصدرة تتسبب أيضًا في مخاطر الإمداد؛ حيث ربما تؤدي القيود على التصدير إلى إرغام دول المجلس المستوردة على إيجاد مصادر بديلة للإمداد، وهذا ما حدث مع الأرز خلال أزمة أسعار الغذاء عام ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨، وذلك عندما أدت كثرة القيود إلى مضاعفة الأسعار خلال أشهر قليلة، وانخفضت السيولة إلى درجة أن قطر كانت غير قادرة على تأمين إمداداتها.

أما مخاطر تقلب الأسعار، فمن المرجح أن تظل مصدر قلق لبلدان مجلس التعاون؛ حيث يتوقع التقرير أن تظل الأسواق الدولية على مستوى من القوة والضعف، لاسيما في ظل أن نمو الإنتاج هو وحده من يحدد حجم الطلب والمخزون المحتمل، وبالتالي يبقى المعروض العالمي عرضة للتأثر بالظواهر الجوية المقلقة مثل الجفاف أو الموجات الحارة في المناطق الرئيسية المنتجة. ولا شك أن قابلية تغير الأسعار رهن المتطلبات التي يفرضها الوقود الحيوي، وهذا من شأنه أن يحد من حجم الصادرات من السلع الغذائية، وإلى حالة من الطلب غير المرن وخفض مستوى الاستخدام من المخزون الإنتاجي.

وبالإضافة إلى التقلبات قصيرة الأجل، أوضح التقرير أن واضعي السياسات بدول مجلس التعاون الخليجي يشعرون بالقلق إزاء خطر حدوث أي تدهور للتوازن التجاري في حال صعود أسعار المواد الغذائية بصورة تتجاوز معها أسعار النفط على المدى الطويل. ومع ذلك، هناك مؤشرات توضح أنه على مدى العقد المقبل، سترتفع أسعار السلع الزراعية بارتفاع بطيء عن أسعار النفط.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن الإيرادات التي تحققها الموارد الطبيعية تجعل حكومات دول مجلس التعاون تتمتع بقدرات مالية أكبر من الدول الإقليمية المجاورة والتي هي أكثر فقرًا، ولعل هذه الميزة تسمح بعزل مواطني دول المجلس عن مسألة ارتفاع الأسعار من خلال اهتمامها بالإنفاق الاجتماعي. ومع ذلك يشير التقرير إلى أنه ليس كل سكان دول المجلس في مستوى الغنى والثراء نفسه؛ فهناك من ينفق ١٠٪ أو ربما ما بين ٣٠–٥٠٪ من إجمالي دخله على الغذاء – وهو المعدل الأكثر نموذجية في الدول النامية، وتشير التقارير إلى أن حوالي ٢٠٪ من سكان السعودية يعيشون على أقل من ١٢,٠٠٠ دولار سنويًّا، ومن ثم تشكل مخاطر ارتفاع الأسعار تهديدًا رئيسيًّا للأمن الغذائي لهذه الأسر، والتي يرجح أنها تتألف أساسًا من العمالة الفقيرة الوافدة من جنوب آسيا والتي تعتمد على الأرز كغذاء أساسي لها.

ولإدارة هذه المخاطر الخاصة بالعرض وقيمة الأسعار، والرقابة على الأسعار والإعانات الاستهلاكية، تستخدم حكومات دول المجلس مجموعة من التدابير والسياسات، ومن بينها وفقًا للتقرير:

ـ الرقابة على الأسعار: ففي بعض الحالات، تقوم الحكومات بتعويض الشركات عن بعض أو كل التدابير، وقد يكون التعويض عبارة عن إنفاق مالي، وهناك إعانات صريحة أخرى من بينها تحويلات نقدية مشروطة لمساعدة المستهلكين على شراء المواد الغذائية، أو تدابير أخرى عبارة عن توفير إعانات لمجال الاستيراد أثناء ارتفاع الأسعار الدولية.

وعلى الرغم من عدم وجود بيانات وتقديرات تشير إلى أن حجم دعم المواد الغذائية لدى دول التعاون أقل مما هي عليه في البلدان الأخرى بالمنطقة؛ فإنه تبقى على الوجه الآخر، أسعار المواد الغذائية العامل الرئيسي الذي يقود إلى التضخم داخل هذه الدول، وبالتالي أقدمت الحكومات على تقديم مجموعة من النفقات الاجتماعية واسعة النطاق والتي لا ترتبط بشكل واضح بالغذاء، ففي أعقاب أزمة ارتفاع أسعار الغذاء خلال عامي ٢٠٠٧و٢٠٠٨، قامت بزيادة أجور العمال العاملين بالقطاع العام بالإضافة إلى تنفيذ سياسة الرقابة على أسعار السلع الغذائية الرئيسية، واتخذت إجراءات مماثلة في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، جنبًا إلى جنب مع مبادرات أخرى مثل سياسات الحد الأدنى للأجور وبدل البطالة، والضوابط المتعلقة بالقيمة الإيجارية ومزيد من التوسع في المشروعات السكنية للمواطنين.

ونتيجة هذه الضغوط المالية إضافة إلى ارتفاع النفقات الحكومية – مدفوعة بفواتير أجور القطاع العام والإنفاق الاجتماعي – بنسبة ٢٠٪ عام ٢٠١١ مع اندلاع الاضطرابات السياسية عبر منطقة الشرق الأوسط، ارتفع سعر التعادل المالي للنفط (وهي الإيرادات النفطية اللازمة لتغطية النفقات الحكومية الضرورية) بشكل حاد من ٣٧ دولارًا للبرميل في عام ٢٠٠٨ إلى ٨٤,٥ دولارًا في عام ٢٠١٣ بالسعودية، بينما من المتوقع أن يتخطى سعر التعادل المالي للنفط في البحرين وسلطنة عمان ١٠٠ دولار للبرميل بحلول عام ٢٠١٤. ولعل تراجع أسعار النفط عن مستوياتها الحالية يمكن أن يقود دول مجلس التعاون إلى حالة من العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات.. ولذلك يجب النظر في مخاطر ارتفاع الأسعار ومسألة دعم المواد الغذائية في سياق التضخم العام وتقلص الحيز المالي.

ـ تنويع التجارة: فالحفاظ على تنويع نظام الواردات في منطقة الخليج يتيح لحكوماتها أن تدير الإمداد والأسعار عن طريق زيادة المصادر البديلة للعرض. فعلى مدار العقد الماضي، قامت الحكومات الخليجية بتطوير علاقات تجارية ثنائية جديدة، بيد أن بعض الشركاء التجاريين وقت الأزمات قد يفرضون حظرًا على تصدير إنتاجهم، كما فعلت الهند وباكستان إبان أزمة الغذاء العالمية حين فرضتا حظرًا على واردات الأرز، رغم زيادة اعتماد دول المجلس عليهما، وهو ما تجسد في زيادة واردات الأرز من الهند وباكستان بشكل كبير في الفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ من ٤٩٠ مليون دولار إلى ٢,٤ مليار في العام الواحد.

ـ التخزين الاستراتيجي: يوفر المخزون الاستراتيجي لحكومات الدول الخليجية درجة من التأمين ضد مخاطر الأسعار والعرض، ويمكن أن يتراكم المخزون بطريقة حكيمة أو أن يتم عرضه للبيع من أجل التخفيف من مخاطر عدم استقرار الأسعار المحلية، غير أن الحكومات غالبًا ما يكون لديها سجل متابعة ضعيف المستوى عند القيام بهذه العمليات. علاوة على ذلك، يعزز المخزون الاستراتيجي أيضًا

من القوة الشرائية، وذلك عن طريق إخطار الباعة أن الدول تملك مصادر بديلة للإمدادات، وذلك لمنعهم من التلاعب بالأسعار. والأهم من ذلك، يمكن للمخزون الاحتياطي الاستراتيجي أن يحمي من حدوث السيناريو الأسوأ من مخاطر العرض؛ حيث قد يحدث تأخير في الواردات ولا يتم توفير الغذاء الكافي داخليًّا.

ـ الاستثمار بالداخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي: قد لا تكون قيمة المخزون الاستراتيجي بالدول الخليجية رخيصة الثمن، ولكن ذلك يعتبر أقل تكلفة من زراعة المحاصيل والحبوب بالصحراء؛ حيث تعتبر تكاليف المخزون السنوي للقمح في العام الواحد بالسعودية والتي تبلغ ٧٠ مليون دولار ضئيلة، وذلك مقارنة بالتكلفة الهائلة لعائدات إنتاج القمح، والتي تشير التقديرات إلى أنها تجاوزت ٥ مليارات دولار في العام الواحد ما بين عامي ١٩٨٤ و٢٠٠٠.

وفي هذا الشأن أكد التقرير أن دول الخليج تتجه للتركيز على المنتجات البستانية، ومنتجات الألبان، والمنتجات الحيوانية، غير أنه لفت إلى أنه في الوقت الذي تفيد فيه هذه المحاصيل في التقليل من الطماطم والخيار، والتمر، والباذنجان، والفلفل، على سبيل المثال، فإنها لم تعالج القضية الأساسية المتمثلة في تأمين الإمداد بالسلع الاستراتيجية، مشيرًا أن منتجات اللحوم والألبان تزيد في الحقيقة من استيراد السلع الاستراتيجية مثل الذرة والشعير من أجل استخدامهما كعلف للحيوان، كما أن المنتجات البستانية تستهلك مياهًا أكثر مقارنة بالحبوب والمحاصيل الحقلية الأخرى، وأيضًا تستمر قطاعات الثروة الحيوانية ومنتجات الألبان في فرض ضغوط كبيرة على الموارد المائية.

وكذلك أيضًا أشار التقرير إلى أنها تقدم دعمًا زراعيًّا للقطاع الخاص من أجل تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي، فمملكة البحرين قدمت المبادرة الوطنية للتنمية الزراعية من أجل تشجيع إنتاج القطاع الخاص من الفواكه، والخضراوات، والدواجن من خلال منح قروض ميسرة، ودعم عملية إدخال تكنولوجيا الزراعة المائية، في حين قدمت الكويت إعانات زراعية مباشرة تقدر فيما بين ٨٠و ١٠٠ مليون دينار كويتي (حوالي ٣٥٠ مليون دولار أمريكي) في ٢٠١١– ٢٠١٢، إلى جانب الدعم غير المباشر من خلال خفض أسعار الأعلاف التي يتم شراؤها لمزارع الأسماك، والكهرباء والمياه المدعومين، وإعفاء المزارعين من الضرائب على المنتجات.. أما عمان فاستثمرت ٣٦١ مليون دولار عام ٢٠١٠–٢٠١١ في مصائد الأسماك، وأنظمة الري الحديثة والإنتاج الزراعي وتقنيات تربية الثروة الحيوانية.

كما أقامت قطر برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي، مع تنفيذ استثمار حكومي قيمته ٥,١ مليار دولار، كجزء من خطة مدتها ١٠ سنوات لتعزيز الاكتفاء الذاتي، أما السعودية فقد استثمرت ٨٠٠ مليون دولار على الشركات المتخصصة في الزراعة والإنتاج الحيواني من خلال الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني، التي تم إنشاؤها في عام ٢٠٠٩، وأيضًا قدمت الدعم غير المباشر إلى هذا القطاع من خلال تخصيص ١٢,٣ مليار دولار لتنمية البنية التحتية الزراعية مثل الري، والكهرباء والنقل والمطاحن في عام ٢٠١٠، ووضعت سعر شراء محددًا للقمح المنتج محليًّا حتى عام ٢٠١٦، وقدمت الهيئات الوطنية في الإمارات مثل جهاز أبو ظبي للرقابة الغذائية، دعمًا للمزارعين يصل إلى ١٠٠,٠٠٠ درهم

(٢٧,٠٠٠ دولار) سنويًّا، إلى جانب الدعم المباشر لشركات الأغذية، وإقامة «مناطق حرة» مثل منطقة خليفة الصناعية في أبوظبي، ومجمع دبي للاستثمار، مع الإعفاءات الضريبية، وفوائد تكلفة منخفضة.

وفي أعقاب أزمة الغذاء التي اندلعت في عامي ٢٠٠٧و٢٠٠٨، أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي العديد من المبادرات للاستثمار في الإنتاج الزراعي بالخارج، كاستراتيجية لـ«الحفاظ» على إمداداتها من الغذاء؛ حيث إنها تفاوضت بشأن الاتفاقيات الإطارية مع الدول المضيفة (لهذه الاستثمارات)، كما أنها ضمنت المشتريات وقدمت قروضًا ائتمانية مدعمة.

ولكن نتيجة لارتفاع المخاطر في بعض الدول الإفريقية التي اتجهت إليها الاستثمارات الخليجية مثل تنزانيا والسودان وجنوب السودان ومالي وموريتانيا، وذلك بسبب حالة الضعف التي تعاني منها هذه الدول والنمو السكاني السريع فيها والقابلية للتأثر بتغير المناخ، ومعدلات الفقر المرتفعة وضعف البنية التحتية وضعف الإدارة، بدأت دول المجلس تعيد رسم خريطتها الاستثمارية لتشمل أوروبا الشرقية ومنطقة البحر الأسود وأستراليا وأمريكا الجنوبية.

وفي الأخير يمكن القول: تكمن المخاطر الأساسية للأمن الغذائي في دول مجلس التعاون في مخاطر الإمدادات؛ حيث ستكون دول الخليج، في فترة ما، غير قادرة على تأمين ما يكفي من إمدادات الغذاء بأي ثمن. ويتجسد السيناريو الأسوأ في الإغلاق المستمر لقنوات الاستيراد المتعددة بسبب انعدام الاستقرار على الصعيد الإقليمي، وقد تنطوي السيناريوهات الأخرى على حدوث عاصفة قوية تسفر عن الإغلاق المؤقت للموانئ أو تعطيل عمليات الاستيراد، وإغلاق مضيق هرمز بشكل مؤقت.

ويمكن إدارة هذه المخاطر من خلال المخزونات الاستراتيجية، كما يتيح الاستثمار في مجال البنية التحتية فرصًا أخرى لإدارة المخاطرة المتعلقة بالإمدادات. وعلى وجه الخصوص، ستوفر شبكة إقليمية من الموانئ في المياه العميقة الواقعة على سواحل البحر الأحمر والسواحل العمانية والإماراتية للحكومات المزيد من الخيارات الأخرى للنقل ولتقليل مخاطر نقاط الاختناق البحري التي قد تم تعطيلها أو إغلاقها، ولاقتناص هذه الفرصة لا بد من تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون، مع ضرورة تقديم إعانات مؤقتة لاستيراد بعض المواد الغذائية الحيوية، والتوسع في مجال الاستثمار الزراعي المشترك، وإنشاء المؤسسات الصناعية في مجال الإنتاج الزراعي وتسويقه، بما يسهم في تفعيل السوق الخليجية المشتركة.

٢٠١٤/٢/١٨

منطقة الخليج..وتغيرات الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

هناك مجموعة من التطورات التي تشهدها منطقة الخليج على الصعيدين الأمني والعسكري تستدعي إعادة قراءتها من جديد، وهي:

ـ خروج العراق بدءًا من عام ٢٠٠٣ من دائرة التفاعلات الإقليمية بما أحدث خللاً كبيرًا في التوازن الإقليمي وأفسح المجال أمام إيران لاختبار قدرتها على فرض السيطرة والنفوذ على منطقة الخليج

بأساليبها المعروفة (التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون، استغلال الأوضاع السياسية والأمنية الحرجة في سوريا ولبنان والعراق واليمن لتقويض أمن منطقة الخليج).

ـ محاولات إيران تصفير خلافاتها مع الولايات المتحدة والغرب بعقد اتفاق نووي لحل أزمة برنامجها النووي الإيراني المثير للجدل أو ـ على أقل تقدير ـ كسب الوقت لتحقيق مكاسب عدة على رأسها إلغاء العقوبات الدولية الجماعية والفردية المفروضة عليها أو تجميد بعضها بما يفسح المجال أمام تقوية اقتصادها وتخفيف الضغوط على الإمدادات السلعية والتكنولوجية التي تصب في مصلحة تطوير البرنامج النووي العسكري الذي لم ولن تتخلى عنه إيران.

ـ التحولات في الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية التي بدأت تتشكل ملامحها تحديدًا في ديسمبر ٢٠١١ عندما طرحت الإدارة الأمريكية وثيقة تحت عنوان: «استدامة قيادة الولايات المتحدة للعالم: أولويات دفاع القرن الواحد والعشرين Sustaining U.S. Global Leadership: Priorities for 21st Century Defense»، حيث ركزت الوثيقة على مبدأ إعادة التوازن للاستراتيجية العالمية الأمريكية بالتوجه نحو آسيا ـ الباسفيك لمواجهة قوة الصين الصاعدة في منطقة المحيط الهادي والتي أصبحت تشكل مصدر تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة، خاصة في ظل التقارب الصيني الروسي الذي استغل انشغال الولايات المتحدة بأعباء الحرب في العراق وأفغانستان خلال العشر سنوات الماضية.

وقد تجسدت هذه التحولات في: إعلان الولايات المتحدة يوم ٢٠١٤/١/٧ أنها ستعزز وجودها في كوريا الجنوبية، من خلال نشر كتيبة مدرعة إضافية، مكونة من ٨٠٠ عنصر، مع آلياتهم المختلفة، لتشكل هذه الكتيبة قوة مدربة وجاهزة للقتال، تنتشر لتسعة أشهر، على أن تترك المعدات في البلاد.. وكان وزير الدفاع الأمريكي السابق «ليون بانيتا» قد أعلن في منتصف ٢٠١٢ أن واشنطن تسعى لزيادة وجودها العسكري في منطقة آسيا ـ الباسفيك من خلال نقل ٦٠ في المائة من سفنها الحربية إلى المنطقة بحلول عام ٢٠٢٠.

وبالإضافة إلى وجود ٢٨ ألف جندي أمريكي في كوريا الجنوبية و٥٠ ألفًا في اليابان، تعمد الولايات المتحدة الأمريكية، بموجب اتفاقية عسكرية جديدة موقّعة مع أستراليا، إلى إرسال المزيد من القوات إلى شمال أستراليا، ليبلغ العدد ٢٥٠٠ جندي أمريكي بحلول عام ٢٠١٦.

ـ تحول نهج الولايات المتحدة في الخليج نحو نهج التسليح الهجومي لدول مجلس التعاون الخليجي بدلاً من الاكتفاء السابق بالتسليح الدفاعي فقط.

ـ تركيز الولايات المتحدة خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ على أمرين أساسيين، أولهما: تأكيد التزاماتها بتأمين الاستقرار لدول الخليج وصادراتها النفطية في مواجهة أي تهديدات محتملة سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة، وهو ما ظهر من خلال إنشاء منتدى للتعاون الاستراتيجي بين مجلس التعاون والولايات المتحدة،

والذي انطلق في مارس ٢٠١٢، وناقش خلال دوراته الثلاث تعزيز التنسيق في مجال الدفاع ضد الصواريخ الباليستية، بما في ذلك التوصل لاحقًا إلى منظومة خليجية شاملة للدفاع الصاروخي قابلة للتشغيل بصورة مشتركة بين قوات مجلس التعاون والولايات المتحدة، والتي ستعمل كنظام متكامل للدفاع عن أراضي ومنشآت دول التعاون ضد تهديدات الصواريخ الباليستية، والدفع قدمًا بخطط تطوير التخطيط الدفاعي الموحد لمجلس التعاون، وتطوير حلول مشتركة لتأمين الأسلحة والتقنية العسكرية.

وثانيهما: تأكيد واشنطن التزامها ببناء القدرات العسكرية لدول الخليج، على نحو يسمح باستمرار تغير ميزان القوى العسكري في المنطقة بين إيران ودول الخليج لصالح الأخيرة، من خلال مبيعات السلاح؛ حيث بلغت قيمة صفقات السلاح الأمريكي إلى دول الخليج منذ ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣، ٧٥ مليار دولار، بجانب استمرار التدريبات والمناورات المشتركة.

وبإعادة قراءة التطورات السابقة نجد أنفسنا أمام حقيقتين تناقض كل منهما الأخرى:

الأولى: أنه بعد خروج العراق من لعبة التوازنات في المنطقة بفعل الغزو الأمريكي له في عام ٢٠٠٣ وعقد اتفاق نووي إيراني غربي فإن الولايات المتحدة أتاحت لإيران فرصة الاعتراف الدولي بها كقوة إقليمية لها القدرة على توجيه الاستراتيجية الأمنية في منطقة الشرق الأوسط عمومًا والخليج العربي على وجه الخصوص، وإيجاد مسوغات الضغط على دول المنطقة للقبول بإيران كقوة إقليمية ذات طموح نووي.

الثانية: سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسليح الجيوش الخليجية بأسلحة هجومية لإحداث طفرة نوعية وكمية في الاستعدادات العسكرية للجيوش الخليجية، وتأكيد التزامها كما سبق الإشارة باستمرار تغير ميزان القوى العسكري في المنطقة بين إيران ودول الخليج لصالح الأخيرة، من خلال إمدادات السلاح وإنشاء منظومات صاروخية دفاعية، فضلاً عن التدريبات والمناورات المشتركة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ماذا تريد الولايات المتحدة بالفعل؟ فعلى المستوى السياسي تفتح الباب أمام إيران لبسط هيمنتها على المنطقة من خلال تمرير الاتفاق النووي، في حين أنها على المستوى العسكري حسبما هو واضح تسعى إلى خلق تفوق نوعي في التسلح بينها وبين دول مجلس التعاون.

إن الإجابة عن هذا السؤال تؤذن بهدم كل الدراسات والتقارير الأمنية الصادرة على الصعيدين الإقليمي والدولي والتي ظلت لعقود طويلة تركز في صياغتها لمفهوم الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي على الوجود والدور العسكري الأمريكي الكبير، وتنظر إليه باعتباره الخيار الأفضل لتعزيز أمن المنطقة والتصدي لجميع التحديات والتهديدات التي تمس الأمن القومي الخليجي، بل وتؤشر إلى أننا أمام تحول جذري في الخريطة العسكرية للمنطقة.

ومؤدى هذا، أنه رغم إيجابية التوجه الأمريكي بتطوير المنظومة التسليحية لجيوش دول مجلس التعاون؛ فإن هذا يؤشر إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت في إعداد دول المجلس للدفاع عن نفسها دون تدخل مباشر من قبلها، وأنها تحاول إعادة ترتيب أوراقها في المنطقة من خلال إحداث نوع من توازن القوى في المنطقة بين إيران من ناحية ودول مجلس التعاون من ناحية أخرى، بما يحافظ

على مصالحها، ويجعلها في الوقت ذاته تتفرغ لتنفيذ استراتيجيتها الجديدة في آسيا ومواجهة تمدد العملاق الصيني.

وهو ما يجب أن تتحسب له جيدًا دول مجلس التعاون من وراء هذه التغييرات من خلال عدة خطوات، وهي:

(١) التخلي التدريجي عما يسمى بالحماية الأمنية الخارجية اعتمادًا على وجود القواعد العسكرية والخبراء وتبادل المعلومات في مجالات مكافحة الإرهاب والاعتداءات الخارجية. (٢) تنويع مصادر التسلح الخليجية، ولعل هذا ما بدأت تعمل به دول مجلس التعاون في الوقت الحالي؛ حيث بجانب شراء السعودية عشرين طائرة نقل من طراز سي-١٣٠ وخمس طائرات تموين من طراز «كي سي-١٣٠» بقيمة ٦,٧ مليارات دولار من الولايات المتحدة الأمريكية، اقتنت أيضًا في ٢٠١٣ خمس غواصات ألمانية بقيمة نحو ٢,٥ مليار يورو، ويمكن أن ترتفع الصفقة إلى ٢٥ غواصة بقيمة ١٢ مليار يورو على المدى الطويل.

فيما تتجه قطر خلال الفترة المقبلة لتوقيع عقد لشراء طائرات «تايفون» المقاتلة لتحل محل طائرات ميراج ٢٠٠٠ التي تمتلكها حاليًّا، كما أعربت البحرين عن رغبتها في توقيع عقد شراء ١٢ طائرة «تايفون» من بريطانيا، التي تشترك في تصنيع ذلك النوع من الطائرات مع ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا، ليصل عدد طائرات «التايفون» التي تخدم بسلاح الجو الخليجي بشكل عام ٢٥٢ طائرة.

وكما طوّرت الإمارات برنامجاً عسكريًّا لتحصين أراضيها بشبكة دفاع جوي حديثة وقوية مكونة من صواريخ الباتريوت وبطاريات الثاد، بلغت ميزانية سلطنة عُمان للدفاع ٣،٩ مليارات دولار عام ٢٠١٣، مسجلة ارتفاعًا بقيمة ٣٦ بالمائة، مقارنة بالعام ٢٠١٢.

(٣) ولأن صفقات السلاح وحدها لا تكفي فقد أصبح حتميًّا في ظل هذه الظروف الاعتماد على استراتيجية أمنية موحدة لدول الخليج تعيد مبدأ الأمن الجماعي في المنطقة إلى مساره الصحيح بعيدًا عن التحالفات الخارجية، بما يضمن حماية حقيقية متكاملة لدول مجلس التعاون، وإنشاء قوة دفاعية مشتركة تكون نواتها قوات درع الجزيرة، وصولاً إلى إنشاء مظلة عسكرية في الخليج.

وإذا كانت دول مجلس التعاون قد أخذت خطوات جدية في هذا الصدد من قبيل إقرار اتفاقية الدفاع المشترك بين دول المجلس التي تم التوقيع عليها في ديسمبر ٢٠٠٠، وإنشاء مجلس أعلى للدفاع في ديسمبر ٢٠٠١، وكذلك إقرار القمة الرابعة والثلاثين لقادة دول مجلس التعاون في ديسمبر ٢٠١٣ إنشاء القيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس، وإنشاء أكاديمية خليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية، فإن الأمر يقتضي التسريع من تلك الخطوات لتواكب المتغيرات السياسية والأمنية والعسكرية وما تحمله من تحولات محتملة في التحالفات الدولية والإقليمية.

٢٠١٤/٢/٢١

مناقشة قرار البرلمان الأوروبي حول البحرين .. ملاحظات وحقائق

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في رسالة بعث بها الدكتور «عمر الحسن» رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية إلى رئيس البرلمان الأوروبي «مارتين شولز» أرفق فيها ردًّا من ٣٧ صفحة على قرار البرلمان رقم (٢٥٥٣/٢٠١٤ RSP) الصادر في السادس من فبراير لعام ٢٠١٤ حول حقوق الإنسان في البحرين، فند فيه بنود القرار كافة وعددها ١٥ بندًا تنتقد الوضع في البحرين.

وقد انطلق د.«عمر الحسن» في رده من حقيقة فحواها: أن الملك خلق ربيعًا بحرينيًّا منذ توليه الأمانة من خلال مشروع إصلاحي شارك في إعداده ممثلون من مكونات المجتمع البحريني كافة حيث تم التصويت عليه وتنفيذ ما جاء فيه دون إملاءات خارجية أو ضغوط دولية وبرغبة صادقة وبإرادة حرة ومستقلة من شخصه، وهو ما جعله يسير وفق فلسفة واضحة ومنطق محدد في الثبات والحركة، بحيث يكون لكل خطوة فلسفتها التي تحكمها ومنطقها الذي تسترشد به حتى في وقت الأزمات، وهو ما خلق بيئة مناسبة لتحقيق إنجازات تكاد تقترب من المعجزة في ظل قصر الفترة الزمنية التي تحققت فيها هذه الإنجازات (١٥عامًا)، وهي فترة قصيرة في أعمار الدول، وكذلك في ظل محدودية الموارد.

وكان من أهم سمات هذه البيئة: السماح بعودة المبعدين، والعفو عن المعتقلين السياسيين في فبراير ٢٠٠١، وإلغاء قانون ومحكمة أمن الدولة، وصياغة ميثاق العمل الوطني من كل أطياف الشعب، وصدور دستور وطني معدل عام ٢٠٠٢ نالت فيه المرأة البحرينية الحق في التصويت والترشح للمرة الأولى في منطقة الخليج، وتبع ذلك تمكينها من تولي المناصب القيادية محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا لتعمل قاضية، إعلامية، تاجرة، وزيرة، نائبة، سفيرة، ورئيسة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإنشاء جمعيات نسائية عددها ٢٧ جمعية، وإعادة الحياة البرلمانية وتعزيز المشاركة الشعبية في انتخابات نزيهة برلمانية وبلدية برقابة دولية ومحلية في الأعوام ٢٠٠٢/٢٠٠٦/٢٠١٠، وتعزيز الرقابة على العمل الحكومي من خلال السلطة التشريعية، وإصدار مرسوم بإنشاء ديوان الرقابة المالية والإدارية، وإنشاء جمعيات سياسية تعد بمثابة أحزاب للمرة الأولى في منطقة الخليج أيضًا، وقد وصل عددها إلى ٢١ جمعية في ٢٠١٣، والنشاط الملحوظ للعمل التطوعي والإنساني؛ وهو ما تجسد في وصول عدد منظمات المجتمع المدني إلى ٥٤٠ جمعية عام ٢٠١٣ مقارنة بـ٢٧٥ عام ٢٠٠١، وكذلك أيضًا إنشاء نقابات عمالية وصل عددها حتى نهاية ٢٠١٣ إلى ٧٦ نقابة.

وقد رصد د.«الحسن» في سياق رده على بنود القرار المنحاز حقائق حقوقية شهدتها البحرين تثبت أن الموقف الذي اتخذه بعض أعضاء البرلمان الأوروبي كان ناتجًا عن حصولهم على معلومات مضللة من طرف واحد يفتقر إلى الحيادية والدقة.

ففي مجال حرية الرأي والتعبير أوضح أنها مكفولة بنص الميثاق الوطني في البند الرابع من الفصل الأول، وأيضًا كفلها الدستور المعدل في مادته رقم (٢٣) وفقًا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، وأنه انطلاقًا من هذه الأطر الدستورية، تم توفير العديد من الآليات والقنوات الشرعية للتعبير السلمي عن الرأي، ومن أبرزها: تنظيم الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والحلقات النقاشية؛ والتي وصل عددها منذ يناير عام ٢٠٠١ وحتى أواخر عام ٢٠١٣ حوالي ٤٤١٣ ندوة ومؤتمرًا ومحاضرة وحلقة نقاشية أتيح

فيها لقوى المجتمع المختلفة التعبير عن نفسها والإدلاء بآرائها.. وكفالة حرية الصحافة؛ حيث تم إصدار ٥ صحف يومية جديدة، و٦مجلات وصحيفتين إلكترونيتين؛ أي تم إصدار ثلاثة أضعاف الصحف الموجودة قبل تولي جلالة الملك السلطة عام ١٩٩٩.. وإنشاء جمعية للصحفيين عام ٢٠٠٠، ونادٍ للمراسلين الأجانب منذ العام ٢٠٠٥، واختيارها في العام نفسه لتكون مقرًّا لاتحاد الصحافة الخليجية، ثم مقرًّا للمكتب الإقليمي للاتحاد الدولي للصحفيين منذ العام ٢٠٠٩، عن جائزة البحرين لحرية الصحافة عام ٢٠١٠، وافتتاح نادي البحرين للصحافة في مايو٢٠١٢، وكذلك إطلاقها المبادرة البحرينية للإعلام المدني، وذلك بهدف تحليل مضامين المواد الصحفية لمواجهة دعاوى الطائفية والتحريض، وإنشاء الهيئة العليا للإعلام والاتصال، والتي من شأنها العمل على تعزيز حرية واستقلالية وسائل الإعلام.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل فتحت أبوابها أمام ٣٩٣ صحفيًّا وإعلاميًّا عام ٢٠١٢، و٨٩ في الربع الأول من عام ٢٠١٣ لمتابعة الأحداث بشفافية ونزاهة، وكذلك بلغ عدد مستخدمي الإنترنت ٦٤٩ ألف مستخدم حتى سبتمبر ٢٠١٣، في حين وصل عدد المشتركين بمواقع التواصل الاجتماعي في المملكة في الربع الأخير من عام ٢٠١٣ إلى ما يقرب من مليون مشترك (منهم ٢٥٠ ألفًا على تويتر، و٥٢٠ ألفًا في فيسبوك، و١٥٠ ألفًا في موقع «لينكد إن»، فضلاً عن ٧٠ ألف مستخدم لتطبيق الانستجرام).

واتصالاً بحرية التجمع السلمي كأحد أشكال حرية التعبير عن الرأي، أبان د.«الحسن» أن المملكة كفلته بموجب القانون، مشيرًا أنه تم السماح بتنظيم نحو ١٥٨٩ اعتصامًا ومسيرة ومظاهرة سلمية منذ إلغاء قانون أمن الدولة في عام ٢٠٠١، منها ٣٥٥ خلال العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣، وموضحًا أن البعض أساء استخدام هذه الحرية بالتظاهر بدون ترخيص وباللجوء إلى العنف والخروج عن القانون بقطع الطرق وإشعال الحرائق واستهداف رجال الأمن ومعداتهم، مما أسفر منذ أحداث فبراير ٢٠١١ عن نشوب حالة من الفوضى أضرت بالحياة المدنية والاقتصادية وأتلفت الممتلكات العامة والخاصة، وخسر القطاع الاقتصادي حوالي ملياري دولار حتى تاريخه، كما سقط ١٠ قتلى في صفوف المدنيين (اثنين من المواطنين و٨ من الجاليات الأجنبية في البحرين) وأكثر من ٢٠٠ مصاب معظمهم من الوافدين، فضلاً عن وقوع ١٠ قتلى بين رجال الأمن، وحوالي ٢٥٠٠ مصاب من بينهم ٨٠ بإصابات عجز جسدي، إلى جانب تضرر المئات من مركبات الشرطة، واستهداف حوالي ٢٤٤ مدرسة بلغت تكلفة إصلاحها أكثر من ٥ ملايين دينار بحريني.

ورغم ذلك تعاملت السلطات البحرينية مع الاحتجاجات بنوع من ضبط النفس، ولم تلجأ كما لجأ غيرها في التعاطي مع مثل هذه الأحداث إلى استخدام القوة المفرطة والاعتقال مثلما حدث في الاحتجاجات التي شهدتها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠١١، وتلك التي تشهدها ليبيا وسوريا والعراق الآن؛ حيث تبنت أسلوب الحوار والتسامح وحتى العفو عن المتورطين فيها، رغم ما صاحب هذه الأحداث من تطاول على هيبة الدولة ورموزها وأعمال تهدف إلى النيل من أمنها واستقرارها، وتشويه صورتها وبث النزعات الطائفية بين مكونات شعبها.

وردًّا على ما جاء بالقرار بخصوص تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق أكد د.«عمر الحسن» أن البحرين طبقت تقريبًا جميع توصيات اللجنة؛ حيث تم تنفيذ (١٩) توصية بصورة كاملة من إجمالي التوصيات البالغ عددها ٢٦ توصية أي بنسبة تصل إلى نحو ٧٣٪، وهناك ٧ توصيات تم البدء في تنفيذها، ومن أهم التوصيات التي تم تنفيذها: إنشاء مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين والتي تختص بمراقبة السجون ومراكز التوقيف ومراكز رعاية الأحداث والمحتجزين وغيرها من الأماكن التي من الممكن أن يتم فيها احتجاز الأشخاص لضمان عدم تعرضهم للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية؛ وإصدار قرار بإجراء تسجيلات سمعية وبصرية للمقابلات الرسمية ولعملية الاستجوابات؛ حيث أكدت الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية يوم ٢٠١٣/٧/٢٨ قيام الوزارة بتجهيز مديريات الشرطة والمراكز التابعة لها بغرف للتسجيل السمعي والمرئي، بحيث تكون جميع الأماكن التي يجري فيها التحقيق مجهزة بكاميرات؛ وإنشاء صندوق لتعويض ضحايا الأحداث، وإنجاز ملف المفصولين من العمل، وهو ما رصدته بعثة منظمة العمل الدولية؛ وتوقيع مذكرة التفاهم بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونسكو استجابة للتوصية الخاصة بإصلاح المناهج الدراسية لتشجيع التسامح الديني والسياسي وأشكال التسامح الأخرى، وإدخال تعديلات تشريعية على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، وإنشاء مجلس أعلى للإعلام والاتصال، وإنشاء أغلب دور العبادة والمساجد التي هدمت رغم مخالفتها للنظام والقواعد القانونية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول إن نسبة تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق تصل إلى ١٠٠٪ وهو أفضل رد على الذين شككوا أو قللوا من جهود الحكومة في تنفيذ التوصيات وفي وقت قياسي تعجز عنه دول بإمكانات أكبر، وهو ما يتعين معه القول: «إن جلالة الملك أظهر قيادة شجاعة وحكمة في إنشاء اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وبنفس الشجاعة وافق على توصياتها التي وردت في تقريرها وتنفيذها»، كما أن تنفيذ هذه التوصيات يعد بمثابة خطوات هامة تهدف إلى جعل البحرين تتماشى مع معايير والتزامات حقوق الإنسان الدولية.

أما ما يخص توصيات الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان أفاد د.«الحسن»، أن تقرير المراجعة الدورية الشاملة لمملكة البحرين في الدورة الـ(٢١) لمجلس حقوق الإنسان في سبتمبر ٢٠١٢ تضمن ١٧٦ توصية، قبلت منها المملكة بشكل كامل ١٤٤ توصية و١٤ توصية بشكل جزئي، فيما تحفظت على ١٨ توصية، لكونها تتعارض مع موروثها الثقافي وقيمها وشريعتها الإسلامية، ومنها على سبيل المثال التوصية المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام؛ والتي تتحفظ عليها لارتباطها بنص مستمد من الشريعة الإسلامية ولا يمكن إلغاؤه، موضحًا أنه رغم أن مدة تنفيذ التوصيات تمتد لفترة أربع سنوات؛ أي حتى عام ٢٠١٦، فقد نفذت الحكومة ١٢٧ توصية حتى سبتمبر ٢٠١٣ من أصل ١٥٨ توصية قبلتها، ومن المقرر أن يتم تقديم تقرير عن التوصيات المتبقية في شهر مايو ٢٠١٤.. وهو ما يعكس مدى التزام البحرين وحرصها على التعاون مع مجلس حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد نوه د.«الحسن» أنه بالنسبة للأشخاص الذين تم القبض عليهم على خلفية أحداث فبراير ٢٠١١ وما بعدها فقد تم ذلك بعد اتهامهم بقضايا ترتبط بالأمن الوطني وتهديد السلم الأهلي وتثير الفوضى وزعزعة الأمن والحث على الإرهاب والتخابر مع دول أجنبية، وذلك استنادًا إلى شهادات الشهود، وأدلة مادية وتقنية متاحة حول القضية، وليس لأسباب سياسية أو قضايا رأي، وأنهم مروا بمراحل التقاضي الطبيعية بدءًا من المحكمة الجنائية ومحكمة الاستئناف وأخيرًا محكمة التمييز في وجود محامين وحضور منظمات حقوقية محلية ودولية، وتوقيع الكشف الطبي على كل من طلب من المتهمين، وقد ثبت عدم تعرض أي منهم للتعذيب كما كانوا يدعون، مشددًا أن القضاء هو صاحب القرار، وأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال التدخل في شؤونه.

وأردف أنه رغم الظروف الأمنية الاستثنائية التي شهدتها البحرين بسبب أحداث فبراير ٢٠١١ والتي اقتضت فرض حالة السلامة الوطنية في مارس ٢٠١١، وبالتالي نمطًا استثنائيًّا من المحاكمات أمام محكمة السلامة الوطنية، فقد أصدر الملك مرسومًا في ٢٠١١/٦/٢٩ يقضي بنقل أو إعادة جميع القضايا الخاضعة للنظر من قبل محكمة السلامة الوطنية ذات الصلة باحتجاجات فبراير ومارس إلى محاكم مدنية، وبحلول أكتوبر ٢٠١١ كانت جميع القضايا قد أُحيلت لمحاكم مدنية بالفعل، بهدف ضمان وتأكيد العدالة.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر تسمح بموجبها وزارة الداخلية بزيارة مراكز الاعتقال والإصلاح وتدريب موظفيها على احترام حقوق الإنسان والالتزام بالقانون الإنساني الدولي والإلمام به، لضمان عدم حدوث أي تجاوزات فردية بالتعذيب أو غيره، وكذلك السماح بزيارات المنظمات الدولية غير الحكومية حتى وصل عدد الزيارات التي قامت بها منذ فبراير ٢٠١١ حتى نهاية ٢٠١٣ ما يقارب ٧٥ زيارة؛ أي ما يعادل زيارتين شهريًّا، للاطلاع على حقيقة الأوضاع في البحرين.

واتصالاً أفاد «الحسن» بأنه لا وجود لظاهرة الاختفاء القسري في البحرين، وأنه تبعًا لقانون الإجراءات الجنائية لا يتم اعتقال أي شخص من دون إذن من النيابة وفي حضور محام، ومع ذلك تتدارس الجهات المعنية حاليًّا الانضمام إلى الاتفاقية الدولية للاختفاء القسري، وذلك في إطار حرص المملكة منذ استقلالها عام ١٩٧١ ـ باعتبارها عضوًا في الأمم المتحدة ـ على احترام ميثاقها والوفاء بالتزاماتها.

وبخصوص احترام حقوق الأحداث لفت د.«عمر الحسن» أن البحرين اتخذت عدة خطوات من شأنها ضمان حماية الأطفال من كافة أشكال العنف وسوء المعاملة والتعسف والاستغلال، سواء من خلال الانضمام للمواثيق والعهود الدولية الخاصة بالطفل، أو من خلال التدابير الفعلية التي تم تنفيذها لكفالة هذا الحق؛ حيث انضمت المملكة إلى: اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٢، والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل والخاصين باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية لعام ٢٠٠٤، أما التدابير على أرض الواقع فقد تم تشكيل اللجنة الوطنية للطفولة عام ٢٠٠٤، وإنشاء جمعية حقوق الطفل في العام نفسه، والتصديق على قانون الطفل (قانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٢)، والذي يحوي ٦٩ مادة شملت كل حقوق الطفل في حياة كريمة والرعاية الصحية

والتعليم، كما حوى القانون مادة تجرم وتعاقب على سوء معاملة الأطفال واستغلال الأطفال في الأنشطة السياسية، وتخصيص مركز لرعاية الأحداث المعرضين للخطر.

وفي هذا الصدد أشار إلى أن المعارضة تزج بالأطفال في الاحتجاجات السياسية وتستخدمهم كدروع بشرية في مواجهة رجال الأمن وتعطيل حركة المرور وإشعال الإطارات وغيرها من أعمال الشغب، وتعريض حياتهم للخطر، واستغلال ذلك في إلقاء اللوم على الحكومة البحرينية وتشويه صورتها في حال تم التصدي لهذه الاحتجاجات وحدثت إصابات، وهي جريمة تقع تحت طائلة قانون الاتجار بالبشر.

وأوضح أنه بنظرة تاريخية للدعوات الأربعة التي أطلقها جلالة الملك للحوار مع المعارضة يتضح أن السلطة كانت وما زالت تبحث عن حلول سياسية لا أمنية، أما المعارضة فكانت تعمل على عرقلة الحلول بشروط مسبقة تعلم صعوبة تنفيذها وتشغل قوات الأمن مستخدمة الشارع كأداة لتنفيذ أهدافها من خلال استخدام العنف وأعمال الشغب والاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة وقوات الأمن والمواطنين والمقيمين حتى إنها بدأت في استخدام الأسلحة المصنعة محليًّا.

وفي الأخير شدد الحسن على نقطة غاية في الأهمية، وهي: أن التوجه إلى استخدام تقارير معينة كمرجعية لتبني سياسات عقابية إزاء أي دولة يخرجنا من الإطار الطبيعي لتقارير حقوق الإنسان التي تهدف ضمن ما تهدف إلى التعرف على أوضاع محددة مقارنة في دول العالم.. رصدًا لخلل أو تصويبًا له، ويضعنا في الوقت نفسه أمام تساؤل يتصل بمدى مصداقية تلك التقارير التي يعتمد عليها في فرض العقوبات، وموضوعية المسوح التي تقوم بها، ومدى مراعاتها المعايير العلمية في استسقاء المعلومات وقراءتها بحيادية، ومواءمتها لنسبية التطور الاجتماعي والسياسي من مجتمع لآخر، موضحًا أن القبول بالمفهوم التقليدي للسيادة الوطنية سيؤدي إلى تراجع مماثل لفكرة القبول بتلك التقارير، وفي الوقت نفسه فإن الاستجابة لمفهوم أكثر حداثة واستجابة لظاهرة العولمة والسماوات المفتوحة، لا يعني القبول بحق أي دولة في الوصاية على دول أخرى بناءً على نتائج تخلص إليها تقارير تستند في معلوماتها على مصدر واحد منحاز وقد ينفذ أجندة خارجية أو يفتقر إلى الدقة.

وعلى ضوء ما تقدم قال الدكتور «عمر الحسن» إن البحرين حكومة وشعبًا تستحق الشكر على الإنجازات المختلفة التي تحققت منذ تولي جلالة الملك السلطة في ١٩٩٩/٣/٦، مما عزز حقوق المواطن وضمن الأمن والاستقرار له، وطالب رئيس البرلمان الأوروبي بتوجيه دعوة رسمية لجلالة الملك لإلقاء خطاب أمام البرلمان يعرض فيه تجربته في الحكم الرشيد لتكون قدوة لكثير من الدول في الإصلاح والتحديث.

٢٠١٤/٢/٢٦

عوامل عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.. تبقى قائمة!

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لم تتخل منطقة الشرق الأوسط عن الوصف الذي تفردت به بين مناطق العالم المختلفة على مدار عقود طويلة باعتبارها أكثر مناطق العالم اشتعالاً بالقضايا والأزمات والتي فشل المجتمع الدولي بقواه الكبرى

وبمنظماته الدولية في إيجاد حلول لها، حتى باتت هذه القضايا والأزمات توصف بـ «المزمنة» وتشكل بتطوراتها وتداعياتها تهديدًا خطيرًا للسلم والأمن الدوليين.

والذي يجعل تلك المنطقة هي الأكثر اشتعالاً عدة عوامل أولها أهمية موقعها الاستراتيجي بوصفها تقع في قلب العالم ما جعلها محط أنظار القوى الكبرى على مدى قرون طويلة في ظل صراعاتها على مناطق النفوذ؛ حيث أصبحت لهذه المنطقة أهمية حيوية في الاستراتيجيات العسكرية للدول الكبرى في العصر الحديث في ظل اقترابها من مراكز الصراع الرئيسية في العالم. وثاني العوامل هو غنى المنطقة بمصادر الطاقة والنفط تحديدًا؛ إذ تمتلك ما يقرب من ٦٠٪ من احتياطيات النفط المؤكدة عالميًا (٤٠٪ منها بمنطقة الخليج العربي) ما جعلها محط أطماع الدول الكبرى حيث يعتبر النفط هو عماد اقتصادات هذه الدول والتي تقوم على الصناعة بصفة أساسية. وثالث العوامل هو وجود إسرائيل التي زرعها الغرب في المنطقة على حساب فلسطين كقاعدة له ولتكون عقبة أمام وحدة شعوب المنطقة واستنزاف قواها ومواردها من خلال الحروب العديدة التي أشعلتها منذ قيامها عام ١٩٤٨ سواء ضد دول الجوار أو ضد الفلسطينيين، ورابع العوامل هو القرب الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط من القارة الأوروبية ما يعني وقوع المنطقة في المجال الحيوي للأمن القومي الأوروبي ما جعل ويجعل الدول الأوروبية تتأثر بالتطورات التي تحدث في المنطقة، مما يدفعها للتدخل في شؤونها بطريقة أو أخرى بدعوى حماية أمنها. وخامس العوامل هو بروز قوى إقليمية في المنطقة لها طموحاتها في القيام بأدوار إقليمية تحقق لها الهيمنة والنفوذ وذلك من خلال انتهاج سياسة تدخلية في شؤون الدول الأخرى وتبني برامج تسليح متطورة تشكل عنصر قلق للقوى الكبرى ما يدفعها للتدخل في المنطقة.

وسادس العوامل يتمثل في بروز نوع آخر من الصراع ناتج من ناحية عن تدخلات القوى الكبرى في المنطقة وناتج من ناحية أخرى عن سياسات قوى إقليمية وهو الصراعات الداخلية سواء الطائفية أو العرقية، وهو الأمر الذي يجعل دول المنطقة أمام تحدي الحفاظ على كيانها ووحدتها الداخلية.

واللافت أن الأزمات والقضايا التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط هي نتاج طبيعي لتلك العوامل بل أن تلك الأخيرة تشكل أسبابًا أساسية لاحتدامها واستمرارها مصدرًا لعدم الاستقرار في المنطقة.. ولو ألقينا الضوء على مستجدات بعض تلك القضايا والأزمات فسوف نكتشف أنها ستبقى في المستقبل المنظور عناصر تهديد كفيلة بإشعال المنطقة.

فإذا نظرنا إلى عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط على المسار الفلسطيني الإسرائيلي فسنجد أن تلك العملية التي انطلقت في يوليه ٢٠١٣ برعاية أمريكية تواجه الفشل في ضوء تعارض الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني، فالمفاوضات المفترض أن تستمر (٩) أشهر من بداية انطلاقها تمحورت حول قضايا الحل النهائي وأبرزها قضايا الحدود والمستوطنات والقدس وحق العودة للاجئين، وسعى وزير الخارجية الأمريكي «جون كيري» للتوصل إلى اتفاق إطار قبل نهاية المفاوضات في أبريل ٢٠١٤ يمكنه من تمديد المفاوضات حتى نهاية العام مع طرح خطة تتضمن الدعوة إلى وضع حد للنزاع الفلسطيني

الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ١٩٦٧ مع تبادل أراضٍ والاعتراف بيهودية الدولة وترتيبات أمنية عالية على الحدود واعتبار القدس عاصمة لدولتين.

والذي يدفع إلى توقع الفشل لخطة «كيري» أن الجانب الفلسطيني يرفض فكرة يهودية الدولة الإسرائيلية بينما تصر الأخيرة على هذا الشرط، كما أن حكومة نتنياهو ترفض تفكيك أي مستوطنة إسرائيلية مقامة على الأراضي الفلسطينية أو إجبار أي مستوطن إسرائيلي على إخلاء الأراضي الفلسطينية حتى في إطار الحل النهائي مع الفلسطينيين. وفضلاً عن ذلك فإن إسرائيل تطالب بإبقاء قواتها العسكرية في «الأغوار» ما يعني أن أي حل سياسي مُقبل يهدد استقلالية الدولة الفلسطينية لأن الفلسطينيين لن يمتلكوا أية ضمانات حول عدم إعادة هذه القوات احتلال الدولة الفلسطينية أو قيامها بعمل عدواني.

وبطبيعة الحال، فإن فشل المفاوضات المؤكد (وهو ما تريده إسرائيل وتعمل من أجله) وبقاء القضية الفلسطينية دون حل سيعني استمرار أحد أسباب التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وإذا تركنا عملية التسوية السلمية وانتقلنا إلى العراق فسنجد أن الأوضاع في هذا البلد هي الأخرى أحد عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، فما يعانيه من عدم استقرار سياسي وأمني هو السمة الغالبة عليه منذ قيام الولايات المتحدة بغزوه واحتلاله عام ٢٠٠٣، وحتى بعد انسحاب قواتها منه في نهاية ٢٠١٦، وساعد على ذلك السياسة الطائفية التي اتبعها رئيس الوزراء «نوري المالكي» بتعمده تهميش القيادات السُنية وعدم تحركه للعمل على تحقيق المصالحة الوطنية وإشراك كافة فصائل المجتمع في الحكومة.. بل إن العشائر السُنية اتهمته مؤخرًا باستهدافها في محافظة الأنبار بدلاً من استهداف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» مما دفع عددًا من الأقاليم والمحافظات السُنية إلى المطالبة بإعلانها أقاليم مستقلة مثل إقليم كردستان العراق، كما أن الدور الإيراني المتصاعد في العراق وتقاعس الولايات المتحدة ساهما في تفاقم الخلاف بين القوى السياسية العراقية؛ إذ لم يتغير الدور الإيراني بعد إبرام الاتفاق النووي مع الغرب.. ويزداد الأمر سوءًا بتصاعد أعمال العنف بهذا البلد؛ حيث ذكرت بعثة الأمم المتحدة بالعراق في يونيه ٢٠١٣ أن شهر مايو ٢٠١٣ هو الأكثر دموية بعد مقتل وإصابة ٣٤٤٢ عراقيًا بعمليات عنف في مناطق متفرقة من البلاد، فضلاً عن أن مخاطر تنظيم ««داعش» لم تعد قاصرة على العراق فقط وإنما بات يهدد كل دول المنطقة.

وإذا تركنا العراق انتقلنا إلى التطورات المرتبطة بما يسمى «الربيع العربي» فسنجد أن هذه التطورات أيضًا كانت من ضمن أسباب عدم الاستقرار في المنطقة، فالدول التي شهدت هذه التطورات منذ عام ٢٠١١ وعلى مدار ثلاث سنوات مرت وبدرجات مختلفة بحالة من عدم الاستقرار السياسي والفوضى الأمنية.. بيد أن تونس رغم حالة الشد والجذب بين القوى الممثلة للتيار الإسلامي ممثلة في حزب النهضة وبين القوى العلمانية وما تخلل ذلك من عمليات اغتيال لبعض رموز المعارضة — استطاعت أن تتجاوز الاختبار في النهاية بصياغة دستور توافقي جديد للبلاد يعد اللبنة الأولى في بناء الجمهورية الجديدة.

وعلى نقيض تونس كانت مصر، فحالة عدم الاستقرار السياسي كانت أكثر وضوحًا في أعقاب ثورة ٢٥ يناير وبعد تنحي الرئيس السابق «مبارك» ونقل سلطاته إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة والذي أشرف بدوره على المرحلة الانتقالية بكل ما ترتب عليها من استحقاقات سياسية.

وعلى الرغم من أن الكثيرين توقعوا أن تستقر الأمور بإجراء الانتخابات البرلمانية التي حقق فيها الإخوان المسلمون والسلفيون الأغلبية، وفوز مرشح الإخوان ««محمد مرسي» في الانتخابات الرئاسية، إلا أن الذي حدث كان هو العكس؛ حيث وصلت حالة الاستقطاب السياسي بين الإخوان والقوى العلمانية إلى أقصى مدى على خلفية بعض السياسات والقرارات (مثل إصدار إعلان دستوري يجعل من الرئيس ديكتاتورًا بحسب زعم المعارضة فضلاً عن إقرار الدستور الجديد) وترافق مع هذا الاستقطاب تصاعد حالة عدم الرضا الشعبي عن أداء حكومة الإخوان، الأمر الذي ساعد على نجاح حملة «تمرد» التي حشدت جموع المصريين الرافضين لحكم الإخوان في ٢٠١٣/٦/٣٠، ومن ثم كان تدخل الجيش في ٢٠١٣/٧/٣ بعزل الرئيس «مرسي» والإعلان عن خريطة طريق بدأت بتعيين رئيس المحكمة الدستورية رئيسًا مؤقتًا للجمهورية وتعطيل دستور ٢٠١٢، وهي الخطوات التي رفضتها جماعة الإخوان واعتبرت ما حدث انقلابًا عسكريًا.

ومع قيام الحكومة الانتقالية بفض اعتصامي رابعة والنهضة زادت الأوضاع تأزمًا في البلاد ولاسيما مع تصاعد حالة العنف والفوضى الأمنية والتي اقترنت بعمليات مسلحة في سيناء وتفجيرات إرهابية استهدفت بعض المنشآت الأمنية في القاهرة وبعض المحافظات.. وهي الأوضاع التي لم تمنع النظام الجديد من تنفيذ أول استحقاقات خريطة الطريق بالاستفتاء على الدستور المعدل في ١٤ و٢٠١٤/١/١٥، والاستعداد لإجراء الانتخابات الرئاسية في أبريل ٢٠١٤، ومع ذلك تبدو معالم الطريق غير واضحة في ظل حالة الانقسام التي يعيشها المجتمع المصري بين مؤيدي ثورة ٣٠ يونيه وبين من يطلقون على أنفسهم «أنصار الشرعية».

وربما يبدو الوضع في سوريا أكثر قتامة، فمنذ اندلاع الثورة السورية في مارس ٢٠١١ سقط ما يقرب من ١٤٠ ألف قتيل جراء المواجهات بين قوات النظام السوري والمعارضة المسلحة غير عشرات الآلاف من المصابين ومئات الآلاف من المهجرين واللاجئين وهو الأمر الذي واجه ردود فعل مختلفة على المستويين الإقليمي والدولي ما بين مؤيد للنظام السوري (روسيا وإيران وحزب الله اللبناني) ومؤيد للمعارضة السورية (السعودية ودولة قطر وأغلب الدول الغربية)، في ظل تشبث نظام «بشار الأسد» بالسلطة وإصرار المعارضة على تغييب واستبعاد «الأسد» في أية تسوية تحدد مستقبل الحكم في سوريا. ورغم أن الجامعة العربية والأمم المتحدة حاولا إيجاد حل للأزمة من خلال مبادرة «كوفي أنان» وإرسال مراقبين للإشراف عليها، أو من خلال تكليف «الأخضر الإبراهيمي» بمهمة المساعدة في إيجاد حل المنشود، وهي المهمة التي أسفرت عن عقد مؤتمر جنيف (١) في مايو ٢٠١٣ والذي صدر عنه بيان دعا للوقف الفوري للعنف والقيام بعملية سياسية انتقالية، بيد أن الأوضاع في سوريا استمرت على تدهورها ووصل إلى النقطة الحرجة مع استخدام نظام «الأسد» السلاح الكيماوي ضد أبناء الشعب السوري في «الغوطة»

بريف دمشق ما أسفر عن مقتل ١٢٠٠ شخص أغلبهم من الأطفال، ما أثار ردود فعل دولية غاضبة مع مطالبة الولايات المتحدة بتدخل عسكري لحماية الشعب السوري، إلا أن تدخل روسيا أنقذ نظام «الأسد» من الضربة الأمريكية وتم التوصل إلى اتفاق بمقتضاه يسلم نظام «الأسد» مخزونه من السلاح الكيماوي، هذا في الوقت الذي كانت تجري فيه الاستعدادات لعقد مؤتمر جنيف (٢) والذي انعقد في يناير ٢٠١٤ وهو المؤتمر الذي شاركت فيه كافة الأطراف المعنية بالأزمة – باستثناء إيران – بيد أن المؤتمر كما هو متوقع انتهى بالفشل بسبب تمسك طرفي الأزمة النظام السوري والمعارضة المسلحة كل بموقفه، ما يعني أن الأزمة السورية مستمرة كأحد أسباب عدم الاستقرار بالمنطقة.

بدورها تعتبر ليبيا من دول الربيع العربي التي تعاني من حالة فوضى أمنية واضحة منذ سقوط نظام العقيد القذافي في أكتوبر ٢٠١١، وذلك بسبب عجز الحكومة الانتقالية عن فرض سيطرتها على أنحاء البلاد وانتشار الميليشيات المسلحة، وظهرت تجليات هذه الفوضى في حادث تفجير القنصلية الأمريكية في بنغازي وحوادث الاختطاف المختلفة في الآونة الأخيرة لدبلوماسيين ومواطنين عاديين ولاسيما من المصريين، وما يشير إلى تدهور الأوضاع في ليبيا هو ظهور حركة تمرد أو محاولة انقلاب ضد الحكومة الانتقالية حين طالب ما يسمى بـ«لواء القعقاع» المسؤول عن حراسة الحدود والمنشآت الحيوية والاستراتيجية المؤتمر العام بتسليم السلطة خلال خمس ساعات.. إلا أن هذه المحاولة فشلت.

ولا يختلف كذلك الوضع بالنسبة لليمن؛ حيث يعاني هو الآخر من عدم استقرار سياسي وأمني وتبدو المبادرة الخليجية على المحك، فرغم أنها أفضت لوجود حكومة انتقالية، إلا أن بقية استحقاقات المبادرة ولاسيما المصالحة الوطنية بين الفصائل السياسية اليمنية لا تزال تواجه تعثرًا بسبب مواقف بعض القوى مثل الحراك الجنوبي والذي يحمل طموحات انفصالية، كما أن نشاط تنظيم القاعدة بالجزيرة العربية يعد أحد عوامل الفوضى الأمنية، هذا غير ما يمثله الحوثيون المدعومون من إيران من عامل عدم استقرار في الجار الجنوبي لدول الخليج العربية.

وبخلاف ما سبق استعراضه من أسباب وعوامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط هناك أيضًا التشدد الديني والنشاط الذي تمارسه في المنطقة بعض المنظمات والجماعات الجهادية، ولاسيما تلك المرتبطة بتنظيم القاعدة أو تعد فروعًا له مثل: تنظيم القاعدة بالجزيرة العربية المشار إليه آنفًا باليمن وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» والذي يمارس نشاطه في العراق وفي سوريا أيضًا؛ حيث يشارك في الصراع المسلح المحتدم في هذا البلد، علاوة على ما يمارسه تنظيم جماعة أنصار بيت المقدس من نشاط إرهابي في مصر وإعلانه مسؤوليته عن كافة العمليات التي استهدفت قوات الأمن والجيش في سيناء وأيضًا في عدد من المحافظات كمحاولة اغتيال وزير الداخلية وحادثي تفجير مديريتي أمن الدقهلية والقاهرة.

ولا يجادل أحد في حقيقة أن مشكلة ندرة المياه هي الأخرى أحد عوامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط؛ إذ يتراوح نصيب الفرد من المياه في المنطقة من ٥٠٠ – ٦٠٠ متر مكعب في السنة ويصل في بعض الدول إلى أقل من ٢٠٠ متر مكعب، فيما يبلغ نصيب الفرد عالميًا ٤ آلاف متر مكعب سنويًا.

وبالنظر إلى حقيقة أن حد الفقر المائي هو ١٠٠٠ متر مكعب للفرد سنويًا، فإن هذا يعني أن منطقة الشرق الأوسط دخلت في حيز الفقر المائي في ضوء النمو السريع للسكان والإفراط في ضخ المياه والتلوث الناجم عن المبيدات والأسمدة فضلاً عن تغير المناخ المتسارع والذي يؤدي إلى جفاف البحيرات والأنهار وتناقص مياه الأمطار. والمؤشرات تؤكد وبوضوح أن المنطقة مقبلة على صراعات بين دولها حول المياه، فمصر تواجه حاليًا مشكلة بناء إثيوبيا لسد النهضة والذي سيؤثر بالتأكيد على حصتها من مياه نهر النيل بعد اكتمال مشروع السد، والفلسطينيون في الضفة الغربية يواجهون مشكلة حادة في ظل استئثار إسرائيل بمياه بحيرة طبرية والمخزون الجوفي للمياه في الضفة هذا فيما أعلنت تركيا حالة الطوارئ بسبب حالة الجفاف التي خيمت على البلاد وأدت لانخفاض مستويات المياه خلف السدود ونشوب أزمة في استهلاك مياه الشرب.. وهي الأزمة التي يمكن أن تعاني منها دول الجوار ولاسيما سوريا والعراق، خاصة وأن نهري دجلة والفرات ينبعان من الأراضي التركية. وبالطبع لسنا بحاجة للقول بأن دول الخليج العربية تعاني بالفعل فقرًا في المياه في ظل استنفاد مخزونها من المياه الجوفية وهي المشكلة التي تحاول مواجهتها من خلال عمليات تحلية المياه.

وأخيرًا وليس آخرًا تعتبر مشكلة الانتشار النووي من المشاكل التي تهدد استقرار المنطقة في ظل وجود طرف هو إسرائيل يمتلك ترسانة من الأسلحة النووية (تزيد على مائتي قنبلة نووية)، ووجود إيران القوة الإقليمية التي تحاول حيازة قدرات نووية. وعلى الرغم من أن اتفاق الغرب الأخير مع إيران حد بدرجة ما من اندفاع إيران في اتجاه حيازة السلاح النووي، إلا أن الطموح النووي الإيراني علاوة على أنه يقلق إسرائيل ويجعلها تسعى لتصفية البرنامج النووي الإيراني يشجع دول أخرى على أن تسعى هي الأخرى لحيازة برامج نووية تحت شعار استخدامها في توليد الطاقة أو في تحلية المياه وغيرها من الاستخدامات المدنية الأخرى، الأمر الذي يعني خلق سباق نووي في المنطقة وبالتالي تكريس حالة عدم الاستقرار فيها.

إن كافة القضايا والأزمات السابقة والتي تمس تقريبًا أغلبية دول الشرق الأوسط تعني أن هذه المنطقة الحيوية من العالم تعيش على فوهة بركان، وهي مرشحة للاستمرار على هذا الوضع مادام المجتمع الدولي مُصرًا على تجاهل أو عدم التعامل بجدية مع هذه القضايا والأزمات وكأنه ينتظر أن تشتعل المنطقة أكثر وأكثر من أجل أن يتحرك لحلها.. وكأنه لا يدرك ولاسيما الدول الغربية خطورة تدهور الأوضاع بها وتداعياتها السلبية المؤكدة على أمنها.. ولا شك في أن جلب الاهتمام الدولي بهذه القضايا والأزمات لن يكون إلا بتحرك دول المنطقة في هذا الاتجاه مع تذكير المجتمع الدولي بفداحة الثمن الذي يمكن أن يدفعه من أمن واستقرار العالم إذا ظلت هذه القضايا والأزمات على اشتعالها.

٢٠١٤/٣/١

صراع المصالح الأوروبية يلقي بظلاله على العلاقات الأمريكية الأوروبية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تتسم العلاقات الأمريكية الأوروبية بطبيعة خاصة؛ حيث يغلب عليها منذ أكثر من قرن من الزمان اعتبارات التقارب السياسي والاقتصادي والأمني، وهو ما أدى إلى تكامل واضح في الأدوار على مستوى الواقع الدولي.

ويؤكد دارسو العلاقات الأمريكية الأوروبية أن تلك العلاقات في مجملها ليست رهنًا بالمتغيرات على الساحة الدولية؛ إذ إن جميع التغيرات التي طرأت على النظام الدولي لم تترك أثرًا سلبيًّا على مسار التحالف التاريخي بين القوتين، بل قادتها في النهاية نحو مزيد من التقارب.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل يمكن أن تحيد تلك العلاقات عن مسارها إذا ما طرأت تغيرات على السياسة الخارجية للطرفين؟

إن المشهد الراهن يؤكد أن هناك تحولاً في الاستراتيجية الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة نحو آسيا الباسفيك يقابله خوف أوروبي على مستقبل القارة الأمني، بما يدعم التوجهات نحو بناء استراتيجية دفاعية موحدة للاتحاد الأوروبي وصحوة نحو سياسة خارجية توسعية في الشرق الاوسط وإفريقيا.

ولقد عانت أوروبا خلال السنوات الأخيرة من هزة عميقة نجمت عن اضطرابات اقتصادية ومالية حادة أثرت بشكل مباشر على الأوضاع المعيشية للمواطنين الأوروبيين، الأمر الذي دفع قادة الاتحاد الأوروبي لتركيز طاقاتهم نحو الداخل الأوروبي لعلاج التذبذبات المالية في منطقة اليورو الوليدة.

ومع مجيء عام ٢٠١٤ ظهرت بوادر إحراز تقدم ملحوظ على صعيد إعادة تطوير البنية الاقتصادية والنقدية للاتحاد في سبيل استعادة الاستقرار الاقتصادي من جديد، لتتجه الدول الأوروبية للنظر نحو الخارج وتعاود التفكير جديًّا في بناء استراتيجية خارجية ودفاعية موحدة وقوية لمواجهة التحديات الأمنية على الساحتين الأوروبية والعالمية على حد سواء.

وباعتبار اقتصادها هو الأقوى تصدرت ألمانيا المشهد الأوروبي خلال الأزمة الاقتصادية؛ حيث شرعت في تصميم مشروع متكامل لتعافي الاقتصاد الأوروبي تقوده القوى النافذة في الاتحاد وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا ويفرض سياسات ضريبية وتقشفية حازمة على الدول التي تعاني عجزًا ماليًّا، حتى إن البعض بدا متحفزًا تجاه السياسة الألمانية بدعوى أنها تدفع في اتجاه المصالح الألمانية فقط على حساب الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد.

فألمانيا بحسب شركائها الأوروبيين تتمسك بفرض وجهات نظرها حول مختلف القضايا الأوروبية لتعزز قيادتها بغية ترسيخ نفسها كلاعب رئيسي على الساحة الدولية.

وفي المقابل، فإن ألمانيا ترى في طموحها للانضمام إلى القوى العالمية المؤثرة حقًّا أصيلاً لها بعد أن كفرت لعقود طويلة زادت على نصف قرن عن خطاياها تجاه المجتمع الدولي خلال الحرب العالمية الثانية، ومن ثم فإن سعيها إلى التوسع في سياستها الخارجية ودورها كلاعب دولي يعتد به ما هو إلا خطوة طال انتظارها لتتواءم مع كونها قوة اقتصادية عظمى، وهو ما ظهر خلال تصريحات الرئيس الألماني «يواخيم غاوك» خلال افتتاح مؤتمر ميونخ للأمن يوم ٢٠١٤/١/٣١، الذي قال فيه: «ينبغي

على ألمانيا تقديم المزيد من الإسهامات الجوهرية، وينبغي أن تقدمها بصورة أكثر حسمًا إذا أرادت أن تكون نعم الشريك».

وواقعيًّا تسعى ألمانيا لأخذ زمام المبادرة لرسم سياسة أوروبية أمنية ودفاعية مشتركة، وتعتمد في كسب دعم دول الاتحاد الأوروبي لتنفيذ تلك السياسات على عاملين أساسيين:

أولاً- التغيرات التي طرأت على مسار السياسة الدفاعية الأمريكية بالتوجه نحو أسيا الباسفيك - كما تم الإشارة - على حساب قواتها في الشرق الأوسط وأوروبا والاكتفاء بالتركيز على تفوق القدرات التكنولوجية للقوات الباقية، ومحاولة الولايات المتحدة إقناع الشركاء الأوروبيين بأن خفض القوات لا يعني التخلي عن التزاماتها بضمان الأمن الأوروبي.

ومن ثم تزعمت ألمانيا توجهًا نحو تعزيز وتعميق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي ودعم التكامل الدفاعي والحفاظ على هدف إنشاء جيش أوروبي كهدف طويل الأجل. وفي وقت كشف اجتماع المجلس الأوروبي الأخير في ديسمبر ٢٠١٣ عن تباين في وجهات النظر حول جدوى وسبل تطوير استراتيجية الأمن الأوروبي التي صيغت عام ٢٠٠٣ في أعقاب حرب العراق، بما يحقق الطموح الأكبر لألمانيا في قيادة عسكرية أوروبية موحدة، فقد أعلنت ألمانيا إصرارها على تعزيز التعاون العسكري بينها وبين فرنسا لتوسيع دائرة تدخلاتها العسكرية على المستوى الدولي، وشددت المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل» يوم ٢٠١٤/٢/١٥ أن ذلك التعاون يشمل تزويد جيشي البلدين بمعدات حديثة وتعزيز التعاون على صعيد فض النزاعات في القارة الإفريقية.

ثانيًا- حالة انعدام الثقة التي سادت العلاقات الأمريكية الأوروبية عقب الكشف عن فضيحة تجسس وكالة الأمن القومي الأمريكي على مكاتب مسؤولين أوروبيين، إلى جانب التسلل إلكترونيًّا إلى مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل.

وتحاول ألمانيا استغلال تلك الأزمة للدفع نحو استقلال الأمن الإلكتروني لأوروبا عن الولايات المتحدة، فقد أعلنت «ميركل» عن مقترح لإنشاء شبكة اتصالات أوروبية تتفادى مرور رسائل البريد الإلكتروني وبيانات أخرى عبر الأطلسي، خاصة في ظل إحجام واشنطن عن الموافقة على إبرام اتفاق مع أوروبا سعت إليه ألمانيا بكل قوتها لحظر التجسس المتبادل.

وفي سياق تحركاتها تلك على الساحة الأوروبية تحمل ألمانيا شعار التخلي عن المصالح الذاتية والعمل على تقسيم الأدوار بين دول الاتحاد الأوروبي خدمة للمصالح المشتركة ووصولاً لسياسة أمنية أوروبية متكاملة تحقق المصالح الأوروبية داخل القارة وخارجها.

يأتي هذا، في وقت تعمد ألمانيا إلى طرح نفسها كشريك وحليف دولي موثوق به للولايات المتحدة وقادر على القيام بمهامه والاضطلاع بدوره على أكمل وجه سواء على المستوى الدبلوماسي أو العسكري.

واللافت هنا أن قوة ألمانيا الاقتصادية والعسكرية إضافة إلى مساعيها الحثيثة للخروج من تحت العباءة الأمريكية لاستغلال قدراتها وخبراتها الدبلوماسية العتيدة لبناء سياسة خارجية قوية ومستقلة تتبعها سياسة عسكرية توسعية لملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة الأمريكية على الساحتين الشرق

أوسطية والإفريقية، كل ذلك مثل عامل ضغط على مراكز القوى الأوروبية كبريطانيا وفرنسا، يتقارب مع ما يطرحه من مخاوف لدى الإدارة الأمريكية من صعود محتمل لألمانيا كقوة عظمى على الساحة الدولية من جديد، بما ينذر بالعودة إلى عصر ما قبل الحرب العالمية الثانية.

في هذا السياق، تأتي الزيارة النادرة التي قام بها الرئيس الفرنسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٠-١٢ فبراير الجاري.

ما يلفت الانتباه هنا أن الزيارة أتت بعد دعوة من واشنطن لتكون «زيارة دولة» وهي أعلى أشكال الاتصال الدبلوماسي بين دولتين، و«فرنسوا هولاند» هو أول رئيس فرنسي يستقبل في واشنطن في زيارة دولة منذ رئاسة «جاك شيراك» عام ١٩٩٦.

جدير بالذكر أن العلاقات الأمريكية الفرنسية شهدت محطات صدام عديدة خلال الأعوام الماضية، فقد ظلت متوترة منذ رفضت باريس دعم غزو العراق بقيادة أمريكية، في عهد الرئيس «جورج دبليو بوش»، وبعدما خبت نار الخلاف بشأن حرب العراق، عاد الاتفاق بين البلدين على جملة من القضايا، لتعود مرة أخرى للتوتر إثر تراجع الرئيس الأمريكي عن قرار ضربات جوية محتملة ضد نظام «بشار الأسد» قبل خمسة أشهر.

وهذه الزيارة النادرة تكشف عن الكثير في كواليس التحالفات الأوروبية الأمريكية، فيرى البعض أنها تهدف إلى تبديد التوتر العميق الذي أسفر عنه التراجع عن ضربة عسكرية في سوريا كانت تنتظرها فرنسا بفارغ الصبر وتدعمها بكل ما أوتيت من قوة، فيما يراها البعض الآخر محاولة لإقناع الأمريكيين بالمشاركة في نهوض الاقتصاد الفرنسي، خاصة وأن فرنسا تعاني عجزًا في الميزانية يتخطى ٤٪ أمهلتها المفوضية الأوروبية حتى ٢٠١٥ فقط لخفضه دون حاجز ٣٪.

وبالتوازي مع ذلك اكتسبت زيارة الرئيس الفرنسي إلى الولايات المتحدة زخمًا سياسيًّا وإعلاميًّا مع تفاني الرئيسين الأمريكي والفرنسي في التأكيد على عمق ومتانة العلاقات بين بلديهما، فقد أبديا خلال مقال مشترك لهما نشر يوم بدء فعاليات الزيارة في صحيفتي «واشنطن بوست» الأمريكية و«لوموند» الفرنسية ارتياحهما لبلوغ التحالف الأمريكي – الفرنسي مرحلة جديدة، وأكدا حرصهما على تعزيز الشراكة الممتدة أكثر من قرنين بين البلدين، باعتبارها «نموذجًا للتعاون الدولي» كانت تفاهمات الدولتين شاهدًا جليًا عليه، ومنها التفاهمات حول الملف النووي الإيراني والأزمة السورية وقضايا الأمن في إفريقيا والتعاون الاقتصادي.

كما عكست الزيارة خلال أيامها الثلاثة تفاهمات أمريكية فرنسية في مختلف المسائل الجيوسياسية والاقتصادية.

وهنا يمكن الإشارة إلى عدة عوامل تقود نحو ذلك التحول في العلاقات الأمريكية الفرنسية خلال الفترة المقبلة:

أولاً- محاولة الإدارتين الأمريكية والفرنسية الوصول إلى دعم اقتصادي متبادل للتغلب على أزمة العجز في الميزانية التي يعانيها اقتصاد الدولتين لسنوات، يقابله نمو ملحوظ للاقتصاد الألماني وفائض غير

مسبوق في الميزان التجاري، وهو ما ينعكس سلبًا على الوضع الاقتصادي والسياسي للدولتين، فبالنسبة للولايات المتحدة فقد أعربت إدارة «أوباما» أكثر من مرة عن قلقها من عواقب الفائض في الميزان التجاري الألماني على الاقتصاد الأمريكي في ظل عدم قدرتها على الحد من تدفق الصادرات الألمانية للولايات المتحدة في ظل موقف حازم للمستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل».

وفرنسيًّا، تتزايد المخاوف من ضغوط أوروبية متوقعة للتوجه نحو حزمة أكثر تقشفية من الإصلاحات حسب الرؤية الألمانية ترفض فرنسا التعاطي معها.

ثانيًا- يضاف إلى ذلك ما تستدعيه قوة ألمانيا الاقتصادية من تمدد لنفوذها داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وما يحمله ذلك من قدرة مستقبلية على فرض توجهاتها على السياسات الأوروبية الداخلية والخارجية، خاصة في ظل انسحاب بريطاني اختياري إلى الظلال.

ثالثًا- الرغبة الفرنسية لتكون صديقًا وشريكًا داعمًا لسياسات الولايات المتحدة الخارجية، فيما تسعى واشنطن لإعادة ضبط السياسة الخارجية الأمريكية والعثور على شريك يلعب الدور البريطاني خلال الحقبة الماضية، فالولايات المتحدة لا تنسى الرفض الألماني لأي تدخل عسكري في ليبيا، في وقت اتجهت بريطانيا لتقليص نفقاتها العسكرية وخفض عدد قواتها في الخارج، إضافة إلى تقاعسها عن مساندة التوجه الأمريكي لتدخل عسكري في سوريا في سبتمبر الماضي.

والسؤال هنا: هل يسعى التحالف الأمريكي الفرنسي الجديد القديم لاحتواء الطموح الألماني الصاعد لتكون قوة دولية نافذة على مستوى النظام الدولي؟ أم أنه مجرد مناورة أمريكية جديدة للعب على وتر الخلافات بين مراكز القوى الأوروبية لمواجهة المساعي الألمانية لبناء قوة عظمى أوروبية حتى تظل الولايات المتحدة العنصر الحاكم في معادلة الأمن والسياسة الأوروبية والقادرة دومًا على رسم حدود الدور الأوروبي على الساحة الدولية؟

فمن يكون الغالب في هذه اللعبة؟

٢٠١٤/٣/٩

خطة خفض الإنفاق الدفاعي هل تؤثر في العقيدة العسكرية الأمريكية مستقبلاً؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أثار إعلان وزير الدفاع الأمريكي «تشاك هيجل» عن اقتراح تم تقديمه إلى الكونجرس يوم ٤ مارس الجاري، ويهدف إلى تقليص النفقات العسكرية لوزارة الدفاع في الموازنة الجديدة لعام ٢٠١٥ ضجة كبرى ونقاشًا حادًّا صاحبه عاصفة من التكهنات حول توجهات وزارة الدفاع وقياداتها لمواجهة التحديات الأمنية المستقبلية.

وكان «هيجل» قد كشف خلال مؤتمر صحفي عقده بصحبة رئيس الأركان «مارتن ديمبسي» يوم ٢٠١٤/٢/٢٤ أن وزارة الدفاع ستبادر بتقديم موازنة مقترحة لعام ٢٠١٥ إلى الكونجرس يقدر حجمها بـ٤٩٦ مليار دولار، بانخفاض أكثر من ٦٪ عن موازنة العام ٢٠١٤ والتي بلغت ٥٢٦,٦ مليار دولار،

وذلك رغم أن الكونجرس سبق أن وضع في ديسمبر ٢٠١٣ سقفًا للموازنة المقترحة لوزارة الدفاع لعام ٢٠١٥ بلغ ٥٢١ مليار دولار.

وتفرض خطة الإنفاق الدفاعي الجديدة كما أعلنها «هيجل» خفضًا في بنود عديدة من ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية تمس القوات البرية والبحرية والجوية للجيش؛ حيث تشمل الخطة تقليص عدد القوات النظامية من ٥٢٠ ألف جندي إلى ٤٥٠ ألفًا بحلول عام ٢٠١٩، وكذا خفض عدد قوات الحرس الوطني من ٣٥٥ ألفًا إلى ٣٣٥ ألفًا، واحتياطي القوات من ٢٠٥ آلاف إلى ١٩٥ ألفًا، وخفض عدد قوات المارينز إلى ١٨٢ ألفًا من ١٩٠ ألفًا حاليًّا، إضافة إلى استبعاد ٤ أجنحة جوية بشكل تدريجي، وخفض ساعات الطيران، وتقليص عدد السفن والطائرات التابعة للقوات الأمريكية وخفض أو إلغاء بعض الخدمات وبرامج التدريب ومشروعات التسلح والقواعد العسكرية.

وسبق أن أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن خطوات مثيلة إبان مناقشة موازنة العام ٢٠١٤؛ حيث قامت باقتراح ميزانية دفاع تبلغ نحو ٥٢٦٫٦ مليار دولار بفارق ١٠٦٫٤ مليارات دولار عن موازنة عام ٢٠١٣، لتلافي تخفيضات إضافية تلقائية من قبل الكونجرس في ميزانية الوزارة بما يؤثر سلبًا في برامج التدريب العسكري وأوضاع الموظفين المدنيين داخل الوزارة، حسبما أعلن وزير الدفاع «تشاك هيجل» وقتها.

وعلى الرغم من ذلك فقد أثارت الخطة الجديدة ردود فعل متباينة على المستويين المحلي والدولي، خاصة مع دخول الإنفاق الدفاعي مرحلة جديدة لم تكن متوقعة على المدى القريب مع تدني الموازنة المقترحة عن حاجز ٥٠٠ مليار دولار، الأمر الذي دفع الكثيرين إلى القلق من تداعياتها على مستقبل التفوق العسكري الأمريكي وبقائها كقوة عظمى.

فعلى المستوى المحلي وجهت الكثير من الانتقادات إلى الموازنة المقترحة من قبل وزارة الدفاع بدعوى تأثيراتها السلبية في الاقتصاد الداخلي لبعض الولايات؛ حيث إن تداعيات إغلاق بعض القواعد العسكرية والتخلص من برامج تحديث بعض الأسلحة إضافة إلى تقليص عدد الجنود من النظاميين أو الحرس الوطني من شأنها أن تؤثر في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للولايات التي تعتمد على تقديم الإمدادات اللوجستية اللازمة للجيش كولايتي أريزونا ونورث كارولينا، وهو ما دفع عددا من أعضاء الكونجرس إلى انتقاد الخطط الجديدة لوزارة الدفاع، وخاصة أن انتخابات التجديد النصفي من المقرر إجراؤها في نوفمبر ٢٠١٤.

وتواجه خطة «هيجل» أيضًا قلقًا بالغًا لدى الكثير من الأمريكيين نظرًا إلى ما ترتبه من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في كل من العسكريين والموظفين المدنيين التابعين للجيش في الوقت ذاته؛ فمنذ عام ٢٠١٢ بدأ الجيش بالفعل في تقليص حجم قواته إلى ٥٢٠ ألفًا من ٥٧٠ ألفًا، يتبعه وفقًا لخطة الإنفاق الجديدة خفض عدد الجنود إلى ٤٩٠ ألفًا خلال عام ٢٠١٥، يضاف إلى ذلك التقليص المتوقع لعدد الموظفين المدنيين العاملين في وزارة الدفاع البالغ عددهم حاليًّا ما يقرب من ٨٠٠ ألف موظف، علمًا أن الوزارة

تسهم بشكل غير مباشر في توفير ٤٣٠ ألف وظيفة مدنية أخرى على مستوى الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات.

وفي المقابل حازت التخفيضات المقترحة في موازنة وزارة الدفاع قبولاً لدى بعض المراقبين والمحللين الأمريكيين بدعوى أن النفقات العسكرية قد تجاوزت حدودها القصوى مع تخطيها في السنوات الأخيرة حاجز الـ٥٠٪ من الميزانية الأمريكية، وهو ما أرهق كاهل الاقتصاد الأمريكي مع دخول الولايات المتحدة في حربين في آن واحد في كل من العراق وأفغانستان واستمرار الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان نحو ١٣ عامًا، مع العلم أن هذا الوجود يكلف الموازنة الأمريكية نحو ٨٠ مليار دولار سنويًّا.

ومن زاوية أخرى أثارت خطة الإنفاق الدفاعي لعام ٢٠١٥ مخاوف أخرى على تطور المنظومة الدفاعية للولايات المتحدة وقدراتها العسكرية كقوة عظمى لمواجهة التحديات على الساحة الدولية، فمن جهة تترك الخطة الجديدة القوات الأمريكية عند حدود مواجهة تحديات الأمن الداخلي، فيما تجبر الجيش فترة طويلة مقبلة على التخلي عن الدخول في حروب مباشرة والاكتفاء بالاعتماد على الحروب غير المباشرة مستقبلاً، إضافة إلى ما يرتبه ذلك من تأثير سلبي في مدى جاهزية الجيش الأمريكي خاصة في حال استدعائه لتنفيذ عمليتين عسكريتين كبيرتين في آن واحد، فحسب متطلبات خطة وزير الدفاع الأمريكي المقترحة يجب التخلص من عدد من برامج التسلح الأمريكية وإحلال بدائل جديدة مستحدثة محلها؛ كالتخلص من أسطول طائرات A–10 والاعتماد على منظومة F–35 الجديدة المتطورة، بما لذلك من أعباء إضافية على القوات القتالية سواء الجوية أو البرية، فوفقًا لخبيري الدفاع «وينسلو ويلر» و«بيير سبري» في تصريحات لهما بصحيفة «انترناشيونال بيزنس تايم» الأمريكية يوم ٢٠١٤/٣/١ فإن التخلي عن تكنولوجيا طائرات A–10 يترك القوات البرية للجيش الأمريكي دون غطاء جوي خلال أي حرب يخوضها على المدى القريب، يضاف إلى ذلك أن إيران سبق لها أن كشفت تكنولوجيا طائرة دون طيار من طراز AQ-170 تابعة لوكالة الاستخبارات الأمريكية CIA عندما سقطت إحدى تلك الطائرات في أيدي الإيرانيين في ديسمبر ٢٠١١ والتي تحمل قدرات قريبة جدًّا لطائرات F–35.

كما حذر «مايكل أوهانلن» أحد خبراء شؤون الدفاع بمؤسسة «بروكنجز» من التوجه الجديد نحو تقليص عدد الجيش الأمريكي، ونصح بعدم الاندفاع في هذا المنطق الخطير؛ لأن المرحلة المقبلة قد تشهد حالات تستدعي ضرورة لجوء القوات الأمريكية إلى التدخل لضمان حماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط والخليج تحديدًا.

وتتناقض التوجهات المعلنة للولايات المتحدة حول تخفيض الإنفاق العسكري مع واقع التحركات الأمريكية على مختلف المستويات سواء من حيث الإنفاق على التسلح أو الانتشار العسكري الأمريكي في العالم، فعلى مستوى التسلح؛ اعتبر بعض المراقبين أن قدرات أمريكا الدفاعية مع جيش أقل عددًا سوف تظل كما كانت الأعظم والأقوى في العالم، فقد وصفت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية في تقرير لها يوم ٢٠١٤/٢/٢٥ خطة خفض الإنفاق بأنها ترتكز في مجملها على تغير التهديدات المحتملة في إشارة إلى ما أعلنه هيجل من أن الخفض المتوقع للقوة التقليدية للولايات المتحدة سيقابله

زيادة الاستثمار في العمليات الخاصة والأمن السيبراني (وسائل الحرب الإلكترونية) لضمان الحفاظ على التفوق النوعي المطلق في القدرات العسكرية البحرية والجوية للولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة أي عدو محتمل.

وترتب مسألة دعم التفوق النوعي عسكريًّا رصد موازنات كبيرة للصناعات العسكرية الجوية وتزويد سلاح الجو بأحدث وسائل الحرب الإلكترونية مع مخصصات مالية كبيرة لتعزيز تكنولوجيا القوات البحرية، وهو ما يتناقض مع دعاوى تخفيض الإنفاق المعلنة، ويتضح أكثر عند الرجوع إلى تصريحات وزير الدفاع الأمريكي يوم ٢٠١٤/٢/٢٤، والتي أشار خلالها إلى اعتزام الوزارة إضافة لائحة مشتريات بقيمة ٢٦ مليار دولار غير ممولة حتى الآن لتحديث بعض الأجهزة العسكرية، فيما أعلن البنتاجون يوم ٢٠١٤/٢/٢٧ عن توقيع عقد مع شركة بوينج بقيمة ٢,١ مليار دولار لشراء ١٦ طائرة للمراقبة البحرية من طراز «بي–٨أ» في خطوة لتجديد أسطول المراقبة الجوية للبحرية الأمريكية، كما أن كلفة تطوير تكنولوجيا طائرات F–35يتوقع لها أن تصل إلى ٣٩١,٢ مليار دولار مقابل توقعات سابقة بنحو ٢٣٣ مليار دولار بزيادة وصلت إلى ٦٨٪، وكذا تعتبر أنظمة الدرع الصاروخي الدفاعية إحدى أهم أولويات الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، والتي أعلن عنها الرئيس «باراك أوباما» في ديسمبر ٢٠١١، وهي أكثر المشاريع العسكرية كلفة من حيث النفقات المالية.

وعلى صعيد التحركات على الساحة الدولية، فعلى الرغم من كل الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها واشنطن فمن الصعب عليها أن تعرض نفقاتها الدفاعية لمستويات تثير قلقًا على استراتيجيتها الدفاعية، وخاصة أنها وصلت منذ أكثر من عشر سنوات إلى نقطة اللاعودة بخصوص ميزانية تسلحها، والتي تضمن لها قدرة عالية على استخدام مبدأ القوة لتأكيد الهيمنة الأمريكية على العالم، في وقت تتجه فيه الصين وروسيا وغيرها من القوى لتعظيم قدراتها العسكرية وإنجازاتها في مجال تكنولوجيا السلاح، فالصين التي تنفق ما يوازي أقل من ربع الإنفاق العسكري الأمريكي تزيد استثماراتها العسكرية بنحو١٠٪ سنويًّا، وتعد حاليًّا خامس أكبر مصدر لتكنولوجيا الأسلحة في العالم وفق التقرير الأخير لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، الأمر الذي دفع واشنطن إلى التوسع في مواجهة المد الصيني سواء من خلال تعزيز الوجود الأمريكي العسكري في آسيا، أو الانتشار غير المسبوق في إفريقيا، فوفقًا لتقرير نشر يوم ٢٠١٤/٢/٢٤ على موقع «جلوبال ريسيرش» الكندي المعني بنشر البحوث والدراسات السياسية، فإن واشنطن دخلت حربًا بالوكالة ضد النفوذ الصيني في إفريقيا للحفاظ على مركزها المهيمن وإحكام قبضتها على الموارد الإفريقية، من خلال مؤسسة أفريكوم التابعة لها، والتي أجرت تدريبات مشتركة مع ١٤ دولة إفريقية برًّا وبحرًا وجوًّا في ٢٠١٣ فقط.

كما أعلنت قوات الأسطول السادس الأمريكي يوم ٢٠١٤/٣/٣ حالة التأهب القصوى، وعلى الفور، تحركت السفينة «يو. إس.إس. تايلور» والسفينة «يو.إس.إس. ماونت ويتني» إلى الجانب الغربي من البحر الأسود قبالة قواعد روسيا بالقرب من جزر القرم، على خلفية الأزمة الأوكرانية.

وفي الأخير يمكن القول: إن إدراك الولايات المتحدة واقع التغيرات في الصراع الجيوسياسي العالمي مع تزايد المخاوف من أن يفضي تراجع القوة الأمريكية العابرة للقارات في لجوء بعض الدول كالصين وروسيا وإيران إلى تحديها والتمرد على قراراتها وتضييق الخناق على مصالحها، جعل الولايات المتحدة تعمل جاهدة على المحافظة على مصالحها ومصالح حلفائها واستمرار ثقة العالم في وضعها كقوة عظمى.

وهو ما يدفع إلى تأكيد أن خطة «هيجل» لتقليص النفقات الدفاعية لا تخرج عن كونها تحولاً تكتيكيًّا في التوجهات الاستراتيجية لاستخدام مبدأ القوة ودوره في السياسة الخارجية الأمريكية، فالولايات المتحدة لم تعد قادرة على تغيير المنطق الذي حكم عقيدتها العسكرية أكثر من ثمانية عقود مضت والقائم على سياسة احتواء الخصوم إما من خلال القوة الناعمة والدبلوماسية العميقة أو بالاحتواء العنيف من خلال استخدام مبدأ القوة الذي دفعها إلى خوض أكثر من ٢٥٠ تدخلاً عسكريًّا خارجيًّا في مختلف قارات العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

٢٠١٤/٣/١٠

التوجه نحو قارة آسيا.. خيار استراتيجي لدول الخليج العربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تنويع شبكة التحالفات الإقليمية والدولية مع القوى الدولية الصاعدة لم يعد مجرد هدف ضمن أهداف السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون، وفي القلب منها البحرين، وإنما بات خيارًا استراتيجيًّا تفرضه تطورات المشهد السياسي والاقتصادي والعسكري على الساحة الدولية، وهي حقيقة برزت براهين ثبوتها خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وجسدتها بوضوح زيارة جلالة الملك للهند في الفترة ١٨-٢٠١٤/٢/٢١ وكذلك الجولة التي قام بها ولي العهد السعودي الأمير «سلمان بن عبدالعزيز» لعدد من الدول الآسيوية (باكستان واليابان والهند وجزر المالديف) بدءًا من يوم ٢٠١٤/٢/١٥.

واللافت أن هذا الاهتمام لم يكن من طرف واحد، وإنما كان من الطرفين الآسيوي والخليجي استنادًا إلى عدة محددات، وهي:

ـ الصعود المستمر والمطرد لعملاقين آسيويين على الصعيد الدولي، هما الصين والهند، بثقلهما الاقتصادي والسكاني وكذلك السياسي، الأمر الذي انطوى على وجود احتمالات لحدوث تغير في ميزان القوى العالمية والإقليمية، وخاصة أن للدولتين مصالح استراتيجية واقتصادية راسخة في منطقة الخليج باعتبارها المصدر الرئيسي للنفط لكلتيهما، أو ممرًا أو مركزًا متقدمًا لحركة تجارتهما الدولية.

ـ ازدياد أهمية علاقة الارتباط القائمة بين التطورات الاقتصادية التي تشهدها الدول الآسيوية والأوضاع الاقتصادية في منطقة الخليج؛ فاتساع نطاق حركة التجارة الدولية لدولة كالصين مثلاً زاد من أهمية منطقة الخليج الغنية بمواردها المالية بالنسبة للصين.. وبالنسبة لدولة مثل مملكة البحرين، فإن أهميتها مرتبطة بكونها مركزًا للخدمات المالية والمصرفية في المنطقة ومفتاح أمنها، ومن ثم تحتاج إليها الدول الآسيوية مع نمو تجارتها الدولية.

ـ توافر الاحتياطيات المالية الضخمة بدول الخليج نتيجة لارتفاع أسعار النفط؛ حيث يقدر إجمالي أصول الصناديق السيادية الخليجية بنحو ١,٦ تريليون دولار بنهاية عام ٢٠١٢، بجانب امتلاك هذه الدول برامج تنموية طموحة تسعى لتنفيذها، وهو ما زاد من أهميتها بالنسبة للدول الآسيوية في ضوء سعي دول مجلس التعاون للاستفادة من التجارب التنموية الآسيوية الناجحة.

ـ تضاعف أعداد العمالة الآسيوية الوافدة بدول الخليج في الأعوام الأخيرة؛ حيث تجاوزت أعدادها ١٢ مليون (منهم ٤,٥ ملايين هندي) من إجمالي عدد سكان الخليج الذي يبلغ ٣٥ مليون نسمة، وتزايد اهتمام دول الخليج بتلك العمالة لرخص تكاليفها، ولما تقوم به من جهد مهم في مشاريعها التنموية.

ورغم وجاهة الاعتبارات الاقتصادية السابقة ودورها كمبرر لحجم الاهتمام الكبير من جانب دول الخليج بالدول الآسيوية، وكذا اهتمام الأخيرة بالدول الخليجية، فإنه لا يمكن إغفال الدور السياسي الذي لعبته ويمكن أن تلعبه الدول الآسيوية في تأييد ومساندة القضايا الخليجية والعربية والإسلامية في المحافل الدولية.

ويضاف إلى ذلك بروز العديد من المتغيرات التي زادت من هذا الاهتمام في السنوات الثلاث الأخيرة، ولا سيما الدول ذات الثقل السياسي والاقتصادي والعسكري مثل اليابان والهند وباكستان، ومعهم بالتأكيد بل في مقدمتهم العملاق الصيني.. وهذه المتغيرات تشكل الأجواء التي جاءت في ظلها زيارة جلالة الملك للهند وجولة الأمير «سلمان» لباكستان واليابان والهند، وهي تتمثل في:

١- وجود حالة فقدان ثقة بالدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة التي صارت مصداقيتها على المحك رسميًّا وشعبيًّا في دول مجلس التعاون بعد الاتفاق النووي الغربي الإيراني، الذي تم من دون التشاور مع دول الخليج، وتراجع الغرب عن فكرة حماية الحلفاء الاستراتيجيين في الخليج العربي، وهي الفكرة التي جرى تبنيها بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١، وبناء عليها أبرمت اتفاقيات الدفاع المشترك بين واشنطن ومعظم دول مجلس التعاون.

٢- وجود توجه لدى دول الخليج لتعزيز عمقها الاستراتيجي في شرق آسيا، وهذا له دلالاته العميقة انطلاقًا من رؤية تهدف إلى إحداث توازن بين القوى المختلفة على الساحة الدولية، وهذا السلوك يعكس نوعًا من الواقعية الخليجية التي تتطلب الاستعداد لكل الاحتمالات المستقبلية.

٣- التوجه النووي الإيراني الذي يدفع دول الخليج وفي مقدمتها السعودية لمحاولة حيازة سلاح نووي فيما تعتبره مصادر خليجية نوعًا من المناورة الدبلوماسية، إذ لم تنفِ المملكة إمكانية حصولها على سلاح نووي من باكستان، كمحاولة للوقوف في وجه «الخطر النووي الإيراني»، وقد شهدت الأعوام الأخيرة تصريحات متوالية من كبار المسؤولين السعوديين، ومن بينهم العاهل السعودي ذاته وعدد من الوزراء، تؤكد أن المملكة ستسعى لامتلاك أسلحة نووية إذا ما تسلحت إيران نوويًّا.

والملاحظ أن التحول في السياسات الخارجية الخليجية في السنوات الأخيرة في اتجاه دعم وترسيخ العلاقات مع آسيا يمكن التعرف عليه من خلال ملاحظة الكثير من الحقائق المرتبطة بحجم الزيارات

المتبادلة الرفيعة المستوى لمسئولي دول الخليج ومسئولي دول آسيا، وزيادة حجم التبادل التجاري، وارتفاع حجم الصفقات التجارية، والنشاط المحموم من الدبلوماسية الخليجية في البلدان الآسيوية، والذي يبدأ من أنقرة وينتهي في طوكيو.

فإذا أخذنا من الزيارات المتبادلة مؤشرًا على قوة العلاقات وأخذنا مملكة البحرين مثالاً على ذلك فسنجد أن جلالة الملك زار اليابان في أبريل ٢٠١٢، وتايلاند في أبريل ٢٠١٣، والصين في سبتمبر من العام نفسه، أما سمو رئيس الوزراء فزار تايلاند مرتين الأولى في مايو ٢٠١٢ والثانية في أبريل ٢٠١٣، وكذلك قام سمو ولي العهد بزيارة الهند مرتين الأولى في مايو ٢٠١٢ والثانية في مارس ٢٠١٣، كما زار كوريا الجنوبية في مايو ٢٠١٢ وماليزيا واليابان في مارس ٢٠١٣، وأخيرًا قام مستشار جلالة الملك بزيارة الهند في أبريل ٢٠١٢.

وعلى صعيد الزيارات الآسيوية للبحرين، فقد زارت المنامة رئيسة وزراء تايلاند في مايو ٢٠١٢، وزارها «شينزو آبي» رئيس وزراء اليابان ورئيس وزراء كوريا الجنوبية في أغسطس ٢٠١٣، كما زارها وزير دفاع سنغافورة في سبتمبر ٢٠١٢، وكذلك قائد عام القوات المسلحة السنغافورية في مايو ٢٠١٣، وأخيرًا زارها وزير الخارجية الهندي «سلمان خورشيد» في ديسمبر ٢٠١٣، ووزير الدولة للشؤون الخارجية «آيت أحمد» ثلاث مرات في ٢٠١٣ الأولى في مايو، والثانية في أكتوبر والثالثة في نوفمبر.

وإذا كانت الزيارات المتبادلة تعد مؤشرًا على الرغبة المشتركة في التواصل لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك والتعاون في مختلف المجالات، فإن العلاقات الاقتصادية والتجارية هي المؤشر الأقوى على حيوية هذه العلاقات، وإذا نظرنا إلى الأرقام المتاحة في هذا الشأن فسنكتشف أن الدول الآسيوية باتت في مقدمة الشركاء التجاريين مع دول مجلس التعاون؛ فمثلاً ارتفع حجم الطلب من دول آسيا على النفط الخليجي إلى نسبة ٤٣٪ من إجمالي الصادرات الخليجية.. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها: انتقال النشاط الصناعي إلى آسيا، وزيادة اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على مصادر الطاقة المحلية، والزيادة الهائلة في بناء البنية التحتية في آسيا، ونمو حجم الطبقة الوسطى فيها.

كما تستورد دول مجلس التعاون من دول آسيا ما نسبته ٣٥٪ من إجمالي وارداتها.. وزاد هذا التوجه خلال العقد الماضي؛ حيث ارتفعت واردات الخليج منها بمعدل ١٥٪.

وتفصيليًّا وصلت قيمة التبادل التجاري بين دول الخليج والصين حاليًّا إلى نحو ١٣٠ مليار دولار، وكانت هذه القيمة ٩ مليارات دولار فقط عام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٦ وقع الطرفان اتفاقية للتجارة الحرة، ولكن هذه الاتفاقية اقتصرت على تحرير عدد من السلع المتبادلة بين الطرفين، بينما تم في عام ٢٠١٠ توقيع اتفاقية للحوار الاستراتيجي بين الطرفين، لتوسيع آفاق التعاون في القطاعات الاقتصادية كافة، وكذلك في المجال السياسي.

أيضًا بلغ حجم التبادل التجاري بين دول المجلس واليابان ١٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١٢، وحجم التبادلات التجارية بين البحرين وحدها واليابان وصل إلى حوالي ٣,٧ مليارات دولار في ٢٠١١، عدا التجارة غير النفطية التي بلغت ٦١٠ ملايين دولار.

وكذلك ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول الخليج والهند أربع مرات، من خمسة مليارات و٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠–٢٠٠١ إلى ١١٨ مليار دولار عام ٢٠١٠/٢٠١١ (يتوقع أن تتجاوز ١٣٠ مليار دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٤)، كما بلغت استثمارات دول المجلس المباشرة في الهند أكثر من ستة مليارات دولار.

بينما بلغت قيمة التبادل التجاري فيما بين دول مجلس التعاون وسنغافورة ٥٣,٣ مليار دولار، أما التبادل التجاري بين البحرين وسنغافورة فازداد بمقدار الضعف منذ عام ٢٠٠٤؛ حيث بلغ نحو ٢٥٠ مليون دولار، بينما كانت صادرات المملكة لسنغافورة نحو ٨٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٧.

وتعول دول مجلس التعاون على استمرار تعزيز العلاقات التجارية مع ماليزيا؛ حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين ١١ مليار دولار، بينما بلغ حجم التبادل مع البحرين ١٩٢ مليون دولار.. وتمثل صادرات البحرين إلى ماليزيا ما مجموعه ١٢٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠.

وبخلاف ما سبق، وصلت قيمة التجارة بين دول مجلس التعاون ودول الآسيان (الفلبين، تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، ميانمار، سنغافورة، فيتنام، لاوس، سلطنة بروناي، كمبوديا) والتي تعتبر القوة الرابعة الاقتصادية في العالم بعد أمريكا واليابان والاتحاد الأوروبي ـ إلى أكثر من ٩٩ مليار دولار عام ٢٠١٠ بزيادة ٢٣٪ مقارنة مع ٦٧ مليار دولار عام ٢٠٠٩.

وبالعودة إلى زيارة جلالة الملك للهند (والتي تعد أول زيارة رسمية له لهذا البلد) سنجد أنها تعكس عمق العلاقات التي تربط بين البلدين والأهمية التي توليها البحرين لنيودلهي، فحجم التجارة بين البلدين وصل إلى ٢,٥ مليار دولار عام ٢٠١١، ويبلغ عدد الشركات الهندية العاملة في البحرين أكثر من ٢١٤٣ شركة، ويوجد بالبحرين نحو ١٩ فرعًا لعدد من الشركات الهندية العاملة بمجال الطيران والهندسة والأعمال المصرفية والاتصالات السلكية واللاسلكية، وأكثر من ١١٦ وكالة تجارية، هذا فضلا عن وجود ٣٥٠ ألف هندي يشكلون ٥٠٪ من مجموع العمالة الوافدة، كما يوجد بالبحرين عدد كبير من المستثمرين الهنود وأصحاب الأعمال الذين يستفيدون من موقع المملكة الاستراتيجي والمميزات التي يتم توفيرها للمستثمرين.

ولقد شهد الجانبان في السنوات السابقة توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم شملت مجالات تبادل المعلومات الضريبية وتقوية المزايا التجارية والصناعية وزيادة المشاريع والمبادرات في مجال الصناعة والمقاولات والعقارات وقطاع تكنولوجيا معلومات الاتصال ومن ضمنها معايير التجارة الإلكترونية وأمن المعلومات.

وبدورها ركزت زيارة جلالة الملك على مختلف جوانب العلاقات، ولا سيما التجارية والاستثمارية، ويعكس ذلك حجم الوفد الذي ضم ١٣٠ شخصية من كبار المسؤولين والمستثمرين ورجال الأعمال البحرينيين، كما يعكسه حجم الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم التوقيع عليها خلال الزيارة؛ إذ جرى توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس التنمية الاقتصادية وNASSCOM، وهو اتحاد أعمال يمثل قطاع التكنولوجيا والاتصال، ومذكرة أخرى بين بنك البحرين للتنمية وبنك الهند لتطوير الصناعات

الصغيرة SIDIBI، ومذكرة ثالثة بين تمكين والمؤسسة الهندية الوطنية لتطوير المهاراتNSDCk لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بقطاع التدريب وزيادة الأعمال وتطوير المهارات، ومذكرة رابعة بين جامعة البحرين وجامعة جاواهر لال نهرو الهندية، ومذكرة خامسة بين هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب ومجلس التقييم والاعتماد الوطني الهندي، ومذكرة سادسة بين خالد الأمين وشركائه وبي آر شيتي وشركائه، ومذكرة سابعة بين VKL وشركة انسال بيلدويل المحدودة للتطوير المشترك لمشاريع الإسكان والعقارات بالإضافة الى مشاريع البنية التحتية بالهند والبحرين.. ومذكرة ثامنة بين مجموعة شركات بدر ومجموعة برايم ميديا، ومذكرة تاسعة بين جمعية سيدات الأعمال البحرينية وسيدات الأعمال الهندية.. هذا عدا مذكرة تفاهم حول إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون الثنائي.. وأخرى في المجالات الشبابية والرياضة.

ولقد عكست الزيارة على المستوى السياسي تقدير البحرين لدور الهند الكبير في ترسيخ الأمن والاستقرار الدوليين وتثمين جهودها في مكافحة الإرهاب، وكذلك مواقفها الثابتة الداعمة للحقوق العربية، وتم الاتفاق مع الهند على وجوب إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن بما يعكس الواقع الحقيقي للعالم المعاصر، فضلاً عن أن البحرين تدعم مساعي الهند الهادفة الى الحصول على عضوية مجلس الأمن الدائمة.

أما على الصعيد الأمني فتمّ الاتفاق على إجراء حوار بين البلدين سنويًّا على مستوى مستشار الأمن القومي الهندي ورئيس جهاز الأمن الوطني البحريني، وتقرر تعزيز تبادل المعلومات والاستخبارات والتقييمات الأمنية.. ونددا بالإرهاب بكل أشكاله وأكدا عزمهما على تعزيز التعاون بمجال مكافحة الإرهاب على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة.

وإذا انتقلنا إلى الجولة الآسيوية للأمير «سلمان بن عبدالعزيز» فسنجد أن زيارته لباكستان (التي تربطها بالمملكة علاقات تجارية قوية؛ حيث بلغ التبادل التجاري بين السعودية وباكستان ١١١ مليار ريال في غضون عشر سنوات فقط، والفائض لصالح المملكة) جاءت لتؤكد تطابق وجهات النظر السعودية – الباكستانية، تجاه جملة من القضايا العربية والإسلامية والدولية، فالمحادثات بين الجانبين أفرزت مجموعة من الرؤى السياسية التي رسمت آفاق التفاهم والتعاون العميقين بين القيادتين؛ لتحقيق المزيد من المصالح والمنافع المتبادلة بين البلدين.

كما أن القيادتين السعودية والباكستانية حرصتا دائمًا في كثير من المناسبات على تعزيز أوجه التعاون في مختلف المجالات؛ لدعم قضايا الأمة الإسلامية والحرص الشديد على تعزيز السلم والأمن الدوليين؛ وهو ما تجلى من جديد في أثناء زيارة ولي العهد لإسلام أباد، مع وجود فرص متاحة للتعاون بين البلدين في مجالات عديدة وخاصة التجارية والاستثمارية، وهو ما تمت ترجمته في توقيع البلدين اتفاقيتين تبلغ قيمتهما المالية ٦٨٥ مليونًا و٥٠٠ ألف ريال سعودي.

ثم جاءت زيارة ولي عهد السعودية لليابان لتعكس اهتمام المملكة بهذا البلد الذي يعدّ إحدى أكبر وأبرز القوى الاقتصادية في العالم، وأيضًا إحدى القوى المرشحة لاحتلال موقع متميّز في عالم ما بعد

الأحادية القطبية؛ حيث تعتبر ثالث قوة تجارية في العالم وتحتل المرتبة الثانية عالميًّا من حيث قيمة الناتج القومي الإجمالي بنحو ٥,٥ تريليونات دولار في عام ٢٠١٠، والمنتج الأول للسيارات وللحديد والصلب عالميًّا، والبلد الذي يمتلك أكبر أسطول تجاري في العالم. وهو ما حدا بالمملكة إلى اعتبار اليابان أحد أهمّ شركائها الاستراتيجيين في كل المجالات التجارية والتعليمية والاستثمارية، إضافة إلى القطاعات الخاصة بالأبحاث والدراسات والطاقة والابتعاث.

ومن جهتها تدرك اليابان الأهمية الروحية والاقتصادية والاستراتيجية التي تمثلها السعودية على الخريطة الدولية، باعتبارها قبلة المسلمين، وأكبر مصدر للنفط في العالم، إلى جانب الدور الفاعل والمتنامي الذي تضطلع به في العمل على إرساء قواعد الأمن والسلام في منطقتها، وفي العالم من خلال سياستها المعتدلة ومحاربتها للإرهاب، ولرؤية الملك «عبدالله بن عبدالعزيز» ومشروعه الحضاري الطموح، للانتقال ببلاده وشعبه إلى مصاف الدول المتقدمة، صناعيًّا وعلميًّا وتقنيًّا، ولمبادراته السياسية والإنسانية المتعددة التي تعكس رسالة الإسلام في الوسطية والتسامح والاعتدال.. والزيارة بهذه الأبعاد، تعدّ خطوة مهمة في تعزيز آفاق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، بما يخدم مصالحهما وأهدافهما المشتركة.. تلك المصالح والأهداف التي تدعمت بإبرام مذكرة للتعاون بين وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية ووزارة التجارة والصناعة السعودية، ووضع مشروع نموذجي لتطوير سياسة السعودية في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والبنية التحتية، مثل مشاريع المترو السعودي، والتعاون في مجال المياه ومياه الصرف الصحي بين وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية ووزارة المياه والكهرباء السعودية، والتعاون في تنمية المصادر البشرية والتوصل إلى ترتيبات مناسبة لمكتب الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) في الرياض.

وبدورها تجيء زيارة ولي العهد السعودي للهند لتؤكد ما يربط بين السعودية والهند من علاقات اقتصادية حيوية؛ إذ تحصل الهند على أكثر من ٣٠٪ من حاجاتها النفطية من المملكة، وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما في خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٤٣ مليار دولار تغطي مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك خدمات الإدارة والاستشارات ومشاريع البناء والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمستحضرات الدوائية... وغيرها.

إن ما سبق من استعراض للعلاقات الخليجية الآسيوية في ضوء التحركات الخليجية الأخيرة ربما يجعلنا نقول إنه قد آن أوان الهجرة إلى الشرق.. بيد أن المشكلة التي تواجهها الدول العربية والخليجية على وجه الخصوص هو غياب سياسة مشتركة وعمل جماعي بين دول الخليج ككيان سياسي وبين الدول الآسيوية.. وكم كان سيعظم المردود الإيجابي لو كانت هناك زيارات مشتركة لوفود، وربما قيادات خليجية مجتمعة إلى الدول الآسيوية حتى يصبح موقف هذه الدول أكثر قوة ونفوذًا على الدول الآسيوية من أن تذهب كل دولة وتبني مصالح بينية فيما بينها وبين تلك الدول.

والمهم في الشأن الخليجي – الآسيوي هو بناء توجه استراتيجي مشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بعلاقاتها مع آسيا، بما في ذلك روسيا وفق معطيات الواقع السياسي والاقتصادي

في المنطقة والعالم.. فدول مجلس التعاون بحاجة إلى صياغة وثيقة استراتيجية تحدد اتجاهات المجلس نحو دول العالم بما في ذلك الدول الآسيوية، وستكون هذه الوثيقة مرشدة لعلاقات ثنائية بين كل دولة في المجلس وبين كل دولة آسيوية لها نفوذها السياسي والاقتصادي.. وتحدد هذه الوثيقة مسارات العمل وبرامج التعاون، ويمكن إشراك دول مثل الصين واليابان وكوريا وسنغافورة في بناء تصور لصياغة هذه الاستراتيجية.

٢٠١٤/٣/١٥

مؤتمر اللوبي الصهيوني الأمريكي «إيباك» الأخير.. الأجواء والنتائج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

«إن مستقبل الولايات المتحدة مرتبط بمستقبل إسرائيل... والعلاقات الأمريكية – الإسرائيلية لم تكن أبدًا ديمقراطية (أي تخص الحزب الديمقراطي) أو جمهورية (أي تخص الحزب الجمهوري) وإنما قضية أمريكية «.. بهذه العبارة بدأ «جاكوب لي» وزير المالية الأمريكي كلمته في افتتاح مؤتمر «إيباك» الأخير الذي انعقد بواشنطن في مطلع مارس الجاري في وصفه لطبيعة العلاقة العضوية التي لا تنفصم عُراها بين الولايات المتحدة وإسرائيل، في تكرار تقليدي للالتزامات والتعهدات التي تقدمها واشنطن لتل أبيب في كل مؤتمر سنوي للجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية «إيباك» والتي تعتبر أكبر جماعة ضغط موالية لإسرائيل في الولايات المتحدة.

وإذا كان العنوان الرئيسي لا يتغير من مؤتمر إلى آخر منذ نشأة «إيباك» عام ١٩٥٣، فإن مؤتمر هذا العام – الذي حضره ١٤ ألف مشارك من الوزراء والسياسيين بالدولتين وكذلك الأكاديميين وطلاب الجامعات – جاء متفردًا لجهة الأجواء الإقليمية والدولية التي يعقد فيها وأهمية القضايا التي ناقشها والنتائج التي انتهى إليها وحجم الفاعلية التي أظهرتها «إيباك» في دعم الرؤية الإسرائيلية لهذه القضايا وعلاقتها بمستقبلها.

فلو بدأنا بالأجواء الدولية والإقليمية التي عقد فيها المؤتمر سيلاحظ الآتي:

١- عقد في وقت فرضت فيه الأزمة الأوكرانية – الروسية نفسها على اهتمامات المجتمع الدولي؛ حيث الانشغال بمحاولة التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة، وهو الأمر الذي ثارت معه توقعات بأن تشغل هذه الأزمة حيزًا مهمًا من اهتمام المؤتمر الذي يفترض أنه يركز على العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية وتأثير السياسة الخارجية للبلدين حيال القضايا المختلفة التي تهمهما على مسار هذه العلاقات.

٢- جاء في توقيت يثور فيه جدل حول مصير المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية بشأن قضايا الوضع النهائي، وهي المفاوضات التي انطلقت في أغسطس ٢٠١٣، ويفترض أنها ستفضي لاتفاق إطاري بنهاية إبريل ٢٠١٤ يحدد الخطوط العريضة للتسوية بين الطرفين والتي ستشمل الحدود والمستعمرات والأمن ووضع القدس ومستقبل اللاجئين؛ حيث تواجه هذه المفاوضات تعثرًا في ظل استمرار حكومة «بنيامين

نتانياهو» في سياسة الاستيطان وتمسكها بشرط الاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية، وبالقدس عاصمة موحدة وأبدية لها، وهو ما يرفضه الجانب الفلسطيني.

وهذا الموقف الإسرائيلي تعتبره واشنطن – برغم تأييدها لفكرة يهودية إسرائيل – نوعًا من التعنت ومحاولة لإفشال المفاوضات، الأمر الذي انعكس على تصريحات الرئيس «إيباك» حيال موقف إسرائيل من المفاوضات، وهو ما ظهر في الأيام القليلة التي سبقت المؤتمر وخلال لقائه «بنيامين نتانياهو» في واشنطن قبل حضوره المؤتمر؛ حيث دعا «أوباما»في لقاء إعلامي يوم ٢٠١٤/٣/٣ رئيس الوزراء الإسرائيلي لاغتنام الفرصة لتحقيق اتفاقية الإطار لمفاوضات السلام، موضحًا أنه يمكن أن يقود الدولة الإسرائيلية إلى مسار السلام، محذرًا تل أبيب من الاستمرار في بناء المستعمرات، وأكثر من ذلك حذر إسرائيل من مخاطر اندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة ومخاطر المقاطعة والعقوبات وسحب الاستثمارات.

تلك التصريحات التي يؤكد فيها «أوباما» أن وقت السلام أمام إسرائيل آخذ بالنفاد أثارت التخوف لدى حكومة «نتانياهو»، حيث فوجئ مساعدو رئيس الوزراء الإسرائيلي بالتصريحات التحذيرية.. وطالب اليمين المتشدد الإسرائيلي رئيس الوزراء «نتانياهو» بالتصدي للضغوط الأمريكية فيما ناشده الوسط واليسار دفع العملية السياسية التي تضمن إسرائيل دولة يهودية.

٣– جاء في وقت يستمر فيه القلق الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني، وبعد أشهر قليلة من الاتفاق الذي عقدته مجموعة (٥+١) مع إيران بشأن هذا البرنامج، وهو الاتفاق الذي لم يرض إسرائيل التي كانت تلح على الخيار العسكري لتصفية البرنامج؛ حيث رأت أن الاتفاق لا يحول بين إيران وحيازة السلاح النووي.. وتصر على ضرورة تفكيك منشآتها النووية واتباع سياسة أكثر حزمًا بهذا الشأن من خلال تشديد العقوبات على طهران.

٤– جاء في وقت تمر فيه منطقة الشرق الأوسط بظروف ربما تكون هي الأكثر خدمة لإسرائيل مقارنة بأي وقت مضى، فمن ناحية جبهتها الشمالية مع لبنان ينشغل «حزب الله» اللبناني بالتورط في الحرب في سوريا لمساندة حليفه «بشار الأسد»، أما من ناحية الجبهة السورية، فاستمرار الصراع يسهم في إضعاف سوريا أحد خصومها الرئيسيين، فضلاً عن تحقيقها فائدة مهمة بتجريد نظام «الأسد» من ترسانته الكيميائية، وبالنسبة للجبهة الجنوبية الغربية، فإسرائيل تبدو أكثر ارتياحًا بعد إسقاط نظام الإخوان في مصر حيث ترى في سقوطه زوال خطر وجود نظام إسلامي في أكبر دولة عربية، علاوة على إضعاف حركة حماس في غزة.

ورغم تدهور الأوضاع في الدول المجاورة لإسرائيل، فإن رسائل مؤتمر إيباك لهذا العام تجعل المتابع يتعجب من التصميم الإسرائيلي على إبراز المخاطر التي تنتظر مستقبل إسرائيل.

وإذا تركنا الظروف المحيطة بالمؤتمر وانتقلنا إلى فعالياته سنجد أنه رغم تعرضها للأزمتين الأوكرانية والسورية و«حزب الله» اللبناني فإنها ركزت وبوضوح على القضيتين الأهم بالنسبة لإسرائيل في الوقت الحاضر، وهما: عملية التسوية السلمية والملف النووي الإيراني.. وهما القضيتان اللتان يمكن أن

نستشف مواقف البلدين منهما خلال المؤتمر من واقع ما جاء في كلمات وتعليقات كبار المسؤولين في البلدين.

فبالنسبة لعملية التسوية السلمية رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتانياهو» ما يتردد – وفُهم من تصريحات الرئيس أوباما – حول مقاطعة دولية لإسرائيل في حال فشل عملية السلام وعدم التوصل إلى اتفاق إطار مع الجانب الفلسطيني، معتقدًا صعوبة مقاطعة تل أبيب أو منعها من أن تصبح قوة اقتصادية، وزعم سعي إسرائيل للتوصل إلى اتفاق سلام شامل يتضمن اعترافًا متبادلاً بحل إقامة الدولتين، مبديًا التمسك بالاعتراف بيهودية إسرائيل.. وملقيًا الكرة في ملعب الفلسطينيين على اعتبار أنهم إذا كانوا يريدون السلام حقًّا وإنهاء الصراع فيجب عليهم الاعتراف وقبول إسرائيل دون إبطاء.

وفي المقابل أكد «جون كيري» وزير الخارجية الأمريكي أن الظروف مهيأة لإجراء مفاوضات ناجحة للتوصل إلى سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ودافع عن سياسات بلاده في إدارة قضية السلام؛ حيث يرى أن السلام سيجعل إسرائيل أقوى.. وبدا متبنيًا الرؤية الإسرائيلية بأن أي اتفاق يجب أن يضمن «هوية إسرائيل كوطن يهودي»، وأن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لإسرائيل للبقاء.. وحتى يطمئن أنصار إسرائيل أكد أن الترتيبات الأمنية يجب أن تجعل الإسرائيليين أكثر أمنًا، وذلك عبر الاعتراف المتبادل بدولة قومية للشعب اليهودي ودولة قومية للشعب الفلسطيني ووقف جميع النزاعات وحل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

ولفت «كيري»إلى الفوائد الاقتصادية لتحقيق السلام مع الفلسطينيين ثم مع الدول العربية في إطار مبادرة السلام العربية وتطبيع العلاقات مع عشرين دولة عربية و٥٥ بلدًا إسلاميًّا.. وبالتالي فإنه من الضروري استغلال الفرصة الدبلوماسية والبقاء على طاولة المفاوضات مع جميع الأطراف لأطول فترة ممكنة.

ولم ينس بطبيعة الحال تأكيد وقوف واشنطن إلى جانب إسرائيل والتزام إدارة «أوباما» بأمنها، فالأمن هو الأساس الذي يلتزم به الرئيس «أوباما»، وهو ملتزم أيضًا باستخدام القوة الدبلوماسية لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

ومن قراءة ما طرح من مواقف الجانبين يرى البعض أن «نتانياهو» أعلن بوضوح رفضه لكل قواعد السلام ولكل قواعد المفاوضات النهائية التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني مع الإدارة الأمريكية، وهي حل قضايا الحدود واللاجئين والاستيطان وكل قضايا الوضع النهائي.. فاستمرار مطالبة «نتانياهو» بالدولة اليهودية هدفه إضاعة الوقت والتهرب من اتفاق سلام شامل وعادل.. فضلاً عن أنه مطلب مرفوض عربيًّا وفلسطينيًّا.

ومن الواضح أيضًا من مضمون ما جاء في كلمة «جون كيري» ورغم أنه يبدو متحمسًا لدفع الطرفين للتوصل إلى اتفاق وتبنيه لحل الدولتين، تحيزه للموقف الإسرائيلي المطالب بالدولة اليهودية، رغم أنه يعلم بالرفض الفلسطيني لذلك، وهو ما يعني أن الراعي الأمريكي يسهم في تعطيل المفاوضات، إلا إذا كان يعول على ممارسة ضغوط على الجانب الفلسطيني للقبول بالرؤية الإسرائيلية، رغم أنه من

المفروض أن يفعل العكس.. ورغم أن أنصار إسرائيل يزعمون أن الرئيس «أوباما» يبدو مهووسًا بهزيمة إسرائيل، مستندين إلى تحذيراته المشار إليها آنفًا والتي تشغل أذهان الشعب الإسرائيلي بأنه ينقصه الإدراك الحقيقي للوضع، وينظرون إليه على أنه أكثر الرؤساء الأمريكيين معاداة لإسرائيل على الإطلاق!.

أما فيما يخص الملف النووي الإيراني، فقد تحدث «نتانياهو» عن مخاوف إسرائيل حياله.. حيث يرى أن إيران لم تقم حتى الآن بتفكيك أي من مفاعلاتها النووية، وتملك صواريخ يمكن أن تصل إلى إسرائيل وإلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة.. ومن منطلق ذلك لابد من ممارسة الضغوط عليها من جانب واشنطن لمنعها من امتلاك قدرات لتصنيع أسلحة نووية وليس فقط منعها من الحصول على السلاح النووي، وهو ما يتطلب تفكيك كل المفاعلات والتخلص من أجهزة الطرد المركزي ومخزونات «اليورانيوم»المخصب وكل الأبحاث النووية المتطورة.

وأوضح «نتانياهو» أن هناك خلافًا مع واشنطن حول مستويات تخصيب «اليورانيوم» الإيراني، ورفض إسرائيل ترك إيران تخصب اليورانيوم بنسبة ضئيلة لأنه سيكون خطأً كبيرًا وسيجعل إيران قادرة على تطوير أسلحة نووية بسرعة.

وفي المقابل رأى وزير المالية الأمريكي «جاكوب لي» أن برنامج العقوبات ضد إيران كان هدفه إقناع طهران بالتخلي عن سعيها للحصول على سلاح نووي وأنه لا يوجد بديل آخر، على أساس أن عزل إيران وحشد المجتمع الدولي ضدها هو الذي أحدث الفرق.

ودافع «جاكوب لي»عن اتفاق جنيف المبرم في نوفمبر ٢٠١٣، والذي تعارضه إسرائيل؛ إذ إنه للمرة الأولى منذ ١٠ سنوات تم وقف التقدم في البرنامج النووي الإيراني.. معتبرًا أن هذا الاتفاق ما كانت ستقبله واشنطن إلا إذا كانت على يقين من أن إيران لا يمكن أن تهدد إسرائيل أو أي دولة أخرى من خلال امتلاكها سلاحًا نوويًّا.. وعلى ذلك فإنه يعتقد أنه من الأهمية بمكان إعطاء المفاوضات المدعومة باستمرار الضغوط الاقتصادية فرصة للنجاح.

وبدوره اعتبر «جون كيري» منع إيران من امتلاك سلاح نووي أمرًا يصب في مصلحة إسرائيل وفي مصلحة الولايات المتحدة والبلدان المحيطة بإسرائيل، لأن امتلاك إيران قنبلة نووية يهدد استقرار المنطقة والعالم، وسينتج عنه سباق تسلح بين الدول المحيطة.. مؤكدًا أن الدبلوماسية القوية وحدها هي التي يمكن أن تضمن إنهاء البرنامج النووي الإيراني، مشيرًا أن إيران بالفعل تسير نحو التوصل إلى اتفاق.

ويعكس ما جاء في كلمات مسؤولي البلدين كيف تحرص إسرائيل على ابتزاز الولايات المتحدة من خلال الترديد الدائم للحديث عن المخاوف من البرنامج النووي الإيراني، وهو الذي تجني إسرائيل من ورائه المزيد من الدعم بأشكاله المختلفة، كما أن الجانب الأمريكي لا يكف عن تقديم التطمينات لها من خلال التأكيد الدائم أن تحركات الولايات المتحدة حيال أزمة هذا الملف تهدف بالأساس إلى مصلحة إسرائيل والحفاظ على وجودها وأمنها.

وللتدليل على أهمية البرنامج النووي الإيراني بالنسبة لإسرائيل، تحاول الأخيرة وفقًا لما جاء في صحيفة صنداي تايمز البريطانية يوم ٢٠١٤/٣/٣ – وفي إطار ما عُرف عنها من سلوك انتهازي – استغلال ملف التسوية السلمية في الشرق الأوسط بما يخدم موقفها من الملف النووي الإيراني؛ حيث أثير أن «نتانياهو» خطط لتقديم اتفاقية للرئيس «أوباما» من شأنها أن توافق إسرائيل بمقتضاها على إبرام اتفاق مع الفلسطينيين مقابل تبني الولايات المتحدة موقفًا متشددًا من البرنامج النووي الإيراني.

إن المواقف الرسمية السابقة تشي بوجود اختلاف في وجهات النظر بين الولايات المتحدة وإسرائيل فيما يخص أهم ملفين طرحا في مؤتمر إيباك.. وبالتالي فإن المهمة الرئيسية لمؤتمر «إيباك» كان من المفترض أن تتمثل في العمل على تجاوز أي خلاف بشأن أي قضية تخص العلاقات بين الجانبين، وبما يخدم مصالحهما المشتركة.. وهي المهمة التي يتوقف عليها مصير الـ «إيباك» باعتبارها أكبر جماعات الضغط الموجودة في أمريكا والتي تعمل على التأثير في قرارات الإدارة الأمريكية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط والتي تهم إسرائيل.

وفي هذا الجانب تحديدًا ثمة وجهتا نظر، الأولى ترى أن إيباك ما زالت تتمتع بتأثير قوي في صياغة السياسات والأدوار في معظم قضايا الشرق الأوسط، ولها أناس فاعلون في واشنطن؛ حيث شنت «إيباك» ورئيس الوزراء نتانياهو قبل ثلاث سنوات هجومًا حادًّا على إدارة «أوباما» حول اعتماد حدود ١٩٦٧ أساسًا للتسوية، وانتصروا في المعركة ووقع حلفاء إيباك في الكونجرس رسالة ترفض مبادئ السلام وفقًا لرؤية الرئيس.

أما وجهة النظر الثانية فترى أن «إيباك» تتراجع؛ حيث خسرت في رهانين مع الرئيس «أوباما» الأول خاص بسوريا؛ حيث كانت تأمل في أن تضغط على الرئيس لمهاجمة سوريا، ولكنها خسرت الرهان، والرهان الثاني حين فتح البيت الأبيض حوارًا مع طهران؛ حيث تحدته «إيباك» ثانية ودعت إلى فرض عقوبات ما دعا «أوباما» لشن هجوم معاكس بالقول إن هذا يخرب المفاوضات، وإنه سيستخدم حق الفيتو ضد هذه الخطوة، وخسرت «إيباك» المعركة وجاءت رصاصة الرحمة قبل يوم من وصول «نتانياهو»إلى واشنطن حين نشرت مجلة «ذي أتلانتيك» مقابلة مع «أوباما» تضمنت تحذيراته سالفة الذكر والتي حذر فيها إسرائيل من التحديات التي تواجهها في حال فشل عملية السلام وطالبها باتخاذ القرارات الصحيحة.

وبصرف النظر عن الجدل المثار حول ما إذا كانت «إيباك» قد ضعف تأثيرها أو ما زالت تحتفظ بتأثير قوي على قرارات الإدارة الأمريكية فيما يخص إسرائيل فإنه يمكن القول بوجود حد أدنى بالنسبة للمدى الذي يمكن أن يصل إليه الخلاف في وجهات النظر بين المسؤولين في البلدين، فالبلدان تربطهما علاقة أشبه بالزواج الكاثوليكي.. وهو ما يعيدنا إلى التصريحات التي تتحدث عن ارتباط مصير كل منهما بالآخر.. مما يعني أن الولايات المتحدة مهما حاول رئيسها إبداء استقلالية في قراراته الخارجية الخاصة بالشرق الأوسط هناك خط أحمر لا يستطيع تجاوزه، وهو ذلك الخاص بضمان وجود وأمن

إسرائيل، وهو الأمر الذي يثير غضب شعوب المنطقة على الولايات المتحدة، لأنها تعمل ضد مصالحها وبما لا يخدم قضاياها المصيرية.

٢٠١٤/٣/١٦

العلاقات الخليجية التركية لمن الكلمة: الاقتصاد أم السياسة؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شهدت العلاقات التركية الخليجية تحسنًا كبيرًا منذ بداية الألفية، وتعمق التعاون بين الجانبين في مجالات مختلفة، وساعد النمو الاقتصادي المتسارع في تركيا والخليج على أن يكون البعد الاقتصادي هو الأكثر بروزًا في هذا التعاون، وبدأ حوار استراتيجي بين الجانبين منذ عام ٢٠٠٨، وبينما كان هناك تقدير خليجي لموقف أنقرة المستقل الرافض لطلب الولايات المتحدة استخدام الأراضي التركية نقطة انطلاق للغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣، والسياسة الخارجية التركية النشطة المستهدفة صفر مشاكل، وعودة هذه السياسة الى الاهتمام بالشرق، وبينما كان هناك تقارب خليجي تركي لوقف المد الإيراني في العراق بعد غزوها، وما يعنيه هذا من تهديد مباشر للأمن الخليجي، وأيضًا التقارب في المواقف حيال تطورات الأزمة السورية ـ إلا أن قرار الحكومة السعودية الأخير باعتبار جماعة الإخوان المسلمون جماعة إرهابية قد يلقي بظلال من الشك حول العلاقات بين الرياض وأنقرة وانسحاب تأثير تطور هذه العلاقات على مجمل العلاقات الاقتصادية الخليجية التركية، بعد أن كانت تركيا قد غدت قوة إقليمية نشطة مرحبا بها خليجيًّا لموازنة إيران.

ومن ناحية برجماتية كانت تركيا راغبة في تعظيم استفادتها من تنامي ثروات دول مجلس التعاون الخليجي، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي بها، والذي بلغ متوسطه ٥,٥٪ في الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٢ وكانت ذروته نحو ٨,٥٪ في ٢٠١١، وخاصة أن الصعود الاقتصادي التركي تبنى نفس النهج الشرق آسيوي «التصنيع المتوجه الى التصدير»، وبدت تركيا راغبة في الاستفادة من أخطاء التجربة الصينية في هذا الصعود والتي غلب عليها الاهتمام بالكم دون الجودة، ولعبت على عنصر الجودة لتأخذ نصيبًا متزايدًا من السوق الاستهلاكية الخليجية على حساب النصيب الصيني.

وتقع هذه الاستفادة في إطار سياسة أنقرة لتنويع الأسواق وخلق شركاء جدد وتأمين الطاقة اللازمة لتغذية نموها الاقتصادي من أكبر مصدر للوقود الأحفوري في العالم المتمثل في دول مجلس التعاون الخليجي، ووضعت الحكومة التركية هذه الاعتبارات على رأس اهتماماتها، ولهذه الغاية وقعت اتفاقيات تجارة حرة مع عدد من البلدان العربية، وغدا الشرق الأوسط ثاني أكبر مقصد تصديري للسلع التركية بعد السوق الأوروبية، وبينما كان حجم التجارة التركية الشرق أوسطية قد بلغ ٥,٩ مليارات دولار في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٧٪ من إجمالي تجارة تركيا الخارجية، فإن هذه التجارة قد ارتفعت قيمتها إلى ٦٣,٩ مليار دولار في ٢٠١٢ وبنسبة ١٦,٤٪ من إجمالي تجارة تركيا الخارجية، كما أن الموقف التركي من القضية الفلسطينية، وتعزيز تركيا علاقاتها مع الدول والمنظمات الإسلامية حتى غدت عضوًا

مراقبًا في جامعة الدول العربية.. هذه الصورة عززت التطور الإيجابي للعلاقات الخليجية التركية، ونظر الخليج الى تركيا ليس فقط كقوة إقليمية ولكن كحليف محتمل.

ومنذ الحرب الأمريكية على العراق ودول مجلس التعاون تستفيد من موجات صعود أسعار النفط، ومن ثم ارتفاع عائداته، ومراكمة احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي الباحثة عن استثمارات في أسواق خارجية جديدة إضافة إلى استثماراتها التقليدية في الولايات المتحدة وأوروبا، وبدت تركيا في صعودها الاقتصادي وجهة جاذبة لهذه الاستثمارات، وفي مقابل هذا تبدو الأسواق الخليجية، ورؤوس الأموال الخليجية ومصادر الطاقة الخليجية، فرصًا هائلة لتحقيق التوسع الاقتصادي التركي، وتعتمد دول الخليج على موارد الطاقة الوفيرة، والمؤسسات المصرفية القوية، والتمويل العام الكبير، ورغم أن قطاع النفط يظل في المدى المنظور هو الذي يقود الاقتصاد الخليجي ويوفر له معظم عائداته، وخاصة أن دول مجلس التعاون معًا تمتلك نحو٤٠٪ من احتياطي النفط الخام في العالم ونحو٢٠٪ من احتياطيه من الغاز الطبيعي، فإن هذه الدول تبنت منذ وقت مبكر استراتيجيات لتنويع مصادر الدخل والاستثمارات ونمو القطاع الخاص، معتمدة على قطاعات الصناعة والبنية التحتية والخدمات، وخاصة الخدمات المالية والسياحة والتجارة والرعاية الصحية والتعليم.

وقد فتحت استراتيجيات تنويع مصادر الدخل ومشروعات البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي العديد من الفرص لتركيا التي تعد أحد الاقتصادات الصناعية القوية في منطقة الشرق الأوسط، ولها اقتصاد يمكن أن يتكامل مع الاقتصاد الخليجي، ولهذا ليس من الغريب أن يصبح الاقتصاد هو القوة الأساسية المحركة لتشكيل العلاقات التركية الخليجية؛ حيث تم توقيع عدة اتفاقيات في مجالات التجارة والاستثمار وتشكيل مجالس أعمال ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ونمت التجارة التركية الخليجية بسرعة، وانطلقت مفاوضات عقد اتفاقية تجارة حرة خليجية وتركية في ٢٠٠٥، ولكنها توقفت في ٢٠١٠، وبينما كانت التجارة التركية الخليجية ١,٥ مليار دولار فقط في ٢٠٠٢ أي ١,٧٪ من إجمالي تجارة تركيا الخارجية، فإنها بلغت ١٩,٦ مليار دولار في ٢٠١٢ أي نحو ٥٪ من إجمالي تجارة تركيا الخارجية، وأكبر شركاء تركيا في هذه التجارة السعودية والإمارات، ويبلغ نصيب الأخيرة ١١,٨ مليار دولار بينما الأولى ٥,٨ مليارات دولار بفائض لصالح تركيا.

ويمثل الحديد والصلب أهم صادرات تركيا لدول الخليج، بما يعكس تفوقها في قطاع الإنشاءات؛ حيث تحتل المرتبة الثانية عالميًّا بعد الصين، وجاءت المنتجات الزراعية التركية في المرتبة الثانية، وفي فترة الركود التي شهدتها الأسواق الأوروبية بسبب أزمة اليورو وحيث أوروبا تمثل الشريك التجاري الأول لتركيا والمصدر الأكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليها، وجدت تركيا في الأسواق الشرق أوسطية وخاصة الخليجية بديلاً مهما.

وطبقًا للبنك الوطني التجاري السعودي، وكما أوضحت بيانات أوكسفورد بزنس جروب، فإن استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في تركيا في الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠١١ قد بلغت نحو ٦,٥ مليارات دولار، وكانت الإمارات هي المستثمر الأكبر بنحو ٥٦٪ من إجمالي الاستثمارات الخليجية في

تركيا، بينما بلغت الاستثمارات السعودية ١,٣ مليار دولار من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٩ والكويتية ١,٧ مليار دولار، وفي نفس هذه الفترة فإن تركيا قد استثمرت ٦ مليارات دولار في الإمارات، ورغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر من دول المجلس في تركيا قد زاد بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٤، إلا أن الأخيرة لم تستقبل إلا قدرًا ضئيلاً من تدفق الاستثمارات الخليجية الخارجية والتي بلغت في هذه الفترة نحو ١٦٦,٥ مليار دولار، وتركزت معظم الاستثمارات الخليجية في تركيا في قطاعات المصارف والاتصالات والعقارات والتمويل والزراعة، وبوجه خاص كان القطاع العقاري الأكثر جذبًا لهذه الاستثمارات بعد صدور قانون يسهل امتلاك الأجانب للعقارات، ورغم أن هذا القطاع في تركيا يسيطر عليه الأوروبيون وخاصة الألمان والإنجليز، فإنه يقدم فرصًا لعلاقات تركية خليجية متزايدة.

وفي مجال الطاقة؛ حيث تستورد تركيا نحو٩٠٪ من احتياجاتها فإن هذا المجال مرشح أيضًا لعلاقات خليجية تركية قوية، ومع مر السنوات غدت السعودية أحد كبار موردي النفط لتركيا، وفي ٢٠١١ كان نحو ١١٪ من الاستهلاك التركي مستورد من السعودية، وارتفعت هذه النسبة إلى ١٤٪ في ٢٠١٢.

أما قطاع الأمن الغذائي فهو يشكل أيضًا جزءًا مهما من العلاقات الاقتصادية المتنامية بين الجانبين؛ حيث تمثل الزراعة نحو ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي التركي في ٢٠١٢، وغدت تركيا تعد موردًا كبيرًا للمنتجات الغذائية.

واعتمادًا على مزاياها في قطاع الإنشاءات، فإن معظم الاستثمارات التركية في دول مجلس التعاون الخليجي تأتي في هذا القطاع، ويوجد نحو ٥٠٠ شركة تركية تعمل في السعودية في هذه المجال، وطبقًا لبيانات ٢٠١٢ فإنها تنشط في تنفيذ مشروعات تبلغ قيمتها نحو ١٢,١ مليار دولار، وفي قطر فإن الشركات التركية نفذت مشروعات تبلغ قيمتها نحو ١٢ مليار دولار حتى نهاية ٢٠١٢، وتتسع الفرص أمام الشركات التركية بمناسبة استضافة قطر لكأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، يذكر أن من أهم قصص نجاح الشركات التركية في دول مجلس التعاون الخليجي، شركة (TAV) الرائدة في تشييد المطارات، والتي نفذت عقودًا في هذا الشأن في السعودية وقطر والإمارات، ويرتبط مع قطاع الإنشاءات تواجد عدد كبير من العمالة التركية في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي نهاية ٢٠١٠ قدر عددهم في السعودية بنحو ١١٥ ألف عامل.

وفي الأخير، يمكن القول: إن دولاً كثيرة في صعودها الاقتصادي قد تمكنت من الفصل بين الأبعاد الأيديولوجية والسياسية من جانب ومصالحها الاقتصادية من جانب آخر، ونحت الأبعاد الأيديولوجية والسياسية تمامًا وجعلت المصالح الاقتصادية القائمة على تبادل المنافع محور علاقاتها الخارجية، والأمثلة البارزة على هذا النهج تأتي من الشرق الآسيوي حيث تعد الصين مثلاً أكبر شريك تجاري لكوريا الجنوبية، بينما الصين هي الدولة الوحيدة تقريبًا في العالم التي تظاهر كوريا الشمالية المعادية لكوريا الجنوبية، كما كان تدفق الاستثمارات الخارجية من تايوان إلى الصين هو المكون الأساسي لهذه الاستثمارات وخاصة في موجات الصعود الاقتصادي الصيني الأولى، رغم أن الصين كانت ومازالت تطالب بضم تايوان إليها، فهل تستطيع تركيا أن تسلك ذات النهج وتحافظ من ثم على مصالحها

الاقتصادية المتنامية في الخليج، أم يكون للاعتبارات الأيديولوجية والسياسية شأن آخر، إننا نرى طبقًا لحجم المصالح الاقتصادية أن الطابع البرجماتي هو الذي سيغلب، وإن كان جو من تزعزع الثقة سيظل موجودًا.

٢٠١٤/٣/١٩

منظمة العفو الدولية: هل تجاوزت في تقريرها حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ربما كانت منظمة العفو الدولية في تقريرها الذي نشرته في مارس الجاري حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والتوصيات التي خرجت بها الأكثر جرأة بالقياس إلى منظمات حقوقية أخرى في تعاطيها مع هذه القضية.

فمنظمة «هيومن رايتس فرست» مثلاً وخلال الفترة من ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١٤/١/١ لم تصدر أي تقارير أو بيانات عن الوضع الإنساني للفلسطينيين في الأراضي المحتلة بينما أصدرت عن البحرين وحدها في الفترة نفسها ١١٧ تقريرًا، والشيء ذاته بالنسبة إلى منظمة هيومن رايتس ووتش التي وصل عدد التقارير والبيانات التي أصدرتها عن إسرائيل في الفترة من ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١٤/١/٢٠ إلى ٧٣ مقارنة بـ١٢٠ تقريرًا خاصًّا بالبحرين والسعودية ١٠١ والإمارات ٧٣، رغم أن ما ينسب إلى دول الخليج من انتهاكات، إن وجدت، فهي في أغلب الأحيان مبالغ فيها وتشكل أحداثًا فردية أو غير ممنهجة مثلما هي بالنسبة إلى إسرائيل.

ورغم أن غياب توازن وحياد المنظمات الحقوقية الدولية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان وفقًا للمقارنة السابقة بين الحالتين الإسرائيلية والخليجية يشي بوجود سياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وهو ما ينطبق أيضًا على منظمة العفو الدولية التي أصدرت في الفترة من ٢٠١١/١/١ وحتى ٢٠١٤/١/٢٢ (٤٤) تقريرًا حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين مقارنة بـ٨٤ للبحرين و٥٥ للسعودية.. فإن المنظمة يحسب لها أنها كسرت ما يمكن اعتباره تقليدًا سائدًا من قبل تلك المنظمات في التعامل مع ملف حقوق الإنسان الفلسطيني، والذي كان يتجنب توجيه النقد للممارسات والانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين حتى تتجنب سهام الهجوم الإسرائيلي والاتهام بمعاداة السامية.

فلقد كانت المنظمة في تقريرها «سعداء بالضغط على الزناد» وللمرة الأولى مقارنة بتقارير سابقة صريحة حين اتهمت إسرائيل باستخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين، والتي أسفرت كما قالت في تقريرها على مدار ثلاث سنوات من ٢٠١١ و٢٠١٣ عن مقتل ٤٥ فلسطينيًّا، وتعرض ٢٦١ بينهم ٦٧ طفلاً لإصابات خطيرة، وكذا إصابة ٨٠٠٠ منهم ١٥٠٠ طفل برصاص مطاطي مع تهور في استخدام الغاز المسيل للدموع.

ولفت التقرير كذلك إلى أن ما يشجع على ارتكاب الانتهاكات هو غياب عنصر المساءلة والرقابة القضائية والاكتفاء بإجراء تحقيقات سطحية تقود إلى إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب، بل إن قوات

الشرطة والمستوطنين يشعرون بالحصانة، والسلطات بدورها ترسل إشارات قوية لقواتها مفادها أن الانتهاكات ضد الفلسطينيين مقبولة.

أيضًا أوضح التقرير أن كثيرًا من حالات الضحايا لم تكن تمثل تهديدًا للأمن الإسرائيلي لتبرير استخدام القوة المفرطة ضدها.. بل إن هناك أدلة تشير إلى تعرض الضحايا لقتل عمد يرقى إلى مصاف جرائم الحرب، فضلاً عن أن إسرائيل لا تزال تسيطر على حركة المواطنين الفلسطينيين ما يجعل الحياة لا تطاق بالنسبة إلى أربعة ملايين ونصف المليون فلسطيني.

وأوصت المنظمة بفرض مزيد من الضغوط الدولية على إسرائيل كي تكف عن تلك الممارسات، وبإجراء تحقيق دولي في جميع حالات الانتهاكات التي قام بها الجيش الإسرائيلي وتقديم الجناة للعدالة، وكذلك طالبت بأن تكون تحقيقات الجيش الإسرائيلي سريعة وشفافة، كما طالبت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بحظر بيع جميع أنواع الأسلحة لإسرائيل والتي يمكن استخدامها ضد الفلسطينيين.

ورغم جرأة تقرير منظمة العفو الدولية، فإن قراءة متأنية للانتهاكات التي سجلتها المنظمة تثير عدة ملاحظات:

الأولى– ما أوردته المنظمة بشأن الانتهاكات ليس إلا نموذج بسيط لممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين منذ احتلال الأراضي الفلسطينية في العام ١٩٤٨، فسياسة استخدام القوة المميتة هي سياسة ممنهجة تتبعها إسرائيل.. فمن ينسى مجزرتي «دير ياسين» ١٩٤٨، و«قبية» ١٩٥٣، وجرائمها في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد احتلالهما عام ١٩٦٧ وخلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى من عام ١٩٨٧ – ١٩٩٣ التي سقط خلالها ١١٦٢شهيدًا، والانتفاضة الثانية من عام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ والتي سقط خلالها أيضًا ٧٢٣٥ شهيدًا، مرورًا بمجزرة جنين عام ٢٠٠٢ التي أسفرت عن سقوط حوالي ٧٠٠ شهيد غير آلاف الجرحى، هذا غير ضحايا عملية «الرصاص المصبوب» (٢٠٠٨/١٢/٢٧ – ٢٠٠٩/١/٢٠) التي شُنت ضد قطاع غزة وراح ضحيتها ١٢٠٠ شهيد وأكثر من ٥ آلاف جريح.. فضلاً عما صاحبها من هدم للبيوت وتدمير البنية التحتية والمدارس والمستشفيات.. وذلك باستخدام الأسلحة الفتاكة المحرم استخدامها ضد المدنيين (القنابل الفسفورية والعنقودية والموجهة بالليزر).. كل ذلك تجاهله تقرير منظمة العفو الدولية ولم يوله الاهتمام الذي يستحقه، بما في ذلك التحقيقات التي أجريت من قبل الأمم المتحدة حول هذه المجازر، ورفض إسرائيل التعاون معها، وما توصلت إليه مثل تقرير لجنة «جولدستون» الخاص بجرائم إسرائيل في غزة الذي وضعته المنظمة في أدراجها وكأن شيئًا لم يكن.

الثانية– تحدث التقرير عن مراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان أثناء فض الاحتجاجات والتظاهرات من دون أن يتحدث عن طبيعة تلك المعايير، فالمؤكد أن هناك معيارًا يطلق عليه «معيار التناسب في استخدام القوة»، واستخدام القوة المفرطة من جانب الجيش الإسرائيلي ضد مظاهرات الاحتجاج الفلسطينية فيه تجاوز له، مادام المحتجون لم يلجئوا إلى استخدام القوة المسلحة.. بيد أن إسرائيل لا تفرَّق بين المدني الأعزل والمسلح، لأن الكل أصبح بالنسبة إليها هدفًا للقتل.

الثالثة– تحدث التقرير عن أن غياب المحاسبة وعنصر الرقابة يشجع قوات الأمن والجيش الإسرائيليين على الاستمرار في سياسة القتل، وطالب السلطات الإسرائيلية بإجراء تحقيقات سريعة وشفافة في الانتهاكات التي يرتكبها جنودها ضد الفلسطينيين.. وهنا يمكن طرح سؤالين: من أين تأتي المحاسبة والرقابة؟ وكيف تكون هناك تحقيقات شفافة وسريعة؟ فالواقع يقول إن هناك شهادات نشرتها منظمة «كسر الصمت» الإسرائيلية في يوليه ٢٠٠٩ لـ٣٠ جنديًّا إسرائيليًّا شاركوا في عملية الرصاص المصبوب على غزة اعترفوا فيها بأنهم تلقوا أوامر من قادتهم بإطلاق النار على المدنيين من دون تمييز أثناء العدوان، كما أنهم استخدموا المواطنين الفلسطينيين كدروع بشرية للجيش الإسرائيلي أثناء الحرب، وكذلك تدمير البيوت والمنشآت المدنية.

يقابل ما سبق سياسة الإفلات من العقاب وغياب الشفافية في التحقيقات وفق ما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية؛ حيث أفاد بأنه في الفترة من ٢٠١١ – ٢٠١٣ تمت إدانة جندي واحد قتل فلسطيني بالرصاص بينما كان يحاول دخول إسرائيل بطريقة غير شرعية بحثًا عن عمل، فحكم عليه بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ لخمسة أشهر، وأبقي في الجيش، فيما أغلقت ٨ تحقيقات أخرى على مدار السنوات الثلاث ومن دون الكشف عن النتائج، بل إن إسرائيل في بعض الأحيان ومثلما حدث في مجزرة جنين قامت بتكريم ١٢ ضابطًا وجنديًّا ممن شاركوا في المجزرة بمنحهم أوسمة تقدير.

الرابعة– بدت منظمة العفو وكأنها غير ملمة بالتاريخ غير المشرف للمجتمع الدولي في التعامل مع الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وذلك حينما طالبته بممارسة الضغوط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها وإخضاع ممارساتها للسيطرة والردع.. لأنه وعلى مدار الصراع العربي – الإسرائيلي عجز المجتمع الدولي عن إخضاع ممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين لأي ضوابط بدليل عدم جدوى تقارير لجان التحقيق الدولية في المجازر التي ارتكبتها، فضلاً عن الحصانة التي توفرها الولايات المتحدة لها ولقياداتها ليس فقط من الحساب والمساءلة، بل وحتى الإدانة والنقد، وذلك باستخدامها الفيتو في مجلس الأمن ضد أي مشروع قرار يدعو لمحاسبة إسرائيل أو حتى يدينها على انتهاكات ارتكبتها.

الخامسة– وتخص مطالبة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بحظر تصدير الأسلحة إلى إسرائيل.. وهنا يمكن القول إن حظر تصدير الأسلحة يمكن أن يطبق على أي دولة، إلا إسرائيل بدليل أن واشنطن تزود إسرائيل بأكثر أنواع القنابل دقة وأشدها فتكًا، وهي ما يطلق عليها القنابل «الذكية» التي استخدمتها في عملية اغتيال «صلاح شحادة» القيادي في حركة حماس يوم ٢٠٠٢/٧/٢٢ (حيث استخدمت قنبلة زنتها واحد طن) وكذلك استخدمتها في عملية «الرصاص المصبوب» ضد قطاع غزة في ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩.

السادسة– تقرير منظمة العفو يركز على الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ولم يتعرض لانتهاكاتها في قطاع غزة الذي هو جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية، وتستخدم فيه إسرائيل كل طرق القتل والتجويع وفرض الحصار؛ وحولته إلى سجن كبير لما يزيد على ١,٥ مليون فلسطيني يعانون

منذ عام ٢٠٠٧ من نقص الغذاء والدواء والوقود في سلوك غير إنساني يتجاهله المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية تحديدًا، ومنها منظمة العفو الدولية.

وبعيدًا عن الملاحظات السابقة بدت منظمة العفو الدولية في تقريرها وكأنها توجه خطابها إلى الجيش الإسرائيلي فقط ومناشدته أو لومه، وكأن هذا الجيش لا يخضع لحكومة هي التي ينفذ استراتيجيتها العسكرية والأمنية، وهي التي توجهه وتصدر إليه الأوامر والتعليمات، وكأن المنظمة تخشى التوجه إلى الحكومة الإسرائيلية بخطابها، بعكس ما تفعل هذه المنظمة وغيرها من توجيه خطابها ونقدها إلى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي الأخير يمكن القول: إن تقرير منظمة العفو الدولية ألقى الضوء على معاناة الفلسطينيين في الضفة الغربية من جراء الانتهاكات الإسرائيلية، ولكن ذلك لا يعني أن سياسة الكيل بمكيالين اختفت بل ما زالت هي العنوان الأبرز في طريقة تعاطي المنظمات الحقوقية الغربية في العموم مع قضايا حقوق الإنسان في النموذجين الإسرائيلي والخليجي.. ففي الوقت الذي تبالغ –وكما سبقت الإشارة– في تركيزها على دول الخليج وتتوجه إليها بالانتقادات والمطالبات بل وأحيانًا تحرض عليها المجتمع الدولي وقادة الدول الكبرى فإنها على العكس من ذلك يتراجع اهتمامها بإسرائيل التي تقوم بإبادة شعب بأكمله، مما يجعل تقارير هذه المنظمات فاقدة للموضوعية والمصداقية.. وتدفع الكثيرين إلى الاعتقاد أنها تخدم أهدافًا سياسية للجهات التي تقف وراء إصدارها.

٢٠١٤/٣/٢١

قراءة في المشهد النفطي الليبي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يذكرنا المشهد النفطي الليبي الحالي بالسيناريو الذي نفذ في العراق، فمثلما أدى الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣ إلى خلق حالة من فشل الدولة، ومضى العراق على طريق التقسيم الفعلي، فإن غزو الناتو لليبيا في ٢٠١١ أسفر عن النتيجة ذاتها، والديمقراطية التي زعم الغرب أنه يبني نموذجًا لها في العراق وبشر بقيامها في ثورات ما يسمى «الربيع العربي»، والتي بينت مدى هشاشة الدولة الوطنية في معظم بلدان هذا الربيع، أحدثت حالة واسعة من الفوضى، والتباس عام في إدراك مفهوم هذه الديمقراطية؛ حيث أصبح المفهوم السائد في دول هذا الربيع أن الديمقراطية تعني أن كل فرد يفعل ما يشاء حتى ولو تصادم هذا الفعل مع الصالح العام، وأن المواطنة قد تم تجريدها من عنصري المشاركة والواجبات لتقتصر فقط على الحقوق وعدم التمييز، وأن عشرات الأحزاب التي نشأت للمنافسة في الوصول إلى السلطة، جاءت معبرة عن الانقسامات القبلية أكثر من تعبيرها عن الوحدة الوطنية، وأصبح العنف المسلح هو سيد الموقف، وصار على السلطات المركزية أن تتحرى تمامًا عدم الخدش بحقوق الإنسان، حتى ولو كان الأمن القومي في خطر داهم من ممارسات أفراد أو قلة ما يستدعي الأمر معها الحسم وسرعة السيطرة والاحتواء، إلى هذا فإن المشهد النفطي الليبي الذي انتبه له العالم في هذه الأيام يقع ضمن هذه المفاهيم الخاطئة، وغدا الاقتصاد الليبي كله مهددًا نتيجة سيطرة مجموعة انفصالية على

مناطق النفط الغنية في شرق ليبيا، بل وقيامها بإنشاء شركة نفطية تتولى تصديره بعيدًا عن السلطة المركزية في طرابلس.

وفي ديسمبر الماضي وإزاء انعكاسات المشهد النفطي الليبي على السوق والسياسة الدولية، أعرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه العميق إزاء تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا وانقساماتها السياسية، ما يهدد عملية التطور الديمقراطي فيها، ودعا كل الأحزاب السياسية لمساندة هذا التحول والتوافق على الخطوات التالية والدخول في حوار سياسي والامتناع عن أعمال العنف أو أي أعمال تهدد استقرار البلاد، وبينما دعا إلى انسحاب كل الجماعات المسلحة من العاصمة فقد طالب بإحراز تقدم نحو نزع سلاح هذه الجماعات ودمجها في قوات الدولة الأمنية والعسكرية، وساند المجلس الحكومة الليبية في جهودها لاستعادة الأمن ومناهضة العنف الذي تمارسه الجماعات المتطرفة.

ومن المعلوم أن مساحة ليبيا البالغة ١,٧٦ مليون كم٢، وتعد السادسة عشرة عالميًّا من حيث المساحة، كلها فيما عدا الشريط الساحلي صحراء، وأكثر من ربع سكانها البالغين نحو ٦ ملايين نسمة منهم نحو مليون وافد يعيشون في العاصمة طرابلس، ويعتمد اقتصادها بشكل شبه كامل على العوائد النفطية التي تشكل ٩٥٪ من حصيلة الصادرات و٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و٧٥٪ من الإيرادات الحكومية، وفيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي قبل الثورة نحو ٨٢ مليار دولار والصادرات نحو ٦١ مليارًا، فإن الصادرات النفطية بلغت نحو ٦٠ مليار دولار، ويعد احتياطي النفط في ليبيا التي بدأ الإنتاج فيها عام ١٩٥٩ والتصدير ١٩٦١، هو الأكبر على مستوى القارة الإفريقية والخامس على مستوى العالم، ويبلغ نحو ٧٦,٤ مليار برميل، وفي ٢٠١٠ بلغ الإنتاج الليبي ٣,١ ملايين برميل يوميًّا بما يعطي عمرًا لهذا الاحتياطي يقدر بـ٧٧ عامًا إذا استمر الإنتاج بهذا المعدل، وإذا لم تحدث اكتشافات جديدة، ويعد النفط الليبي جاذبًا للاستثمارات الأجنبية بسبب انخفاض تكلفة الاستخراج والتي تصل إلى دولار واحد فقط للبرميل في بعض الحقول، وأيضًا بسبب قرب النفط الليبي من الأسواق الأوروبية، حتى غدت ليبيا ثالث مورد للنفط للاتحاد الأوروبي بعد النرويج وروسيا وبنسبة١١٪ من واردات هذا الاتحاد.

وقد أدت أحداث الثورة الليبية إلى تراجع شديد في الإنتاج الليبي من النفط، وبينما غدت شركة ليبيا الوطنية للنفط تستهدف الوصول بالإنتاج إلى ٢,٢ مليون برميل يوميًّا في ٢٠٢٠ وإنتاج الغاز إلى ١٥ مليار قدم مكعب بدلاً من ١٢ مليار قدم مكعب، فإنه منذ بداية ٢٠١١ كان متوسط الإنتاج اليومي من النفط الخام ١,٦٥ مليون برميل، وفي خلال شهور الصراع حتى سقوط القذافي عانى استخراج النفط والغاز من صعوبات جمة، وكان ما يستخرج يكاد يذهب كله للاستهلاك المحلي، ما أحدث أزمة في سوق النفط العالمي، أدت بالوكالة الدولية للطاقة إلى تنسيق تحرير كمية ٦٠ مليون برميل من مخزونات الطوارئ، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها هذا الإجراء منذ إعصار كاترينا ٢٠٠٥، وأخذ الإنتاج الليبي يعاود الصعود منذ سبتمبر ٢٠١١ بعد إسقاط «القذافي» وبدء سيطرة المجلس الانتقالي على معظم أجزاء ليبيا ليبلغ الإنتاج ١,٤ مليون برميل يوميًّا في مايو ٢٠١٢، ولكن الانفلات الأمني أخذ يحيط الإنتاج بعد

ذلك بدرجة عالية من عدم اليقين، وانحدر الإنتاج الليبي إلى ٣٧٥ ألف برميل يوميًّا في فبراير ٢٠١٤ نتيجة تأثر أنابيب نقل النفط من حقلي الشرارة ووفا، واستهداف أعمال الميليشيات المسلحة البنية التحتية النفطية.

إن الشهور التي تلت إسقاط «القذافي» حتى الآن شهدت وقوع ليبيا في أتون عدة صراعات، ليس فقط بين أنصار «القذافي» ومعارضيه، ولكن بين الاتجاهات الدينية والمدنية، بين المؤسساتية والقبلية، بين الجماعات المسلحة وبعضها البعض؛ حيث سيطرت كل جماعة على مدينة أو منطقة خاصة بها والصراع على اقتسام المغانم وأهمها النفط الذي يتركز٨٠٪ منه في شرقي البلاد المطالب بالتعويض عن سنوات الحرمان الطويلة في ظل «القذافي»، وكل هذا يتم مع افتقاد ليبيا إلى مؤسسات مركزية تبسط سلطانها على البلاد أو جيش موحد أو جهاز شرطة قادر، وغدت ليبيا وفق تقارير الأمم المتحدة مصدرًا رئيسيًّا للتجارة غير المشروعة في السلاح؛ حيث يتم تهريب هذه الأسلحة إلى نحو ١٤ بلدًا.

وفي هذا المناخ المتردي جرى تقسيم ليبيا بحكم الواقع، وأخذت الميليشيات المسلحة تسيطر على أماكن استخراج النفط ومنافذ تصديره في المنطقة الشرقية الغنية بهذا المورد وتحرم السلطة المركزية في طرابلس منه، ما أدى إلى لجوء المصرف المركزي الليبي إلى الاحتياطي لتغطية الالتزامات المالية، واستمرار هذا الوضع يهدد قدرة الحكومة المركزية على تغطية التزاماتها، بما فيها دفع أجور ورواتب العاملين في الحكومة والقطاع العام، فضلاً عن نفقات الدعم، كما أن الضغط على السيولة قد يزيد من المخاطر السياسية لدى المستثمرين في العديد من القطاعات، وخاصة تلك المتعلقة بالتعاقدات مع الحكومة، كما ينعكس هذا الوضع على العمالة الوافدة الموجود في ليبيا بما يدفعها إلى العودة إلى بلادها وخلق ضغوط اقتصادية على بلدان متأزمة قبلاً.

وقد أبرزت الأحداث قيام المليشيات المسلحة باستقبال ناقلة النفط الكورية الشمالية «مورننج جلوري» وتحميلها بـ٣٧ ألف طن من النفط الخام بقيمة ٣٦ مليون دولار بحسب ما نقلته رويترز في ٩ مارس، فيما هدد رئيس الوزراء «علي زيدان» بقصف هذه الناقلة، وردت الميليشيات أنه إذا تم تفعيل هذا التهديد فإنه يعتبر بمثابة إعلان حرب، ويعد هذا التطور في الصراع على ثروة ليبيا النفطية علامة على حالة الفوضى التي تعيشها، وإخفاق الحكومة في احتواء الميليشيات التي ساهمت في القضاء على حكم «القذافي» في ٢٠١١، وغدت الآن تتحدى سلطة الدولة، وتضم هذه الميليشيات عسكريين سابقين تمردوا على حكم «القذافي»، وغدوا مسيطرين على ٣ موانئ نفطية شرق ليبيا: السدرة وراس لانوف والزيتية، وأصبحت الناقلة الكورية الشمالية غير قادرة على التحرك من مكانها وتتعامل السلطات الرسمية معها على أنها تقوم بالتهريب، وإذا كانت الحكومة المركزية منذ إسقاط «القذافي» تحاول بناء قواتها المسلحة، فإنها تفقد جاهزية الدخول في حرب ضد الميليشيات المسلحة التي اكتسبت خبرة الحرب في ثمانية شهور من العمل العسكري ضد «القذافي»، وغدت برقة الاسم القديم لشرق ليبيا بعيدة تمامًا عن سيطرة الحكومة المركزية وتتبع لحركة انفصالية تطالب باقتسام العائدات النفطية بين أقاليم ليبيا الثلاثة: برقة وطرابلس وفزان، وحذرت هذه الحركة الحكومة المركزية من إصابة الناقلة الكورية

الشمالية بأي أضرار، وفي طرابلس فإن العاملين في الشركة النفطية التي تدير الميناء الراسية فيه الناقلة قد دخلوا في إضراب لحث الحكومة على التوجه لإنقاذ زملائهم الواقعين تحت سيطرة الحركة الانفصالية.

وفي ضوء هذه التطورات أصدر البرلمان الليبي أمرًا بتشكيل قوة خاصة لتحرير الموانئ الثلاثة التي تسيطر عليها الميليشيات المسلحة منذ أغسطس ٢٠١٣، والساعية إلى الحصول على نصيب أكبر من العائدات النفطية، واستقلال ذاتي لإقليم برقة، وهذه الموانئ الثلاثة كان يتم تصدير ٧٠٠ ألف برميل نفط يوميًّا منها، في نفس الوقت الذي تتم فيه محادثات غير رسمية بين الحكومة المركزية «وإبراهيم جسران» الذي يقود المليشيات المتمردة في برقة، ويطالب بمفوضية مستقلة للنفط تضم أقاليم ليبيا الثلاثة، وتشرف على بيع النفط وتقدم للشرق نصيبًا عادلاً بحسب قوله باعتبار الشرق هو الأكثر إنتاجًا، وبينما أدت تطورات هذه الأزمة إلى الإطاحة برئيس الوزراء «علي زيدان» وحل محله وزير الدفاع «عبدالله الثني»، فإن المجتمع الدولي مطالب بتشريع فعال يحرم الاتجار في النفط المهرب، ويحيد مناطق إنتاج النفط ومروره من الصراعات السياسية الداخلية والخارجية باعتبار أن النفط سلعة استراتيجية دولية لا يقتصر تأثيرها على سوق الطاقة، ولكنه يمتد إلى عموم الاقتصاد الدولي.

ولم تكن أزمة ناقلة النفط الكورية الشمالية هي الأولى؛ ففي يناير الماضي كانت هناك محاولة أخرى للتهريب عبر سفينة مالطية أحبطتها السلطات المركزية، وفي أكتوبر الماضي تم إغلاق حقل الشرارة من قبل الميليشيات المسلحة، وهو الحقل الذي يبلغ إنتاجه ٣٥٠ ألف برميل يوميًّا، وتعددت حوادث الخطف والاغتيالات والعنف المسلح، وفي أكتوبر الماضي أيضًا تم حصار مصفاة الزاوية من أجل مطالبات مالية، وقام آخرون بإغلاق خط أنابيب الغاز الذي ينقل الغاز الطبيعي من ليبيا إلى إيطاليا للمطالبة بحقوق خاصة بالأمازيج، وهذه الأحداث المتتابعة هبطت بإنتاج النفط الليبي إلى ٢٣٠ ألف برميل يوميًّا بعد أن كان ١,٤ مليون برميل في يوليو ٢٠١٣، وغدت ليبيا مرشحة لحرب أهلية جديدة يغلب عليها العودة إلى الانتماءات القبلية والمناطقية والإثنية؛ حيث تتعدد الانقسامات بين الليبيين وفق هذه الانتماءات، مع ما لهذه الحرب من تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة، كما غدا السوق الدولي للنفط مرشحًا للدخول في أزمة قد تدفعه إلى السحب من مخزون الطوارئ أو الضغط على الدول المنتجة الكبيرة، وخاصة السعودية لزيادة إنتاجها للتعويض عن الكمية التي فقدها السوق أو الإسراع في تخفيف العقوبات عن إيران.

٢٠١٤/٣/٢٣

غرائب وعجائب في السياسة الإيرانية حين تدعو السعودية إلى تغيير سياستها الخارجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

على الرغم مما ظهر في الآونة الأخيرة من مؤشرات تعكسها تصريحات المسؤولين الإيرانيين وتفيد بأن العلاقات الإيرانية – السعودية في سبيلها إلى التحسن، فإن الجميع فوجئ مؤخرًا بتصريح غريب على لسان «علاء الدين بروجردي» رئيس لجنة الأمن القومي بمجلس الشورى الإيراني دعا فيه المملكة

العربية السعودية إلى إحداث تغيير جذري في سياستها الخارجية وفي مواقفها حيال العديد من قضايا الشرق الأوسط.

ومبعث الغرابة أمران:

الأول: أن تلك الدعوة تأتي في الوقت الذي يطالب فيه المجتمع الدولي ودول مجلس التعاون الخليجي طهران بتغيير سياستها في المنطقة ومواقفها المرفوضة حيال العديد من الملفات الإقليمية.

أما الأمر الثاني، فهو أن هذه الدعوة موجهة إلى السعودية المعروفة بواقعية سياستها الخارجية، فضلاً عن توازنها واعتدالها.

إذن هي رسالة «خطأ» وكان من المفترض أن توجه من السعودية إلى إيران، وليس العكس، خاصة وأن الرياض لم تألُ جهدًا في مطالبة طهران على مدار ما يزيد على ثلاثة عقود بتغيير سياستها في المنطقة (ولاسيما حيال دول مجلس التعاون الخليجي) بحيث تكون سياسة إيجابية وخادمة لأمنها واستقرارها.

ولعل المتابع للتطورات التي تشهدها المنطقة منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وحتى الآن يمكنه أن يلمس الفارق بين إيران والسعودية، وكيف أنهما على طرفي نقيض فيما يخص طبيعة الدور الإقليمي الذي يمارسه كل منهما، فمن يُنكر أن الثورة الإيرانية دشنت لمرحلة طويلة من عدم الاستقرار تعيشها المنطقة بدأت بالحرب الإيرانية –العراقية التي شكلت البداية للتدخل والوجود الغربي في منطقة الخليج وما تلا ذلك من سياسات تدخلية إيرانية في شؤون دول الخليج وفي سوريا ولبنان واليمن.

ورغم أن إيران لم يكن لها دور في غزو «صدام حسين» للكويت عام ١٩٩٠ أو في غزو الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣، فإنها رغم الحصار الذي فرض عليها استغلت هاتين الحربين جيدًا، وأخذت في تقوية نفسها عسكريًّا، واستطاعت استغلال ما حل بالعراق من ضعف في النفاذ إليه وترسيخ وجودها فيه وخلق حالة من الاستقطاب الطائفي من خلال دعم حلفائها الموجودين بالسلطة. ولم تكتف طهران بذلك، بل إنها عملت على خلق المشاكل لجيرانها الخليجيين، فهي لم تكتف فقط باحتلال جزر الإمارات في مطلع سبعينيات القرن الماضي، ولكنها حاولت إضعاف دول الخليج من خلال اللعب على الوتر الطائفي بغرض إضعاف نسيجها الاجتماعي.. وأكثر من ذلك جعلت لنفسها موطئ قدم في سوريا من خلال تحالفها مع النظام البعثي القائم هناك، كما توغلت في لبنان من خلال علاقتها بحزب الله والذي تعتبر الداعم الأكبر له. ونفس الشيء تقوم به في اليمن من خلال علاقتها بالحوثيين في شماله القريب من الحدود السعودية.

وغير هذا وذاك تسعى إيران لأن تكون قوة نووية من خلال برنامج نووي يكتنفه الكثير من الغموض، وتدور حوله شكوك كثيرة بأنه ذو أهداف عسكرية وليس للأغراض المدنية، وهو ما يعني أن تتحول إيران إلى قوة نووية إقليمية وبصورة تؤدي لقيام سباق تسلح نووي في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى ذلك، لم يكن مستغربًا أن تؤدي السياسات الإيرانية على مختلف الأصعدة إلى خلق حالة من الارتياب حيال أهدافها، وما تطمح في تحقيقه، وهو ما ساهم في فرض حالة من العزلة السياسية عليها

تدعمت بسلسلة متصلة من العقوبات من جانب الغرب والمجتمع الدولي على خلفية تعنتها في التجاوب مع مطالب تجميد برنامجها النووي.

وعلى النقيض من ذلك نجد السعودية منذ نشأتها في مطلع ثلاثينيات القرن الماضي وهي تشكل عنصر استقرار في المنطقة، وذلك بفضل سياستها التي تتسم – وكما سبقت الإشارة – بالإيجابية والاعتدال والتوازن، وهي سمات اكتسبتها بفضل مكانتها في العالم الإسلامي وما تتمتع به من قدرات اقتصادية، فضلاً عن حضورها الدبلوماسي القوي في المحافل الدولية وما تحظى به من كلمة مسموعة عند القوى الكبرى.

وبفضل ما سبق، ليس من المستغرب أن يكون للمملكة مواقف وأدوار مُهمة وإيجابية في مختلف القضايا والملفات المرتبطة بالمنطقة، فالسعودية داعم رئيسي وقوي للقضية الفلسطينية ولحق الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وهي صاحبة مبادرات سلمية بشأن هذه القضية منها: «مبادرة الأمير «فهد» عام ١٩٨١» و«مبادرة الأمير «عبدالله» عام ٢٠٠٢»، ودورها في وضع حد للحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت منذ ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٨، وذلك من خلال «اتفاق الطائف» الذي تولت رعايته عام ١٩٨٩، كما أنها كثيرًا ما تدخلت بحكم دورها ومكانتها لنزع فتيل العديد من الأزمات التي مر بها هذا البلد منذ ذلك التاريخ...ومحاولاتها في إعادة الاستقرار إلى اليمن، وتبنيها مع شقيقاتها الخليجيات في إطار مجلس التعاون للمبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية.

وليس هذا فحسب، بل إن موقف السعودية معروف من الأزمة السورية المحتدمة منذ عام ٢٠١١؛ والتي تسعى إلى الحلول السياسية بما يضمن للشعب السوري أمنه واستقراره، بعكس إيران التي تورطت في سوريا من خلال ميليشيات حزب الله وعملائها في العراق لدعم نظام «بشار الأسد» ضد شعبه وهو الدعم الذي ترتب عليه سقوط ١٤٠ ألف قتيل.. غير تشريد الملايين من السوريين.

وفي الوقت الذي تطالب فيه السعودية حكومة «نوري المالكي» بتحقيق المصالحة في العراق ووقف استهداف السنة وإشراك كافة الفصائل العراقية في العملية السياسية القائمة هناك، فإن إيران ما زالت تلعب على الوتر الطائفي باستمرار دعمها لحكومة «المالكي» التي لا تزال تكرس الطائفية بامتياز.

ولسنا بحاجة للإشارة للدور الإيجابي التنموي الذي تمارسه المملكة في الكثير من دول المنطقة من خلال المشروعات والاستثمارات، مستفيدة مما تحظى به من احتياطي نقدي هو الثالث في العالم (ما يقرب من ٨٠٠ مليار دولار) وهنا لا يخفى على أحد الدور الذي لعبته السعودية وبعض شقيقاتها الخليجيات في دعم مصر من خلال ما قدمته من منح وقروض وصلت قيمتها إلى ١٢ مليار دولار.

كذلك لا يمكن إنكار الدور الذي تقوم به السعودية كصمام أمان بالنسبة للاقتصاد العالمي باعتبارها من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، ما يسمح لها بالتدخل في الوقت المناسب لمواجهة أي أزمات أو نقص في إمدادات الطاقة بزيادة حصتها من إنتاج النفط، ما أهلها لتكون عضوًا في مجموعة العشرين والتي تضم الدول صاحبة أكبر الاقتصادات في العالم.

إذن ما سبق يمكن أن ندرك من خلاله أن الفرق واضح بين دور كل من إيران والسعودية، فبينما يتسم الدور السعودي بالإيجابية ويسعى لتحقيق الاستقرار في المنطقة من خلال العمل على حل قضاياها وأزماتها، فإن إيران تبدو على النقيض وتعد من أسباب عدم استقرارها، مما يدفع إلى القول إن المشروع الإيراني في المنطقة والذي يقوم على فرض الهيمنة ودعم النفوذ يواجه الفشل، فتدخل طهران في العراق قاده إلى فوضى وفتنة بين شعبه، كما أن تدخلها في سوريا زاد من احتدام الصراع والحرب الأهلية بهذا البلد.

إن صور الفشل تلك دفعت طهران إلى محاولة تحسين علاقاتها بدول الخليج العربية، وفي مقدمتها السعودية، وكان من المؤشرات الدالة على ذلك تصريح «جواد طريف» وزير خارجيتها بأن تحسين علاقات طهران مع الدول المطلة على «منطقة الخليج» يعد من أولويات وزارته، وأيضًا دعوة الرئيس الإيراني «حسن روحاني» في سبتمبر لإزالة التوترات بين طهران والرياض، وكذلك زيارة «جواد ظريف» لبعض دول الخليج (الكويت والإمارات وقطر وعمان في ديسمبر ٢٠١٣).

ومع ذلك، فإن هذه التصريحات والتحركات تظل موضع شكوك خليجية، وهي شكوك عبر عنها الأمير «تركي الفيصل» مدير الاستخبارات السعودية السابق حين طالب المسؤولين الإيرانيين الذين يطالبون بتحسين العلاقات مع السعودية بترجمة أقوالهم إلى أفعال.

ولم تكن دعوة الأمير «تركي» تلك إلا من منطلق إدراك السعودية ودول الخليج أن المسؤولين الإيرانيين «يقولون ما لا يفعلون ويظهرون ما لا يبطنون»، وهنا يمكن الإشارة إلى شهادة «فردهوف» السفير الأمريكي السابق المتخصص في شؤون الشرق الأوسط في جلسة استماع داخل الكونجرس، حين قال: «إن إيران لا ترى أنها على خلاف مع أمريكا وإسرائيل، بل تعتقد أن عدوتها الأولى هي المملكة العربية السعودية».

وبخلاف ذلك أيضًا يرى «أنتوني كوردسمان» في تقرير له نشر مؤخرًا بمركز الدراسات الاستراتيجية الدولية أن السعودية وباقي دول مجلس التعاون أصبحت تجد نفسها بطريقة أو بأخرى في حالة عداء مع إيران بشأن الوضع الحالي؛ حيث إنه من وجهة نظر السعودية ودول مجلس التعاون الأخرى كانت الثورات والاضطرابات التي شهدها العالم العربي عام ٢٠١١ بمثابة تمهيد للفوضى وعدم الاستقرار الذي نتج عنه الكثير من العنف والتراجع الاقتصادي، كما عكست التوترات بين طهران والرياض ملامح التنافس على النفوذ الإقليمي، فضلاً عن تنامي شكوك السعودية وغيرها من دول المنطقة بشأن مستقبل التحالف مع الولايات المتحدة، ما أدى إلى انتشار نظرية «المؤامرة» العربية بشأن استعداد واشنطن للتخلي عن تحالفاتها مع العالم العربي والتحول إلى إيران.

ورغم ذلك، يبقى الطرف الخليجي دائمًا هو الذي يبدي «حُسن النية» بدليل أن السعودية تتعامل مع إيران منذ إعادة العلاقات عام ١٩٩٥، وبدليل أيضًا قيامها في ٢٠١٣/١٢/٣١ بتسمية سفير لها في طهران.. رغم مما تسببه إيران من مشاكل لدول الخليج بسبب سياستها التدخلية في شؤونها.

وكل ذلك في واقع الأمر، يجعل الطرف المطالب بتغيير سياسته هو إيران وليس السعودية، فإذا كانت طهران فعلاً جادة في فتح صفحة جديدة في العلاقات مع دول الخليج العربية، فعليها ترجمة ذلك عمليًّا بالامتناع عن التدخل في شؤونها، والقيام باتخاذ خطوات جادة في اتجاه حل المشاكل العالقة مع دولها وفي مقدمتها قضية الجزر الإماراتية التي تحتلها، علاوة على تقديمها الضمانات التي تؤكد سلمية برنامجها النووي من خلال التعاون الجاد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن امتناعها عن التدخل في سوريا هي وحليفها حزب الله اللبناني؛ إذ بدون ذلك سيظل الحديث الإيراني عن تحسين عن العلاقات الإيرانية – الخليجية مجرد كلام مستهلك.. ولا يستند إلى الواقع في شيء.

٢٠١٤/٣/٢٦

سفينة الأسلحة الإيرانية إلى غزة..خط المواجهة الجديد بين إسرائيل وإيران

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أطلت علينا الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٠١٤/٣/٥ بمفاجأة لم تكن مستبعدة مع إعلانها اعتراض سلاح البحرية الإسرائيلية لسفينة شحن إيرانية تحمل علم بنما ومحملة بالأسلحة كانت في طريقها إلى قطاع غزة؛ لكن ما كان مصدر دهشة جميع المراقبين هو ردود الأفعال الدولية غير المكترثة للأمر، بل والمشككة في صحة الرواية الإسرائيلية رغم تأكيد الولايات المتحدة أن أجهزتها الاستخباراتية والعسكرية تعاونت مع إسرائيل من أجل اعتراض السفينة.

وهو ما ترك تأثيره على غالبية وسائل الإعلام الغربية التي لم تتفاعل هي أيضًا مع الحدث الذي أرادته إسرائيل مدويًا؛ فقامت وللمرة الأولى باستعراض أنواع الأسلحة التي تمت مصادرتها على متن السفينة والتي وصلت إلى ٤٠ صاروخًا من طراز « M-302» أرض- أرض متوسط المدى مصنعة في سوريا و١٨١ قذيفة هاون و٤٠٠ ألف رصاصة؛ كشف عنها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام عدسات وسائل الإعلام الدولية في القاعدة التابعة لسلاح البحرية بإيلات، إلا أن ردود الأفعال لم تحقق ما أرادته إسرائيل؛ فصحف الولايات المتحدة الكبرى كـ«نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» لم تذكر شيئًا عن ماهية الأسلحة المكتشفة على متن السفينة، وكذا فعلت الصحف البريطانية والألمانية، بل إن صحيفة «فايننشيال تايمز» أفادت بأن الرواية المتعلقة بهذه الأحداث أثارت الشكوك حول توقيت الاستيلاء على الشحنة الذي تزامن مع وجود «نتنياهو» في الولايات المتحدة من أجل مقابلة الرئيس الأمريكي وحضور مؤتمر الإيباك لإثارة المشاعر المعادية لإيران، وبينما كانت منسقة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي «كاثرين آشتون» في إيران، علاوة على التساؤل حول سبب قيام سوريا، في ظل حربها الأهلية، بتصدير الأسلحة.

لم تكن تلك المرة الأولى التي تستخدم فيها إسرائيل سلاح الدعاية الإعلامية المعادية لإيران لإثارة الغرب ضد طهران، كما لم تكن المرة الأولى أيضًا التي تستخدم فيها مسألة الكشف عن أسلحة مهربة من إيران إلى حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى لقلب موازين الأمور لصالحها والحصول على دعم غير مشروط وغير محدود لسياساتها داخل فلسطين ومواقفها المناهضة لنشاطات إيران في

المنطقة، ففي عام ٢٠٠٢ كشفت إسرائيل عن سفينة أسلحة إيرانية مهربة إلى المقاومة الفلسطينية بعلم من الرئيس الفلسطيني السابق «ياسر عرفات»، ما دفع الرئيس الأمريكي «جورج بوش» وبحسب معلومات نقلت عن أرشيف المخابرات الإسرائيلية إلى الإعلان عن ضرورة دعم قيادة جديدة للفلسطينيين.

أما المكاسب التي تحققت للإسرائيليين من مصادرة السفينة الجديدة «كلوس سي» فقد تمثلت في اتفاق جرى بين وزير الدفاع الأمريكي «تشاك هيجل»، ووزير الدفاع الإسرائيلي «موشيه يعالون» حول تعزيز الجهود الاستخباراتية بين الدولتين، إضافة إلى تصريحات صدرت عن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية «جين ساكي»يوم ٢٠١٤/٣/٥ أكدت خلالها تصدي الولايات المتحدة لدعم إيران لأي أنشطة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. وهو ما تزامن مع تأكيد وزير الخارجية «جون كيري» أن الولايات المتحدة عليها التزام بمواصلة المفاوضات النووية مع إيران قبل أن تفكر في الذهاب إلى الحرب ضد طهران.

وبشكل عام، أحدث الكشف عن سفينة الأسلحة الإيرانية هزة عنيفة في قناعات صانعي السياسة الإسرائيلية لما له من دلالات على تحول الوضع الاستراتيجي لإسرائيل:

أولاً: الحادث لم يمثل انتصارًا لإسرائيل بل ضربة قوية قاصمة وجهتها لها إيران؛ فعندما يقدم المجتمع الدولي على خيار الاستماع للرواية الإيرانية التي نفت علاقتها بالحادث والتشكيك في صدق القصة الإسرائيلية، فإن الأمر يعني تحولاً نوعيًا في النظرة الأمريكية والغربية لما تمثله التحركات الإيرانية من تهديدات للأمن القومي الإسرائيلي الذي تراجع على قائمة أولويات الولايات المتحدة والغرب.

ثانيًا: الحادث كشف عن الهاجس الذي أصبح مسيطرًا على الولايات المتحدة ومن ورائها القوى الأوروبية في إعادة ترتيب التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط للتماشي مع التغيرات الجيوسياسية الجديدة للحيلولة دون تأثر المصالح الأمنية والاقتصادية الغربية دون النظر إلى مصالح الحلفاء القدامى من دول الخليج وإسرائيل الذين أصبح عليهم قبول التحول في الدبلوماسية الغربية والنظرة الجديدة لإيران على أنها جبهة قابلة للتهدئة والاحتواء ليتم دفعها للواجهة كحليف إقليمي محتمل للولايات المتحدة وأوروبا في وقت تتوارى إسرائيل إلى واجهة قاتمة مع النظر لها على أنها دولة راغبة في العدوان وداعية للخراب.

لكن إسرائيل لن تكتفي بالتصريحات التي توزعها الإدارة الأمريكية يمينًا وشمالاً على جميع حلفائها في المنطقة لتسكين القلق المتفشي من حلف أمريكي إيراني جديد يقلب التوازنات الإقليمية رأسًا على عقب، فليس خافيًا الرغبة الإسرائيلية في تقويض المفاوضات الإيرانية الغربية حول البرنامج النووي لطهران ومنع التوصل إلى اتفاق نهائي كما هو مخطط في يوليو القادم، بما يؤسس له من تفاهمات دبلوماسية مستقبلية تقوض وضعها المتميز في الإقليم وتجعل من إيران قوة عسكرية مناوئة لها تقليديًّا ونوويًّا.

وهو ما يفسر اتخاذ إسرائيل من حادث سفينة الأسلحة الإيرانية خطًّا للمواجهة مع ما مثله من تغيرات في الوضع الاستراتيجي لإسرائيل مقارنة بقوتها العسكرية المتفوقة حتى الآن، فإعلاميًّا تسوق إسرائيل الدليل تلو الآخر على استحالة التعويل على التزام إيراني بسلمية برنامجها النووي في ظل استمرار دعمها للإرهاب وتقويض الاستقرار في الكثير من دول المنطقة، وهو ما يدعمه اعتراف قائد الحرس الثوري الإيراني «محمد علي جعفري» في مارس الجاري بأن: «إيران لم تسلم حماس صواريخ من طراز «فجر ٥» بل سلمت تقنيتها ليتم تصنيعها في غزة».

ويترافق ذلك مع خطاب سياسي إسرائيلي يهاجم الولايات المتحدة لتهاونها مع إيران، بل إن وزير الدفاع الإسرائيلي اتهم واشنطن في كلمة له بجامعة تل أبيب، نقلتها عنه صحيفة «هآرتس» يوم ٢٠١٤/٣/١٧ بضعف سياساتها في العالم، مؤكدًا أن إسرائيل لا يمكن أن تعتمد على الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» في قيادة العمل ضد طهران، إذا فشلت المفاوضات، مستشهدًا بأزمة أوكرانيا، وقال «يعالون»: «علينا أن نعمل بأنفسنا».

تزامن ذلك مع ما كشفته صحيفة «واشنطن فري بايكون» الأمريكية في تقرير لها يوم ٢٠١٤/٣/١٩ من أن الجيش الإسرائيلي سيرصد خلال عام ٢٠١٤ ما بين ٢,٨ ـ ٣,٤ مليار دولار من ميزانيته للاستعداد لاحتمال شن هجوم على إيران، وأن هذا المبلغ مشابه للمبلغ الذي تم رصده للهدف نفسه في العام ٢٠١٣، بحسب مصادر في الكنيست.

يأتي هذا في وقت أقرّ رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال «بيني جانتس» بأن إسرائيل قامت بعمليات في إيران استهدفت البرنامج النووي عبر اغتيال القائمين عليه، إضافة إلى شن هجمات إلكترونية، وذلك على عكس السياسة الإسرائيلية المعتادة في عدم تبنّي أي عمليات تقوم بها أجهزتها الأمنية والاستخباراتية.

تشير تلك الإجراءات والتصريحات إلى استماتة إسرائيلية في تحدي الإرادة الدولية لتقويض الرؤية الأمريكية حول كيفية التعامل مع التهديدات والمخاطر الإيرانية، وتوجهًا يائسًا لاستعراض قدراتها استعدادًا لمواجهة محتملة مع طهران، مع تأكيدات لخبراء بأن إقناع العالم بضرورة الاستماع إلى الصرخات الإسرائيلية كان يتطلب حملة دبلوماسية خلاقة لعشر سنوات كاملة لإغلاق جميع منافذ العمل الدبلوماسي وأشكال التعاون الاقتصادي بين طهران والعالم الخارجي.

والسؤال الذي يطرح نفسه علينا الآن ما مدى ما يمكن أن تقبل به الولايات المتحدة والغرب عمومًا من تنازلات على صعيد الإمكانات العسكرية الإيرانية سواء التقليدية أو النووية خلال المرحلة المقبلة لدعم التفاهمات مع طهران حول مستقبل الشرق الأوسط وأفغانستان؟

فقد أظهرت صور التقطت بواسطة الأقمار الصناعية أن إيران تبني حاليًّا نموذجًا مقلدًا من حاملة الطائرات الأمريكية «نيميتز سي في إن ٦٨» التي تعمل بنظام الدفع النووي، وتحمل حتى رقمها «٦٨» ويجري بناؤها قرب ميناء «بندر عباس» جنوبي إيران حسبما أوضح مسئولون أمريكيون يوم ٢٠١٤/٣/٢١ مشككين في قدرات طهران على تصنيع مثيلتها.

ومن جهة أخرى، توضح المحادثات النووية القائمة بين إيران ومجموعة (٥+١) جليًّا أن الهدف هو سعي الغرب إلى تخفيف التوتر مع إيران أكثر منه منعها من تطوير قدرات نووية، وهو ما يدعم المخاوف الإسرائيلية من خداع إيراني واستغلال لرفع العقوبات الدولية لزيادة طاقاتها النووية.

كما أن الخلاف بين إسرائيل والمجموعة الدولية حول المفاوضات خلافًا من حيث المبدأ، فإسرائيل تعتبر الاتفاق مع إيران حول برنامجها النووي «خطأ تاريخيًّا»، وترفض أي قدرات نووية إيرانية، وهو ما أكده مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي في بيان له يوم ٢٠١٤/٢/٢٢ مشيرًا إلى أن إسرائيل تعتبر أي برنامج نووي إيراني برنامجًا عسكريًّا يجب منع طهران من الاستمرار فيه، وهو ما يتناقض مع الاقتراح الأمريكي بتحديد نطاق تخصيب اليورانيوم والتقليل من قدرات طهران النووية إلى حدود الاستخدامات السلمية، وهو ما لن ترضى به إسرائيل على وجه الإطلاق.

فالأمر لا يتوقف عند حدود مواجهة مخاطر إيران نووية تطمح لتكون قوة مهيمنة على منطقة الشرق الأوسط ترهب إسرائيل ودول الخليج؛ بل إن الخطر الأعظم يتمثل في تزايد احتمالات وقوع بعض التركيبات النووية في أيدي جماعات متطرفة سواء عن عمد أو غير عمد، إضافة إلى تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة نووية مع اتجاه بعض الدول لامتلاك قدرات ردع نووية لمواجهة التهديدات الإيرانية، ما يجعل في النهاية القرن الحادي والعشرين قرن الرعب النووي.

ورغم ذلك يمكن القول: ليس من المتصور أن تتخلى الولايات المتحدة عن حليفها الرئيسي في المنطقة (إسرائيل)، لذا فإن التحركات الإسرائيلية الحثيثة وما تمثله من ضغوط على السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط الهدف منها أن تدفع في النهاية إلى طرح ضمانات أمنية غير معلنة لتهدئة قلقها والحد من النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، فإسرائيل لن تقبل الاكتفاء بمساعدات عسكرية أمريكية لا تراوح ٣ مليارات دولار سنويًّا لمواجهة الأخطبوط الإيراني متعدد الأذرع.

٢٠١٤/٣/٣٠

انعدام الأمن في ليبيا ينذر بتدخل دولي جديد

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شكلت مساعي المليشيات المسلحة المسيطرة على الموانئ النفطية في ليبيا تصدير النفط خارج سيطرة الحكومة نقطة فاصلة في تعامل الدولة مع التحديات الأمنية التي تواجهها منذ عام ٢٠١١ عقب انتهاء نظام «القذافي» الذي دام حكمه لليبيا نحو ٤٢ عامًا.

لم يكن حادث ناقلة النفط (مورننج جلوري) التي مثلت أول محاولة حقيقية لبيع احتياطيات النفط الهائلة في البلاد من دون إشراك الحكومة الفعلية أمرًا مستبعدًا في ظل الانقسامات السياسية وحالة الانفلات الأمني واسعة النطاق التي تشهدها الدولة، إلا أن عدم قدرة الحكومة المركزية على التصدي لتلك المحاولة أثار قلقًا على بلد يعتمد في عائداته على النفط، الذي يشكل ٩٥٪ من إيراداته، إضافة إلى ما يطرحه من مخاطر جمة من المؤكد أن تطول المصالح الأجنبية سواء للشركات أو الدول في النفط الليبي مرتفع الجودة.

إن ما تعيشه ليبيا الآن هو حالة من حالات اللا دولة بعد أن غدت السلطة المركزية المتمثلة في المجلس الوطني (البرلمان المؤقت) والحكومات المؤقتة المنبثقة عنه غير قادرة على إحكام قبضتها على مفاصل الدولة على مختلف الأصعدة، وخاصة السياسي والأمني، في ظل وجود ولاءات بديلة تغذيها فوضى السلاح التي أعقبت عمليات الناتو لإسقاط «القذافي» ورفض الثوار تسليم أسلحتهم والانضواء تحت لواء الدولة.

والحالة الليبية بهذا التوصيف هي إحدى حالات التدهور الأمني التي أفرزها ما يعرف بالربيع العربي والذي أحدث هزة غير محسوبة العواقب لاستقرار منطقة الشرق الأوسط، ولكن ما يزيد من صعوبة الأمور انتشار الميليشيات المسلحة التي أصبحت الحاكم الفعلي للبلاد مع تحكمها فيما يجري في كل منطقة من مناطق ليبيا.

تلك الظاهرة فاقمها التعاطي السلبي للحكومة الليبية مع أزمة انتشار الأسلحة وعدم قدرتها على إيجاد آلية فعالة لجمعها من أيدي الثوار والمواطنين وخصوصا في ظل عجز المؤسسات الأمنية من جيش وشرطة عن توفير أدنى درجات الحماية للمواطنين والمنشآت الحيوية وحتى المسؤولين الكبار في الدولة، فقد تصاعدت أعمال العنف ولا سيما في شرق البلاد الذي يشهد اغتيالات وهجمات تكاد تكون يومية ضد قوات الأمن والجيش والأجانب والبعثات الدبلوماسية، كان أكثرها تأثيرًا حادثة اختطاف رئيس الوزراء السابق «علي زيدان» في أكتوبر من عام ٢٠١٣ من قِبل مجموعة كانت مسؤولة عن توفير الأمن في العاصمة الليبية، الأمر الذي أدى إلى حالة من انعدام الثقة بين المواطنين والدولة التي لجأت منذ عام ٢٠١٢ في مسعى منها للسيطرة على الوضع في البلاد، إلى وضع أفراد الميليشيات على قائمة الرواتب التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية ما زاد من قوة واستقلالية تلك الميليشيات ومنحها حرية تحقيق أجنداتها الخاصة بها.

ويفوق عدد الميليشيات في ليبيا ٣٠٠ جماعة بعضها تابع للدولة والجيش الليبي، كما أن هناك مليشيات مستقلة تابعة لتجمعات قبلية منحها حيازتها الكثير من قطع الأسلحة وخاصة الثقيلة منها حضورًا واضحًا في المشهد الليبي.

تلك التجمعات لا تحكم أو تدير بكل ما تحمل الكلمة من معنى، ولكنها تتسمك بحقها في التدخل لإعادة تشكيل المشهد السياسي في البلاد وفقًا لمصالحها الخاصة، مع تزايد فرصها في تطويق المؤسسات الدستورية الناشئة لتقويض الدولة، وليس أدل على ذلك من خضوع المجلس الوطني في إبريل ٢٠١٢ لضغوط الميليشيات، لإقرار القانونين ٣٥ و٣٨ اللذين يعطيان الحصانة للثوريين ضد أي اتهامات توجه إليهم، وهم الذين يحتمل أن يكونوا قد ارتكبوا جرائم حرب أو انتهاكات لحقوق الإنسان، ما كرس حالة انعدام المساءلة وتفريط السلطة الحاكمة في القانون.

وقد استغلّ المؤتمر الوطني العام غياب التوزيع الواضح للسلطات بهدف ممارسة سلطته على الحكومة الانتقالية منذ البداية، ما تسبب في ضعف السلطة التنفيذية في البلاد، وأدى إلى حالة من الإرباك والتشوّش، الأمر الذي أسهم في ظهور التنافس بين الفصائل المختلفة في البلاد للسيطرة على المشهد

السياسي، فتم اقتحام مقر المؤتمر أكثر من مرة من قبل جماعات مسلحة احتجاجًا على قرارات للمؤتمر أو الحكومة لينتهي المشهد بمطالبة اثنتين من كبريات المليشيات بحل المؤتمر الوطني الذي رضخ للدعوة إلى انتخابات مبكرة بعد أن أثار قراره تمديد ولايته حتى ديسمبر ٢٠١٤ استياء الكثير من الليبيين.

يقود المشهد السياسي المتأزم في ليبيا إلى مخاوف من انفراط عقد الدولة الليبية في ظل تعقد الوضع الأمني، فيرى البعض أن تخلي المؤتمر الوطني عن دوره في الوقت الراهن قد يطرح فراغًا سياسيًّا يترافق مع الفراغ الأمني الذي تعاني منه البلاد، ما قد يفضي في النهاية إلى تقسيم الدولة وخاصة مع تعالي الصيحات المطالبة بحكم ذاتي في شرق البلاد الغني بالنفط والذي يصر على إعادة توزيع عوائد الثروة النفطية لصالحه.

ومع أن السلطة الجديدة في ليبيا ومنذ الإطاحة بالحكم السابق تحاذر من فتح الباب أمام تدخل دولي قد يفضي إلى انتشار قوات عسكرية ـ وهو ما يحرص عليه المؤتمر الوطني منذ مجيئه إلى الحكم، فإن رئيس الحكومة المؤقت وزير الدفاع «عبدالله الثني» اتجه وبشكل غير توافقي كما هو معتاد في ليبيا إلى الأخذ بزمام المبادرة وإصدار بيان في ٢٠١٤/٣/١٩ طالب فيه المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة بتقديم الدعم اللازم بهدف اجتثاث الإرهاب من المدن الليبية.

البيان الذي جاء مفاجئًا لأعضاء المؤتمر الوطني وللكثيرين داخل ليبيا وخارجها، اعتبره البعض جاء تحت وطأة الضغوط السياسية والأمنية في البلاد، فيما فسره آخرون على أنه ناجم عن ضغوط دولية مكثفة لإعطاء مسوغ لتدخل دولي جديد لإعادة ترتيب البيت الليبي، وهو التفسير الذي يدعمه عدم اكتفاء المجتمع الدولي بتقديم تعهدات للوفد الليبي المشارك في مؤتمر أصدقاء ليبيا الذي عقد في إيطاليا يوم ٢٠١٤/٣/٦، بتهيئة الظروف السياسية اللازمة لتحقيق عملية التحول الديمقراطي والتوصل إلى توافق موسع حول إدارة المرحلة الانتقالية لضمان تسليم منظم للسلطة لهيئة منتخبة جديدة، فقد قامت بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا والتي تم التمديد لها لعام آخر بالأخذ بزمام الأمور والقيام بمساعٍ لجس النبض بشأن مبادرة جديدة للمصالحة الوطنية بين مختلف الفرقاء الليبيين.

وهو ما يعني أن المجتمع الدولي يسعى إلى إعادة ترتيب أوراق اللعبة من جديد، وخاصة أن الأمر أصبح يمثل تحديًا خطيرًا لاستقرار الحكومة في طرابلس، وللمرة الأولى وبدلاً من تبادل إلقاء اللوم بشأن الأوضاع التي تشهدها الأراضي الليبية، توافق الجميع على ضرورة تحمل القوى الدولية وحتى حلف شمال الأطلسي مسؤولياته في إعادة بناء الدولة الليبية ومؤسساتها السياسية والأمنية لتحقيق المصالح العليا للدولة والمجتمع الدولي والتي تتمثل في بناء نظام مستقر يتيح استمرار تدفق النفط والغاز.

ما يلفت الانتباه هنا إلى تغاضي المجتمع الدولي وروسيا عن خلافاتهم بشأن الأوضاع على الساحة الأوكرانية ليوافق مجلس الأمن الذي يضم ١٥ دولة بالإجماع يوم ٢٠١٤/٣/١٩ على قرار ملزم قانونيًّا يدين محاولات تصدير النفط الخام من ليبيا بطريقة غير مشروعة، ويسمح للدول أعضاء الأمم المتحدة باعتلاء السفن التي تحمل نفطًا مهربًا من ليبيا وإعادة الخام إلى الحكومة.

ويعطي القرار أيضًا لجنة العقوبات الليبية بمجلس الأمن الدولي السلطة لإدراج السفن التي تحاول نقل النفط الليبي من دون موافقة الحكومة الليبية على القائمة السوداء، مما يفرض حظرًا مؤقتًا على عملها في التجارة الدولية.

القرار الأممي الجديد بشأن النفط الليبي فتح الباب لإعادة النظر في الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع حادث ناقلة النفط، فقد انتظرت القوات البحرية الأمريكية وفقًا لتقرير لصحيفة «الجارديان» البريطانية أن تصل الناقلة إلى المياه الدولية قبل أن تعترضها بالقرب من قبرص بواسطة السفينة الحربية الأمريكية (سيلز) لإعادتها إلى الحكومة الليبية، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة أكدت عدم تدخلها إلا بعد مطالبة الحكومة الليبية لها بذلك، فإن واشنطن لم تأل جهدًا لانتهاز الفرصة فاتجهت إلى استصدار قرار من مجلس الأمن لتأكيد حاجة السلطات الليبية إلى تدخل دولي سريع.

ويرى البعض أن القرار الأممي يفاقم أزمة الصراع على النفط بالبلاد، وخاصة أن السماح لقضية ناقلة النفط بالوصول إلى مجلس الأمن ربما يقود إلى استصدار قرار أممي آخر لحماية الحقول النفطية، ونزول قوات على الأرض، وربما يدعم ذلك المنحى ما أكده مسؤول بحلف شمال الأطلنطي في ٢٠١٤/٣/١٣ من أن الحلف قد قرر إرسال فريق صغير إلى ليبيا، لتقديم المشورة للسلطات الليبية تتعلق بتحقيق استراتيجيات وهيكلة للدفاع المدني للمساعدة في إنشاء المؤسسات الأمنية ورفع الكفاءات، وذلك في إطار خطة عمل مدتها ستة أشهر.

نختتم بالقول إن تلك التحركات المتسارعة على الساحة الدولية خلال الأيام الماضية ترجح احتمالات تدخل عسكري دولي جديد من قبل قوات حلف شمال الأطلنطي بغطاء أممي، ما يقود إلى التساؤل حول مدى قدرة تلك القوات على حماية ليبيا من مخاطر الحرب الأهلية والانزلاق إلى حافة التقسيم أم أن حدود مهمة تلك القوات تقف عند حد حماية الثروة لا البشر؟

٢٠١٤/٤/٩

جهود «كيري» تصطدم بالتعنت الإسرائيلي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية في ١٩٦٧ وهي تلعب على عنصر الوقت والمماطلة ريثما يتغير الوضع تمامًا على الأرض، ولا يصبح ما يوجد التفاوض بشأنه، حين تكون المستعمرات قد انتشرت وامتلأت بالسكان الذين تستقدمهم من كافة بقاع العالم، وبعد أن يكون اليأس قد أصاب المفاوض الفلسطيني، وحيث بات الانقسام يضعفه، وبعد أن توارت المقاومة وباتت توصم بالإرهاب، وبعد أن فقد الجانب الفلسطيني ظهيره العربي القادر على مساندته حين صار كل قطر عربي منكفئًا على داخله منشغلاً بهمومه الخاصة، وبعد أن تكون القضية الفلسطينية قد فقدت اهتمام العالم بها، وأصبح هناك جيل من الفلسطينيين قابل للعيش في سلام داخل الدولة الإسرائيلية الواحدة بعد أن يكون حل الدولتين الذي سبق أن وافقت عليه إسرائيل أصبح فاقد المعنى عديم الجدوى، إلا أن هذه اللحظة التي ترغب

إسرائيل الوصول إليها لم تنضج بعد، وما زالت القضية الفلسطينية بها بقية من الحركة، ما يوضح أنها لم تمت بعد، وتدرك الإدارة الأمريكية أنها لن تكتسب المكانة التي تبتغيها في العالم العربي والإسلامي، وستكون مصالحها باستمرار مهددة في هذا العالم، ما لم تصل بهذه القضية إلى حل يرتضيه الطرفان، ويدرك العالم العربي والإسلامي أن الولايات المتحدة دون غيرها بحكم علاقتها الاستراتيجية مع إسرائيل هي الوحيدة القادرة على صياغة هذا الحل وتفعيله، ولهذا كانت الإدارة الأمريكية خاصة في مدة الرئاسة الثانية للرئيس الأمريكي تبدو أكثر اهتمامًا بالقضية الفلسطينية، وأكثر رغبة في الوصول لحل قبل أن يغادر الرئيس الأمريكي البيت الأبيض، وفي هذا الإطار تدور جولات «جون كيري» وزير الخارجية الأمريكي الشرق أوسطية في الآونة الأخيرة.

وفي الأسبوع الأخير من مارس الماضي قام «كيري» بزيارة طارئة لإسرائيل بهدف إنقاذ محادثات السلام، والتي كانت شغله الشاغل منذ أن تولى منصبه، تلك المحادثات التي عرقلتها إسرائيل أكثر من مرة بسبب بناء المستعمرات والاجتراء على حقوق الفلسطينيين في المياه، ثم مماطلتها في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بشأن الإفراج عن أربع دفعات من السجناء، وتريد إسرائيل الظهور أمام الراعي الأمريكي وأمام العالم بمظهر الحريص على استئناف محادثات السلام بحسن نية، وإظهار الطرف الفلسطيني بأنه المتعنت وليس حسن النية، ولهذا أرجأ «نتنياهو» رئيس الوزراء الإسرائيلي الإفراج عن ٢٦ سجينًا ما لم يحصل على ضمانات أن نظيره الفلسطيني سيستمر في المحادثات بحسن نية، حيث إنه يتوقع طبقًا لما لديه من معلومات أن الفلسطينيين بمجرد الإفراج عن السجناء سيتركون المحادثات بشكل فوري، أي أن الإفراج يتم بينما لا تكون إسرائيل قد تقدمت خطوة في هذه المحادثات، وأنه إذا كان الجانب الفلسطيني قد طالب بإدراج أسماء ١٤ سجينا آخرين من عرب إسرائيل للإفراج عنهم، فإن الحكومة الإسرائيلية تواجه بانتقاد شعبي كبير من قبل أسر القتلى الإسرائيليين على أيدي هذه الأسماء المطالب بالإفراج عنها، ومع هذا فإنه مما يثبت جدية إسرائيل هو رغبتها في استمرار المفاوضات مبدية حسن النية فيها.

يسعى «نتنياهو» في الأجل القصير إلى إحباط تحرك فلسطيني أحادي الجانب أمام محكمة العدل الدولية، والحصول على تنازل من الطرف الأمريكي الذي يضغط من أجل استمرار المحادثات ووصولها إلى حلول، وفي تحليل السلوك الإسرائيلي يتضح أنه يريد محادثات من أجل المحادثات أي كسب مزيد من الوقت دون أن تقدم إسرائيل أي تنازل بشأن الاستيطان أو تغيير ملامح القدس وهوية الجزء الشرقي منها، بينما يتهم الجانب الفلسطيني أن ما يسعي إليه فقط هو إطلاق سراح السجناء وليس الوصول إلى حل نهائي، والتنازل الذي تطلبه إسرائيل من الجانب الأمريكي هو إطلاق سراح الجاسوس الأمريكي «جوناثان بولارد» الذي تمت إدانته بالتجسس لإسرائيل أثناء عمله كمحلل استخبارات مدني سابق في القوات البحرية الأمريكية، ويقضي عقوبة السجن مدى الحياة في ولاية كارولينا الشمالية، ولم يكن شرط إطلاق سراح «بولارد» قائمًا حين الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي على إطلاق سراح الدفعات الأربع من السجناء، ولكن «نتنياهو» استفاد من حرص «كيري» على سرعة استئناف المحادثات

الإسرائيلية الفلسطينية في أن يطلب منه إطلاق سراح «بولارد» في مقابل إطلاق الـ٢٦ فلسطينيًّا، بل إن «نتنياهو» يمكن أن يكون كريمًا وتصبح مسألة الإفراج عن الـ١٤ فلسطينيًّا الآخرين أمرًا يمكن تقبله في مجلس الوزراء الإسرائيلي.

وإذا كان «بولارد» لا يمثل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي، وأنه كان سيفرج عنه إفراجًا مشروطًا في ٢٠١٥ مما يسهل الأمر على «كيري» في دعم المحادثات، إلا أنه يبعث برسالة مختلطة للشعب الأمريكي حين يذكر «إدوارد سنودن» الذي كان مصدر التسريبات حول البرنامج الأمريكي لمراقبة الاتصالات.

ولكن أين موقع هذا الإفراج المطلوب عن «بولارد» من قبل الإدارة الأمريكية في مسألة مدى جدية نوايا الفلسطينيين في المحادثات، إن التباعد بين الاثنين يوضح لنا أن إسرائيل تسعى لإحباط جهود كيري وإصابته باليأس، كما ذهب إلى ذلك «أرون ميللر» مستشار وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط السابق في مقالته المنشورة بتاريخ ٣١ مارس الماضي في نيويورك تايمز، ويبدو أن ما تريده إسرائيل بالفعل هو المحادثات من أجل المحادثات لاستهلاك الوقت دون رغبة في تحمل الوصول إلى حل، ولم يعد لدى الجانب الفلسطيني ما يقدمه من تنازلات إلا تنازله عن القضية برمتها، وفي هذا الإطار يلقي كل من الطرفين اللوم على الآخر في استمرار المحادثات أو توقفها.

ولمَ لا والوضع العربي قد صار مهترئًا غير قابل لممارسة ضغط من أي نوع سواء لدى الإدارة الأمريكية أو لدى إسرائيل لجعل هذه المحادثات ليست ساحة علاقات عامة، أو تمضي في اتجاه تفعيل حل الدولتين أو المبادرة العربية للسلام، كما أن الطرف الفلسطيني في ظل خفوت صوت المقاومة وإلباسها ثوب الإرهاب، وفي ظل الانقسام الفلسطيني ـ الفلسطيني بات غير قادر إلا على الدخول في بعض الدهاليز التي تبعد القضية عن مجراها الرئيسي مثل قضية الـ٢٦ سجينًا أو الـ١٤ سجينًا، والشهر القادم يكون قد مر على إعلان إسرائيل ٦٦ عامًا، وعلى مدى هذه العقود والسنوات صارت القضية الفلسطينية في طريق التآكل برغم القرارات الدولية، ولعبت إسرائيل بنجاح على عنصر الوقت، ومنذ انطلاق عملية السلام في بداية تسعينيات القرن الماضي أخذت قضية الأرض مقابل السلام تتراجع ليحل محلها ما ذهب إليه «نتنياهو» الأمن مقابل السلام، في تنصل واضح من الالتزام بإعادة الأرض إلى أصحابها، والمضي في التهام الضفة الغربية وضمها إلى إسرائيل، واستوعبت إسرائيل ببرود تام الانتقادات الموجهة إليها بشأن التوسع الاستيطاني طالما أن هذه الانتقادات لن تترجم في سياسة، كتعليق الدعم الأمريكي لإسرائيل، أو وقف استيراد ما يتم إنتاجه داخل المستعمرات مثلاً، وجندت إسرائيل الإعلام الأمريكي لدعم تصرفاتها.

ففي افتتاحية «إليوت برامز» و«أوري سادوت» المنشورة في صحيفة الواشنطن بوست في ١٤ مارس الماضي تم محاولة إقناع القارئ بحق إسرائيل في بناء المستعمرات رغم انتقادات «أوباما» لها؛ حيث تقول إن المستعمرات أقيمت في المناطق المتفق عليها فيما يتعلق بتبادل الأراضي، ومن المعلوم أن التوسع الاستيطاني هو أهم عقبة في القضية الفلسطينية التي تعتبر الأرض جوهرها، وهذا التوسع يلتهم هذه

الأرض حتى لا يصبح لدى الفلسطينيين ما يتفاوضون بشأنه، الأمر الذي أكده المفاوض الفلسطيني مرارًا، وفي مقاله في هذا الشأن الذي نشرته الاندبندنت في ٢٧ مارس الماضي أشار نائب المفوض العام للعلاقات الدولية لحركة فتح: «لقد رأى الناس سلب مزيد من الأراضي وهدم الكثير من المنازل من قبل الإسرائيليين، نحن في حاجة إلى تجميد الاستيطان وإطلاق سراح المعتقلين من أجل تبرير استمرار المحادثات لشعبنا غير السعيد بما يحدث».

غير أن المفاوض الفلسطيني يجد نفسه مضغوطًا من المجتمع الدولي الذي لا يجد طريقًا للحل إلا استمرار المحادثات، وحين يقلع الطرف الفلسطيني عن هذا الطريق فإنه لا يعرض نفسه فقط لانتقاد المجتمع الدولي، ولكنه يتوقع عقوبات تفرض عليه من المانحين سواء أوروبا أو الولايات المتحدة، فضلاً عن الاتهام الإسرائيلي له بأنه الطرف المعرقل، وقد يصل التصعيد في هذه الجهود إلى حد فرض العزلة السياسية وكل هذه أمور تجعله مدفوعًا لعملية المحادثات حتى ولو كانت محادثات من أجل المحادثات، وبهذه الأجندة التي يدخل فيها الطرف الفلسطيني المفاوضات فإنه أيضا يتلاشى ضغط المجتمع الدولي ومهدداته الاقتصادية والمالية، وفي ظل هذا الوضع ليس من المتوقع أن تؤدي هذه المحادثات إلى حل عادل للقضية الفلسطينية تلبي طموحات الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه وفرض سيادته عليها، وبعد أن كانت إسرائيل في وقت سابق قد وافقت على حل الدولتين، فإنها ترى في مفهومها للدولة الفلسطينية كيانًا دون الدولة منزوع السيادة وظيفته توفير الأمن للدولة الإسرائيلية، دولة اليهود في العالم، وإدارة شؤون الفلسطينيين في حياتهم اليومية، أي إنه كيان سلطة على الأشخاص وليس سيادة على الأشياء، الأمر الذي يبعد تمامًا عن الأمل الفلسطيني والعربي في إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، ما يعني اصطدام جهود «كيري» مهما طالت المحادثات بهذا التناقض الذي أفشل قبلاً كل الجهود.

٢٠١٤/٤/١١

العبودية الحديثة.. هل تصبح أزمة العقود القادمة؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

عادت قضية الرق التي جرمتها بريطانيا منذ أكثر من ٢٠٠ عام إلى الساحة السياسية البريطانية مرة أخرى، إذ يحاول البريطانيون أن يستوعبوا كيف أمكن احتجاز ثلاث نساء في ظروف عبودية لأكثر من ثلاثين عاما في منزل بجنوب لندن، وسط قلق يعم البلاد إزاء تزايد هذا النوع من القضايا، فليست قضية النساء الثلاث إلا الحلقة الأخيرة من سلسلة حالات مشابهة تكشف في بريطانيا. ففي ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣، حكم على رجل وزوجته بالسجن ١٣ عامًا وه أعوام على التوالي بتهمة استغلال شابة باكستانية صماء وبكماء لأكثر من ١٠ سنوات كانت تعيش في بؤس وذل يفوقان التصور، وكانت منظمة

غير حكومية قد أفادت بأن ما بين ٤٢٠٠ إلى ٤٦٠٠ شخص هم ضحايا أنواع العبودية الحديثة في بريطانيا، من زواج قسري وعمليات اتجار بالبشر وعمل بالإكراه.

وردًّا على هذه الجريمة، سعت الحكومة البريطانية إلى تشديد العقوبة ضد مرتكبيها، فمن جهتها عبرت «تيريزا ماي» وزيرة الداخلية في بيان لها بأن الرق في العصر الحديث جريمة شنعاء لا تعرف أي حدود ولا تفرق على أساس الجنس أو السن أو العقيدة أو الثقافة أو العرق، مشددة على أن هذا غير مقبول في بريطانيا.

ويبدو أن الصدمة التي شعر بها البريطانيون لها علاقة ليس فقط بخطورة الجريمة نفسها، ولكن أيضًا بحقيقة أن مثل هذه الأعمال ترتكب في دولة تتفاخر بدورها في القضاء على تجارة العبيد الدولية، علاوة على أنها ارتكبت خلال مدة طويلة في عاصمة دولة تعتقد أنها قائمة على أساس المساواة والأخلاق، وهو ما دفع وزيرة الداخلية إلى طرح مشروع قانون يضمن توقيع عقوبات أشد على المسؤولين عن مثل هذه الانتهاكات أو الجرائم.

فوفقًا لما أشارت إليه صحيفة الإندبندنت في افتتاحيتها «مشروع قانون للرق الحديث: المتاجرون بالبشر يتلقون عقوبة السجن مدى الحياة» يوم ٢٠١٣/١٢/١٦، فإن ما لا يقل عن ١٠,٠٠٠ شخص يعيشون عبيدًا في بريطانيا ويعملون في تجارة الجنس، وفي مجال الزراعة والتصنيع الغذائي، وبموجب مشروع رق العصر الحديث، سيتم ضم جميع التشريعات القائمة معًا في تشريع واحد، ويتضمن هذا التشريع أحكامًا بالسجن مدى الحياة للمجرمين الذين أدينوا بالفعل بارتكاب جرائم جنسية أو عنيفة أو خطيرة، كما أنه يقيد نشاط وحركة التجار المدانين ومنعهم من ارتكاب المزيد من الجرائم، وسيتم تعيين مفوض لمكافحة الرق الجديد.

وبحسب الوزيرة «تريزا ماي» فإن نيتها من وراء هذا التشريع هي زيادة قدرة الحكومة على محاكمة المسؤولين عن إجبار الناس على العمل بالإكراه، وضمان تعزيز القدرات على التعامل مع محركي العبيد، ومن ثم الحد من إمكانية سقوط ضحايا في المستقبل، وذلك رغم أن هناك مشكلة فيما يتعلق بالعدد الصغير من المحاكمات التي أُجريت على جرائم الاتجار أو العبودية، وهو ما أشارت إليه صحيفة «الديلي تليجراف» في افتتاحيتها يوم ٢٠١٣/١١/٢٢.

ومع ذلك، حظي مشروع القانون الذي طرحته «ماي» بتأييد محدود، ووجه الكثيرون النقد اللاذع له، إذ ذكر مصدر من جمعية خيرية رائدة في مجال مكافحة الاتجار في البشر في افتتاحية نفس الصحيفة، أنه ليست هناك إجراءات لحماية الضحايا على الإطلاق، وفي تقييمه أن «تريزا ماي» لم تظهر اهتمامًا بالعبودية، كما أنها لم تضع إجراءات لحماية الضحايا.. وأيضًا لم تتركز معظم الانتقادات الموجهة لمشروع القانون على تأكيد «ماي» بصورة انفرادية على زيادة مدد السجن بالنسبة للمسؤولين عن تلك الجريمة، وهو ما أشارت إليه افتتاحية التايمز في ٢٠١٣/١١/٢٣، بفشلها في عمل ما هو كاف لدعم الضحايا وتحريرهم من القيود النفسية التي من المعتقد أنها تميز العبودية الحديثة.

وتزعم التقارير أن «ماي» كانت حريصة بشدة على نشر مسودة القانون لدرجة الإسراع من إجراء المشاورات المناسبة، والاكتفاء بإجراء مناقشة محدودة فقط مع المحامين، كما أن نشر مسودة القانون جاء في نفس يوم نشر المراجعة التي ترأسها العضو البرلماني عن حزب العمال «فرانك فيلد»، مما يزيد من عدم احتمالية أن تتضمن المسودة أيًّا من توصيات تلك المراجعة، ومن جانبه عبر أيضًا «أنتوني ستين»، المبعوث الخاص لوزيرة الداخلية لشؤون الاتجار في البشر، عن بعض التحفظات، في نفس الافتتاحية السابقة، حيث إن مشروع القانون في حد ذاته لن يزيد من المحاكمات.. ولا يتضمن بنودًا خاصة بتقديم الرعاية للضحايا على الإطلاق، فبعد ٤٥ يومًا يتم إطلاقهم في الشارع، وذلك رغم ثقته في أن مثل هذه القضايا من الممكن التطرق إليها مع تمرير مسودة القانون من خلال البرلمان، حيث إنها فرصة لن تتكرر كثيرًا، قائلاً: «إننا نريد أن نكون قادة العالم، ولن نكون كذلك إلا إذا شجعنا هذا القانون».

وتشمل العبودية في العصر الحديث الاتجار بالبشر والعمل القسري والزواج القسري والاستغلال الجنسي والعبودية الأسرية. وكانت الأمم المتحدة قد ندّدت، يوم ٢٠١٣/١٢/٢، بـ«العبودية الحديثة» كانتهاك «قاس» لحقوق الإنسان، يعاني منه ٢١ مليون شخص حول العالم، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لإلغاء الرق والعبودية، حيث أعلن الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون»، أنه من الضروري إنهاء العبودية الحديثة التي تؤثر على الفقراء والمهاجرين والسيدات والأقليات والسكان الأصليين، مطالبًا الدول الأعضاء التي لم توقع على الاتفاق الإضافي حول إلغاء العبودية والاتجار في العبيد بضرورة إبرامه.

من ناحية أخرى، أظهر مؤشر العبودية العالمي لعام ٢٠١٣، والذي أطلق للمرة الأولى في ٢٠١٣/١٠/١٧، أن قرابة ثلاثين مليون شخص في أنحاء العالم يعيشون في عبودية، وأن حوالي نصف هذا العدد يوجد في الهند، إذ يوجد في الهند ١٤ مليون شخص يعيشون في ظروف العبيد، وهو أعلى رقم على مستوى العالم، ويوجد في موريتانيا أعلى انتشار في هذا الصدد، حيث ٤,٢٪ من سكانها مستعبدون، بحسب التقرير.

وأضاف التقرير الذي يصنف ١٦٢ دولة أنه مازال بعض الأفراد يولدون اليوم في عبودية موروثة، وهو واقع قاس، ولا سيما في أجزاء من غرب إفريقيا وجنوب آسيا، موضحًا أن هناك ضحايا يتعرضون للأسر أو الخطف ثم بيعهم أو الإبقاء عليهم لاستغلالهم سواء كان ذلك عبر الزواج أو العمل بدون أجر على زوارق الصيد، أو للعمل في المنازل، فيما يتم خداع آخرين أو إغوائهم بمواقف لا يمكنهم الفكاك منها، بالعهود الكاذبة بوظيفة أو تعليم جيد.

ووفقًا للتقرير هناك عشر دول يعيش بها ٧٦٪ من أسرى العبودية في العالم، ولدى الصين ثاني أكبر عدد، حوالي ٢,٩ مليون عبد، تليها باكستان بـ٢,١ مليون، ثم نيجيريا (٧٠١ ألف)، وإثيوبيا (٦٥١ ألفًا) وروسيا (٥١٦ ألفًا) وتايلاند (٤٧٣ ألفًا) والكونغو (٤٦٢ ألفًا) وميانمار (٣٨٤ ألفًا) وبنجلاديش (٣٤٣ ألفًا).

كما تقدر الدراسة التي أجرتها مؤسسة «ووك فري»– وهي جماعة حقوقية مقرها أستراليا وتعتمد في إعداد مؤشر انتشار العبودية الحديثة على معايير عدد السكان، وزواج الأطفال وبيانات الاتجار بالبشر داخل وخارج البلد– وجود ٢٩,٨ مليون عبد في جميع أنحاء العالم.

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط؛ فيشير التقرير الأول للمؤشر إلى أن المنطقة تضم ٢,٥٤٪ من هذا العدد، لافتًا إلى أن عدد المستعبدين في منطقة الشرق الأوسط ليس الأعلى على مستوى العالم، ولكن المخاطر التي تحيط بالأفراد عالية نسبيًّا داخل المنطقة مع اختلافات قليلة من دولة لأخرى، ويضيف التقرير أن المنطقة تعاني من أعلى مستوى من التمييز ضد المرأة، متمثلاً في زواج الأطفال القسري، بالإضافة إلى انتشار إجبار النساء على ممارسة الدعارة، وعلى العمل، وأنه في ظل التغييرات السياسية السريعة بعد ثورات الربيع العربي، يطرح تساؤلاً حول مدى الالتزام السياسي لهذه الدول بتطبيق سياسات مكافحة العبودية.

وأشار إلى أن عددًا من دول المنطقة يستقبل نسبة كبيرة من العمال المهاجرين، حيث يمثل متوسط العمالة الأجنبية ما بين ٤٠ إلى ٩٠٪ من السكان، ورغم الإقرار بأنه ليست كل العمالة مستعبدة، فإن بعضهم يجد نفسه في مواقف تجعله عرضة للاستعباد.

وأفاد المؤشر بأنه على الرغم من سفر معظم العمال المهاجرين إلى منطقة الشرق الأوسط طوعًا لأجل العمل، فإن بعضهم يخضع فيما بعد للعبودية كالحالات التي تشمل حجب الرواتب، واحتجاز جوازات السفر، وعدم القدرة على المغادرة. ومن المجالات التي أبرزها التقرير صناعة البناء والتشييد باعتبارها قطاعًا يشهد حالات للعبودية الحديثة، كما ركز التقرير على خدم المنازل باعتبارهم ضحايا محتملين للاستعباد في منازل النخبة الثرية.

وأمام هذه المؤشرات السابقة، يبدو أنه باتت هناك أسباب عدّة تدفع المرء اليوم إلى أن يولي تاريخ العبودية اهتمامًا، فنحن الآن في مواجهة عودة ما يُسمّى «العبودية الجديدة» إلى الحياة اليومية وإلى الحياة المهنية، وقد ارتفعت بالفعل في العقود الأخيرة، في كل من الوسطين الديني والسياسي، أصوات لا حصر لها تدين هذه الممارسة التي تحدث بالفعل أمام أعيننا، ولا نحرك ساكنًا لمناهضتها.

٢٠١٤/٤/٢١

أسعار الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بلغ معدل النمو السنوي للاستهلاك المحلي للطاقة في المملكة العربية السعودية خلال فترة خطة التنمية الثامنة ٧,٧٪، مدفوعًا بازدهار الاقتصاد الوطني خلال فترة الخطة، واستقرار الأسعار المحلية لمنتجات الطاقة، واستمرار التوجه الاستثماري الصناعي نحو الأنشطة كثيفة الاستخدام للطاقة، وارتفع هذا الاستهلاك من ٢,٠٦ مليون برميل يوميًّا في ٢٠٠٤ إلى ٢,٩٧ مليون برميل يوميًّا في ٢٠٠٩، أي إن الاستهلاك المحلي قد بات يستنفد نحو ثلث إنتاج المملكة من النفط الخام سلعة التصدير الأولى، ما يعني أن استمرار هذا المعدل على ما هو عليه ينبئ بمخاطر تطول النمو المستدام، ويقتضي من ثم

إجراءات فعالة في اتجاهين: زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة بمصادرها المختلفة، وترشيد الاستهلاك، وكلاهما قد غدا ضروريًّا، وبينما زيادة الإنتاج مرتبطة بالموارد والتقدم التقني، فإن ترشيد الاستهلاك مرتبط بالوعي والأسعار، فضلاً عن إجراءات سياسية تنفذ على الأرض، من قبيل تشجيع الانتقال بوسائل النقل العام، وحظر استيراد الأجهزة المنزلية مرتفعة الاستهلاك للطاقة.

إن ما يجعل من هذه الإجراءات ضرورة هو أن معدلات نمو الاستهلاك قد فاقت بكثير معدلات نمو الإنتاج؛ حيث بلغ معدل النمو السنوي لإنتاج النفط الخام خلال سنوات هذه الخطة فقط ٠,٨٪، برغم تنفيذ عدد من المشاريع الهادفة إلى زيادة قدرات إنتاج النفط الخام، وبلغ هذا الإنتاج ٩,٢ ملايين برميل يوميًّا في ٢٠٠٨، أما الغاز الطبيعي فقد ارتفع إنتاج المملكة من نحو ٢,٧ تريليون قدم مكعب في ٢٠٠٤ إلى ٣,٤ تريليون قدم مكعب في ٢٠٠٨ بمعدل نمو سنوي ٥,٩٪.

وتشير توقعات خطة التنمية التاسعة أن يرتفع الاستهلاك المحلي للطاقة في المملكة العربية السعودية من نحو ٣ ملايين برميل يوميًّا في ٢٠٠٩ إلى نحو ٤ ملايين برميل يوميًّا في ٢٠١٤ بمعدل نمو سنوي٦,٥٠٪؛ أي أقل من المعدل الذي كان في الخطة الثامنة، بينما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع ٥,٢٪ سنويًّا، أي مازال معدل النمو محملاً بمضمون طاقوي كبير، وبينما ترمي الخطة إلى زيادة القدرات الإنتاجية للنفط الخام إلى نحو ١٢ مليون برميل يوميًّا، فإن الاستهلاك المحلي يظل مستحوذًا على ثلث الإنتاج، ما يعني أن الجهود الضخمة لزيادة الإنتاج خلال الفترة الماضية قد التهمتها الزيادات الكبيرة في الاستهلاك المحلي، بما يضع المملكة أمام تحديات لا تقل عن تلك التي كانت قائمة وقت إعداد هذه الخطة، سواء تعلقت هذه التحديات بالإنتاج أو تعلقت بالاستهلاك، ومن الجدير بالذكر أن المكون الرئيسي في هيكل استهلاك الطاقة هو المنتجات المكررة يليها الغاز الطبيعي، وإذا كانت المملكة قد أثرت عدم بيع غازها الطبيعي رغم امتلاكها احتياطيا كبيرا منه، لاستخدامه في تشغيل محطات الكهرباء بدلاً من النفط، فإن ارتفاع استهلاك المنتجات المكررة قد أخذ يجور على أهداف هذه السياسة الرامية إلى تحرير أكبر قدر ممكن من الإنتاج النفطي حتى يصبح متاحًا للتصدير محافظًا على مكانة المملكة عالميًّا كأكبر مصدر للنفط الخام والموازن الرئيسي لسوق هذا النفط، أي إن استمرار هذا الوضع الاستهلاكي لا يطول فقط النمو المستدام للمملكة، ولكنه يطول أيضًا مكانتها الدولية.

والمشهد السعودي نفسه في نمو الاستهلاك الطاقوي نجده يتكرر في كل دول مجلس التعاون الخليجي، ووفقًا لأرقام وكالة معلومات الطاقة الأمريكية فإن الاستهلاك البحريني من النفط قد ارتفع من ٢٢,٣ ألف برميل يوميًّا في ٢٠٠٦ إلى ٥٢ ألف برميل يوميًّا في ٢٠١٢، بينما ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي من ٣٧٨ مليار قدم مكعب في ٢٠٠٦ إلى ٤٤٦ مليار قدم مكعب في ٢٠١٢، وقد أصبح استهلاك النفط يتجاوز كل إنتاج حقل البحرين، بينما أصبحت البحرين تبحث عن مصادر خارجية لتفي باحتياجاتها من الغاز الطبيعي اللازم للتوسعات العمرانية والاقتصادية، وفي الكويت ارتفع استهلاك النفط من ٣١٧ ألف برميل يوميًّا في ٢٠٠٦ إلى ٣٨٧ ألف برميل يوميًّا في ٢٠١٢، وارتفع استهلاك الغاز

الطبيعي من ٤٣٤ مليار قدم مكعب في ٢٠٠٦ إلى ٥٠٢ مليار قدم مكعب في ٢٠١٢، ما جعلها تبحث أيضًا عن مصادر خارجية لاستيراد الغاز الطبيعي، وفي سلطنة عُمان ارتفع استهلاك النفط من ٥٥ ألف برميل يوميًّا في ٢٠٠٦ إلى ١٤٥ ألف برميل يوميًّا في ٢٠١٢ أي ثلاثة أمثاله، ويكاد استهلاك الغاز الطبيعي أن يتضاعف؛ إذ ارتفع من ٣٢٤ مليار قدم مكعب في ٢٠٠٦ إلى ٦١٩ مليار قدم مكعب في ٢٠١٢، ما جعل سلطنة عُمان تلحق بمشروع الدولفن الذي ينقل إليها الغاز الطبيعي من قطر، أما قطر فقد تضاعف فيها استهلاك النفط عبر هذه الفترة، فقد ارتفع من ٩٥ ألف برميل يوميًّا في ٢٠٠٦ إلى ١٩٠ ألف برميل يوميًّا في ٢٠١٢، وارتفع استهلاك الغاز من ٦٦١ مليار قدم مكعب في ٢٠٠٥ إلى ٦٩٠ مليار قدم مكعب في ٢٠١٢، وقطر هي الدولة الخليجية الوحيدة التي لديها فائض تصديري كبير للغاز، ما يجعلها المؤهلة الأقرب لسد احتياجات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

أما الإمارات فقد ارتفع استهلاك النفط فيها من ٤٤٩ ألف برميل يوميًّا في ٢٠٠٦ إلى ٦٢٣ ألف برميل يوميًّا في ٢٠١٢، وارتفع استهلاك الغاز الطبيعي من ١٤٥٧ مليار قدم مكعب في ٢٠٠٥ إلى ٢٦٦٣ مليار قدم مكعب في ٢٠١١ ما جعلها تحتاج إلى استيراد هذا الغاز الذي يأتيها عبر خط الدولفن من قطر.

وقد أدى هذا الارتفاع في الاستهلاك المحلي للنفط والغاز الطبيعي إلى انخفاض نسبة نمو الصادرات؛ ففي الكويت زادت الصادرات النفطية من ٢,٣٥ مليون برميل يوميًّا في ٢٠٠٦ إلى ٢,٤١ مليون برميل يوميًّا في ٢٠١٢، وزادت صادرات عُمان في نفس هذه الفترة من ٧٤١ ألف برميل يوميًّا إلى ٧٦٨ ألف برميل يوميًّا، وزادت صادرات قطر النفطية من مليون برميل يوميًّا إلى ١,٣٩ مليون برميل يوميًّا، وزادت صادرات السعودية من ٨,٦ ملايين برميل يوميًّا إلى ٨,٧ ملايين برميل يوميًّا، وزادت صادرات الإمارات من ٢,٤٧ مليون برميل يوميًّا إلى ٢,٥٩ مليون برميل يوميًّا، ومعنى هذا أن معدل استفادة الدول الخليجية من الارتفاعات التي شهدتها السوق النفطية العالمية في هذه الفترة كان محدودًا، بسبب تغول الاستهلاك المحلي على المتاح للتصدير.

وفضلاً عن هذا فإن الدول الإفريقية التي يقل فيها استهلاك الطاقة قد أخذ وضعها في سوق التصدير ينمو على حساب الوضع الخليجي؛ حيث تتوقع وكالة معلومات الطاقة الأمريكية زيادة المعروض من خارج الأوبك في ٢٠١٤ بمقدار ١,٣ مليون برميل يوميًّا ليصل إجمالي هذا المعروض إلى ٥٥,٩ مليون برميل يوميًّا، في مقابل تراجع معروض الأوبك إلى ٢٩,٤ مليون برميل يوميًّا.

وإذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي تضخ مبالغ ضخمة للاستثمار في القطاعات النفطية لزيادة قدراتها الإنتاجية في النفط والغاز، فإن القضية الملحة التي تمثل ضغطًا على هذه القدرات وتحديًا أمام النمو المستدام هي قضية تنامي الاستهلاك الطاقوي بمعدلات تفوق المعتاد في دول العالم المتقدم، وبعض من أسباب هذا النمو يرجع إلى نمو السكان، فقد ارتفع عدد سكان السعودية مثلاً بنسبة ٢٠٪ في الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ بمعدل نمو سنوي ٣,١٪ ليصبح العدد نحو ٢٧,١ مليون نسمة في سنة التعداد ٢٠١٠، إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل سببًا رئيسيًّا للإفراط في الاستهلاك وهو الأسعار المتدنية للطاقة في دول المجلس، والتي غدت في حاجة إلى إعادة نظر، ويوضح الجدول التالي مقارنة بين دول مجلس

التعاون وبعض الدول المتقدمة من حيث نصيب الفرد من البنزين متوسط السنوات ٢٠٠٨ – ٢٠١٢ (كجم من مكافئ النفط).

وقد حذرت عدة جهات دولية على رأسها صندوق النقد الدولي من هذا الاتجاه الذي يعززه نظام دعم الطاقة والبالغ تكلفته في الميزانية السعودية مثلاً نحو ١٣٠ مليار ريال سنويًّا، وفي السعودية يبلغ نصيب المنتجات النفطية في السوق المحلي من الدعم نحو ٧٦٪ وفي الكويت ٨٦٪، وفي قطر ٧٥٪، وفي الإمارات ٦٨٪، وفي البحرين بلغ نصيب هذه المنتجات من الدعم في ميزانية ٢٠١٣/ ٢٠١٤ نحو ١,٨ مليار دولار، وبلغ في سلطنة عُمان نحو مليار ريال في ٢٠١٢.

وقد أصبح يشار أن سعر البنزين في دول مجلس التعاون الخليجي قد أصبح أرخص من سعر الماء، وأن أسعار المنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الأسواق المحلية الخليجية هي الأرخص على مستوى العالم، وهي السبب الرئيسي وراء الإسراف في استهلاك الطاقة الذي يترتب عليه عدة نتائج سلبية على رأسها النقص في كفاءة استخدام الطاقة، وهي التي تقاس بالناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي في مقابل استهلاك الطاقة، فكلما انخفض هذا الاستهلاك دل ذلك على كفاءة أكبر في استخدام الطاقة، وتوقعت هذه الهيئات أن هذا الاتجاه إذا استمر سيصل بالاستهلاك السعودي مثلاً إلى ٩ ملايين برميل يوميًّا في غضون سنوات قليلة ولا يعد تصحيح أسعار الطاقة فقط مدخلاً رئيسيًّا لإحداث الترشيد المطلوب، ولكنه يعفي الكثير من الصادرات غير النفطية من القيود الدولية التي تفرض على دخولها كثيرًا من الأسواق باعتبار أنها أنتجت معتمدة على نسبة كبيرة من الدعم بما يخالف شروط منظمة التجارة العالمية.

٢٠١٤/٤/٢٣

مجموعة الأزمات الدولية ترى: غزة لها حدود معترف بها ولديها حكومة وقوة عسكرية وسياسة خارجية يمكن لإسرائيل الاعتراف بها كدولة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

الهجمات التي تشنها إسرائيل ضد غزة لم ولن تتوقف، كما أن تصعيد المواجهة من حين إلى آخر هو الآخر ليس بجديد، بل إنه يكاد يكون دوريًّا؛ أي إنه قاعدة وليس استثناءً حتى في ظل اتفاقات وقف إطلاق النار المتكررة بين الطرفين والتي كان آخرها في نوفمبر ٢٠١٢ إثر عملية «عمود السحاب» الإسرائيلية ضد القطاع.

إذن فالسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا تثير تلك الجولة الجديدة من التصعيد والتي جرت في مارس ٢٠١٤ كل هذا الزخم؟ ومن المهم هنا إيضاح ماجاء في تقرير أخير بشأن آفاق الوضع في غزة لمجموعة الأزمات الدولية. بداية، إن ما يلفت الانتباه وبشدة إلى تتبع مسار التفاعل الإسرائيلي مع قطاع غزة على مدى السنوات السبع الأخيرة هو الطرح الأخير الذي تمسك به عدد من المحللين الإسرائيليين والغربيين، والذي يراهن على ضرورة الاعتراف الإسرائيلي بحكومة «حماس» وإقامة دولة في غزة لضمان أمن إسرائيل.

اقتراح الدولة في غزة طرحته مجموعة الأزمات الدولية في تقرير نشر على موقعها الإلكتروني يوم ٢٠١٤/٣/٢٥ تحت عنوان «الجولة الجديدة في غزة»؛ والذي تطرق إلى: «ضرورة اعتراف إسرائيل بتغير الأوضاع في قطاع غزة التي تعد دولة بالمعنى الكامل للكلمة في المنظور الإسرائيلي، فهي تلبي الشروط الأربعة للدولة؛ لأن إسرائيل اعترفت بالحدود معها، كما أن لديها حكومة مركزية، ولديها قوة عسكرية خاصة، ولها سياسة خارجية مستقلة، ما يؤهلها للاعتراف الإسرائيلي، وخاصة أنه في حال تم تقويض حكم «حماس» في غزة ستنمو قوة الجهاد الإسلامي والفصائل الأخرى المسلحة داخل القطاع».

ويدعم تلك الرؤية ما أكده رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي السابق «مائير داغان» في ٢٠١٤/١/٤ من أنه لا مصلحة لإسرائيل في القضاء على حركة «حماس».

هذا الطرح يدعونا إلى دراسة النظرة الإسرائيلية إلى قطاع غزة قبل وبعد الانتخابات الفلسطينية في عام ٢٠٠٦، على ضوء التصعيد الإسرائيلي الأخير ضد غزة والذي جاء في أعقاب رد عناصر الجهاد الإسلامي بهجمات صاروخية على إسرائيل إثر مقتل ٣ من عناصرها في هجمات إسرائيلية، ما يفتح الباب أمام تساؤلات عدة حول الأهداف الحقيقية من وراء تصعيد المواجهة، وعلاقة «حماس» بتلك الهجمات، وما أسفر عنه ذلك من تداعيات على الطرفين.

تشير قراءة الوقائع التي أعقبت اتفاق الهدنة الموقع في ٢٠٠٩ لوقف العدوان الإسرائيلي على غزة آنذاك، والذي أطلق عليه عملية الرصاص المصبوب إلى مبادرة إسرائيل دائمًا لإيجاد مبرر للتصعيد كل مرة تشعر معها بأن قواعد التعامل مع حركة «حماس» قد تم تقويضها؛ ففي ٢٠١٢ بادرت إسرائيل إلى اغتيال رئيس أركان الحركة وانتظرت الرد كمبرر للتصعيد الذي أعقبته هدنة وقعت بوساطة مصرية في نوفمبر ٢٠١٢، وفي مارس ٢٠١٤ بادرت إلى اغتيال ٣ من كوادر حركة الجهاد الإسلامي وانتظرت الرد الذي تمثل في إلقاء أكثر من ١٣٠ صاروخًا وقذيفة في اتجاه إسرائيل كمبرر لشن غارات جوية على مواقع عسكرية لحركة الجهاد الإسلامي داخل غزة.

والأمر الذي يستحق الملاحظة هنا هو أن التصعيد الأخير يشير إلى أهداف إسرائيلية تتخطى مساعي التهدئة وتكريس وضع أمني يحفظ حدودها مع غزة إلى ما هو أبعد من ذلك:

– فمن جهة قد يكون التصعيد رسالة موجهة إلى مصر بأن الضغوط التي يمارسها جيشها ضد «حماس» قد يدفع لتفجر الأوضاع في غزة، إضافة إلى أن الحوار وبناء التفاهمات مع الحركة أمر ضروري لسلامة الأوضاع في القطاع وداخل إسرائيل.

ولكن التحركات المصرية للتعامل مع الأزمة تشي بأن هذه الرسالة لم تصل القيادة في مصر والتي اتجهت عند التفاهم على وقف إطلاق النار إلى التفاوض مع حركة الجهاد الإسلامي مباشرة مع تجاهل تام لحركة «حماس».

– ومن جهة أخرى قد يكون التصعيد رسالة إسرائيلية إلى «حماس» مفادها إظهار الحركة بمظهر العاجز مع ضعف سيطرتها الأمنية على غزة إلى جانب الأزمة السياسية التي تعانيها الحركة في ظل

نقص الموارد المالية وتدهور الأوضاع الاقتصادية إثر إغلاق الجيش المصري نحو ٩٥٪ من الأنفاق على طول الحدود بين سيناء وغزة؛ الأمر الذي نال من شعبية «حماس» بين أهالي القطاع.

وفي المقابل، فإن بعض المحللين يتمسكون برؤية مفادها أن هجمات الجهاد الإسلامي الأخيرة ضد إسرائيل تمت بتنسيق وتعاون تام مع حركة «حماس»؛ من منطلق أنه الخيار الأكثر مرونة والأقل مخاطرة والذي يضمن تصعيدًا محدودًا، على أمل أن تؤدي أزمة جديدة إلى تخفيف حدة الضغوط ولفت انتباه العالم إلى تدهور الأوضاع المعيشية في غزة، إضافة إلى إرسال رسالة مفادها أن غزة لن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة العزلة والبؤس.

أيًّا كانت أهداف الطرفين فإن معالجة الأزمة جاءت قاصرة، فهي تصب كما في المرات السابقة في إطار تكريس التهدئة مع فتح المجال أمام استمرار العمليات العسكرية على كلا الجانبين في إطار محدود، بل إنها زادت الأوضاع سوءًا استنادًا إلى ترسيخ واقع جديد؛ ألا وهو خروج الوسيط المصري من دائرة التفاوض مع حركة «حماس» من منطلق كونها الحاكم الفعلي لغزة حول الوضع الأمني في القطاع إلى بناء تفاهمات مع إحدى فصائل المقاومة الأخرى، ما جعل من الجهاد الإسلامي وبشكل مفاجئ لاعبًا إقليميًّا، وإن كان لا يتحمل أيًّا من أعباء الحكم، وهو وضع لن تتنازل عنه الحركة بسهولة، في ظل ظروف تؤهلها لتصدر مشهد النضال الوطني والخروج من عباءة «حماس» مستغلة الضائقة المالية التي تعانيها الحركة وعزلتها السياسية الواسعة عقب فقدانها الكثير من حلفائها الإقليميين وعلى رأسهم سوريا وإيران التي اتجهت إلى تسليح الجهاد بعد تجمد علاقاتها مع حركة «حماس» في ٢٠١١ على خلفية مناهضة الحركة لتحركات نظام «بشار الأسد» ضد الشعب السوري.

أخطاء حسابات الأطراف المعنية بالأوضاع في غزة وتقاعسها عن إيجاد حل حقيقي للأزمة ينذر بتحويل غزة إلى سودان جديد، فمع إصرار السلطة الفلسطينية وإسرائيل وكذا مصر والولايات المتحدة والمجتمع الدولي على الضغط من أجل فك قبضة «حماس» عن قطاع غزة، مع المخاطرة بتجاهل حقوق المدنيين المتضررين من سوء الأحوال المعيشية واستمرار الحصار الإسرائيلي للقطاع.. كل ذلك يجعل من غزة قنبلة موقوتة غير مأمونة العواقب.

وهكذا، تبدو أزمة قطاع غزة للوهلة الأولى على أنها أزمة اقتصادية فاقمت الأوضاع المعيشية لسكان القطاع سوءًا في ظل حصار طويل فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي؛ لكن نظرة متأنية لبوادر الأزمة تؤكد أنها أزمة سياسية ترتبط بعراقيل الانتقال السلمي للسلطة وخضوع أجهزة السلطة الفلسطينية بالكامل لحركة فتح، ما فجر خلافًا بين السلطة الفلسطينية وحركة «حماس» على آليات الحكم في غزة وخيار المقاومة للاحتلال الإسرائيلي.

فبعد انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥ تم إجراء ثاني انتخابات فلسطينية في عام ٢٠٠٦ أسفرت عن فوز الحركة بغالبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني وقيامها بتشكيل حكومة جديدة، ولم تكن «حماس» التي كانت تشارك للمرة الأولى في انتخابات لتطمح إلى الحصول على الأغلبية المريحة في الانتخابات النيابية، بل أقصى ما كانت تسعى إليه من وراء الإلقاء بثقلها السياسي

في الانتخابات إلى تشكيل كتلة مانعة داخل البرلمان الفلسطيني المؤقت ينهي هيمنة فتح على السلطة في فلسطين.

«حماس» تدرك تمامًا أن تمسكها بخيار المقاومة لا بديل عنه للحفاظ على بوصلتها وهويتها، كما أنه لا يتناسب مع الاضطلاع بأعباء سياسية كبيرة، وهو ما عمدت السلطة الفلسطينية إلى استغلاله لتحاول تحويل فوز الحركة السياسي إلى خسارة فادحة، وذلك من خلال رفض خيار الشراكة السياسية وتركيزها على سحب الكثير من صلاحيات حكومة «حماس» الجديدة والحد من قدرتها على القيام بالدور المنوط بها والذي انتخبها الفلسطينيون من أجله، وهو الحد من الفساد وإدخال إصلاحات سياسية واقتصادية بهدف الحد من شعبيتها تمهيدًا للإطاحة بها؛ الأمر الذي أدى إلى مواجهات أمنية بين الطرفين انتهت بسيطرة «حماس» على قطاع غزة فيما عرف بالحسم العسكري ليتحول الانقسام الجغرافي بين الأراضي الفلسطينية إلى انقسام في السيطرة الأمنية والسياسية بشكل كامل في ١٤ يونيو ٢٠٠٧.

تلا ذلك إقالة الرئيس «محمود عباس» حكومة «حماس» وتشكيل حكومة جديدة دون انتخابات فأصبح هناك حكومتان فلسطينيتان إحداهما في الضفة الغربية تابعة للسلطة الفلسطينية، والأخرى في قطاع غزة وتتبع حركة «حماس» والتي أصبح جميع الأطراف المعنية بالقضية الفلسطينية لا يعترفون بها، فأعطى ذلك مسوغًا لإسرائيل لفرض حصار شامل على القطاع بالكامل منذ يونيو ٢٠٠٧ وحتى الآن؛ حيث أغلقت أربعة معابر تجارية، وأبقت على معبر كرم أبو سالم، معبرًا تجاريًّا وحيدًا، ما أدى إلى تقويض فرص التنمية الاقتصادية في القطاع، وفرض أزمة زاد من مخاطرها سوء الإدارة مع تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني؛ فقد أسهمت الضغوط التي مارستها السلطة الفلسطينية بدعوى عدم الاعتراف بسلطة حكومة «حماس» إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءًا بين سكان القطاع، كما أن الأوضاع السياسية غير المستقرة في مصر وقيام الجيش المصري بتقييد الحركة المرورية في معبر رفح وإغلاق أكثر من ألف نفق بين القطاع وسيناء؛ أسهم في تأسيس وضع جيوسياسي جديد الخاسر الوحيد من ورائه هو المواطن الفلسطيني الذي أصبح يعاني ترديًّا في الظروف الحياتية وعزلة تامة داخل غزة.

يقع الجانب الأكبر من المسؤولية في تردي الأوضاع في قطاع غزة على كاهل كل من السلطة الوطنية الفلسطينية و«حماس»؛ فالنظرة أحادية الجانب من كلا الطرفين إلى الأزمة أدت إلى تدهور الأوضاع، فمن جهة اعتبرت السلطة الفلسطينية «حماس» مغتصبًا للسلطة لحصولها على غالبية أصوات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات ٢٠٠٦، ولم تبحث في الأخطاء التي ارتكبتها خلال فترات حكمها الطويل من تغلغل الفساد في أواصر مؤسسات الدولة، إضافة إلى سيطرتها بالكامل على مقاليد الأمور داخل الأراضي الفلسطينية وفرض رؤيتها في إدارة كافة الملفات سواء على الصعيد الداخلي وما يتعلق منها بهموم المواطن الفلسطيني أو ما يخص العلاقة مع إسرائيل وشروط التفاوض لإيجاد حل للقضية الفلسطينية مع عدم فتح الباب أمام أي إصلاحات سياسية أو اقتصادية، ما أدى إلى تدني شعبيتها بين أبناء الشعب الفلسطيني.

ومن جهة أخرى، فإن حركة «حماس» التي أخذت على عاتقها تصدر المشهد السياسي داخل قطاع غزة غلبت الرؤية الأمنية على مواجهة الأوضاع داخل القطاع، واعتمدت على حلول اقتصادية هشة وغير دائمة كالمعونات الاقتصادية والمالية القادمة من الدول والشعوب المتعاطفة مع أبناء غزة أو اعتماد الاقتصاد الخفي كأساس لموارد الحكومة من خلال الضرائب على البضائع التي يتم تهريبها من مصر إلى قطاع غزة من خلال الأنفاق لتصل نسبة الضرائب التي يتم تحصيلها عن البضائع القادمة عبر الأنفاق إلى أكثر من٤٠٪ من قيمة إيرادات الحكومة.

يأتي هذا فيما انحصرت الحلول التي تم طرحها لمعالجة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في حلول مؤقتة غير فعالة على المدى الطويل؛ كالمطالبة بفتح مصر لمعبر رفح بشكل دائم لتسهيل حركة البضائع والسفر، أو الاتجاه نحو الضغط على الجانب الإسرائيلي لتخفيف القيود على حركة البضائع إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم، مع ملاحظة أن إسرائيل منذ عام ٢٠١٠ وبعد الكثير من الضغوط الدولية سمحت بمرور ٨٤ صنفًا من البضائع إلى داخل القطاع فيما كان يدخل القطاع نحو ٤ آلاف صنف من مختلف السلع والمواد بحسب تقديرات الأمم المتحدة من قبل.

يقودنا ذلك إلى تأكيد ضرورة البحث عن حل جذري ودائم للأزمة؛ ذلك الحل هو فك الحصار المفروض على غزة ووقف العقاب الجماعي الذي يتعرض له الفلسطينيون؛ وهو الحل الذي دعمته تركيا وطالبت به أكثر من مرة، وقامت بإرسال أسطول مساعدات في مايو ٢٠١٠ لكسر الحصار، وما أتبعه من طرد للسفير الإسرائيلي في اسطنبول وتجميد العلاقات العسكرية مع إسرائيل بداية سبتمبر ٢٠١١، ما جعل الكثير من المحللين الفلسطينيين يرون في نجاح حزب العدالة والتنمية التركي في الانتخابات المحلية في مارس ٢٠١٤ نوعًا من الدعم لقضية غزة في اتجاه العمل على تفكيك حلقات الحصار الخانق.

وهنا من الضروري أن تبحث إسرائيل جديًّا في تخفيف القيود التي فرضتها الأوضاع على الساحة المصرية من خلال تعديل بعض شروط اتفاقية أوسلو من خلال تقديم إعفاءات ضريبية للقطاع، وربما تسهيل مرور الوقود والأسمنت ومواد البناء الأخرى إلى القطاع؛ لأن استمرار الضغوط الاقتصادية على سكان غزة قد يؤدي إلى مواجهة كبرى ربما تقود إلى نتائج دراماتيكية غير مأمونة العواقب على المدى الطويل، أما الحديث عن دولة في غزة فإنه يكرس الانقسام الفلسطيني ويفرغ مفاوضات السلام من أهدافها ويقوض حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته.

٢٠١٤/٤/٢٤

تقرير «تشيلكوت» بشأن حرب العراق.. هل من جدوى لاستعجال صدوره؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

لم يكن قرار غزو واحتلال العراق الذي اتخذه الرئيس الأمريكي السابق «جورج بوش» وشريكه رئيس الوزراء البريطاني «توني بلير» قرارًا كارثيًّا على العراق بما ألحقه به من دمار وخراب وتشريد لشعبه فقط، ولكنه كان كارثيًّا أيضًا في تداعياته السياسية على مستقبل الذين تورطوا فيه وتحديدًا رئيس الوزراء البريطاني «توني بلير».

فالبريطانيون – رغم أن البعض منهم عارض منذ البداية قرار الغزو، خاصة وأنه كان قرارًا منفردًا وبعيدًا عن مجلس الأمن – اكتشفوا أن رئيس وزرائهم خدعهم حين ادعى زورًا أن الرئيس العراقي «صدام حسين» يمتلك أسلحة دمار شامل وأنه بمقدوره إطلاق هذه الأسلحة خلال ٤٠ دقيقة! (وساعده في خداعه لهم أن المدعي العام اللورد «جولد سميث» أكد أمام البرلمان على قانونية التدخل البريطاني في العراق)، كما أن أحداث الغزو وما ارتبط به من ارتفاع التكلفة المادية والبشرية، فضلاً عن الانتهاكات التي ارتكبتها القوات البريطانية إضافة للانتقادات التي وجهت من معارضي الحرب لحكومة «بلير»، كل ذلك خلق رأيًا عامًا مضادًا للحرب ومطالبًا بسحب القوات البريطانية من العراق، بل إن ضغوط الرأي العام والانتقادات الحادة التي وجهت لـ «بلير» دفعته للاستقالة، بل وقضت تمامًا على مستقبله السياسي.

ولم يتوقف الأمر على استقالة «بلير» ولكن مورست ضغوط على خلفه «جوردون براون» للتحقيق في ملابسات حرب العراق، فكان أن شكل في ٢٠٠٩/٦/١٥ لجنة تحقيق مستقلة مكونة من (٥) شخصيات برئاسة السير «جون تشيلكوت» – كبير موظفي الخدمة المدنية بالحكومة البريطانية – لتكون مهمتها التحقيق في مشاركة بريطانيا في الحرب.

المهم أن هذه اللجنة بدأت عملها رسميًّا في ٢٠٠٩/٧/٣٠؛ حيث غطت تحقيقاتها الفترة الواقعة بين صيف ٢٠٠١ ونهاية يوليه ٢٠١٠، ومنحت اللجنة حق الدخول إلى جميع المعلومات الحكومية ومن ضمنها الوثائق السرية ذات الصلة بحرب العراق وصلاحيات تخولها استدعاء أي شاهد للمثول أمامها.

ولقد شملت تحقيقات اللجنة كل الذين كانت لهم صلة بحرب العراق في حكومة «بلير»؛ حيث استمعت إلى إفادات ١٥٠ شاهدًا كان على رأسهم «توني بلير» وخلفه «جوردون براون».. ورغم ما أبدته اللجنة من جدية في تحقيقاتها فإنها واجهت صعوبات أخرت صدور تقريرها لأكثر من مرة (كالحديث عن صدوره في نوفمبر ٢٠١٣)، ومنها مثلاً ما ارتبط بالخلاف بين اللجنة وحكومة «ديفيد كاميرون» بشأن المواد التي يمكن الكشف عنها في التقرير بسبب منع الحكومة نشر وثائق تتعلق بغزو العراق (وفقًا لقانون سرية المعلومات) الذي يمنع المحققين من الولوج إلى المعلومات والوثائق التي يحتاجونها في تحقيقاتهم، وذلك في الوقت الذي تعتقد اللجنة أنها يجب أن تتمتع بحق نشر ما تتوصل إليه من معلومات.

المهم أنه عاد الحديث في الأيام الأخيرة عن تقرير لجنة «تشيلكوت» حين أكد «نيك كليج»، نائب رئيس الوزراء البريطاني، على الأهمية المُلحة لنشر التقرير.. وقال: «إنني حقًا آمل أن تقبل الآن كل الأطراف المعنية ـ بما في ذلك هؤلاء الذين يعتقدون والذين يعلمون أنهم سيخضعون مرة أخرى للتحقيق ـ أنه قد حان الوقت لنشر هذا التقرير، حتى يمكن التدقيق في الأمر بصورة أكثر حيادية»، مؤكدًا أن غزو العراق «كان واحدًا من أكثر القرارات «كارثية» في تاريخ السياسة الخارجية البريطانية منذ واقعة قناة السويس (العدوان الثلاثي على مصر)».

وعن أسباب تأخر صدور التقرير والتي تمت الإشارة إلى إحداها عاليه، نفى المتحدث باسم «توني بلير» المزاعم بأن «بلير» هو المسؤول عن تأجيل صدوره، مدافعًا عن رئيس الوزراء السابق ضد «ادعاءات نيك كليج» بهذا الشأن، بينما برر غزو العراق «في الوقت الذي أصبحت فيه عواقب عدم التدخل في سوريا أكثر وضوحًا»، وكأن المتحدث باسم «بلير» يرى أن التدخل في سوريا ضروري مثلما كان التدخل في العراق.. رغم أن هناك من يتوقع أن ينتقد التقرير بشدة الكثيرين في الدائرة المقربة لـ «بلير»، والذين شاركوا في عملية التخطيط خلال الفترة التي سبقت الغزو.

ومع ذلك، لم يتضح بعد ما أو من الذي يمنع نشر التقرير؛ حيث أكد أحد المتحدثين باسم لجنة التحقيق أن المفاوضات التي تهدف إلى نزع صفة السرية عن «أجزاء حساسة من المعلومات» ما زالت متوقفة، والمعلومات المشار إليها من المتوقع أن تكون عبارة عن ٢٥ إشارة مرسلة ما بين «بلير» وشريكه في قرار شن الحرب على العراق الرئيس الأمريكي «جورج دبليو بوش»، و٢٠٠ مناقشة على المستوى الوزاري، و١٣٠ محادثة مسجلة بين «بوش» و«بلير» و«جوردون براون» بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والتي لم يكشف عنها مكتب رئيس الوزراء.

والجدير بالذكر أن سير «جيرمي هيوود»، المسؤول الحالي عن الوثائق في مجلس الوزراء، كان هو السكرتير الخاص لـ «بلير» خلال تلك الفترة، الأمر الذي دفع البعض إلى التكهن بأنه ربما يكون المسئول عن تأجيل نشر التقرير، بينما أدت الإشارة إلى الولايات المتحدة إلى تكهن البعض بأن واشنطن ربما تكون قد لعبت دورًا في التعتيم على نتائج التقرير خوفًا من أن يؤدي الإفراج عنها إلى الإضرار بالعلاقات البريطانية – الأمريكية.

وكان لورد «أودونيل» ـ سكرتير مجلس الوزراء السابق ـ قد صرح عام ٢٠٠٢ قائلاً: «إننا قد أولينا أهمية خاصة لحماية خصوصية قنوات الاتصال بين رئيس الوزراء «بلير» والرئيس «بوش».

وتشير مصادر إلى أنه من المحتمل أن تكون نتائج التقرير غير مريحة بالنسبة لأولئك المتورطين في التخطيط للحرب، ذلك أنه من المتوقع أن يشير التقرير إلى صحة الكثير من الاتهامات الموجهة ضد الدائرة المقربة لـ «توني بلير»، وذكرت صحيفة اندبندنت في يوليو ٢٠١١ أنه سيتم تحميل «بلير» مسؤولية «المزاعم الزائفة حول أسلحة الدمار الشامل العراقية»؛ «وعدم إبلاغ الشعب البريطاني بالاتفاق السري المبرم مع «جورج بوش» لخوض الحرب»؛ «والإبقاء على مجلس الوزراء على غير دراية بما يجري»؛ «علاوة على الفشل في مراقبة الفوضى التي عمت العراق بعد الغزو».

واللافت بعد كل ما سبق أن هناك من يتساءل حول سبب شغف الكثيرين بالتعرف على نتائج التقرير، وهم في واقع الأمر محقون في تساؤلهم هذا لعدة أسباب، أولها:

مرتبط بطبيعة تكوين اللجنة واختصاصها، فاللجنة أُخذ عليها خلوها من القضاة أو المحامين وعدم تبعيتها لمجلس اللوردات الذي يفترض أن يشرف على مثل هذه التحقيقات، علاوة على محدودية صلاحيتها وعدم قدرتها على الإطلاع على الوثائق والتقارير السرية، فضلاً عن سرية جلساتها باستثناء بعض الأشخاص الذين تم الاستماع إلى شهادتهم علنًا مثل «توني بلير».

ثانيها: أنه من غير المحتمل أن يكون لتقرير «تشيلكوت» تأثيرًا كبيرًا على الكيفية التي يتم بها فهم هذه الحرب، خاصة وأن الكثير من نتائجه معروفة بالفعل بصورة واسعة.

ثالثها: لأن التقرير غير ملزم ولا تترتب عليه أية تداعيات أو إجراءات بالنسبة للأشخاص المتورطين في قرار الحرب على العراق.

وإذا كان هناك من يرى أنه لا ينبغي إعطاء التقرير قيمة كبيرة، فإن هناك من يرى أن قيمته أدبية وأخلاقية؛ خاصة وأنه يكشف حقيقة المسئولين الذين خدعوا الشعب البريطاني وورطوا بلادهم في حرب لأسباب غير حقيقية ترتب عليها تدمير بلد آخر وإلحاق أكبر الضرر بشعبه، ومن ثم فإن تقرير «تشيلكوت» من المفترض أن يزوّد الحكومات البريطانية في المستقبل بطرق التعامل مع حالات مماثلة لحرب العراق، وبالتالي تعلم الدروس من العمل العسكري الذي أمر به «بلير» ضد «صدام حسين» فيما لو فكر رئيس الوزراء «ديفيد كاميرون» في المشاركة مثلاً في عمل عسكري ضد سوريا.

وتفيد مصادر إعلامية بأن إصدار التقرير عام ٢٠١٤ – وهو الاحتمال الأكبر – يعني أن تحقيق لجنة «تشيلكوت» سيقدّم الحكم والبصيرة في السياسات السرية والأحداث التي تعتبر بريطانيا معنية بها أو ضالعة فيها مثل استراتيجيتها حيال العراق قبل هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ضد الولايات المتحدة، بعد ١٢ عامًا من وقوعها.

وإذا كان هناك من تأثير سلبي لنشر التقرير في العام ٢٠١٤، فربما يكون هذا التأثير في الانتخابات العامة التي من المقرر أن تُجرى في العام القادم.. إذ من المرجح أن يُنشر التقرير في وقت سيء بالنسبة لحزب العمال، الذي سيجد نفسه مُرغمًا على مواجهة الاتهامات رغم أن الكثير من مسئوليه لم يعودوا في مناصبهم.. بيد أنهم سيبدون كما لو كانوا ينفذون سياسة الحزب.

٢٠١٤/٤/٢٧

أمن الخليج بين التحالفات الدولية وتعزيز الأمن الجماعي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ترتبط التحولات في الاستراتيجية الأمنية لمنطقة الخليج بالتغيرات الطارئة على مصادر التهديد التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، فأمن الخليج من القضايا القابلة للتغير والتطور في ظل تأثيرها وتأثرها الواضح بأي مستجدات إقليمية أو دولية، ما يجعله مرتبطًا بالأمن الدولي.

وقد فرضت التغيرات على الساحة الإقليمية منذ عام ٢٠١١ حاجة ملحة إلى إعادة صياغة الاستراتيجية الأمنية لمنطقة الخليج؛ حيث أدت تداعيات ما يعرف بالربيع العربي إلى تزايد المخاطر والتحديات الأمنية التي تهدد الأمن الوطني والإقليمي لدول الخليج، فمن جهة هناك التهديدات الإرهابية الناجمة عن وجود نحو ٢٥ ألف من الجهاديين على الأراضي السورية، ومن جهة أخرى هناك التهديد الإيراني المركب المتمثل في تركيز النظام الإيراني على الهيمنة والتوسع في سبيل العودة إلى دور شرطي الخليج، الذي كانت تلعبه طهران إبان حكم الشاه، إضافة إلى إصرارها على مواصلة التسلح النووي الذي يخل بالتوازن الاستراتيجي العسكري، ويهدد أمن واستقرار منطقة الخليج.

وتتزامن تلك التحديات مع إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تقليص دورها العسكري في الخليج، وإيجاد تفاهمات تفاوضية مع إيران بغض النظر عما يفرضه ذلك من اعتراف ضمني بالبرنامج النووي الإيراني، وما يمثله من ضغوط جديدة على المنظومة الأمنية الخليجية خلال المرحلة المقبلة، الأمر الذي يضاعف من المخاطر والتهديدات الأمنية المحتملة لدول الخليج، ويفرض إعادة صياغة الاستراتيجية الأمنية للمنطقة.

تثير هذه المستجدات ضرورة وضع إطار متعدد الأطراف لأمن الخليج تشارك فيه أطراف لها مصالح حيوية في الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج يجعل من المنظومة الدفاعية الخليجية قادرة مستقبلاً على التعامل مع المتغيرات السلبية، كخفض الولايات المتحدة التزامها بالدفاع عن الخليج، أو حدوث تحول في العلاقات الأمريكية مع إيران؛ وذلك من خلال:

– تعزيز التعاون الأمني مع قوى إقليمية ودولية، ومن ذلك زيادة التعاون العسكري مع عدد من الدول العربية؛ فقد ذكرت مصادر أردنية أن دول مجلس التعاون وجهت دعوة إلى الملكتين الأردنية والمغربية لإنشاء تحالف عسكري مشترك، وذلك خلال اجتماع المجلس الوزاري لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في ٢٠١٤/٣/٤، وبحسب تقرير لصحيفة المساء المغربية نشر في ٢٠١٤/٤/١٤ فإن التحالف العسكري الجديد سوف يضم دول مجلس التعاون الخليجي الست ـ السعودية، قطر، الإمارات، الكويت، البحرين، عُمان ـ إلى جانب المغرب والأردن لتكوين كتلة عسكرية تشمل قوات تصل إلى ٣٠٠ ألف جندي من المغرب والأردن، إضافة إلى قوات مصرية حال تم إدراجها في التحالف.. وذلك في حين أكد موقع «ديفنس نيوز» الأمريكي المختص في الشؤون الدفاعية والعسكرية أن مصر لم تتلق دعوة رسمية إلى الدخول في كتلة عسكرية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وربما تعود أسباب اللجوء إلى توسيع التكتل العسكري الخليجي بحسب ما أشار إليه «ماثيو هيدجس» المحلل في معهد الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري من وجود مساع خليجية للاستفادة من الحرفية العالية لقوات الجيش الأردني، إضافة إلى ما للجيش المغربي من تاريخ طويل وتجربة مهمة راكمها عبر مناورات عسكرية خاضها إلى جانب عدد من الدول كان آخرها مع الولايات المتحدة التي تمثل شريكًا استراتيجيًّا للمغرب.

وكان مجلس النواب البحريني قد وافق في ٢٠١٤/٤/١ على اقتراح تقدم به أحد النواب بضم مصر والأردن إلى قوات درع الجزيرة وقرر إحالة الموضوع إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بالمجلس لبحثه، ما يشير إلى الدور الذي قد يلعبه هذا التحالف الجديد في مواجهة تهديدات الأمن الداخلي في دول مجلس التعاون وزيادة احترافية التعامل معها.

عمومًا، هذا التحالف الجديد يطرح العديد من المخاوف في ظل كثرة التكهنات حول طبيعة وحجم القوات والمعدات المقترحة لتكوينه؛ فالبعض يرى فيه نواة لتحالف عسكري عربي وليس مجرد تعزيز لقوات درع الجزيرة؛ مع إمكانية التركيز على التدريب على معدات الحرب الإلكترونية والطائرات من

دون طيار وأنظمة الدفاع الصاروخية المتطورة وغيرها من المعدات ذات التقنية العالية، ما يفتح الباب أمام اعتراضات قوى إقليمية مثل إيران وإسرائيل اللتين تريان أن أي تحالف عسكري عربي موجه ضدهما بشكل مباشر، وإن اختلف الموقف الأمريكي وفقًا لعدة مؤشرات يأتي على رأسها سعي واشنطن لتعزيز المنظومة الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة من خلال صفقة أسلحة متطورة أعلن عنها الرئيس الأمريكي في يناير ٢٠١٤ لتسليح قوات خليجية مشتركة قوامها ١٠٠ ألف جندي تحت القيادة العسكرية الموحدة التي أعلنت عنها دول الخليج في ديسمبر ٢٠١٣ خلال قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الكويت.

ومن جهة أخرى، طرح مجلس العلاقات الخارجية مخاوف جديدة خلال مقال لـ «إليوت ابرامز» نشر في ٢٠١٤/٤/١٥ تحت عنوان «دول مجلس التعاون: وسائل الحماية والمخاطر» والذي شدد خلاله على ضرورة تعامل دول مجلس التعاون بحذر شديد مع المساعدات التي يمكن أن تقدمها قوات غير خليجية في الدفاع عن الدول الأعضاء ضد أي عدوان خارجي أو أعمال تخريبية أو الدفاع عن الحدود والبنية التحتية الحيوية.

بالإضافة إلى تعزيز التعاون العسكري الإقليمي، اتجهت دول مجلس التعاون إلى تأكيد شراكتها الأمنية مع حلف شمال الأطلنطي لتعزيز دوره في أمن منطقة الخليج؛ وهو ما اتضح خلال التصريح الذي أدلى به الأمين العام لحلف الناتو «أندرس فوج راسموسن» يوم ٢٠١٤/٤/٢؛ حيث أعرب عن تطلع الحلف إلى تطوير علاقات استراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي على ضوء ما تمثله المنطقة من أهمية كبرى في ضمان الأمن العالمي، ومن منطلق أن أمن واستقرار منطقة الخليج مصلحة استراتيجية لحلف شمال الأطلنطي، وأن الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية يصبان في مصلحة منطقة الخليج.

جاء ذلك التصريح بالتزامن مع عقد الاجتماع الأول على مستوى وزراء الخارجية بين حلف شمال الأطلنطي ودول مبادرة إسطنبول التي تضم مملكة البحرين وقطر والإمارات بمناسبة مرور عشر سنوات على توقيع المبادرة في يونيو ٢٠٠٤ بمدينة إسطنبول التركية التي تقوم على تقديم الحلف المساعدة والمشورة في مجال الأمن الإقليمي، وبناء حوار مع دول الخليج حول القضايا الحيوية في المنطقة، لمواجهة تحديات الإرهاب العالمي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي.

– يرتبط بذلك أيضًا توجه دول الخليج في سبيل الحفاظ على توازنات القوى في المنطقة إلى زيادة ميزانياتها العسكرية، وإحداث توازن نوعي في التسلح الخليجي؛ ففي عام ٢٠١٣ شهد الإنفاق العسكري لدول الخليج تطورًا واضحًا؛ حيث وصلت الميزانية العسكرية للمملكة العربية السعودية إلى نحو ٦٧ مليار دولار، مما يشكل زيادة بنسبة ١٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٢، لتأتي في المركز الرابع على مستوى العالم في الإنفاق العسكري، فيما وصل الإنفاق العسكري لدولة الإمارات إلى نحو ١٧ مليار دولار، وبلغ إجمالي الإنفاق العسكري للبحرين في عام ٢٠١٣ مليار و٢٣٦ مليون دولار، وذلك وفقًا لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام SIPRI الصادر في مارس ٢٠١٤.

كما ارتفعت واردات دول الخليج العربية من الأسلحة خلال السنوات الخمس الأخيرة (٢٠٠٨-٢٠١٣) بنسبة ٢٣٪، وحازت السعودية في السنوات الخمس الماضية المرتبة الخامسة عالميًّا في قائمة مستوردي السلاح وفقًا لتقرير معهد ستوكهولم، مع اتجاه دول الخليج إلى الاستثمار في أنظمة الدفاع الجوي والصواريخ.

ويرتبط التوجه الخليجي نحو توسيع دوائر التحالفات العسكرية وزيادة الإنفاق العسكري بشكل رئيسي بتعزيز مبدأ الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال تطوير منظومة دفاعية مشتركة لمجلس التعاون لردع النفوذ والقوة الإيرانية مع التركيز على مواجهة الاستراتيجية العسكرية الإيرانية الجديدة الممتدة إلى عام ٢٠٢٥؛ القائمة على شغل العالم بالبرنامج النووي الإيراني في وقت تسعى هي فيه إلى الوصول إلى مكاسب في جبهات أخرى من خلال نشر القوات البحرية بكفاءة وسرعة قياسية على امتداد مثلث استراتيجي من مضيق هرمز إلى البحر الأحمر إلى مضيق ملقا، ما يثير الانتباه إلى ضرورة بناء قوة إقليمية خليجية شاملة القدرات قادرة على ضمان استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والعسكرية في منطقة الخليج.

٢٠١٤/٥/٣

على طريق التسويق الاقتصادي لموقع البحرين الجغرافي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

اعتمدت دول عديدة على موقعها الجغرافي كحجر زاوية في نهوضها الاقتصادي، وأضافت الى هذا الموقع بعض السياسات التي تيسر معيشة البشر ونشاطهم الاقتصادي فيها، وإذا نظرنا إلى تجربة الجيل الأول من النمور الآسيوية، نجد أن ثلاثة من أعضاء هذا الجيل المؤلف من ٤ دول لم يكن لديهم موارد طبيعية أخرى ذات قيمة بخلاف الموقع، ونذكر مثلاً أن سنغافورة الجزيرة الصخرية الصغيرة لم يكن لديها حتى مياها الشرب، ومازالت إلى الآن تعتمد في حصولها على هذه المياه على ماليزيا، وبعد أن كانت قاعدة عسكرية بريطانية، وإيجار القاعدة والعمل بها والعمل في شبه جزيرة الملايو هي المجالات المفتوحة للعمل، فإن الإدارة السياسية لهذا المورد.. الموقع.. جعلت سنغافورة لا تسبق فقط ماليزيا في النمو الاقتصادي، وتكون واحدة من النمور الآسيوية الأربعة، بل غدا الماليزيون هم من يأتون للعمل في سنغافورة بالنهار ويعودون إلى بلادهم بعد انتهاء العمل.

وقد استشعرت سنغافورة دوما أنها محل طمع من ماليزيا القريبة منها والتي دخلت معها قبل ذلك في اتحاد ثم انفصلت عنه، كما أن هونج كونج العضو الثاني في النمور الآسيوية الأربعة التي استثمرت قربها من الصين واليابان لتحقيق صعودها الاقتصادي، كانت تدرك أنه يوم ما ستعود إلى الصين التي كانت من الذكاء بحيث أبقت على السياسات التي حققت هونج كونج بمقتضاها صعودها الاقتصادي، وابتكرت مفهوم: دولة واحدة ونظامين، واستمر الوضع في هونج كونج بعد انضمامها الى الصين كما كان عليه، ونفس السياسة طبقتها الصين مع ماكاو، وتعد بتطبيقها على تايوان، وتايوان العضو الثالث في النمور الآسيوية مثلها مثل هونج كونج سيأتي اليوم الذي تنضم فيه إلى الصين، ولكن قبل هذا فإن

وقوعها تحت التهديد الصيني لم يكن حائلاً دون صعودها الاقتصادي، وبراعة إدارتها السياسية في استثمار موقعها بين العملاقين الصين واليابان، بل إن الاستثمارات التايوانية كانت عناصر الحقن الأولى للتدفق الاستثماري على الصين الأم.

إلى هذا أدركت القيادة السياسية البحرينية منذ وقت مبكر أن موقع البحرين هو أهم أصولها الاقتصادية، وهو هبة الطبيعة لها، وإذا كان الموقع قد حدد للبحرين جيرانها، فإن القيادة السياسية البحرينية انتهجت من السياسات ما يجعل هؤلاء الجيران يدركون القيمة الاقتصادية البالغة لموقع البحرين، وإذا كانت الطبيعة قد حرمت المملكة مما أعطته لشقيقاتها في الخليج من ثروات نفطية، فقد استعاضت القيادة السياسية بسياسات الحرية الاقتصادية التي انتهجتها مبكرًا وبسياسات تعزيز التعاون الثنائي والجماعي، واستفادت من حاجة الثروات المتحصلة من المبيعات النفطية إلى الخدمات المصرفية والمالية، وعدم قدرة بيروت بسبب ظروف الحرب الأهلية الطويلة الاستمرار في تأدية هذه الخدمات، فسوقت البحرين موقعها وسياساتها وقدرة عنصرها البشري لدى المصارف والمؤسسات المالية العالمية، ما جعلها تتنافس على القدوم للبحرين واتخاذها منطلقًا لممارسة أنشطتها التي تخدم المنطقة كلها، وفي غضون سنوات قليلة أصبحت البحرين المركز المالي للمنظومة الخليجية وأصبح المركز المالي المجمع للقطاع المصرفي في البحرين يقارب نحو ٨ أمثال الناتج المحلي الإجمالي البحريني، وغدا قطاع الخدمات المالية الذي يتسم بنسبة بحرنة عالية أكبر قطاعات الاقتصاد البحريني بعد القطاع النفطي، بل إنه في السنوات التي كان سعر النفط فيها منخفضًا كان يفوق القطاع النفطي، وبلغ عدد صناديق الاستثمار نحو ٢٨٠٠ صندوق بإجمالي استثمارات أكثر من ٨,٣ مليارات دولار.

ونجاح البحرين في أن تكون مركزًا ماليًّا للمنظومة الخليجية أغرى بلدان خليجية أخرى أن تسير على نفس المنهج، حتى غدت تنافس البحرين في هذه الخدمات، ما جعل المملكة تسعى إلى مزيد من التخصص في الخدمات المالية، وركزت على الخدمات المالية الإسلامية البعيدة عن شبهة الربا، وهي بذلك كانت تخاطب العالم الإسلامي كله، وأخذت الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية في البحرين تقارب الناتج المحلي الإجمالي البحريني، وتصدرت البحرين الدول الخليجية في عدد المصارف المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفي عدد النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وفق بيانات المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك حققت البحرين طفرة نوعية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية على مستوى التشريعات والنظم، ما جعلها تقدم نماذج في هذه الصناعة للدول الأخرى، وقد تضمنت رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ لتطوير هذه الصناعة إنشاء سوق للصكوك الثانوية إضافة إلى تأسيس سوق مال بين المصارف الإسلامية، وتعد البحرين إحدى الدول الخمس الرئيسية التي تصدر صكوكًا إسلامية، كما غدت المملكة مقرًّا للعديد من الهيئات الخدمية في صناعة الصيرفة الإسلامية، كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومركز إدارة السيولة، والسوق المالية الإسلامية الدولية، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

واستثمارا في الموقع أيضا سعت البحرين منذ البداية إلى عدم تصدير إنتاجها النفطي خاما والارتقاء بقيمته المضافة، ومن خلال سياسات تعزيز التعاون الإقليمي تم مد خط أنابيب يصل النفط السعودي إلى سترة؛ حيث يتم تكريره ويصدر مكررات نفطية، ثم أخذت البحرين تطور من القيمة المضافة الى هذه المكررات، وأصبحت تصدر النفط الخام قاصرا على نصيب البحرين في حقل أبو سعفه، ويتولى هذا التصدير شركة أرامكو السعودية، وتستورد البحرين من السعودية يوميًّا عبر الخط المشار إليه نحو ٢٢٠ ألف برميل يضاف إليها إنتاج حقل البحرين ليصل إنتاج المصفاة إلى قرابة ٢٧٠ ألف برميل يوميًّا يصدر معظمها إلى الأسواق الخارجية، وفي غضون سنوات قليلة يتم تطوير هذا الخط بعد نقله خارج المناطق السكنية ليستوعب قرابة ٣٦٠ ألف برميل يوميًّا، بما يعد من أكبر المشروعات النفطية البحرينية في العقد الحالي.

وإذا كانت هذه الصناعة قامت بالتعاون المشترك البحريني السعودي، ومثلها قامت صناعة الألمنيوم في البحرين، فإن صناعة البتروكيماويات أيضًا التي تمثلها شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، وهي أيضًا تعمل على الاستثمار في الارتقاء بالقيمة المضافة، كانت ثمرة سياسة التعاون البحريني السعودي الكويتي في استثمار موقع البحرين وقواها البشرية المؤهلة والمدربة، ومثل هذه الصناعة أيضًا صناعات الحديد التابعة لشركة الخليج للاستثمارات الصناعية المملوكة لدول مجلس التعاون الخليجي، ومثلها المشروعات العقارية والسياحية الكبرى في المملكة.

وقد تعززت قيمة موقع البحرين بعد إنشاء جسر الملك فهد، ما عزز الشراكة مع السعودية كشريك استراتيجي رئيسي للبحرين، وغدت تستحوذ على أكثر من ٢٥٪ من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية البحرينية مع العالم الخارجي، ويعزز هذه التجارة ما تتجه إليه البحرين والسعودية من إنشاء جزيرتين على الجسر بما يحقق سرعة انسياب حركة الشاحنات، وقد غدا هذا الجسر يشكل رافدا مهما للاقتصاد البحريني بالزيادة الكبيرة التي حققها في أعداد الزوار الذين يفدون إلى البحرين، وسيتحقق لموقع البحرين مزيدًا من التعزيز بعد إنشاء جسر قطر البحرين البالغ كلفته نحو ٢ مليار دولار، وخاصة إذا أنجز هذا المشروع قبل استضافة قطر لكأس العالم لكرة القدم في ٢٠٢٢.

وقد أغرى نجاح القيادة البحرينية في تسويق موقع البحرين المعزز بسياسات صديقة للأعمال والاستثمار بتطوير هذا النجاح إلى مجالات أخرى، حيث تسعى أن تكون البحرين مركزا صناعيًّا ومركز أعمال وخدمات لوجستية للمنطقة، واستفادة بارتفاع الأسعار العالمية للألمنيوم، ورغم تحديات الطاقة سعت إلى تطوير شركة ألبا بإضافة خط الصهر السادس الذي يضيف قرابة ٤٠٠ ألف طن إلى إنتاج هذه الشركة لتصبح أكبر شركة لإنتاج الألمنيوم خليجيًّا وواحدة من أكبر الشركات العالمية، وهي صناعة تقوم عليها العديد من الصناعات الأخرى الصغيرة والمتوسطة، كما عكفت وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع شركة آرثر ديلتل على دراسة إنشاء مدينة اقتصادية صناعية جديدة يبدأ تنفيذها هذا العام ويستمر التنفيذ على أربع مراحل تنتهي في ٢٠٤٠، وتمتد على مساحة ٩٥كيلومترا مربعا جنوب جسر البحرين قطر بكُلفة نحو ٦ مليارات دينار وتسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٢٠٪ وتوفر نحو ربع

مليون فرصة عمل، وقبل هذه المدينة كانت مدينة سلمان الصناعية التي دشنها الملك في يناير ٢٠١٠، وتشمل منطقة الحد الصناعية ومنطقة البحرين العالمية للاستثمار، والترويج للاستثمار في هذه المدن الصناعية يتم محليًّا ودوليًّا.

إلى هذا الترويج كانت جولات العاهل البحريني ورئيس الوزراء وولي العهد الخارجية في السنوات الأخيرة، والتي كان تركيزها على الدول ذات الاهتمامات الكبيرة بالمنطقة ولها استثمارات فيها، فكانت زيارة العاهل البحريني لليابان في إبريل ٢٠١٢ لتدشين مرحلة جديدة في العلاقات اليابانية البحرينية، رغم أن هذه العلاقات تعود إلى عام ١٩٣٤ بتصدير أول شحنة نفطية بحرينية لليابان، ورغم أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين تعود إلى ١٩٧٢م، ورغم ٣٠ زيارة متنوعة متبادلة بين قيادات البلدين قبل هذه الزيارة، أتت هذه الزيارة بعد أن أخذت الكثير من الشركات اليابانية تعمل في البحرين، وبعد أن أصبحت دراسة اللغة اليابانية محل اهتمام الشباب البحريني، وبعد أن غدت التجارة البحرينية اليابانية تستحوذ على نحو ٨٪ من تجارة البحرين مع العالم، إلى هذا أيضا كان المنتدى الاقتصادي البحريني الياباني في إبريل ٢٠١٢ بمناسبة الزيارة الملكية، كما كانت زيارة العاهل البحريني لتايلاند، وترؤسه وفد المملكة في قمة التعاون الآسيوي بالكويت في أكتوبر ٢٠١٢، وكانت زيارته للصين في سبتمبر ٢٠١٣ بعد أن بلغ حجم التجارة البحرينية الصينية أكثر من ١,٥ مليار دولار، وزيارات رئيس الوزراء لتايلاند والفلبين وسنغافورة ٢٠٠٩، وتايلاند في مايو ٢٠١٢ وإبريل ٢٠١٣، وزيارة ولي العهد لكوريا الجنوبية في إبريل ٢٠١٢ وواشنطن في مايو ٢٠١٢ والهند في نفس الشهر واليابان في مارس ٢٠١٣ وماليزيا في نفس الشهر وكندا في يونيو ٢٠١٣.

وقد مارست كل هذه الزيارات ما يمكن أن نسميه بالدبلوماسية الاقتصادية على مستوى القمة، ليس فقط سعيا للاستفادة بالخبرة التنموية لهذه الدول ولكن لجذب استثمارات قطاعات الأعمال فيها إلى الفرص التي يوفرها موقع البحرين وسياساتها الاقتصادية وما تقوم به الحكومة البحرينية من جهد في توفير بنية تحتية واجتماعية محفزة للنمو، ومن المتوقع بعد أن أخذت الأوضاع الأمنية في الاستقرار النسبي أن يشهد العام الحالي ثمار هذه الزيارات في مزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البحرين والتي تمثل عنصرا مهما في تعزيز تنميتها، ليس فقط كتدفق أموال ولكن تكنولوجيا متقدمة ما يعود فيرقى ثانية من موقع البحرين كأهم أصولها الاقتصادية.

٢٠١٤/٥/٤

سوق العمل البحريني وقضايا لا تزال عالقة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

من أهم مستهدفات الرؤية الاقتصادية للبحرين ٢٠٣٠ أن يتوافر لكل مواطن بحريني ومواطنة بحرينية فرصة عمل لائقة، وهي بهذا تنتقل في سياسات التشغيل من مجرد توفير فرصة عمل، إلى أن تكون فرصة العمل لائقة، أي توافر حدّ أدنى من الأجر يكفل تغطية المتطلبات المعيشية بشكل كريم، وأن يتزايد هذا الأجر سنويًّا، وأن يكون مغطى تأمينيًّا، الأمر الذي عززه قانون العمل البحريني الجديد رقم

٣٦ لسنة ٢٠١٢، والإجراءات التي قامت بها الحكومة البحرينية بشأن دعم فرص العمل للمواطن البحريني في القطاع الخاص سواء من حيث التدريب والتأهيل، أو تعويض الفروق بين ما يدفعه القطاع الخاص للعامل وما تستهدفه الحكومة من حد أدنى للأجر، والذي بلغ ٤٠٠ دينار شهريًّا للجامعي، و٢٥٠ دينارا شهريًّا لمن هو دونه.

وبمفهوم العمل اللائق، فإنه وفقًا للبيانات الإحصائية للعام الماضي ٣٠١٣ بلغ عدد العاطلين ٨٤٦٨ فردًا أغلبهم إناث، مما يشي أن البطالة في البحرين أنثوية، وأن التشغيل ذكوري، ويعني بشكل آخر تفضيل القطاع الخاص، وهو المنوط به النشاط الاقتصادي أساسًا، عمل الذكور، وإذا كانت نسبة البطالة في البحرين قد انخفضت كثيرًا في السنوات الأخيرة حتى بلغت نحو ٤٪ في ٢٠١٣، بينما كانت نحو ١٦٪ في ٢٠٠٦ بفضل التعاون المثمر بين الحكومة والقطاع الخاص، فإن هناك قضايا في سوق العمل البحريني ما زالت في ٢٠١٤ تؤرق صاحب القرار والقائمين على إصلاح هذا السوق، وذلك رغم الجهود التي بذلت في السنوات الماضية في هذا الاتجاه.

وأولى هذه القضايا هي تلك الفجوة القائمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، الأمر الذي ترتب عليه فائض عمالة كبير في وظائف من جانب، ونقص عمالة كبير في وظائف أخرى من جانب آخر، وذلك رغم اتساع القاعدة التعليمية ورغم اتساع النشاط الاقتصادي، وهي الفجوة التي ترتب عليها ارتفاع الطلب على العمالة الوافدة لتلك الوظائف التي تعاني نقصًا، وهي الظاهرة التي أدت إلى خلل التركيبة السكانية لصالح غير البحرينيين، وإن كانت بنسبة أقل من الدول الخليجية الأخرى فيما عدا السعودية، ويزيد من مفاقمة هذه الإشكالية نوعية الوظائف التي بها نقص، وهي إما وظائف ذات قدرات ومهارات فنية أو إدارية عليا، أو وظائف متدنية لا يقبل عليها البحريني، وجزء من المسؤولية في هذه الإشكالية يقع على عاتق المنظمات التعليمية، وجزء آخر يقع على عاتق المؤسسات الاقتصادية التي تطلب هذه العمالة، فالمؤسسات التعليمية لم تكفل من التدريب العملي والبحوث والدراسات التطبيقية ما يجعل خريجيها ينتقلون بسهولة من ميدان التعلم إلى ميدان العمل، كما أنها تتوسع في تخصصات أكثر من اللازم، وتضيق من الإقبال على تخصصات أخرى دونما تنسيق مع الهيئات والوزارات المعنية بالطلب على الخريجين، ومن الحلول التقليدية في هذا المجال أن تكون السنة الأخيرة في الدراسة هي فترة تدريب في المؤسسة الاقتصادية المنتظر أن يلتحق بها الخريج على العمل الذي من المتوقع أن يمارسه فيها، أو يكون التدريب في ذات المؤسسة التعليمية على أيدي المدربين المنتدبين من الجهات التي من المتوقع أن يعمل فيها الخريج.

كما أنه مع توسع المملكة في إنشاء المدن الصناعية، فإن الصناعات الموجودة في كل مدينة يمكنها أن تتشارك في إنشاء مؤسسة تدريبية داخل المدينة الصناعية يلتحق بها الطالب في آخر سنة دراسية له، ويقوم بالتعلم والتدرب على المهن المطلوبة في هذه المدينة الصناعية، وإذا أرادت المؤسسات الاقتصادية حلولاً دونما انتظار إصلاح هذه الفجوة من جانب المؤسسات التعليمية، فإن عليها أن تقيم مدارسها الخاصة بها، التي يلتحق بها الطالب مباشرة بعد مرحلة التعليم الأساسي، وتكون الدراسة في هذه

المدارس وفق مناهج وزارة التعليم مضافًا إليها ما تقرره المؤسسة الاقتصادية من مواد وتدريب لتمكين الخريج من ممارسة المهنة التي يريدها، وقد أصبح للبحرين مؤسسات اقتصادية كبيرة تستطيع ذلك في مجالات الصناعات النفطية والمعدنية والكيماوية، كما أن لديها تجربة في معهد العلوم المصرفية وفي المعاهد العسكرية.

ويرتبط بقضية الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل كما ذكرنا ارتفاع الطلب على العمالة الوافدة، والقضية الحساسة في هذا الشأن هي ارتهان نوعية وظائف معينة لجنسية معينة، ورغم أن تحليل وضع العمالة الوافدة يشير إلى أن غالبيتها آسيوية، إلا أنه داخل هذه الأغلبية الآسيوية يزداد ثقل العمالة الهندية حتى تتجاوز أكثر من ٥٠٪ من إجمالي العمالة الوافدة، وإذا كان هدف سياسات التشغيل بوجه عام هو الارتقاء بنسبة البحرنة في عموم الوظائف، وعدم ارتهان وظيفة معينة بجنسية معينة، تجنبًا لأي ضغوط عمالية أو ضغوط أخرى، فإن هذا يقتضي ضمن سياسات التنويع أيضًا تنويع مصادر العمالة بما يمثل إثراءً لخبرة سوق العمل البحريني وعدم ارتهان هذه الخبرة لمدرسة معينة، فضلاً عن التأثير الثقافي لهذه المدرسة، والتباطؤ في علاج هذه الإشكالية سواء في اتجاه العمالة الوطنية، أو العمالة الوافدة نفسها يخلق وضعًا شبه دائم، حيث تسعى الجنسية ذات الوزن الأكبر لأن يكون لها مدارسها ومعابدها وجمعياتها ونواديها، بل تجمعاتها في أحياء ومناطق سكنية معينة، وتمثل حاجزًا يحول دون اختراق جنسيات أخرى لوضعها النسبي المتميز في وظائف تعتقد أنها صارت حكرًا لها.

والقضية الأخرى في إصلاحات سوق العمل هي قضية تأنيث البطالة، فرغم ضعف مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي البحريني، وهو أمر كان مرتفع الثمن اجتماعيًّا؛ إذ أصبح البديل هو الاستعانة بالعمالة الوافدة، إلا أن فرص العمل التي يولدها النشاط الاقتصادي أصبح معظمها يذهب إلى الذكور، ومن المعلوم أن نسبة الإناث البحرينيات في إجمالي المواطنين تصل إلى نحو٥٠٪، وبينما تبلغ نسبة القوى العاملة في إجمالي السكان (بحرينيين وغير بحرينيين) نحو ٤٣,٨٪، فإن نسبة القوى العاملة في القطاع الخاص تبلغ ٩٢,١٪، بما يعني أن القطاع الخاص هو المشغل الأكبر للعمالة، غير أن نسبة البحرينيين ذكورًا وإناثًا في القوى العاملة في القطاع الخاص تبلغ فقط ١٧,٤٪، وتبلغ نسبة الإناث في إجمالي العمالة البحرينية في القطاع الخاص قرابة الثلث (نحو ٢٦ ألف امرأة) بينما تقترب نسبة الإناث من الذكور في العمالة البحرينية في القطاع العام التي تمثل النسبة الغالبة في هذا القطاع وتبلغ نحو ٨٧٪، وقد كان حصد الوظائف الجديدة للعمالة البحرينية سواء في القطاعين العام أوالخاص يذهب معظمه للذكور.

ويعزى هذا من ناحية إلى المزايا العديدة التي اكتسبتها المرأة البحرينية والتي جعلت أصحاب العمل يدركون أن إنتاجيتها أقل، كما يعزى إلى المرأة نفسها التي تفضل إعطاء أطول وقت لبيتها وحتى الامتناع كلية عن الانخراط في سوق العمل، ولا تكاد قوة العمل النسائية البحرينية في القطاعين العام والخاص تبلغ نحو ٤٤ ألف امرأة، أي قرابة سدس عدد النساء في البحرين، وهو ما يعني أن مملكة

البحرين تعاني من نقص تشغيل مورد مهم من مواردها البشرية، وهناك حلول عديدة من داخل الصندوق ومن خارجه، كتحقيق تأنيث التعليم الأساسي، ورفع نسبة النساء في قطاعات الضيافة والاتصالات والخدمات الصحية والوظائف الإدارية، وتفعيل نظم العمل من داخل المنزل كمشروعات الأسر المنتجة والإنتاج الغذائي والحرفي وإنتاج البرمجيات، والعمل ببعض الوقت، ونظام العودة إلى العمل.

والقضية الأخرى المؤرقة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وسياسيًّا هي قضية العمالة السائبة، وتأتي خطورتها من حيث تأثيرها على وضع العمالة المنتظمة، وفي النظم الرأسمالية الفجة يصبح وجود جيش كبير من العاطلين بمثابة عنصر تهديد يرفعه صاحب العمل ضد العامل المنتظم، ويوقف بمقتضاه إعطاء هذا العامل المنتظم حقوقه في زيادات الأجر أو الإجازات أو المزايا الأخرى العينية والنقدية، إذ كلما رفع هذا العامل المنتظم صوته يصبح مهددًا بالاستبدال بعامل سائب أو غير منتظم على استعداد لقبول أي شروط عمل، ومن ثم فإن وجود مثل هذه العمالة السائبة بذاته يطيح بالهدف الاستراتيجي الذي سعت إليه رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، وهو توفير فرصة عمل لائقة لكل مواطن بحريني راغب في العمل قادر عليه، وتقدر هذه العمالة السائبة في مملكة البحرين بين ٥٠ – ٨٠ ألفًا، وقد أصبحت هذه الظاهرة تختلط بظاهرة الاتجار بالبشر وبنشاط المافيا العالمية في هذا الاتجار، والتي لها شبكات تمتد من الدول المصدرة لهذه العمالة، ورغم وضع العديد من المخططات لاحتواء هذه الظاهرة واتباع العديد من الأساليب سواء عن طريق التفتيش العمالي وزيادة عدد المفتشين والحملات التفتيشية، وإنشاء مراكز إيواء لتجميع من يضبط من هذه العمالة وتسفيرها إلى بلادها، فضلاً عن الاتصالات مع البلدان المصدرة لهذه العمالة، فإن الدراسات قد بينت أن أعداد هذه العمالة تنمو بنسبة ٧٪ سنويًّا، بما يعني تضاعفها في خلال ٥ سنوات، وقد عزى البعض زيادة أعداد هذه العمالة إلى تخفيض رسوم تصاريح العمل ونشاط مكاتب التشغيل والتسفير، والمكاسب التي تتحصل عليها الأطراف المختلفة من تجارة الفيزا الحرة، وغدت هذه الظاهرة لا تقتصر على البحرين فقط ولكنها تطول كل الدول الخليجية، وتفاقم من مشكلة الخلل السكاني فيها، ومن المشكلات الاجتماعية والظواهر الإجرامية، بل أحيانًا الاستخدام السياسي لهذه العمالة، ولم تعد مسؤولية مواجهة هذه الظاهرة هي فقط مسؤولية وزارة العمل أو هيئة تنظم سوق العمل أو وزارة الداخلية، ولكنها مسؤولية كل الأطراف المعنية بالتشغيل واستقرار الأوضاع الاجتماعية سواء كانت هذه الأطراف حكومية أو أهلية.

٢٠١٤/٥/١١

حلقة نقاشية في كلية الاقتصاد بجامعة لندن حول: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أثارت حالات العنف التي شهدتها المنطقة العربية منذ بداية الحرب الأمريكية على العراق في ٢٠٠٣ وما أعقبها من إسقاط مؤسسات الدولة العراقية، وتحول العراق إلى ساحة اقتتال طائفي واسع النطاق، وما أحدثه الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس من إضعاف للقضية الفلسطينية، وما جلبته موجات

الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا من صراعات داخل هذه الدول ـ اهتمامات العديد من الباحثين المعنيين بمنطقة الشرق الأوسط، وخاصة منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، ومن بين هؤلاء الباحثين البروفيسور «جريجوري جوز» أستاذ العلوم السياسية في جامعة «فيرمونت» والأستاذ الزائر في مركز بروكنجز؛ حيث تناول في محاضرته بمدرسة لندن للاقتصاد في الأول من مايو الحالي، تلك الصراعات تحت عنوان الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط.

يقارن «جوز» بين هذه الحرب وتلك الحرب التي كانت قائمة بين بلدان عربية في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حيث كانت الحرب الباردة الأولى بين دول، وغير طائفية، بينما الحرب الجديدة تدور داخل الدول، ولها أبعاد أخرى أبرزها الانقسام داخل المجتمع السني بتجريم جماعة الإخوان المسلمين واعتبارها جماعة إرهابية، وفي بعض الحالات اكتست هذه الحرب باللون الطائفي، كما هي الحال في العراق وسوريا، واللون الثقافي كحالة الأكراد.

وبحسبه فإن مقدمات الحرب الباردة الجديدة تختلف من بلد إلى آخر كالآتي:

– الغزو الأمريكي دمر الدولة العراقية.

– الربيع العربي أضعف مصر وسوريا وليبيا (لم يذكر تونس).

– الانقسام بين فتح وحماس أضعف فلسطين.

– لبنان واليمن كلاهما يعاني ضعفًا تاريخيًّا.

– رغبة الدول التي تتمتع بالمال والنفوذ في لعب دور أقوى من القوى التقليدية.

ورغم إقرار «جوز» أن الغزو الأمريكي للعراق أدى إلى تدمير الدولة العراقية، بهدم مؤسساتها، وإفساح المجال للطائفية كي تقوض وحدة الدولة وتحولها إلى ساحة اقتتال طائفي راح ضحيته مئات الآلاف من العراقيين، فضلاً عن تبديد ثروات العراق وتحوله إلى دولة فاشلة لا تملك إمكانية السيطرة على إقليمها، حتى تحولت إلى منطقة نفوذ خالصة لإيران بعد أن كانت تمثل يومًا ما الجدار الشرقي للأمن القومي العربي، إلا أن «جوز» يذهب إلى أن الحرب الباردة الجديدة التي هي عنوان الصراعات القائمة داخل بعض البلدان العربية لا تحركها محاولات قوى خارجية إقليمية وغير إقليمية لزعزعة استقرار الدول واكتساب النفوذ، وأرجع ذلك إلى غياب هيكل الدولة وعدم ملكية الدول القوة الكافية للسيطرة على الشعب، وعلى تصاعد هذه الصراعات، وذكر أن مشاركة بعض القوى في بعض هذه الصراعات كان نتيجة قيام بعض اللاعبين السياسيين في هذه الدول بدعوة القوى الإقليمية إلى التدخل في السياسات الداخلية لدولهم، نظرًا إلى التمويلات أو الخبرات أو الدعم الدبلوماسي أو المكانة التي من الممكن أن يحققها لهم التحالف مع القوى الخارجية.

وواقع الحال في الصراعات الدائرة حاليًّا يشير إلى عكس ذلك تمامًا، فكان تدخل الناتو في الصراعات التي دارت في ليبيا سببًا رئيسيًّا في إذكاء هذه الصراعات، وكان هذا التدخل في فترة يعاني فيها الاقتصاد الغربي من ركود شديد نتيجة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها منذ ٢٠٠٨، وحاجة هذا الاقتصاد إلى سيولة تحرك هذا الركود، وهي ما توافرت له من هذا التدخل، وإن كان هذا التدخل قد

تم بظهير عربي إلا أنه هو الذي أدى إلى حسم الصراع ضد نظام «القذافي»، ولكنه في نفس الوقت أدى إلى تمزيق أوصال الدولة الليبية ووقوعها تحت سيطرة مجموعات مسلحة أفقدت السلطة المركزية قدرتها حتى على السيطرة على المورد الاقتصادي الوحيد للدولة وهو النفط، الذي وقع تحت سيطرة هذه المجموعات التي منعت تصديره، وأدت إلى تراجع الصادرات الليبية النفطية إلى ما دون الـ٢٥٠ ألف برميل يوميًّا بعد أن كانت هذه الصادرات تلامس المليوني برميل يوميًّا، وغدت ليبيا مصدر إزعاج وتهديد واختراق المنظومة الأمنية للدول المجاورة من خلال عمليات تهريب السلاح والبشر.

وفي الحالة السورية فإن عمليات تهريب السلاح والأموال من قوى خارجية لأطراف الصراع في سوريا هي ما أدت إلى طول هذه الأزمة من دون حسم، بل إن تدخلات هذه القوى حالت دون صدور قرار من مجلس الأمن، وباتت الحرب في سوريا أشبه بحرب بالوكالة بين قوى إقليمية يدعم كل منها قوى خارجية، وفي داخل هذه الحرب بالوكالة تلون الإسلام السياسي بالعديد من الألوان، الطائفية، وأخذت الحرب في سوريا معها دول الجوار: العراق والأردن ولبنان وتركيا وإسرائيل، ومن دول الإقليم إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، كما أخذت معها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من ناحية وروسيا والصين من ناحية أخرى، ولم يكن أي منها بعيدًا عن الشأن السوري سواء مستقبل اللاجئين أو إنشاء ممر عبور للمقاتلين والسلاح والأموال، أو راعي للنشاط المعارض أو السلطة، ولكل من هذه القوى الخارجية مصالحه التي يسعى وراءها، وجزء كبير من مصالح بعض هذه القوى تمثل في إضعاف الدولة السورية وإفشالها وإنهاك قواتها العسكرية، ليكتمل للمشروع الإسرائيلي الإقليمي إمكانية النفاذ، ودائمًا في العلوم الشرطية هناك مبدأ معروف اسمه: ابحث عن المستفيد، من هو المستفيد من تدمير الدولة العراقية قبلاً، ومن هو المستفيد من تدمير الدولة السورية الآن، إن إسرائيل اتخذت قرارًا من عقود لضم الجولان إليها، ورغم محاولات سوريا إحياء قضية الجولان في إطار محادثات ثنائية برعاية أمريكية، فإن إسرائيل مضت على الأرض لجعل انضمام الجولان إليها حقيقة واقعة.

من ناحية أخرى، فإن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أصدر له «شيمون بيريز» كتابًا يحمل نفس العنوان يقوم على أن تكون إسرائيل هي الأقوى في إقليمها، وهذه القوة تقوم على محيط من الدول الصغيرة الضعيفة، ومن ثم فإن الاقتتال العربي العربي يحقق لها أمنها، وما ينتج عن هذا الاقتتال من مزيد من تقسيم الإقليم العربي إلى دويلات صغيرة على أساس طائفي أو عرقي أو ثقافي يصب تمامًا في مصلحتها ويحقق لها مشروعها.

إن القول إن التدخلات الخارجية كانت نتيجة استدعاء بعض اللاعبين السياسيين من الداخل مقولة كثيرًا ما استخدمتها الدول للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فقد استخدمتها بريطانيا للتدخل في مصر عام ١٨٨٢، واستخدمتها الولايات المتحدة للتدخل في العراق عام ٢٠٠٣، وفي كل الحقبة الاستعمارية في القرن الماضي كان الاحتلال الغربي بذريعة استدعاء بعض السياسيين في الداخل، ولن تعدم هذه الدول التي تبغي التدخل أن تجد بعض هؤلاء اللاعبين، واستمرار هذه الذريعة في الألفية الجديدة يعني أن قواعد القانون الدولي التي تحول دون تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول

الأخرى لم تستقر بعد، وأنه لا يكفي فقط وجود هذه القواعد التي غالبًا ما يتم الكيل فيها بمكيالين، وأنه لابد أن تكون لدى الدول من القوة ما تحمي بها نفسها من هذا التدخل، وهذه القوة لا تقوم في حالة التجزئة القائمة حاليًّا، ولهذا نجد أنه في الحالة البحرينية التي لم يأتِ «جوز» على ذكرها، فإن إيران استمرت في محاولات التدخل في الشؤون الداخلية البحرينية، وهو ما برز جليًّا في الأحداث السياسية التي تعرضت لها في فبراير ٢٠١١ ضد موجة ما يسمى «الربيع العربي»، وكان استخدام قوات درع الجزيرة والتضامن الخليجي هو حائط الصد ضد هذه المحاولات الإيرانية، وهو ما حدا بالعاهل السعودي إلى إطلاق مشروع الاتحاد الخليجي.

لقد سعى «جوز» إلى تبرئة الخارج من الصراعات الدائرة داخل بعض البلدان العربية، والتي أطلق عليها الحرب الباردة الجديدة، وكأن هذه المنطقة التي تمثل قلب العالم القديم، والتي يؤكد علماء السياسة أن من يسيطر عليها يسيطر على هذا العالم كله، فضلاً عن أنها تحوي الرصيد الأكبر من احتياطي النفط العالمي (٦٢٪ من الإجمالي العالمي) الذي ما زال يمثل المصدر الرئيسي للطاقة، لا تعني هذا الخارج، فيتركها تقع فريسة هذه الصراعات التي قد تمثل تهديدًا لتدفقات هذه الطاقة إليه، وإلى هذه التبرئة التي ذهب إليها «جوز»، فضلاً عما سبق نريد جوابًا حول نشاط البعثات التبشيرية في السودان وتدخل الولايات المتحدة الذي أدى إلى تقسيم السودان إلى دولتين، كما نريد جوابًا حول نشاط المراكز والجمعيات الأهلية الممولة غربيًّا في الدعوة إلى الديمقراطية والتدريب السياسي في بعض البلدان العربية التي شهدت أحداث الربيع العربي، كما نريد جوابًا حول دعم جماعات سياسية بعينها ماديًّا ومعنويًّا، وحجب المعونات عن حكومات بعينها، وحول مدى الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة على إسرائيل من أجل قيامها بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية من دون تعلل بالانقسام الفلسطيني الفلسطيني، حتى إذا ما اتجه هذا الانقسام إلى المصالحة توقف إسرائيل المفاوضات، إن الذي أضعف الموقف الفلسطيني وأدى إلى التهام الأراضي الفلسطينية ليس هو هذا الانقسام، بقدر غض الولايات المتحدة راعية عملية السلام النظر عما تقوم به إسرائيل.

إن الولايات المتحدة كما يذهب «جوز» نفسه كانت ماهرة في عملية الهدم كما حدث في العراق، ولكنها باعترافه أيضًا أخفقت في طرح أفكار لكيفية بدء عملية بناء هذه الدولة، ونفس الحالة نجدها قد حدثت في ليبيا وتحدث الآن في سوريا، وبينما تعاني مصر واليمن حربًا ضد الإرهاب تأتي على قدرات هاتين الدولتين، فإنهما لم يجدا من هذه القوى الخارجية، وخاصة الولايات المتحدة التي جعلت العالم يصطف خلفها في الحرب ضد الإرهاب منذ بداية الألفية، من المساندة ما يكفي لسرعة الانتهاء من هذه الحرب حتى تتفرغ لإعادة البناء التي ستأخذ وقتًا طويلاً، وبالطبع فإننا في هذا فقط نعلق على ما ذهب إليه «جوز»، ولكن المصلحة العربية، العليا في مواجهة محيط إقليمي مضطرب وطامع في الثروات العربية تقتضي من التضامن العربي ما يؤدي إلى سرعة استعادة هذه الدول العربية المصابة بهذه الصراعات عافيتها دونما انتظار لحلول تأتي من الخارج.

٢٠١٤/٥/٢٠

قراءة في تقرير الخارجية الأمريكية حول الإرهاب لعام ٢٠١٤

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

إذا كانت السياسة الخارجية الأمريكية اعتمدت منهجًا صراعيًّا في إدارة علاقاتها الدولية بعد أن أنهت سياسة العزلة التي كانت تتبعها بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه بعد انتهاء الحرب الباردة مع السوفيت التي استمرت من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى مطلع التسعينيات من القرن الماضي بفوز الولايات المتحدة وتحول النظام الدولي من نظام القطبين إلى نظام أحادي القطبية، تتربع واشنطن على قمته باعتبارها القطب الوحيد، وأخذت سياستها الخارجية تبحث عن خصم جديد تتوحد الأمة الأمريكية في مواجهته، ففي غياب هذا الخصم فإن الولايات المتحدة ستواجه خطر الانقسام والتفتت، ولما لا وهي دولة متعددة الثقافات تكونت من هجرات من مناطق شتى من العالم جمعها معًا على الأرض الأمريكية الحلم الأمريكي، وقد وجدت الولايات المتحدة – وبتشجيع من مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة – في العالم الإسلامي ضالتها، فهذا العالم الذي توقف الصراع الغربي معه منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية وتفككها أصبح في نظر هذه السياسة هو الذي ينبغي تأهيله ليكون الخصم الجديد.

من هذا المنطلق تعددت الكتابات عن صراع الحضارات، واستمر التصعيد الإعلامي في بلورة هذا الخصم تحت عنوان «الخطر الأخضر» كما كانت تسميه تاتشر، وبعد أن استخدمت الولايات المتحدة نزعة الجهاد في العقيدة الإسلامية ووظفتها في الحرب ضد السوفيت في أفغانستان، وجدت في الجماعات التي تشكلت للمشاركة في محاربة السوفيت ما تسعى إليه، ولا سيما تنظيم «القاعدة» الذي كان أبرز هذه الجماعات وأكثرها تنظيمًا وانتشارًا والذي هو صناعة أمريكية بامتياز.

ولأن الولايات المتحدة كانت هي المتضرر الأول في هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وهي أيضًا الهدف الرئيسي لمخططات وعمليات تنظيم «القاعدة» لذا كان من الطبيعي أن تقود الحملة العالمية ضد الإرهاب، وأن تدفع الدول الأخرى إلى التعاون معها في تلك المواجهة رافعة شعار «من ليس معي فهو ضدي».

ولعل ذلك الحرص على إشراك المجتمع الدولي في حربها ضد الإرهاب هو ما يدفعها إلى إجراء مراجعة أو تقييم سنوي لوضع كل دولة وموقفها من ظاهرة الإرهاب والإجراءات التي تتخذها في مكافحته من خلال تقرير سنوي يصدر عن مكتب منسق شئون مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية، ذلك التقرير الذي زادت أهميته بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة من بين التقارير التي تصدر عن الوزارة والخاصة بحقوق الإنسان والحريات الدينية ومكافحة المخدرات والاتجار بالبشر رغم أنه يصدر بصورة روتينية منذ عام ١٩٨٥.

ونظرًا إلى تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على سياسات العديد من دول العالم سواء الحليفة أو الصديقة أو التي تتحاشى إغضاب الإدارة الأمريكية أو التي تنتظر مساعدات مالية أو اقتصادية، فإن أهمية التقييم أو المراجعة الدورية التي يتضمنها التقرير تكمن في أنه إذا ما صنفت دولة على أنها راعية

للإرهاب فإنها ستواجه أربع فئات مختلفة من العقوبات، أولها: حظر تصدير أو بيع الأسلحة وما يتصل بها، وثانيها: الرقابة على صادرات البضائع والخدمات المدنية التي يمكن أن تكون لها استخدامات مزدوجة مدنية وعسكرية، إذ يقتضى البيع إخطار الكونجرس بمثل هذه الصادرات، وثالثها: منع المعونات الاقتصادية الأمريكية عنها، وأخيرًا فرض قيود مالية وقيود أخرى مثل الاعتراض على منح قروض من صندوق النقد والبنك الدوليين، ورفع الحصانة الدبلوماسية، وحظر استقبال المسئولين، ووقف الرحلات الجوية، والقيود على دخول السوق الأمريكية، وتجميد الأرصدة.

وقد انطوى تقرير عام ٢٠١٤ الذي يغطي أوضاع مكافحة الإرهاب في العالم خلال عام ٢٠١٣ على العديد من المؤشرات والمضامين التي تلقي الضوء في هذا الصدد، فالإرهاب الدولي يعني ذلك الإرهاب الذي يستهدف مواطنين وأقاليم أكثر من دولة.. كما أنه يعني العنف العمدي المُحَفز سياسيًّا ضد أهداف مسالمة من قبل جماعات مشكلة دون المستوى الوطني (sub national) أو عملاء لها.. وتعبير الجماعة الإرهابية يعني وفقًا له أي جماعة رئيسية أو فرعية تمارس العنف الدولي.

ويبرز التقرير الاتجاهات الرئيسية للإرهاب، حيث يشير إلى تزايد تهديد الإرهاب في عام ٢٠١٣، مع زيادة أعداد الجماعات الإرهابية حول العالم سواء تلك التابعة لتنظيم القاعدة أو غيره، بما شكل تهديدًا للولايات المتحدة وحلفائها ومصالحهم.

كما يكشف أنه نتيجة النشاط الدولي المستمر في مكافحة الإرهاب حدثت خسائر كبيرة في المستويات القيادية والتنظيمية لتنظيم «القاعدة»، وتصاعد نتيجة لذلك نمو الأعمال الذاتية لفروع التنظيم والمنظمات المماثلة وزيادة عدوانيتها في الشرق الأوسط وإفريقيا، مستغلاً في ذلك غياب الاستقرار والوضع الضعيف للحكومات.

ويلفت التقرير إلى مواجهة زعيم تنظيم «القاعدة» «أيمن الظواهري» صعوبة في المحافظة على نفوذه داخل التنظيم؛ حيث أخفقت محاولاته في الوساطة بين فروع القاعدة في سوريا، تلك الدولة التي ظلت تمثل ساحة معركة رئيسية للإرهاب على جانبي الصراع، وخاصة أنها جذبت آلاف المقاتلين الأجانب إلى الحرب ضد نظام «بشار الأسد»، وفي المقابل قدمت إيران وحزب الله دعمًا رئيسيًّا لهذا النظام.

ومن سمات الإرهاب في ٢٠١٣ بحسب التقرير أنه يتسم بنزعة طائفية أكثر وخاصة في سوريا ولبنان وباكستان، كما يشير إلى ممارسة الجماعات الإرهابية أعمالاً إجرامية للحصول على أرصدة تغطي كُلفة عملياتها، ومن أبرز هذه الأعمال الخطف للحصول على فدية، فضلاً عن أنه يزعم أن الهبات الخاصة من دول الخليج العربية ظلت مصدرًا رئيسيًّا لتمويل جماعات الإرهاب وخاصة تلك العاملة في سوريا.

ويذكر التقرير أنه في عام ٢٠١٣ كان تنظيم القاعدة وإيران هما المصدر الأول للأنشطة الإرهابية التي هددت الولايات المتحدة وحلفاءها ومصالحهم، كما أن الزيادة في الهجمات الإرهابية في ٢٠١٣ بلغت ٤٣,٤٪ مقارنة بـ٢٠١٢.

وعلاوة على ما سبق يفيد بأن العراق ولبنان وليبيا واليمن وكوبا وإيران والسودان مثلت ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية.. أيضًا يُسجل زيادة في استخدام الجماعات الإرهابية المنصات الإعلامية الجديدة

المتمثلة في مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي سمح لهذه الجماعات أن تبث رسائلها بشكل سريع، ولكن الفوضى والتناقضات بين هذه الجماعات كما تبينها هذه الرسائل أصبحت أكثر شيوعًا.

ويكشف التقرير عن استمرار تبنيه لوجهة النظر الإسرائيلية في اعتبار أعمال مقاومة الاحتلال أعمالاً إرهابية، وفي هذا الصدد يرصد الصواريخ التي سقطت من قطاع غزة على المستعمرات الإسرائيلية، من دون أن يدين وجود هذه المستعمرات في حد ذاته باعتباره عملاً من أعمال الاحتلال يرفضه القانون الدولي الذي يشرع في مقاومة المحتل بكل السبل.. وكذلك إرهاب الدولة المنهج الذي تمارسه إسرائيل بشكل يومي بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

والمفتاح الرئيسي لمكافحة الإرهاب كما يرصد التقرير هو تلك الشراكات في هذه المكافحة من أجل بناء قدرات الدول على مواجهة تهديدات الإرهاب القادمة من داخل دولهم، وتقوم هذه الشراكات على: تجفيف منابع تمويل الإرهاب، المعاونة في تحقيق الاستقرار السياسي، تعزيز الحكم الرشيد، تعزيز سيادة القانون، الحيلولة دون فشل الدولة.

وبعيدًا عن الاتجاهات العامة التي يعكسها تقرير الخارجية الأمريكية حول الإرهاب، فإن هذا التقرير من منطلق كونه تقريرًا وصفيًّا – بمعنى أنه يختلف عن التقارير الأخرى التي تصدرها الوزارة في أنه ليس بالتقرير الانتقادي الذي يركز على السلبيات — يتعرض في جانب منه للحوادث الإرهابية التي تتعرض لها الدول في العام الذي يغطيه، ويتعرض في جانب آخر للإجراءات التي لجأت إليها هذه الدول سواء الداخلية على الأصعدة الأمنية والقضائية والاقتصادية والمالية، أو الخارجية على المستويين الجماعي والثنائي ولا سيما التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولو نظرنا إلى وضع مملكة البحرين في التقرير سيلاحظ بالنسبة إلى الحوادث الإرهابية أنه أشار إلى تعرض المملكة على مدى عام ٢٠١٣ لحوادث انفجارات عبوات ناسفة وقنابل أحدثت وفيات وإصابات بين جنود وضباط الشرطة. أما بالنسبة إلى جهود المكافحة الأمنية، فرصد قيام حرس السواحل البحريني في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣ باعتراض قارب سريع أثناء محاولته تهريب أسلحة ومتفجرات لجماعات مسلحة في المملكة، وأنه خلال استجواب المشتبه فيهم أفادوا بأنهم كانوا يتلقون تدريبًا في إيران.

وبالنسبة إلى جهود المكافحة القانونية، فقد دفعت الحوادث الإرهابية عاهل البلاد – بناءً على توصيات البرلمان بغرفتيه لتعزيز قدرة الدولة في مكافحة الإرهاب والتطرف – لأن يصدر في يوليو الماضي ٢٠١٣ مرسومًا ملكيًّا بقانون لتعديل قانون مكافحة الإرهاب الصادر في عام ٢٠٠٦، من أجل فرض مزيد من العقوبات على بعض جرائم الإرهاب.

كما صدرت خلال شهري أغسطس وسبتمبر في إطار جهود المكافحة على المستوى التمويلي مراسيم ملكية مختلفة لتعديل القانون الخاص بجمع التبرعات الخيرية لعام ١٩٥٦، بهدف تعزيز الرقابة على عمليات تمويل الإرهاب وتشديد العقوبات.

وبخلاف ذلك كانت هناك جهود مكافحة على المستوى التقني من خلال تعزيز قدرة الدولة في شئون الاتصالات على رصد وعرقلة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، التي يمكن من خلالها الترويج للإرهاب أو نشر الأفكار التي تحض على العنف، وبالتالي تهديد حالة السلم الأهلي.

وبالنسبة إلى الجهود الخارجية وعلى مستوى التعاون الجماعي، فإن مجلس الوزراء البحريني في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣ وافق على اتفاقية الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي يتحدد بموجبها المسؤوليات المشتركة للحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي، والمساعدة في مكافحة الإرهاب، والجريمة العابرة للحدود والجريمة المنظمة من خلال التنسيق وتبادل المعلومات.

وفي ٢٢ يونيو ٢٠١٣ يسجل التقرير أن مجلس التعاون الخليجي أعلن أنه سيتعامل مع حزب الله على أنه منظمة إرهابية – في أعقاب خطوة بحرينية في هذا الاتجاه – وبعد ذلك بشهر صنف الاتحاد الأوروبي الجناح العسكري لحزب الله على أنه منظمة إرهابية، ورغم ما زعمه التقرير عن تمويلات خليجية خاصة لأنشطة الإرهاب في سوريا، فإنه على مستوى التعاون الثنائي يصنف البحرين وبقية دول مجلس التعاون الخليجي على أنها حليف رئيسي لواشنطن في مكافحة الإرهاب، وأنها تبدي تجاوبًا وجدية واضحة في مواجهته، وخاصة أن بعضها وتحديدًا البحرين والسعودية تتعرضان من وقت لآخر لحوادث إرهابية، فدول مجلس التعاون تتخذ إجراءات أمنية وقانونية وقضائية وتمويلية وتوعوية في الداخل، كما تنشط في التعاون الثنائي مع الولايات المتحدة، والجماعي من خلال آليتي التعاون الإقليمي خليجيًّا وعربيًّا.. والدولي بالمشاركة في المنتديات والمؤتمرات الدولية كالمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ومبادرة مكافحة الانتشار النووي، ومؤتمرات مكافحة الفكر المتطرف العنيف، ومكافحة تمويل الإرهاب، بل كانت لها مبادراتها الخاصة بها كالمركز الدولي للتدريب والحوار والبحث والتعاون بشأن مكافحة التطرف المتسم بالعنف.

وبطبيعة الحال، فإن الانتقادات التي توجه إلى تقرير الخارجية الأمريكية حول الإرهاب في العالم عديدة، إلا أنه يأتي على رأسها ما يمكن اعتباره تعمدًا لتلوين الإرهاب باللون الإسلامي، من دون تفرقة ينبغي أن توضع في صدر التقرير بين ما يتسم به الدين الإسلامي من سماحة وتجريم للعنف والقتل، وبين ما تدعيه الجماعات الإرهابية من انتساب إلى الإسلام بهدف الوصول إلى أغراض سياسية خاصة بها، مستثمرة حالة الفقر والجهل بصحيح الدين السائدة في العالم الإسلامي.

أيضًا من ضمن الانتقادات، الإصرار على تبني وجهة النظر الإسرائيلية باعتبار أعمال المقاومة أعمالاً إرهابية.. وتصنيف الدول التي على خلاف سياسي مع الولايات المتحدة كدول داعمة للإرهاب، ما يعني اصطباغ التقرير في جانب منه بالصبغة السياسية، وهو ما ينشر الكراهية بين الشعوب العربية تجاه سياسات الولايات المتحدة ويستغله البعض لتوجيه هجمات إليها.

ورغم ذلك، فإن الإرهاب أصبح ظاهرة يكتوي بها العديد من البلدان وخاصة بلداننا العربية، وتؤثر بشكل فادح في تعطيل تقدمها وعلى مواردها المادية والبشرية، وهو ما يقتضي فضلاً عن التعاون الدولي مع الولايات المتحدة التي لا تخفي أجندتها الخاصة من هذه الحرب، التعاون العربي – العربي ليس

فقط على مستوى المواجهات الأمنية، ولكن على مستوى التعامل الثقافي والاقتصادي مع منابع هذه الظاهرة وخطوط تمويلها.

٢٠١٤/٥/٢٨

محاضرة لمدرسة لندن للاقتصاد تتناول الاقتصاد الكلي لمنطقة الخليج العربي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في محاضرته التي ألقاها في مدرسة لندن للاقتصاد بعنوان: «الاقتصاد الكلي لمنطقة الخليج»، وصف رافائيل اسبينوزا أحد أعضاء إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي، والباحث المشارك الخارجي في مركز أكسفورد لتحليل الموارد الاقتصادية الغنية التابع لجامعة أكسفورد ـ المنظومة الخليجية التي تضم الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون، بأنها شبه جزيرة غنية بالموارد الطبيعية في منطقة تعاني من الفقر، لما لا وقد توافر لديها ما لم يتوافر لغيرها في محيطها الإقليمي وهو النسبة الأكبر من احتياطيات النفط والغاز العالمي، في نفس الوقت الذي لا تعاني فيه من تخمة سكانية، ما أتاح لها أن تكون المصدر الأكبر لهذه الموارد التي تمثل عماد النهضة الاقتصادية والرفاهية في عالم اليوم؛ إذ تبلغ صادراتها النفطية ١٧,٥ مليون برميل يوميًّا، وصادراتها الغازية قرابة ٧,٧ ملايين برميل مكافئ للنفط، ما جعلها تحقق معدل نمو اقتصادي ٦٪ في متوسط السنوات ٢٠٠٦ – ٢٠١٠، ومعدل نمو مبدئي ٣,٧٪ في ٢٠١٣، ومعدل نمو متوقع ٤,١٪ في ٢٠١٤، كما فاق الناتج المحلي الإجمالي للمنظومة الخليجية ١,٥ تريليون دولار، أي أكثر من ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمنظومة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) طبقًا لبيانات صندوق النقد الدولي.

وبحسب «اسبينوزا» لا ترجع مراكمة النمو الاقتصادي للمنظومة الخليجية فقط إلى امتلاكها موردًا يشتد الطلب عليه وتتزايد أسعاره في السوق العالمية بسبب عدم وجود منافس بديل كامل له حتى اللحظة، فضلاً عن حالة الاستقرار السياسي النسبي، والثقة في مرونة الاقتصاد، والنمو السريع للائتمان المصرفي، ونمو القطاعات غير النفطية، وإنما كان للقوى العاملة دورها الكبير في تحقيق هذا النمو.

وأوضح أنه نظرًا لقلة سكان الدول الخليجية (فيما عدا السعودية) فقد كان استيراد هذه العمالة ضروريًّا لتحقيق التوسع العمراني والقيام بالنشاط الاقتصادي الواسع في دول مجلس التعاون الخليجي، غير أن نقص تشغيل المواطنين في سن العمل، وتفضيل هؤلاء العمال في الحكومة والقطاع العام، أديا إلى التوسع الكبير في استيراد العمالة التي توطنت وجلبت معها أسرها، وباتت في بعض البلدان الخليجية تمثل النسبة الأكبر من إجمالي السكان، ويوضح الجدول المنشور عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي في ٢٠١٢ ومعدل نموهم من ٢٠٠٠ – ٢٠١٢:

وتفسر معدلات النمو السكاني المرتفعة الزيادة في الطلب على العمالة الأجنبية، وتوطنها، وفي البحرين مثلاً يزيد غير البحرينيين على ٦١٠ آلاف نسمة في مقابل نحو ٥٨٥ ألف نسمة للبحرينيين، بينما تستضيف السعودية أكثر من ٨ ملايين عامل أجنبي، وفي الإمارات لا يمثل المواطنون أكثر من ١٠٪ من إجمالي السكان، وفي قطر تزيد العمالة الوافدة على ١,٤ مليون شخص وفي الكويت تزيد على ٢,٤

مليون شخص وفي عُمان أكثر من مليون شخص. وفضلاً عن مزاحمة هذه العمالة للعمالة الوطنية في العديد من مجالات العمل، ومن ثم نشأت ظاهرة البطالة في الدول الخليجية بين مواطنيها، فقد مثلت تحويلاتها الخارجية ضغوطًا على موازين المدفوعات الخليجية، كما أسهمت في انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث إن هذا الناتج موزعًا على المواطنين فقط يفوق بكثير الناتج المحلي الإجمالي موزعًا على كل السكان، ما يقتضي من الدول الخليجية وهي تسعى للارتقاء بمستوى معيشة مواطنيها إجراء إصلاحات متعددة لسوق العمل تستهدف أن تكون العمالة الوطنية خيارًا مفضلاً لأصحاب الأعمال وتوسيع مشاركة المرأة المواطنة في هذا السوق بما يحد من الاعتماد على العمالة الوافدة وخاصة غير العربية، والتي غدا تأثيرها يتعدى بعد التشغيل والاقتصاد إلى البعد الثقافي مهددًا الهوية العربية لبعض الأقطار الخليجية، الأمر الذي كثيرًا ما حذرت منه منظمة العمل العربية.

وبينما يرى «اسبينوزا» أن فوبيا النضوب النفطي لا محل لها من الإعراب في الوقت الحالي، وأن هناك سبعين عامًا على الأقل لدى دول مجلس التعاون الخليجي حتى يثار هذا الموضوع، فإن القضية الأكثر أهمية من وجهة نظره، وهي أيضًا واضحة بجلاء في خطط التنمية السعودية الخمسية الثامنة والتاسعة، وفي سياسات الطاقة في الدول الخليجية- هي قضية كيفية إنفاق الإيرادات النفطية، في ظل وصول حجم الدعم إلى مستويات ضخمة في هذا الإنفاق، وهو الدعم الذي أسست فيه الدول الخليجية مجتمع الرفاهة وجعلت شعوبها تتمتع بمستوى رفاهية لا يقل عن المستوى القائم في دول العالم الأول، وبالفعل فقد أصبحت أسعار المنتجات النفطية نتيجة هذا الدعم سببًا رئيسيًّا للإفراط في استهلاك هذه المنتجات، حتى أصبح هذا الإفراط يطول الميزة النسبية للدول الخليجية في التجارة النفطية والتي قامت على قلة استهلاكها نتيجة قلة عدد سكانها، فقد أصبح هذا الاستهلاك يتجاوز كل إنتاج حقل البحرين النفطي، ويلتهم نحو ٢٥٪ من الإنتاج النفطي السعودي، ورغم أن السعودية لديها احتياطي كبير من الغاز الطبيعي، فإنها آثرت أن توجه إنتاجها كله إلى الاستهلاك المحلي، وأصبحت الكويت والإمارات وعمان والبحرين في حاجة إلى استيراد الغاز الطبيعي لمواجهة توسعاتها العمرانية والاقتصادية.

إن دعم مبيعات منتجات النفط والغاز في السوق المحلي البحريني مثلاً يبلغ أكثر من ٨٧٨ مليون دينار في ٢٠١٣، وأكثر من ٩٦٠ مليون دينار في ٢٠١٤؛ أي ما يقرب من نحو ثلث إيرادات موازنة الدولة في هاتين السنتين، ويتجاوز إجمالي العجز في هذه الموازنة، وهذه المبالغ الكبيرة الموجهة إلى الدعم فضلاً عن جعلها السوق لا يعبر عن حقيقة الأسعار، فإنها تأتي على حساب ما يمكن أن يوجه إلى الاستثمار، فإذا أضفنا إلى هذا ما يشير إليه «اسبينوزا» من انخفاض كفاءة الاستثمارات، فإن الوقت اللازم لإحداث تغيير في البنية الإنتاجية باتجاه الهدف الاستراتيجي لتنويع مصادر الدخل يصبح أطول بكثير، ولهذا يرى «اسبينوزا» رفع الدعم عن بعض السلع مع ضرورة أن يكون الطلب مرنًا على هذه السلع، ويضرب مثلاً فيها بالطاقة التي يتم توفيرها في السوق المحلي بأسعار أرخص كثيرًا من الماء،

وأقل كثيرًا مما هو معمول به في دول العالم الأول التي تتمتع بمصادر أخرى للطاقة بخلاف الوقود الأحفوري.

ومن وجهة نظره، فقد أدى دعم الإسكان في دول مجلس التعاون الخليجي إلى انخفاض الطلب على الرهونات العقارية، والفائدة عليها في القطاع الخاص، فصندوق التنمية العقاري السعودي مثلاً يقدم قروضًا عقارية بفائدة صفر، ما جعل الراغبين يصطفون في طوابير أمامه للحصول على هذه القروض، فكيف تكون المنافسة إذًا مع قطاع خاص لديه كُلفة في الحصول على التمويل.. إن المنافسة في هذه الحالة إذن تبدو غير متكافئة، ومن ناحية أخرى فقد أدى دعم الوظائف العامة ومن ثم ارتفاع الأجور فيها إلى عزوف المواطنين عن العمل في القطاع الخاص، ما أحدث حالة من البطالة المقنعة في القطاع العام من ناحية وأدى إلى دفع القطاع الخاص إلى التوسع في طلب العمالة الوافدة من ناحية أخرى.

غير أن دول مجلس التعاون الخليجي قد أخذت تستشعر خطورة هذا الوضع، واتجهت في سياساتها الاقتصادية الجديدة إلى تحفيز القطاع الخاص والنظر إليه على أنه قاطرة النمو الاقتصادي، وقد ظهر هذا في رؤاها الاقتصادية البعيدة المدى الممتدة حتى ٢٠٣٠، واتبعت من سياسات التشريع والتمويل ما يترجم هذه الرؤى، فقد اتجهت الحكومة البحرينية مثلاً إلى رفع الحد الأدنى لأجور العمالة البحرينية في القطاع الخاص وقدمت في ذلك دعمًا لأصحاب الأعمال الذين ليست لديهم القدرة على تغطية كُلفة دفع هذا الحد، ووفرت لهذه العمالة من فرص التدريب والتأهيل ما يجعلها لا تقل كفاءة وإنتاجية عن العمالة الوافدة المنافسة، وهو ما أدى إلى زيادة الفرص التي يشغلها البحرينيون، وخاصة تلك التي تعطي أجورًا عالية، كعمالة الخدمات المالية والعمالة الصناعية. وفي السعودية ارتفعت قيمة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٥٨٪، في وقت تتجه فيه السعودية إلى تحقيق أعلى معدل نمو في منطقة الشرق الأوسط في ٢٠١٤ تقدر بنسبة ٤,٤٪ وفقًا لصندوق النقد الدولي، وتسعى السعودية لأن يستوعب نمو القطاع الخاص تشغيل أكبر عدد ممكن من السكان المواطنين في سن العمل (من ١٤ — ٦٠) والذين تبلغ نسبتهم في إجمالي السكان نحو ٦٠٪.

ويعزز توقع ارتفاع معدلات النمو الخليجية كما يذهب صندوق النقد الدولي قوة قطاعها المصرفي وما يتوافر لديه من سيولة عالية نتيجة الإصلاحات التنظيمية التي جرى تنفيذها في السنوات الأخيرة، ومواصلة تعزيز مشروعات البنية التحتية الرئيسية للنشاط الاقتصادي بما توفره من روابط بين روافد هذا النشاط، وقد غدت أسوق السندات في دول المجلس مرشحة للاستفادة من تحسن مناخ الاقتصاد الكلي، وتحسن التصنيفات الائتمانية للشركات الخليجية، ما يعبر عن جودة أصولها وانخفاض الديون المشكوك في تحصيلها، كما تستفيد الصناديق السيادية وهي الأكبر عالميًّا من وفرة سيولتها النقدية واحتياطياتها من العملات الأجنبية، وقد غدت كل من الإمارات السعودية مراكز أعمال صاعدة تقل فيها مخاطر الاستثمار وتزيد توقعات العائد عليه، يذكر أنه على صعيد الأداء في ٢٠١٣ سجلت سندات أسواق المنطقة من فئة السندات المرتفعة العائد بقيادة شركات دبي عائدًا ناهز ٧٪، واستمر هذا الزخم الإيجابي لأداء سندات دول مجلس التعاون الخليجي في ٢٠١٤.

٢٠١٤/٦/١٧

حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية في الصحف الأمريكية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

جاءت مصادقة الحكومة الاسرائيلية يوم ٢٠١٤/٦/٥ على مشروع بناء ثلاثة آلاف وثلاثمائة مستعمرة جديدةٍ بالضفة الغربية والقدس الشرقية كرد فعل على إعلان السلطة الفلسطينية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وفقًا لاتفاق المصالحة المبرم بين حركتي «فتح» و«حماس» في ٢٠١٤/٤/٢٣، وقد اعتبرها العديد من الأوساط السياسية والإعلامية الإسرائيلية والغربية بمثابة تعبير عن غضب تل أبيب من إعلان الحكومة الفلسطينية.. ولذا كانت تلك الخطوة مثار اهتمام الصحف والوكالات الأمريكية في الفترة الأخيرة لمحاولة تفسيرها ورصد تداعياتها.

بداية.. وصفت صحيفة «لوس أنجلس تايمز» الأمريكية ـ في تقرير لها بتاريخ ٢٠١٤/٦/٦ ـ الإجراء الإسرائيلي بـ«خطوةٍ عقابيةٍ للرئيس محمود عباس»؛ لإصراره على مصالحة «حماس»، بل إنها دفعت بالقول إن رد الفعل الإسرائيلي الغاضب لم يكن ناجمًا عن إعلان الحكومة الفلسطينية بقدر ما كان تعبيرًا عن رفض الموقف الأمريكي الداعم للحكومة الجديدة، والذي جاء على لسان المتحدثة باسم وزارة الخارجية «جينيفر بساكي» التي أعلنت يوم ٢٠١٤/٦/٢ أن بلادها ستتعامل مع الحكومة الجديدة وستواصل تقديم المساعدات لها، وإن كانت ستراقب مدى التزامها بالاتفاقات الموقعة ولا سيما الخاصة بمحاربة الإرهاب ونبذ العنف.

غير أن تلك الرؤية قدمت قراءة خاطئة للمشهد لأن إسرائيل لم توقف عملية بناء المستعمرات على الأراضي الفلسطينية في أي وقت مضى، حتى تعتبر ذلك خطًا أحمر، فخلال الإعداد للمفاوضات الأخيرة التي تمت بوساطة ورعاية أمريكية والمشروطة بمدة زمنية من يوليو ٢٠١٣ وحتى أبريل ٢٠١٤، سجل مكتب الإحصاء الإسرائيلي بناء ٢٣٢ وحدة استيطانية بالضفة الغربية والقدس الشرقية في الأشهر الثلاثة الأولى فقط من عام ٢٠١٤، كما كشف تقرير صدر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – التابع للأمم المتحدة «أوتشا» — عن أن السلطات الإسرائيلية قامت بهدم ٢٣٧ مبنى فلسطينيًا بالضفة و١٢٩ مبنى في القدس.

هذا، فضلاً عن أن التوسع الاستيطاني الجديد تزامن مع زيارة الرئيسين الفلسطيني والإسرائيلي يوم ٢٠١٤/٦/٨ للفاتيكان تلبيةً لدعوة البابا للصلاة من أجل السلام، وهو ما يمثل مفارقةً واضحةً دائمًا ما يعمد الإسرائيليون إلى تكرارها من خلال استمرار محاولات خداع العالم بأنهم يسعَون نحو السلام مع الفلسطينيين، بينما هم يصرون على عرقلة أيةِ فرصة لتحقيقه.

وقد اعتبرت معظم الصحف الأمريكية أن تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة يعرقل أية مفاوضات مستقبلية، حيث اتفقت صحيفتا «واشنطن بوست» و«نيويورك تايمز» على أنه جعل من مواصلة عملية السلام أمرًا غير محتمل، فإسرائيل لن تتعامل مع حكومة تدعمها «حماس»، وقد تبادلت جميع الأطراف الاتهامات حول وصول مسار التفاوض إلى طريق مسدود، فمن جهة اعتبرَ الإسرائيليون أن

«عباس» شخص لا يمكن الوثوق به وأنه غير مستعدٍ لتقديم تنازلات تستحق وأنه يفضل التقارب مع «حماس» على استكمال عملية السلام. وفي المقابل، حدد «أبو مازن» شروط العودة إلى مائدة المفاوضات في وفاء إسرائيل بتعهداتها وإطلاق الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين وتجميد الاستيطان فترةً من الزمن، في حين ألقت الولايات المتحدة باللائمة على الطرفين لعرقلة التسوية.

ورصدت الصحف الأمريكية عاملين رئيسين يقفان وراء وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، أولهما: الخطوط الحمراء التي تضعها إسرائيل في إطار تركيز اهتمامها على الالتزام بأجندتها الأمنية والاستيطانية على حساب التوصل إلى حل وسط؛ بهدف فرض وجود ديموجرافي يؤثر على الوجود الفلسطيني، ففي مقال له يوم ٢٠١٤/٥/١٥ بصحيفة «نيويورك تايمز» أكد «مارك ليندلر» أن الرئيس «باراك أوباما» يعتقد أن الاستمرار الإسرائيلي في التوسع الاستيطاني من أكثر العوامل تأثيرًا في الحد من فرص السلام.

السبب الثاني وراء فشل جهود التسوية: هو ضعف السلطة الفلسطينية وعدم قدرتها على إجبار الطرف الإسرائيلي على التنازل عن أي من خطوطه التي يصفها بـ«الحمراء»؛ بسبب اعتماد السلطة الفلسطينية في تغطية موازناتها ودفع رواتب موظفيها على الدول المانحة، وهو ما يهدد استقلالية القرار الفلسطيني ويجعلها تفتقر إلى أوراق قوةٍ في تفاوضها مع الطرف الإسرائيلي وفقًا لصحيفة «لوس أنجلس تايمز».

يضاف إلى ذلك ـ طبقًا لصحيفة «واشنطن بوست» ـ ضعف قدرة الوسيط الأمريكي على إحداث التوازن بين الدولتين وخلق أجواء تساعد على استكمال المفاوضات وصياغة سياسة تُرغِم «إسرائيل» على قبول حل دائمٍ وعادلٍ للأزمة، وهو ما اتضح خلال جولة المفاوضات الأخيرة، ويرجعه عدد من المراقبين إلى خوف أيِ رئيسٍ أمريكي من المخاطرة بفقد مصداقيته وهدم شعبية حزبه في الداخل حال تزايد ضغوط اللوبي اليهودي الأمريكي إذا ما أزعجَ الحليف الأهم في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن الخطوط الحمراء التي تفرضها «إسرائيل» تؤدي دومًا إلى عرقلة أية فرصة لتحقيق عملية السلام فإن هناك حراكا بسيطا على الساحة العالمية لمعالجة اختلال التوازن عن طريق أطراف أخرى بديلة للولايات المتحدة وسياستها التي لم تؤت ثمارها ووصلت إلى طريق مسدود.

ومن جانبها، أشارت محطة «فوكس نيوز» يوم ٢٠١٤/٦/٨ إلى سعي الاتحاد الأوروبي نحو حث كلا الطرفين على إنجاح المفاوضات مقابل منح «إسرائيل» و«الدولة الفلسطينية المقبلة» وضع الشراكة المتميزة معه، والتي تشمل: مجالات السياسة والأمن والتجارة والاستثمارات والطاقة وحماية البيئة والثقافة والتعليم والعلوم، وتساعد في تطوير العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وكلتا الجهتين وربطهما ببعضهما البعض وبأوروبا بشكل وثيق.

في حين أعلن «فيتالي تشوركين» المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحد أن موضوع المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية سيكون على جدول أعمال مجلس الأمن في جلسته المقررة يوم ٢٠١٤/٦/٢٤، وكانت روسيا قد أعربت ـ عقب توقف المفاوضات في أبريل ٢٠١٤ – عن استعدادها للمساهمة في

استئناف المباحثات الفلسطينية ـ الإسرائيلية.. وهنا لفتت معظم الصحف الأمريكية إلى أن ذلك يفرض على الفلسطينيين والإسرائيليين مراجعة منهجهم التفاوضي، فعلى إسرائيل التوقف عن تسويغ ممارساتها ومواقفها الرافضة لمطالب الفلسطينيين، والابتعاد عن اتخاذ «إجراءات أحادية» الجانب كالاتجاه إلى ضم الكتل الاستيطانية الكبرى بالضفة الغربية ووضع الشروط التعجيزية أمام التفاوض والالتزام بالاتفاقات.

بينما يجب على الطرف الفلسطيني ألا يصر على استراتيجية التفاوض من دون بدائل، فقد التقى الرئيس «عباس» وزيرة العدل الإسرائيلية «تسيبي ليفني» بـ«لندن» في مايو ٢٠١٤ ـ رغم علمه بأنها ليست مخولةً بمَلف المفاوضات– وأتبع اللقاء بدعوة صريحة لاستئناف التفاوض إلا أن تلك الدعوة لم تلق ردًا مناسبًا من قبل الولايات المتحدة ولا إسرائيل، علاوة على توجهاته نحو عقد سلسلة لقاءات مع شرائح وفئات مختلفة من المجتمع الإسرائيلي في «رام الله» بهدف التأكيد على أن منظمة «التحرير» هي الشريك الفعلي في عملية السلام، وذلك رغم إدراكه أن المجتمع الإسرائيلي يميل أكثر نحو اليمين ومن المستبعد أن تحدث مثل هذه اللقاءات تغييرًا جوهريًا في مسار التسوية.. ويؤكد ذلك ما كشفت عنه دراسة نشرها مركز دراسات الأمن القومي بجامعة «تل أبيب» بشأن موقف الجمهور الإسرائيلي من عملية التسوية، حيث أشارت إلى أن أغلبية الثلثين يرون إمكانية التسويةِ مع الفلسطينيين إذا ما اعترفوا بـ«إسرائيل» دولةً للشعب اليهودي، الأمر الذي يعتبره الفلسطينيون مصيدة جديدة نحو تهويد الأرض وتجريدها من هويتها.

وفي النهاية.. فإن حل إشكالية اختلال توازن القوى بين طرفي المفاوضات لن يكون إلا من خلال وجود وسيطٍ نزيه لديه القدرة الكافية والإرادة للضغط على إسرائيل لاستكمال طريق التفاوض وفق الاتفاقات الموقعة والقرارات الدولية ومن خلال قيادة فلسطينية تستقل بإدارة أحوال شعبها وتعمل على استعادة حقوقه المسلوبة، وهذا لن يتم إلا بدعم جدي عربي ماليا وسياسيا ومعنويا.

٢٠١٤/٦/٢٣

صعود «داعش» في العراق واجهة لتدخل خارجي جديد في العراق يقوض استقرار الخليج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يتفق كثيرون على أن التطور الأخير الذي أفضى إلى سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف بـ«داعش» على مدينتي الموصل وتلعفر يعدّ حدثًا استثنائيًّا نظرًا إلى كون الموصل ثاني أكبر المدن العراقية من حيث عدد السكان، إضافة إلى كونها مركز محافظة نينوي التي تقع على الحدود مع سوريا، أما تلعفر فهي أول مدينة ذات أغلبية شيعية يسيطر عليها التنظيم.

تقدم «داعش» بتلك السرعة وسيطرته على مساحات واسعة من العراق من دون مقاومة وسط مطالبات عراقية بتدخل دولي أثار العديد من التساؤلات حول حقيقة ذلك التنظيم وخلفياته وما يحركه من مصالح وقوى تقف وراءه.

بعض المراقبين يربطون انسحاب القوات العراقية في مواجهة «داعش» بفشل المنظومة التي بني على أساسها الجيش العراقي كما أرادته الولايات المتحدة؛ فعلى الرغم من مليارات الدولارات التي أنفقت على تدريب وتسليح قواته البالغ عددها نحو ٢٧٠ ألف جندي بحسب تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، فإنه يفتقد عقيدة سياسية أو عسكرية تحكمه، حيث تحول إلى مجرد قوة لمكافحة الشغب، إضافة إلى إصرار رئيس الوزراء نوري المالكي على إحكام سيطرته على جميع الأجهزة الأمنية، فالرجل نصب نفسه وزيرًا للدفاع والداخلية وقائدًا للجيش، فضلاً عن اعتماد الجيش في تركيبته على الطائفية والثقة بعيدًا عن المهنية والكفاءة، فاستشرى الفساد وتم تغليب المصلحة الخاصة على المصالح العليا للوطن.

وفي المقابل، رأى البعض الآخر أن ذلك الانسحاب السريع للقوات العراقية من المحتمل أن يكون مرتبطًا بالمصالح السياسية لنظام المالكي، وربما كان محسوبًا وله متطلباته في تلك المرحلة؛ وهو ما يمكن تلمسه من خلال تصريحات كفاح محمود، المستشار الإعلامي لرئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني، لتلفزيون «دويتشه فيله» الألماني، والتي أشار خلالها إلى أن حكومة إقليم كردستان قد أعلمت حكومة بغداد في وقت سابق بوجود معلومات استخباراتية مؤكدة عن وجود خطط للسيطرة على الموصل وكركوك، لكن بغداد تجاهلت تلك المعلومات، بل رفضت أي تعاون أمني يحقق تحصين الموصل قبل سيطرة «داعش» عليها، إضافة إلى ما كشفه ضباط في الشرطة الاتحادية من تلقيهم أوامر مفاجئة من القيادة العليا بالانسحاب من الموصل من دون قتال.

ويرتبط بذلك أيضًا التحليلات التي تربط بين الوضع الأمني المتردي الذي أحدثه تقدم «داعش» في العديد من المدن العراقية ومصالح رئيس الوزراء العراقي؛ على اعتبار أنه يخلق فرصة لكسر جمود المشهد السياسي بدءًا من استمرار إحكام قبضة «المالكي» على مقاليد السلطة على الأقل حتى يتم إعادة الاستقرار إلى البلاد، إضافة إلى فرض ضغوط كبيرة على منافسي «المالكي» للقبول بتنازلات سياسية، وهو ما يمثل أيضًا فرصة سانحة لتوجيه أنظار العالم بعيدًا عن التحركات المناهضة لولاية «المالكي» في العديد من المدن العراقية منذ أشهر، بل وإمكانية قمعها تحت دعاوى مواجهة أعمال الفوضى والهجمات التي تشنها «داعش».

ولعل موقف «المالكي» الداعي إلى ضرورة إعلان الطوارئ في البلاد وتشديده في تصريح له يوم ٢٠١٤/٦/١٦ بثه التلفزيون العراقي ـ تعليقًا على مقاطعة الأكراد والسنة لجلسة البرلمان الخاصة بفرض الطوارئ ـ على أن حالة السلامة الوطنية تمنحه وحدها الصلاحيات الكافية للتحرك على الصعيدين الأمني والسياسي لحلّ الأزمة، إضافة إلى اتجاه حكومته إلى تشكيل وحدات من المتطوعين وتسليح المواطنين للدفاع عن المدن؛ أي تكوين مليشيات شيعية للتصدي لقوات «داعش».. لعل كل تلك التحركات تؤشر إلى صواب الافتراضات التي تربط بين مصالح «المالكي» واستيلاء «داعش» على المدن العراقية المدينة تلو الأخرى بسهولة من دون قتال، على الرغم مما يكرسه ذلك من انتشار الطائفية

وتعزيز دور المليشيات على حساب دور الجيش ومؤسسات الدولة، ما ينذر فعليًّا بالقضاء على الدولة المركزية.

وعلى ما يبدو فإن المصالح الداخلية لـ«المالكي» قد ارتبطت بالخارجية إذا يفتح ذلك الباب على مصراعيه أمام تدخلات خارجية واسعة النطاق وغير محسوبة العواقب، ولا سيما من قبل إيران التي لم تنتظر كثيرًا حتى بادرت باستغلال الموقف لتمديد نفوذها داخل المشهد العراقي بحجة حماية المواطنين والمزارات المقدسة، ومساندة النظام العراقي من خلال تقديم الدعم العسكري واللوجستي له، فقد نقل موقع «انتخاب» عن العميد «كيومرث حيدري»، نائب قائد القوات البرية في الجيش الإيراني، قوله إن «القوات البريّة في الجيش الإيراني تراقب كل التطورات في العراق ولديها الاستعداد التام للقيام بعمل عسكري»، كما سجلت مراكز للحكومة أسماء آلاف المتطوعين تحت شعار الدفاع عن المزارات في العراق.

ومع اتساع دائرة التدخل كان لافتًا ما أعلنه وزيرا خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا حول إمكانية التعاون البناء مع طهران لفرض الاستقرار في العراق؛ فمن جهة أكد وزير الخارجية الأمريكي «جون كيري» أن واشنطن منفتحة على المباحثات مع إيران لمساعدة الحكومة العراقية في محاربة أعمال العنف المسلحة في البلاد، وبعد أن كانت الولايات المتحدة تستبعد أي تدخل عسكري محتمل في العراق أصبحت تدرس جميع الخيارات بما فيها عمل عسكري مشترك مع إيران أو من خلال استخدام طائرات من دون طيار، وهو ما تلاه تصريح لوزير الخارجية البريطاني «وليام هيج» أكد فيه احتمال وجود علاقة بناءة أكثر مع إيران، لأنه يوجد عدو أكبر، يتمثل في «داعش»، ما يمثل فرصة مواتية لإعادة فتح السفارة البريطانية في طهران، والتي كانت قد أغلقت عام ٢٠١١ على خلفية شن إيرانيين هجومًا عليها.

وهكذا يبدو أن المصالح اجتمعت بين إيران وحلفائها في العراق من ناحية والولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية أخرى، وكانت نقطة الالتقاء هي خلق مبرر أو «فزاعة قيام دولة إسلامية في الشرق الأوسط» لتنفيذ مخططات قد تحدث الكثير في تحول خريطة المنطقة السياسية والاستراتيجية وتصب في الأخير في صالح أعداء الأمس حلفاء اليوم، وهو ما يتعين أن تنتبه إليه دول مجلس التعاون الخليجي؛ لأن من شأن هذا أن يجعل من إيران بوابة الاستقرار في العراق من وجهة النظر الغربية، وهو ما يرسخ من النفوذ الإيراني في العراق ليس فقط من الناحية السياسية، بل أيضًا من الناحية العسكرية، ما يخلق وضعًا أمنيًّا مثيرًا للقلق ولا سيما في حالة انهيار الدولة المركزية في العراق وتحوله إلى ساحة حرب بالوكالة كما هي الحال في سوريا، أو تقسيمه على أساس طائفي، وهو الأمر الذي سيلقي بظلاله السلبية على منطقة الخليج بحكم الجوار الجغرافي، بل على منطقة الشرق الأوسط ككل، بل من المتوقع أن تدخل تركيا على خط الأزمة لمنع توسع نفوذ الأكراد هناك استغلالاً لضعف الدولة العراقية؛ فالأكراد باتت لهم كلمة أقوى في الشأن العراقي، ولا سيما أن قوات البيشمركة تصدت لمقاتلي «داعش» وباتت تسيطر على كامل مدينة «كركوك» ومناطق أخرى متنازع عليها بين حكومة إقليم كردستان

والحكومة المركزية في بغداد، ما فتح الباب على تكهنات بإمكان تعجيل الأكراد بإقامة دولتهم المستقلة، وهو ما ترفضه تركيا كليًّا.

هذا المشهد المعقد دفع العديد من الخبراء إلى التحذير من الإقدام على أي عمل عسكري من قبل الولايات المتحدة لمواجهة الأوضاع في العراق؛ فمن جانبه يرى المحلل السياسي الألماني «ميشائيل لودرز» أن الإجراءات العسكرية التي تبحثها العديد من الأطراف الدولية حاليًّا لمواجهة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أمر غير مجد ولا يقدم حلولاً على المدى الطويل، بل إنه لا يحل المشكلة أصلاً.

فيما طرح رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي، «مايك روجرز»، رحيل «المالكي» كخيار لا بديل عنه إذا ما أريد تهدئة الأوضاع وخلق إجماع شعبي وسياسي على مواجهة «داعش»، فالعراق يحتاج إلى إصلاحات سياسية واسعة بدءًا من تشكيل حكومة وحدة وطنية تعيد الثقة الى الأقليات وتمنح جميع الشركاء في العملية السياسية نصيبًا عادلاً في إدارة شئون البلاد، إضافة إلى سن قوانين تحد من سلطات رئيس الوزراء فيما يتصل بالقضايا العسكرية والأمنية، وغيرها من الإصلاحات التي تبعد شبح الطائفية عن العراق.

ولكن يبدو أن الولايات المتحدة وإيران وحلفاءها في العراق ماضون في مخططهم لأنه لا يعنيهم العراق بقدر ما تعنيهم مصالحهم، ودول الخليج بدورها عليها أن تكون شريكًا في حل هذه الأزمة وإلا فإنها ستكون من المكتوين بنارها.

٢٠١٤/٦/٢٤

رد وسائل الإعلام البريطانية على إنكار «توني بلير» لجريمة غزو العراق

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ليست المرة الأولى التي يحاول فيها مبعوث اللجنة الرباعية إلى الشرق الأوسط رئيس الوزراء البريطاني الأسبق «توني بلير» تبرير قراره بخوض بلاده حربًا إلى جانب الولايات المتحدة في العراق عام ٢٠٠٣، غير أنها المرة الأولى التي يعرضه رفضه تحمل مسؤولية عدم الاستقرار في العراق إلى عاصفة من الانتقادات شاركت فيها أصوات من داخل حزب العمال الذي ينتمي إليه «بلير». نقطة الخلاف الرئيسة التي أثارت حملة الانتقادات ضد «بلير» فجرها قيامه بكتابة مقال مطول نشره على موقعه على شبكة الإنترنت ونشرته صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية يوم ٢٠١٤/٦/١٥ تحت عنوان «لن يتم إلقاء اللوم علينا بسبب العراق وسنندم ما لم نتدخل من جديد».. وقد تعرض «بلير» في مقاله إلى الوضع الأمني المتردي في العراق بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف باسم «داعش» على مدينتي الموصل وتلعفر وعدم قدرة قوات الأمن والجيش العراقيين السيطرة على الأوضاع هناك، مستنكرًا الآراء التي تؤكد مسؤولية الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق عن نمو الجماعات الجهادية فيه، واعتبر أن العنف الدائر حاليًّا تتحمل مسؤوليته الحكومة العراقية لاتباعها سياسات طائفية أدت إلى إقصاء قطاعات واسعة في المجتمع من المعادلة السياسية، إضافة إلى عدم التدخل عسكريًّا للقضاء

على النظام في سوريا.. أي أن اشتعال العنف الطائفي في العراق تتحمل مسؤوليته بحسب ـ تـوني بليرـ منطقة الشرق الأوسط لا التحولات التي أحدثها احتلال العراق وإخراجه من معادلة الأمن الإقليمي.

هذا التحليل قوبل بالرفض من الكثيرين داخل بريطانيا، فتصدى لـه عـدد مـن رمـوز حـزب العمـال ـ الحزب الذي ينتمي إليه بليرـ من بيـنهم اللـورد «مـالوخ بـراون»، الأمـين العـام المسـاعد السـابق للأمـم المتحدة وأحد كبار المستشارين في البنك الدولي الذي طالب رئيس الوزراء الأسبق بالصمت، لأن حضـوره في ساحة الجدل حول العراق يدفع الناس لمعارضة أي شيء يقوله. فيمـا قالـت «كلـير شـورت»، وزيـرة التنمية الدولية في حكومة «بلير» التي استقالت من منصبها احتجاجًـا علـى الحـرب علـى العـراق: «إن المزيد من الدفع نحو الحرب من جديد لن يحـل المشـكلة بـل سيصـعد الأزمـة ويعقـدها»، واتفـق معهـا نائبه، اللورد «بريسكوت آلان»، الذي اعتبر موقف «بلير» محاولة للدفع بالغرب إلى حرب صليبية.

كما جاء رد السفير البريطاني في واشنطن خلال الفترة التي سبقت قرار الحرب على العراق وما بعدها، «كريستوفر ماير»، في مقال له بصحيفة «ديلي ميل» شدد في عنوانه على أن الحرب العراقيـة هـي الـتي فجّرت العنف الوحشي هناك، وهو ما أكده أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية بجامعـة بوسـطن، «آنـدرو بايسيفيتش»، قائلاً: «إن هجوم داعش نسـف الادعـاء القائـل بـأن حـرب الولايـات المتحـدة في العـراق انتهت بشيء يشبه النجاح، فبالنسبة إلى العراقيين، انقضى الفاصل الزمني المؤقت الـذي نعمـوا خلالـه ببعض الاستقرار»، فيما نشرت صـحيفة «الإندبنـدنت» تقريـرًا أعـده المعهـد الملكـي للدراسـات الأمنيـة الدفاعية في لندن عن آثار الحرب على العراق، أكد أنها كلفـت الخزينـة البريطانيـة ٩ مليـارات جنيـه إسترليني وخلفت ١٧٩ قتيلاً.

وكان أقوى رد على تصريحات «بلير» قد جاء من قبل رئيس بلدية لندن، «بـوريس جونسـون»، وأحـد الأعضـاء البـارزين في حـزب المحـافظين، الـذي أكـد في مقـال لـه بصـحيفة «ديلـي تليجـراف» في ٢٠١٤/٦/١٥، أن: «غزو «بلير» للعراق كان خطأ مأسويًّا، وإنه مجنون لإنكاره ذلك».

ويبدو أن مقـال «بلـير» لم يُعـد ملـف احـتلال العـراق إلى الصـدارة فحسـب في بريطانيـا، بـل ظهـرت مطالبات بضرورة محاكمة الرجل واستبعاده من أي منصب سياسي رفيـع سـواء في بريطانيـا أو أوروبـا، كما أكد «ديفيد هيرست» في مقال له يوم ٢٠١٤/٦/١٦ بصحيفة «هافنجتون بوسـت» البريطانيـة: «تلـك الآراء تجعل من الضروري إعادة النظر في توليته منصـب مبعـوث اللجنـة الرباعيـة إلى الشـرق الأوسـط، فكيف لشخصية مثله أن تدفع نحو تحرك إيجابي على صعيد عملية السـلام في منطقـة الشـرق الأوسـط وهو الذي دفع بلاده إلى حرب أثارت ومازالت تثير جدلاً حادًا حـول تـداعياتها السـلبية علـى المنطقـة ويدعو لتدخلات عسكرية جديدة».

وأيضًا تعالت أصوات بسرعة إنهاء التحقيق الذي بدأ عام ٢٠٠٩ حول مدى قوة الحجج القانونية الـتي قدمتها حكومة حزب العمال برئاسة «توني بلير» آنذاك تبرر فيهـا مشـاركة بريطانيـا في غـزو واحـتلال العراق عام ٢٠٠٣ والمعروف باسم تقرير لجنة «تشيلكوت»، والذي تأخر صدوره بسـبب الخـلاف حـول الكشف عن وثائق سرية تتضمن مراسلات خاصة بين «بلير» و«بوش» الابن سبقت قرار الحـرب، حيـث

يتركز اهتمام التحقيق على اتصالاتهما لمعرفة إلى أي مدى كان «بلير» يقدم دعمًا مفتوحًا لـ«بوش» وللحرب.

وبعيدًا عن تلك الآراء التي اجتمعت على انتقاد «بلير» وضرورة محاكمته، فإن إنكاره مسؤولية التدخل العسكري في العراق عن تردي الأوضاع السياسية والأمنية فيه، صاحبه اعتراف «بلير» للمرة الأولى بأن هدف التدخل في العراق كان لتغيير النظام وتخليص العراق من ديكتاتورية «صدام حسين» وتحسين أوضاع البلاد الاقتصادية، وهو ما يناقض حديث «أليستر كامبل»، مستشاره الإعلامي عام ٢٠٠٣ عن قدرة العراق على شن هجوم كيميائي أو بيولوجي خلال ٤٥ دقيقة، وما يمثله ذلك من خطر على أمن منطقة الشرق الأوسط، ما دعا الكثيرين إلى تأكيد أن «بلير» وحكومته ضللوا عمدًا الشعب البريطاني.

وعلى الرغم من أن هدف تخليص العراقيين من القمع والتهميش السياسي لنظام «صدام»، كان جديرًا بمحاولة تحقيقه، فإن الأخطاء الفادحة على المستوى العسكري والسياسي أدت إلى ما وصل إليه تقرير نشره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، والذي أشار إلى أن العراق يعاني جراء الأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة وبريطانيا أثناء الغزو عام ٢٠٠٣ وبعده، حيث يقع العراق في المرتبة الـ٢٠١ على مؤشر البنك الدولي للاستقرار السياسي والمرتبة الـ٢٠٥ لسيادة القانون والمرتبة الـ١٩٣ للتحكم في الفساد، كما أنه يأتي في المرتبة الـ١٤١ دوليًّا من حيث معدل الدخل السنوي للمواطن، أي أن الأوضاع ازدادت سوءًا مع مجيء الاحتلال الأمريكي.

يرتبط بذلك اتجاه الولايات المتحدة وبريطانيا عقب الاحتلال إلى تفكيك البنية الإدارية والعسكرية والأمنية للدولة العراقية، لتسود حالة من الضعف والتدهور والانقسام، بفعل المحاصصة المذهبية والإثنية ونظام التقاسم الوظيفي، الذي كرّسه الاحتلال، ما ظهر في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٤، والدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥ الذي تحدّث عن مكونات المجتمع العراقي ولم يتعامل مع العراقيين كمواطنين، وهو ما انتهى إلى الفشل في احتواء مختلف المكونات العراقية واستيعابها في العملية السياسية، الأمر الذي امتدت تداعياته ومازالت إلى جيرانه في منطقة الخليج، والتي قد تطول المنطقة ككل نتيجة نمو ظاهرة الجماعات الجهادية فيه.

٢٠١٤/٦/٢٨

مزاعم إسرائيلية باختطاف ٣ مستوطنين.. والهدف وأد المصالحة الفلسطينية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

كعادتها في اختلاق الفرص إذا أرادت الوصول إلى أهداف معينة استغلت إسرائيل مزاعم اختطاف ٣ مستوطنين في مدينة الخليل بالضفة الغربية مساء يوم ٢٠١٤/٦/١٢ لاتخاذ خطوات سياسية، وعسكرية قد تحقق فيها مكاسب استراتيجية؛ رغم أن عملية الاختطاف تمت في منطقة تخضع لسيطرة عسكرية وأمنية إسرائيلية تامة، ما يضع علامات استفهام كثيرة حول حقيقة ما حدث وتوقيت حدوثه.

فمنذ اللحظة الأولى من إعلان عملية الاختطاف اعتبر رئيس الحكومة الإسرائيلية رئيس السلطة الفلسطينية مسئولاً عما حدث ثم تراجع وحمل يوم ٢٠١٤/٦/١٥ حركة «حماس» المسؤولية عن اختفاء الشباب الثلاثة، وأنها تقف وراء العملية.

ورغم نفي «حماس» علاقتها بالحادث، فإن إسرائيل انتهزت تلك الفرصة من أجل محاولة تدمير البنية التحتية لها في الضفة الغربية، حيث لم يتردد كبار المسؤولين في الحكومة والجيش الإسرائيلي في الإعلان عبر وسائل الإعلام عن نيتهم القضاء على الحركة في الضفة الغربية؛ فقد داهم الجيش والشرطة الإسرائيليان أكثر من ١١٥٠ منزلاً في الضفة الغربية حتى يوم ٢٠١٤/٦/٢٢ واعتقلا أكثر من ٥٥٠ فلسطينيا حتى يوم ٢٠١٤/٦/٢٥ أغلبهم نشطاء سياسيون وبرلمانيون وشخصيات عامة تتبع حركة «حماس»، منهم رئيس المجلس التشريعي «عزيز دويك»، كما أن من بينهم نحو ٧٥ شخصًا كانوا من ١٠٥٠ معتقلاً أفرج عنهم خلال صفقة تبادل الأسرى التي تمت في عام ٢٠١١ مقابل إطلاق «حماس» سراح الجندي الإسرائيلي «جلعاد شاليط».

وهذه الحملة الموسعة التي شنتها القوات الإسرائيلية على الضفة تحت مسمى «عودوا يا إخوتنا» تعدّ أوسع عملية اجتياح تتم على مدى ما يقرب من عقد كامل، ولم تستهدف فقط عناصر «حماس» وإنما استهدفت أيضًا نشاطاتها المدنية والإنسانية؛ حيث تضمنت مداهمة جمعيات خيرية، واتحاد طلاب جامعة «بيرزيت»، ومكاتب إعلامية ومحطة إذاعة في رام الله ومصادرة جميع أجهزة الحواسب الآلية.

إذن الأمر لا يتعلق بعملية البحث عن مختطفين، وإنما هناك أهداف أخرى كشف عن بعضها وزير الاقتصاد الإسرائيلي، نفتالي بينيت، الذي أكد في تصريح لراديو إسرائيل أن هدف الحملة ليس فقط معاقبة «حماس»، بل دق إسفين بينها وبين الشعب الفلسطيني، فيما اعتبر النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني، «عيسى قراقع»، أن إسرائيل استخدمت إعادة اعتقال المحررين كرهائن سياسيين وورقة مساومة في مواجهة الفلسطينيين، في حين رأى البعض في حملة الاعتقالات محاولة لإثارة غضب الشارع الفلسطيني في وجه السلطة الفلسطينية لنزع الشرعية عنها.

ولعل القاسم المشترك بين الأهداف السابقة هو إحراج السلطة الفلسطينية والضغط عليها حتى تقدم على التراجع عن اتفاق المصالحة الذي وقعته في أبريل الماضي مع حركة «حماس»، فرئيس الوزراء الإسرائيلي منذ البداية أعلن رفضه التوافق الفلسطيني الذي ولد لدى الحكومة الإسرائيلية مخاوف من استعادة «حماس» نفوذها داخل الضفة الغربية، إضافة إلى وحدة أراضي الضفة وقطاع غزة يحكمها حكومة واحدة، وقد ربط البعض ذلك بتطورات العلاقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبالأخص بين «نتنياهو» و«محمود عباس» الذي ندد بعملية الاختطاف بشكل أغضب فيه الشارع الفلسطيني وعرض التعاون من أجل استعادة المختطفين، وهو ما قوبل بإصرار رئيس الوزراء الإسرائيلي على مطلبه بفكّ الارتباط مع «حماس»، وما يتعلق به من امتناعها عن استكمال باقي التزاماتها بموجب المصالحة؛ كالإفراج عن المعتقلين لدى السلطة من أعضاء الحركة وفصائل المقاومة الأخرى في الضفة الغربية، وعدم التضييق على نشاطات الحركة داخل الضفة، وهو الأخطر من وجهة النظر الإسرائيلية التي ترى في

انتشار «حماس» في الضفة تمهيدًا لحصولها على الحكم من جديد خلال الانتخابات التشريعية المخطط لها وفق اتفاق المصالحة.

تلك فرصة لن يتنازل عنها «نتنياهو» بسهولة، فهو يرى في الأحداث الأخيرة مخرجًا مناسبًا لأزمته المتعلقة بتشكيل حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني التي تهدد مخططات الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية.

مقابل ذلك، قرأ بعض الإسرائيليين تصريحات «عباس» المتعاطفة بطريقة إيجابية، منها تقرير صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية يوم ٢٠١٤/٦/٢٠، عن مصادر أمنية قوله إن تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية تؤكد أن عملية الاختطاف أحدثت شرخًا بين السلطة و«حماس» وهو ما سيؤدي إلى توقف مسيرة المصالحة الفلسطينية.

كما اعتبر الزعيم السابق لحزب العمل الإسرائيلي، يوسي بيلين، في مقال له بصحيفة «إسرائيل اليوم» في ٢٠١٤/٦/٢٢ أن الجمل التي رددها الرئيس الفلسطيني لم ولن تتكرر على لسان أحد الفلسطينيين، لذا يجب النظر إليه على أنه شريك حقيقي في صنع السلام، ومحاولة الاستفادة من اليد الممدودة. وهو ما أيده «آري شبيط» في مقاله بصحيفة «هآرتس» يوم ٢٠١٤/٦/١٩، مطالبًا نتنياهو بأن يكون أكثر إيجابية وعقلانية فيبحث عن أهداف أكبر من مجرد اعتقال عدد من العناصر والوجوه المعروفة لدى «حماس» والتي يوجد غيرها الكثير بالتأكيد غير معروفين على لائحة الحركة، لذا فإن إنجاز إسرائيل الحقيقي يكمن في الضغط على عباس والمجتمع الدولي لجعل حماس تنزع سلاحها مقابل اتخاذ «أبو مازن» شريكًا.

ويبدو أن جميع المؤشرات تؤكد أن الأمور تتجه نحو التصعيد الإسرائيلي، من أجل القضاء على عناصر المقاومة في الضفة الغربية وغزة، وفق مصادر قيادة أركان الجيش الإسرائيلي، لكن المراقبين الإسرائيليين والفلسطينيين يرون أن تلك التحركات تمثل ضغوطًا على الشارع الفلسطيني، وقد تؤدي إلى اندلاع انتفاضة ثالثة تهدد أمن إسرائيل من الداخل وتقلص الدعم والتعاطف الغربي مع المواقف الإسرائيلية، ويفاقم حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة أن القضاء على «حماس» ليس في قدرة إسرائيل وأن تصويرها على أنها جماعة إرهابية أمر غير مؤكد.. وهنا يأتي دور السلطة الوطنية بأن تغلق الباب أمام كل محاولات وأد اتفاق المصالحة وعليها الاستمرار فيه وتنفيذه، فهو سرّ قوة السلطة والإطار الجامع لوحدة الكلمة الفلسطينية، وهو ما تدركه إسرائيل جيدًا.

٢٠١٤/٦/٣٠

أمن الخليج بين المظلة الأمريكية والاهتمامات الآسيوية.. الثقة الخليجية في دور الحماية الأمريكية اهتزت

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

على مدى عقود طويلة، وخاصة منذ الانسحاب البريطاني من الخليج في بداية سبعينيات القرن الماضي، غدا أمن الخليج واقعًا تحت مظلة الحماية الأمريكية، وكان هذا الوضع إضافة إلى حماية أمن

إسرائيل يمثل أهم مرتكزات السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في نفط الخليج جعلت تأمين استخراج النفط ومنشآته وممرات نقله حتى يصل إلى أسواق الاقتصادات الغربية، والحيلولة دون وقوع منطقة الخليج في حالة من عدم الاستقرار، مسؤولية أمريكية في الاعتبار الأول، ولهذا أضافت واشنطن إلى دورها الدولي دورا إقليميًّا منفردا في سياسات الشرق الأوسط، وهو دور استدعت فيه أحيانًا شركاء من الإقليم، كإيران قبل الثورة الإيرانية، وتركيا حليفها في الناتو، والمملكة العربية السعودية ومصر وسوريا كما ظهر في حرب تحرير الكويت، ولكن وضع هؤلاء الشركاء لم يأخذ مكان الحليف الدائم، فخريطة الشراكات تتغير مع الوقت ومع مقتضيات كل مرحلة.وعلى مدى العقود الماضية عقدت دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة اتفاقات أمنية ودفاعية، وغدا المجمع الصناعي العسكري الأمريكي المورد الأكبر للأسلحة لدول الخليج، غير أن الثقة الخليجية في استمرار هذا الدور الأمريكي في حماية أمن الخليج قد أخذت في التزعزع لأكثر من سبب، وكان على رأس هذه الأسباب السياسة الأمريكية التي بدأت في عهد الرئيس السابق «جورج بوش» في تحقيق فطام الولايات المتحدة من الاعتماد على النفط الخليجي، وانتهاج سياسات تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، بل إن تصبح مصدرًا صافيا للنفط والغاز الطبيعي، وهي السياسة التي حققت نجاحًا كبيرًا، مما يفقد واشنطن أحد أهم عناصر اهتمامها بالخليج، ودعمت هذه الاتجاهات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ والتي انطلقت من الولايات المتحدة، وتداعيات هذه الأزمة في ضرورة تخفيض الإنفاق الدفاعي الأمريكي الخارجي، فأخذت واشنطن تنسحب من العراق وأفغانستان، وتنأى بنفسها عن التورط مجددًا في أي صراعات، وتفضيل الحلول الدبلوماسية للمشكلات القائمة حتى ولو أخذت هذه الحلول وقتًا طويلاً، وهذا هو ما شهدناه في تطور أزمة الملف النووي الإيراني؛ فقد أخذت المواجهة الأمريكية الإيرانية في هذا الملف تتحول إلى تقارب في اتجاه رفع العقوبات المفروضة على إيران، مما يعزز الدور الإيراني الساعي إلى الهيمنة على منطقة الخليج، وخاصة بعد أن أفضى الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله في ٢٠٠٣ إلى إفساح المجال للنفوذ الإيراني للتمدد في العراق.

وبدورها أخذت إيران من العراق نقطة وثوب إلى سوريا في خضم الأزمة التي تشهدها، ويحدث التواصل عبر سوريا مع حزب الله اللبناني، ويكتمل بذلك بناء الهلال الشيعي، والشكوك الخليجية التي نشأت بمناسبة التقارب الأمريكي الإيراني عززها تغييب البلدان الخليجية صاحبة المصلحة الأولى في معالجة الملف النووي الإيراني عن المفاوضات التي دارت بشأن هذا الملف.

إن الولايات المتحدة أخذت تحول اهتماماتها الاستراتيجية صوب الشرق، بعد أن حققت الصين في وقت قصير صعودًا اقتصاديًّا قياسيًّا جعلها تأخذ مرتبة الاقتصاد الثاني في العالم، ووضعت نصب أعينها أن تصبح القوة الاقتصادية الأكبر قبل حلول ٢٠٥٠، وفي السنوات الأخيرة أخذت الصين تردف صعودها الاقتصادي بدور سياسي كانت تتجنبه في العقود الماضية إلا فيما يختص بقضية تايوان، فأخذت تمد نفوذها في البحار القريبة.. بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، وتتحدى جاراتها في هذه البحار بما فيهم اليابان حليفة الولايات المتحدة، ثم أخذت تنمي أسطولها البحري العسكري

وتزوده بحاملة طائرات وتنشره في قواعد بحرية في سيرلانكا وباكستان، وأحد المرتكزات القوية في الصعود الاقتصادي الصيني هو النفط الخليجي، وفيما يعد الشرق الأوسط أكبر مصادر وواردات الصين النفطية؛ حيث استوردت الصين في ٢٠١١ نحو ٢,٩ مليون برميل يوميًّا من نفط الشرق الأوسط بما شكل٦٠٪ من إجمالي وارداتها النفطية، في مقابل استيراد الولايات المتحدة ٢,٥ مليون برميل يوميًّا من نفط هذا الإقليم بما يشكل ٢٦٪ من إجمالي وارداتها النفطية، وتعد السعودية أكبر مورد نفطي للصين، وتمدها بخمس وارداتها النفطية، الأمر الذي حافظت عليه السعودية طيلة العقد الفائت، وبلغت واردات الصين النفطية من السعودية نحو ١,١ مليون برميل يوميًّا، وأكثر من هذا فقد ساهمت شركة أرامكو السعودية في مشروع مشترك لإنشاء مصفاة في مقاطعة فيوجن الصينية تقوم بتكرير النفط السعودي، وتحتل إيران المرتبة الرابعة بين كبار موردي النفط للصين والثالثة على امتداد العقد الفائت، ولكن واردات الصين منها انخفضت مؤخرًا بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها فتراجعت ورادات الصين من إيران من ٥٥٠ ألف برميل يوميًّا في ٢٠١١ إلى ٤٠٢ ألف برميل يوميًّا في ٢٠١٢، وتوجد الشركات الصينية باستثمارات نفطية كبيرة في كل من العراق وإيران (مناطق الأحدب والحلفاية والرميلة في العراق وأزاجيزان وبادفران في إيران).

وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن تنخفض واردات الولايات المتحدة من نفط الشرق الأوسط إلى ١٠٠ ألف برميل يوميًّا بحلول ٢٠٣٥ نتيجة النمو المستمر في الإنتاج الأمريكي من النفط والغاز، يقابل هذا تزايد واردات الصين من نفط الشرق الأوسط من ٢,٩ مليون برميل يوميًّا في ٢٠١١ إلى ٦,٩ ملايين برميل يوميًّا في ٢٠٣٥، فهل يعني هذا أن واشنطن تدفع ثمن تأمين تدفق النفط إلى الصين منافسها الرئيسي، أم تستدعي الصين لحماية مصالحها وتحمل كلفة هذه الحماية.. إن غلق مضيق هرمز مثلاً نتيجة تصاعد الصراعات في منطقة الخليج يحمل من التهديد المباشر للصين أكثر مما يحمله من تهديد للولايات المتحدة، فمن الذي إذن يتحمل مسؤولية الحيلولة دون غلق هذا المضيق الحيوي.

وبينما هناك تباعد جغرافي بين الصين ومجلس التعاون الخليجي فإن المجلس يقع في الجوار القريب للهند والتي تعد أيضًا قوة دولية صاعدة، يعتمد صعودها في جزء كبير منه على وارداتها النفطية من دول المجلس، كما أن علاقاتها التاريخية مع دول هذا المجلس وما حملته من عمليات انتقال بشري واسعة سمحت بانتشار الثقافة الهندية في المجتمعات الخليجية، وبسبب الاعتماد الهندي الكبير على نفط دول المجلس، فقد نما حجم التجارة الهندية الخليجية من ٥,٦ مليارات دولار في ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ١٥٩,١ مليار دولار في ٢٠١٢/٢٠١٣، وفي ٢٠١٢/٢٠١٣ استوردت الهند نحو ٨٢ مليون طن من النفط الخام الخليجي بقيمة ٦٢,٥ مليار دولار، كما تعد قطر المورد الرئيسي للغاز الطبيعي المسال للهند، وفي ٢٠١٢/٢٠١٣ زودت قطر الهند بـ١٠,٣ ملايين طن غاز، وأصبحت الإمارات العربية المتحدة والسعودية على قمة الشركاء التجاريين للهند، وتتسم التجارة الهندية الخليجية بفائض تجاري لصالح الجانب الخليجي، أخفقت الهند في تحويله إلى استثمارات خليجية لديها بسبب التعقيدات البيروقراطية، ولكن هذه الاستثمارات أخذت تنمو في الآونة الأخيرة، فارتفعت من ٢٢٣ مليون دولار في

٢٠٠٥ إلى ٢,٧ مليار دولار في ٢٠١٧، وتستضيف بلدان مجلس التعاون أكبر جالية هندية خارج شبه القارة الهندية قوامها ٦,٥ ملايين شخص هندي مقيم، يبلغ إجمالي تحويلاتهم المالية إلى ذويهم في الهند نحو ٣٠ مليار دولار سنويًّا وفق أرقام البنك الدولي في ٢٠١٢ تمثل نحو ٤٧٪ من إجمالي تحويلات العاملين الهنود في الخارج إلى الهند البالغة ٦٣ مليار دولار، يذكر أن أعداد هذه الجالية قد تطورت من ٢٥٧,٧ ألف نسمة في ١٩٧٥ إلى ٧٢٢ ألف نسمة في ١٩٨٧.

وهذه المصالح الهندية الكبيرة في الخليج جعلت الهند تحرص على تطوير العلاقات الهندية الخليجية إلى خارج النطاق الاقتصادي والتجاري، ولكن عوامل كثيرة في السابق حالت دون هذا التطوير، كالنزاع الهندي الباكستاني والموقف الخليجي المظاهر لباكستان، وحالة الحرب الباردة التي كانت قائمة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وفيها كانت الهند أقرب إلى المعسكر الشرقي ودول الخليج إلى المعسكر الغربي، ولكن هذه الأمور قد تغيرت وأصبحت الهند في حاجة ماسة إلى تطوير هذه العلاقات من أجل مصالحها الكبرى، لذلك فقد انطلق الحوار السياسي بين الجانبين الخليجي والهندي في ٢٠٠٣ واستمرت جولاته تعقد بشكل دوري، وكان آخرها في سبتمبر الماضي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ حيث ناقش موضوع الإرهاب وإصلاح الأمم المتحدة، وساندت دول مجلس التعاون الهند في مساعيها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وفي ٢٠١٠ وقعت الهند والسعودية إعلان الرياض الذي رفع مستوى العلاقات بين البلدين إلى المستوى الاستراتيجي، وفي تطور علاقاتها بسلطنة عمان توسع نطاق العلاقات إلى مكافحة القرصنة والإرهاب والجريمة العابرة للحدود، كما امتدت علاقاتها مع قطر والإمارات لتغطي المجالات الدفاعية، ومارس الأسطول الهندي مناورات مشتركة مع عمان والسعودية والبحرين والكويت، وامتد التعاون الخليجي الهندي إلى مجالات التعاون الاستخباراتي في مواجهة تهريب المخدرات والأسلحة الصغيرة وغسل الأموال، وغدت الهند شريك حوار لمجلس التعاون، وتعد بذلك الرابعة بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، الأمر الذي عززه تواتر الزيارات على أعلى مستويات صناعة القرار لدى الجانبين الخليجي والهندي.

في ضوء هذه التطورات لم تعد قضية أمن الخليج قضية أمريكية خالصة، وعلى المستفيد من أمن الخليج أن يدفع ثمن هذه الاستفادة حفاظًا على مصالحه، ولكن هذا السيناريو الذي قد يأتي عبر ترتيبات أمريكية كما يعمل على تعزيز فرص الأمن الخليجي فإنه يحمل أيضًا فرص التدخل في الشأن الخليجي ذاته، وهذه الدول ذات المصالح في أمن الخليج قد يكون لها أجنداتها الخاصة بها التي قد لا تتفق مع المصالح الخليجية، كما أنها ترتبط بعلاقات استراتيجية مع إسرائيل التي تظل في النهاية هي مصدر الخطر الأكبر على الأمن العربي، بما فيه أمن الخليج، ويصبح السيناريو الصعب الذي يحقق أمن الخليج من دون المساس بمصالحه هو القوة الذاتية العربية التي ينبغي استعادتها في أقرب وقت ممكن بدءًا بعلاقات التكامل والشراكة الاستراتيجية الخليجية المصرية، إلى هذا يمكن تفسير حجم المساعدات الضخمة التي قدمتها بلدان مجلس التعاون إلى مصر بعد ٣٠ يونيو والتي تجاوزت ٢٠ مليار دولار حتى إبريل الماضي للإسراع بتعافي مصر وعودتها إلى دورها الإقليمي، حيث يعد أمن الخليج جزءًا لا يتجزأ

من الأمن القومي المصري، وحيث أصبح المساس بمصر مساس بدول المجلس نفسها كما عبرت عن ذلك السعودية الدولة الخليجية الأكبر في برقية العاهل السعودي إلى «عبدالفتاح السيسي» بمناسبة انتخابه رئيسا لجمهورية مصر العربية.

٢٠١٤/٧/١

ندوة في المنتدى الثقافي المصري تناقش: مصر والعالم العربي.. رؤية مستقبلية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

فرضت التغيراتُ التي تشهدها الحياة السياسية المصرية– منذ قيام ما يسمى بالربيع العربي– ضرورة مراجعة تطور العلاقات المصرية العربية ومستقبل الدور المصري على الصعيدين الإقليمي العربي. ونظرًا لأهمية القضية فقد أفرد لها المنتدى الثقافي المصري نقاشًا ضمن فعاليات الصالون الثقافي الأسبوعي الذي ينظمه؛ حيث عقد المنتدى مؤخرًا ندوة بعنوان: «مصر والعالم العربي... رؤية مستقبلية»، كان ضيفها د.«حسن نافعة»، الرئيس السابق لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. وقد أدار الندوة السفير «أحمد الغمراوي»، سفير مصر السابق إلى العراق ورئيس المنتدى المصري الثقافي، وذلك بحضور نخبةٍ من المثقفين والباحثين والإعلاميين المصريين والعرب. واستهل د. «نافعة» حديثه بتأكيد أهمية الوقوف على نشأة وتطور النظام الإقليمي العربي من الناحية الرسمية، والذي تمثل في إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ بالتزامن مع انتشار الفكر القومي العربي كإطار تنسيقي يقوم على احترامِ كامل السيادة لكل دولة ويحقق الحد الأدنى من الوَحدة بين الدول العربية، فيما رآه البعضُ نقطةَ انطلاقة مهمة – وإن كانت ضعيفة – لإطار تكاملي أكثر اتساعًا يجمع الدول العربية، فكانت الجامعة في بداياتها إطارًا رسميًّا يجمع الدول العربية حول مائدة مكافحة الاستعمار التقليدي والتصدي للمشروع الصهيوني في «فلسطين»، ولكن هزيمة العرب في حرب ١٩٤٨ أظهرت ضعف صيغة جامعة الدول العربية.

وتابع «نافعة»: استمر الركود في النظام الإقليمي العربي حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في «مصر» والتي دخل معها الفكرُ القومي مرحلةً جديدة من الانتعاش بتبنيه من قبل القيادة المصرية تدريجيًّا.. وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية المصرية إبان ثورة ١٩٥٢ انطلقت من مبدأ حماية الاستقلال الوليد ودعم المصالح المصرية بمفهومها الضيق، فإنها تحولت لتشمل الإطار العربي الأوسع، وذلك بالتزامن مع تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ والموقف العربي الداعم لمصر.

وأردف «نافعة»: إن ذلك ساعد على تقوية التيار العروبي، وجرت محاولات عديدة للوَحدة منها وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨، ولكنها باءت جميعها بالفشل، ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ لتضعَ حدًّا لانتشار التيار العروبي الذي انحسر بشكل أكبر مع انتصار العرب في حرب ١٩٧٣؛ وذلك نتيجةَ توجه مصر نحو الخروج من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي بزيارة الرئيس «السادات» إلى «إسرائيل»، وما تلاه من توقيع معاهدة السلام معها عام ١٩٧٩ وتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية ونقل مقرها عام ١٩٧٩ إلى تونس، هذا بجانب دخول «العراق» في سلسلة من المغامرات غير المحسوبة بداية

من الحرب ضد «إيران» عام ١٩٨٠ التي استمرت لثمانِ سنوات متواصلة، وانتهاءً باحتلال الكويت عام ١٩٩٠، وهو الأمر الذي شكل ضربة قاصمة للنظام الإقليمي العربي الرسمي، وأسهم في ضعف الإيمان بفكرة جامعة الدول العربية بسبب ظهور تهديد من داخل النظام نفسه.

وتابع «نافعة»: كان لتلك التحولات الكثيرُ من الآثار السلبية على قضية العرب الأولى وهي الصراع العربي الإسرائيلي، فانفرط عقد الإجماع العربي حول القضية الفلسطينية مع ضعف النظام المؤسسي للجامعة، واتجاه كل دولة نحو الانكفاء على مصالحها الوطنية.

وزاد بأن الوضع استمر على هذا النحو حتى قيام ما يسمى بالربيع العربي عام ٢٠١١، لتدخل مصر وبعض الدول العربية الأخرى مرحلةً جديدة تسعى خلالها إلى بناء نظامِ حكم ديمقراطي بديل أكثر استقرارًا من الذي حاولت بناءه جماعة «الإخوان المسلمون» عندما تسلمت السلطةَ في «مصر» عام ٢٠١٢، ليكون الأساس الذي يقوم عليه النظام الجديد متفقًا وخصوصيةَ المنطقة العربية.

فجماعة «الإخوان المسلمون» ـ كما يقول نافعة ـ لم تتجاوز فقط فكرة الدولة الوطنية بل ابتعدت كذلك – وبشكل واضح – عن فكرة الوحدة العربية، وطرحت مفهومًا أوسع بكثير، وهو إقامةُ الخلافة الإسلامية في محاولة لافتعال خلاف لا وجود له بين الإسلام والعروبة، ضاربةً عُرض الحائط بالخصوصية التي تتمتع بها الأمةُ العربية داخل الإمبراطورية الإسلامية الكبرى انطلاقًا من عاملي الثقافة واللغة العربيتين واللذين جعلا للمسيحيين العرب دورًا مهمًّا وفاعلاً في بلورة فكرِ القومية العربية.

واعتبر دكتور «نافعة» أن البداية الحقيقية لدورٍ مصري إقليمي حيوي تتمثل في بناء نظامٍ سياسي يؤمن بفكرة القومية العربية؛ فالسياسة الخارجية المصرية وإن انطلقت من فكرة الأمن الوطني المصري فإنها – وفي سياق معالجتها مصادرَ التهديد – تظل متشابكة مع العالم العربي بشكل واضح جدًّا، فمن الناحية الجيوسياسية لا يمكن أن تنعزل «مصر» داخل حدودها؛ فعلى مر التاريخ ارتبط الأمن القومي المصري – تقليديًّا – باستقرار الحدود الجنوبية حفاظًا على تدفق مياه النيل مصدرِ الحياة الرئيس للبلاد، واستقرار الحدود الشرقية – جهةُ بلاد الشام ومنطقة سوريا الكبرى – لصدِّ أي غزوات.

وفي ظل المستجدات التي أوجدها ما يسمى بالربيع العربي أصبحت مصادر تهديد الأمن القومي المصري منفتحة على جميع الاحتمالات، وهو ما يستوجب من صانع القرار المصري أن يؤسس نظريةً للأمن المصري ترتبط – بشكلٍ واضح – برؤيةٍ أوسع لأمن المنطقة العربية، بحيث تتضمن مواجهة المخاطر من جهة الجنوب مع اتجاه «إثيوبيا» لبنائها «سد النهضة» وتأثير ذلك على تدفق مياه النيل، فضلاً عن مخاطر تدفق السلاح والمتطرفين من ليبيا عقب سقوط نظام «القذافي»، إلى جانب خطر العنف الدائر في «سوريا» واشتعال ما يشبه حربًا طائفية بـ«العراق»، وما يرتبط بذلك من تحول «سيناء» – في ظل الفراغ الأمني الذي أسست له معاهدة السلام – إلى معقل للجماعات الإرهابية، وانتهاءً بالتهديدات التي تتعرض لها دول مجلس التعاون الخليجي من قبل قوى إقليمية تسعى لتعزيز نفوذها في المنطقة على حساب النظام الإقليمي العربي كـ«إيران».

وأنهى الدكتور «حسن نافعة» حديثه بتقديم رؤية مستقبلية للدور المصري في بناء علاقات مصرية ـ عربية قوية في المرحلة المقبلة، هذا الدور الذي يبدأ بإقامة نظامِ حكم قويٍّ ينطلق من مبدأ الحفاظ على الدولة المصرية كأساس لدعم قدرات العالم العربي على تأمين جميع مصادرِ التهديد الخارجية سواء كان من «إسرائيل» أو «إيران»، وانتقالاً – في المستقبل – نحو إعادة الفكر القومي العربي إلى الواجهة من خلال صيغة للتكافل والتكامل العربي تقوم على تشكيل مجموعة نواة مكونة من «مصر» و«المملكة العربية السعودية» و«الإمارات» و«البحرين» وعدد من الدول ذات الفكر التوافقي مع التركيز على قابليتها للانفتاحَ على بقية الدول العربية على غرار التجربة الوحدوية الأوروبية اعتمادًا على عنصر المصلحة المشتركة التي ربما يكون محورُها صيغةُ الأمن مقابل الدعم الاقتصادي، وذلك في تطويرٍ لصيغة الطرح الذي قُدِّم عقب حرب الخليج الثانية؛ وذلك في سبيل حماية النظام الإقليمي العربي واستمراره.

ودارت تساؤلات وتعقيبات الحاضرين حول الدور الذي لعبه العامل الخارجي للحد من التقارب العربي ـ العربي. ومن جانبه – وردًّا على تلك التساؤلات – أكد الدكتور «حسن نافعة» أن العامل الخارجي كان له أثرٌ واضحٌ في تعثر التجربة الوحدوية العربية، وإن كان من الضروري التأكيد على أنه ليس العامل الأوحد الذي أسهم في الحد من تطوير تجربة تكاملية عربية، فلابد –إذًا – من وجود آليةٍ قادرة على تذليل العقبات أمام تطوير تجربة كهذه، مشددًا على ضرورة أن تكون الدولة الوطنية ركيزةً للوَحدة العربية في صيغتها الجديدة.

٢٠١٤/٧/٨

التوافق الأمريكي الإيراني في مواجهة «داعش».. العراق يعرقل التقارب ما بين الرياض وطهران

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

شهدت منطقة الخليج العديد من المؤشرات التي تشي بأن جهودًا تبذل للتقريب بين دول مجلس التعاون الخليجي من جهة وإيران من جهة أخرى، تجسدت في تصريحات الرئيس الإيراني الجديد «حسن روحاني» منذ توليه السلطة في أغسطس ٢٠١٣، على خلاف سابقيه، حيث دعا الرجل إلى التقارب بين الجانبين، وأعقب ذلك قيام وزير خارجيته «محمد جواد ظريف» في أبريل ٢٠١٤ بزيارة لأربع من دول مجلس التعاون الست، وهي: الإمارات وقطر والكويت وعمان والتي أعلن من على أراضيها عن رغبة بلاده في إجراء مفاوضات مباشرة مع المملكة العربية السعودية.

وفي اختبار جدي لنوايا إيران لترجمة ما تعلنه من سعيها لإقامة علاقات إيجابية مع دول الخليج، وعلى هامش منتدى التعاون بين العالم العربي وآسيا الذي عقد بالعاصمة السعودية الرياض في ٢٠١٤/٥/١٣ دعا وزير الخارجية السعودي الأمير «سعود الفيصل» نظيره الإيراني «جواد ظريف» لزيارة المملكة.. وفي اليوم التالي مباشرة، وتعليقًا على هذه الدعوة أكد مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية «حسين أمير عبداللهيان» أن طهران ترحب بإجراء مباحثات مع المملكة تقود إلى حل مشاكل المنطقة وإزالة سوء الفهم وتطوير العلاقات الثنائية، كما شدد المتحدث باسم الحكومة «محمد باقر نوبخت» أن بلاده «عازمة على تطوير العلاقات مع السعودية لخدمة مصالح البلدين»، لتأتي

بعدهما المتحدثة باسم وزارة الخارجية الإيرانية «مرضية أفخم» لتعلن في٢٠/٥/٢٠١٤، أنه يتم الترتيب لزيارة «ظريف» للرياض، ودفعًا لهذه الأجواء الإيجابية جاءت زيارة أمير الكويت لإيران يومي١-٢/٦/٢٠١٤ والتي أكد خلالها ضرورة دعم العلاقات الخليجية الإيرانية.

وسط هذه المؤشرات والتصريحات الإيجابية جاءت التطورات التي شهدها العراق لجهة سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» على عدة مدن عراقية من دون قتال، على رأسها «الموصل» ثاني أكبر مدن العراق، وزحفه باتجاه بغداد ـ لتلقي بظلالها على إمكانية التقارب بين إيران والسعودية، حيث ساهمت هذه التطورات في إضافة ملف صراعي آخر إلى الملفات المشتركة بين الطرفين، إذ أعربت إيران عن استعدادها للتدخل عسكريًّا في العراق لمواجهة «داعش» لتنتقل بنفوذها هناك من مجرد نفوذ سياسي واستخباراتي من خلال السيطرة على حكومة «نوري المالكي» الطائفية إلى نفوذ سياسي بذراع عسكري مدعوم أمريكيًّا، فقد أشار الرئيس «حسن روحاني» يوم ١٢/٦/٢٠١٤ إلى أن إيران ستكافح إرهاب الجهاديين المتشددين في العراق وستدرس أي طلب تقدمه الحكومة العراقية للمساعدة في مواجهة «داعش» في إطار القوانين الدولية، كما أعلن وزير خارجيته «جواد ظريف» في ذات اليوم دعم طهران للحكومة العراقية في مواجهة الإرهاب، وذلك في حين أشار رئيس الاستخبارات السعودية السابق «تركي الفيصل»، خلال اجتماع للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية بالعاصمة الايطالية روما يوم ١٢/٦/٢٠١٤، إلا أنه بالرغم من أن السعودية تعارض بشدة تنظيم «داعش»، فإن الحكومة العراقية تتحمل مسؤولية الأوضاع بالعراق، كما حذرت الرياض يوم ١٤/٦/٢٠١٤ من التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر لإيران في العراق تحت حجة مساعدة الحكومة العراقية على التصدي لتنظيم «داعش»، باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى حرب طائفية في العراق تكون نتيجتها تقسيمه، فضلاً عن إمكانية انتقال ارتداداتها إلى دول الجوار الخليجي بحكم التماس الجغرافي مع العراق.

واللافت للنظر هنا أمران، الأول: إنه إلى جانب أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ هو الذي مكن طهران من تمديد نفوذها وسيطرتها على العراق وتحويله إلى دولة مذهبية تسببت سياسات حكومتها الطائفية في ظهور تنظيم «داعش»، اتجهت واشنطن أيضًا إلى ترسيخ النفوذ الإيراني بالعراق مرة أخرى عبر التعاون مع طهران في مواجهة «داعش»، فرغم نفي نائب وزير الخارجية الإيراني «عباس عراقجي» مناقشة الأوضاع بالعراق خلال الجولة الخامسة للمحادثات النووية ما بين طهران ومجموعة «٥+١» التي عقدت من ١٦-٢٠/٦/٢٠١٤، فإن مسؤولاً أمريكيًّا أشار إلى أن حوارًا بين الطرفين حول الوضع بالعراق قد تم على هامش المفاوضات النووية في فيينا.

وقد ظهر التوافق الأمريكي الإيراني حول الوضع بالعراق أكثر ما يكون من خلال ما أعلنه الرئيس الأمريكي «باراك اوباما» في خطابه يوم ١٣/٦/٢٠١٤ من أن كل الخيارات في العراق مطروحة، مطالبًا الدول المجاورة للعراق بتحمل مسؤوليتها تجاهه بما يمثل دعمًا للتدخل الإيراني في العراق، وكذلك إعلان وزير الخارجية الأمريكي «جون كيري» يوم ١٣/٦/٢٠١٤ أن واشنطن تساند الحكومة العراقية ضد تنظيم «داعش» رغم علمه أن هذه الحكومة دعت قوات الحرس الثوري الإيراني إلى دخول العراق،

وهو ما يمثل اعترافًا من واشنطن بالنفوذ الإقليمي لإيران، وما قد يترتب عليه من استحقاقات. وأما الأمر الثاني، فهو مرتبط بالأول، حيث يبدو أن التوافق الأمريكي الإيراني حول العراق، جعل طهران زاهدة في التقارب مع الرياض، انطلاقًا من أن مبادراتها للتقارب معها في السابق، كانت من منطلق أن الرياض هي بوابة إيران للولايات المتحدة، وما دامت قد حصلت على مرادها فلا داعي إذن لتقديم تنازلات للتقارب مع الرياض، وهو ما يشير إلى نياتها الحقيقية، وأنها لن تتخلى عن مشروعها في المنطقة، ولقد برز ذلك جليًّا في عدة مؤشرات، هي:

ـ اعتذار وزير الخارجية الإيراني «جواد ظريف» يوم ٢٠١٤/٦/١ عن الدعوة الودية التي قدمتها الرياض لطهران للتوجه إلى اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي انعقد يومي ١٨ و١٩ يونيو٢٠١٤ بمدينة جدة، متعللاً بأنها تتعارض مع الموعد المقترح لمحادثات مقررة مع مجموعة «٥+١» حول البرنامج النووي الإيراني.

ـ إعلان مرشد الثورة الإيرانية «علي خامنئي» يوم ٢٠١٤/٦/٢، بعد استقبال أمير الكويت «صباح الأحمد الصباح» خلال زيارته لطهران، أن بعض دول المنطقة تدعم التكفيريين في إشارة إلى السعودية، وأنها سوف تدفع ثمنًا باهظًا لذلك، وأن خطر الجماعات التكفيرية يمكن أن يطولها هي نفسها.

ـ إشارة مصادر مقربة من صنع القرار في وزارة الخارجية الإيرانية إلى أن زيارة «جواد ظريف» إلى الرياض مرهونة بتغيير موقف المملكة من الأزمة السورية.

ـ انتقاد عضو البرلمان الإيراني «محمد حسن آصفري» السياسة الخارجية السعودية ومطالبته بتغيير موقفها من قضايا المنطقة.

وكل ما سبق يبرز الأسباب الحقيقية وراء دعوات التقارب الإيرانية مع دول الخليج عامة، والسعودية خاصة، وخصوصا مع الاعتراف الأمريكي بالنفوذ الإيراني في العراق والذي من الممكن أن يكون مقدمة لرضوخ واشنطن لحسابات الواقع وموازين القوة الجديدة في الإقليم، والتي تمنح طهران مجالاً للتفاوض في ملفات أخرى تشمل سوريا واليمن ولبنان، وذلك على حساب دول مجلس التعاون.

ورغم وجود رؤى تؤكد أن علاقات واشنطن الثنائية مع طهران قد تسهم في تسهيل القيام بتحرّك ما نحو إصلاح العلاقات بين ضفتي الخليج، عبر دفع واشنطن لطهران نحو تحسين علاقاتها بالدول الخليجية، وذلك استنادًا إلى التأكيدات الأمريكية بأن التقارب مع إيران لن يكون على حساب دول مجلس التعاون، فإن هذه الرؤى تتجاهل حقيقة النوايا الإيرانية تجاه الدول الخليجية، حيث يظهر من الموقف الإيراني حيال الوضع بالعراق أن إعلان طهران الرغبة في التقارب مع دول الخليج لم يكن جديًّا أو قائمًا على نوايا حقيقية في التوافق، بل كان مجرد وسيلة لدعم تقاربها مع واشنطن، فضلاً عن أن سابق الخبرة مع الأخيرة يؤكد أنها لا تسعى إلا لتحقيق مصالحها فقط، وهو ما يجب أن تحتاط له دول مجلس التعاون.

٢٠١٤/٧/٢١

أزمة العراق.. قراءة في الرؤى الغربية

إن إعلان تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام «داعش» تكوين خلافة إسلامية في بغداد وسوريا وفقد الحكومة العراقية السيطرة على مناطق واسعة من البلاد، يفتح مجالاً واسعًا للتساؤل بشأن مستقبل الحدود الوطنية في المنطقة، والتي استمرت تحكمها منذ ما يقرب من قرن من الزمان اعتمادًا على التركيبة السكانية الحالية، وهو ما اتجهت دراسات ما بعد الحقبة الاستعمارية إلى طرحه في أكثر من مناسبة استنادًا إلى التنوع الإثني والعرقي الواسع داخل الدول العربية، والذي دفع بحسب تلك الدراسات إلى حالة من انعدام التعايش بين مكونات المجتمعات العربية؛ لأنها لم ترتبط معًا إلا تحت إكراه.

النقاشات الغربية حول تلك المسألة جاءت متباينة، فالبعض تبنى موقفًا مناهضًا لأي تفكيك سواء للدولة العراقية أو السورية من منطلق أن أي تفتيت للتكتل السني الشيعي الكردي في تلك المنطقة سوف ينجم عنه عواقب وخيمة على كلا الشعبين، إضافة إلى دول الجوار الجغرافي، بل والعالم أجمع، وخاصة أنه سينتج دويلات سهلة الوقوع تحت رحمة التنظيمات الدينية المتطرفة.

وقد تبنى تلك الرؤية عدد من الصحف الأمريكية، حيث عبرت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية عن مخاوفها من ذلك السيناريو المحتمل في مقال افتتاحي في عددها الصادر في ٢٠١٤/٦/٢٨ تحت عنوان «موطئ قدم للجهاديين داخل الشرق الأوسط»، كما تبنت صحيفة «وول ستريت جورنال» الموقف نفسه في تقرير لها يوم ٢٠١٤/٦/٢٧ بعنوان «ارتفاع أفق الخلافة» أكدت من خلاله أن «إقامة خلافة في منطقة الشرق الأوسط كانت المشروع السياسي الرئيسي لأسامة بن لادن».

وذلك فيما عبر «جعفر حسين» في مقال له بصحيفة «الإندبندنت» البريطانية عن رؤية محددة الملامح لطبيعة الدولة التي يمكن أن يكونها تنظيم «داعش» في المنطقة، حيث أوضح أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المتطرفة الأخرى أدرجت المثل الأوروبية ضمن أهدافها القومية، مؤكدًا أنها «تسعى نحو بناء نموذج أقرب إلى الإمبراطورية العثمانية، التي تجمعها كثير من القواسم المشتركة مع الدول الشمولية الأوروبية التي عاصرت القرن الماضي أو كوريا الشمالية الحالية».

وفي المقابل، وبينما انشغلت الصحافة الغربية بمناقشة التبعات المحتملة لتمدد «داعش» في العراق والشام وإمكان بناء خلافة إسلامية تدمر الحدود الراهنة، اتجه تقرير صدر عن شبكة «سي إن إن» الإخبارية الأمريكية في ٢٠١٤/٧/٨ إلى تأكيد أن تقسيم العراق يعتبر خيارًا واردًا أكثر من غيره سواء أكان ذلك من خلال نزاع أو مفاوضات سياسية، وأشار التقرير إلى اقتراح تبناه في عام ٢٠٠٦ النائب في مجلس الشيوخ الأمريكي حينها ونائب الرئيس الأمريكي الآن، «جوزيف بايدن»، حول تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات، كردية وشيعية وسنية، من خلال تطبيق نموذج يوغسلافيا السابقة باعتباره نموذجًا عصريًّا لتقسيم البلاد إلى أقاليم طائفية، والذي أفسح المجال أمام المسلمين والكروات والصرب للحصول على جيوش مستقلة. وهو الاقتراح الذي تجاهلته وقتها إدارة الرئيس الأمريكي «جورج دبليو بوش».

ونقل التقرير عن «رمزي ماردیني»، الخبير في شؤون العراق بالمجلس الأطلسي، تأكيده أن الوضع في العراق مرشح لمزيد من الانقسام الطائفي، إلا أن أي خطة للتقسيم يجب أن تضع في اعتبارها مدى قدرة المناطق السنية ـ المرجح أن تكون في الوسط ـ على تمويل ذاتها اقتصاديًّا من دون الحصول على حصة من القطاعات النفطية في المناطق الأخرى، فمناطقهم هي الوحيدة التي لا تعد جزءًا من بحيرة النفط التي يعوم عليها العراق، ما يخلق خلافًا جديدًا.

لكن الخطر الأكبر يكمن بحسب «ماردیني» في أن إعادة رسم خريطة للعراق، يمكن أن يؤثر بعمق على البلدان المجاورة مثل تركيا وإيران وسوريا، التي تضم بين فئات مجتمعاتها أقليات كردية، ويمكنها أن تقلق بشأن بروز دولة كردية غنية بالنفط، كما أنه يدفع في الوقت نفسه إلى اتجاه احتمال قيام إيران بضم الجزء الكردي من العراق، ما يفتح المجال أمامها لاستغلال النفط العراقي، معتبرًا أنه: «بدون وجود للسنة والشيعة كجزء من المجتمع العراقي، لا يوجد هنالك الكثير لما يمكن فعله لموازنة التأثير الإيراني الواقع على السياسات النفطية المحلية في العراق».

الخيار الآخر والبديل الوحيد الذي من شأنه أن يمنع سيناريو تفكيك وتقسيم الدولة العراقية هو البحث عن استراتيجية محددة المعالم تحافظ على تماسك العراق وتمنعه من الانهيار، وهو ما سلط عدد من الصحف الضوء عليه من خلال الإلقاء باللائمة على الولايات المتحدة وسياستها تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتي دفعت نحو مزيد من النفوذ الإيراني في العراق على المستويين السياسي والاقتصادي، وصولاً إلى النفوذ العسكري، حيث لفت «جوناثان فورمان» في مقال له بصحيفة «تليجراف» في ٢٠١٤/٧/٢ إلى حرص واشنطن على إضعاف سلاح الجو العراقي وتأجيل تسليم صفقة طائرات «F16» ما حدَّ من قدرة الجيش العراقي على مواجهة المتطرفين والحفاظ على سيادة الدولة، ودفع الحكومة إلى اللجوء لشراء طائرات روسية وإيرانية، إضافة إلى إرسال الحرس الثوري الإيراني ٧ مقاتلات إلى بغداد وفق ما أفاد الخبير الأمريكي من أصل إيراني «نادر اسكوي».

وفي السياق ذاته، اتجهت هذه الصحف إلى إلقاء اللوم على رئيس الوزراء العراقي «نوري المالكي» وسياساته الطائفية التي أدت إلى اتساع دائرة الاستياء الشعبي من النظام، وقد أوضح الكثيرون أن «المالكي» غير قادر على استعادة البلاد مرة أخرى، فكتبت صحيفة «التايمز» حول هذه الرؤية في افتتاحيتها يوم ٢٠١٤/٦/١ بعنوان «سراب الصحراء»، مؤكدة أنه قد حان الوقت لمواجهة المالكي بفشله، فالبلاد تحتاج إلى حكومة وطنية تمثل جميع طوائفه، وليس فقط الأغلبية الشيعية، وعلى القوى الغربية أن تساعد، بينما يتولى العراقيون الزمام. وهو ما شدد عليه الرئيس الأمريكي «باراك أوباما»؛ حينما صرح قائلاً: «إن استقالة المالكي أمر ضروري للعراق للمضي قدمًا».

ولكن ذلك الخيار يصطدم بالواقع المتأزم سياسيًّا في العراق، والذي عبر عنه كل من «رحيم سلمان» و«أوليفر هولمز» في تقرير نشرته وكالة «رويترز» للأنباء في ٢٠١٤/٧/١، حيث أكدا أن انسحاب السنة والأكراد من الجلسة الأولى للبرلمان العراقي الجديد يوم ٢٠١٤/٧/١ بعد فشل الشيعة في تعيين رئيس وزراء بديل لـ«نوري المالكي»، يقضي على أي احتمال بتشكيل حكومة وحدة وطنية لإنقاذ العراق من

الانهيار، كما ظهر ذلك جليًا في الرسالة التحذيرية التي أوردها روبن رايت في مقاله يوم ٢٠١٤/٦/٢٩ بصحيفة «نيويورك تايمز»، والتي أكد خلالها أنه كلما طال بقاء «المالكي» في السلطة، كان الخوف أكبر من أن تمتد الأزمة الحالية إلى حرب أهلية على غرار ما حدث في لبنان عام ١٩٧٥، والتي أوقعت أكثر من مليون ونصف المليون ضحية خلال خمسة عشر عامًا.

وفي التحليل الأخير، فإن الحل السياسي للأزمة أصبح ضرورة ملحة في مواجهة ما يحدث من تطورات خطيرة توحي بإمكانية التقسيم، والذي قد يجعل منها بركانًا نشطًا يهدد الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج والعالم العربي.

٢٠١٤/٨/٩

غزة والسياسة الخارجية الأمريكية ..- رؤية غربية وإسرائيلية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يعتبر الكثير من المراقبين الغربيين أن الفشل أصبح العنوان الرئيسي ومآل الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة، فبعدما كان يرى وزير الخارجية الأمريكي «جون كيري» عند توليه منصبه مع بداية الولاية الثانية للرئيس «أوباما» في فبراير ٢٠١٣ أن باستطاعته الوصول إلى تسوية بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني من خلال الدبلوماسية الناعمة المشهور بها، إذا بالرجل يفشل في مجرد الوصول إلى هدنة مؤقتة في «قطاع غزة» ووقف العدوان الإسرائيلي الإجرامي على القطاع الذي بدأ يوم ٢٠١٤/٧/٨ تحت مسمى عملية «الجرف الصامد»، ويعود إلى بلاده بـ«خفي حنين» بعد جولات مكوكية في المنطقة.. هكذا تقول وسائل الإعلام الغربية.

وهذا الفشل أثار جدلاً واسعًا في أوساط المراقبين والمحللين، حيث ناقشت دوائر الفكر الغربية مبادرة وقف إطلاق النار التي أعلنها «كيري» يوم ٢٠١٤/٧/٢٥، ورفضتها كل من إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» على أكثر من مستوى.

فعلى مستوى الموقف من المبادرة، فقد وصفها «جريج كارلستروم» في مقال له نشر على موقع الجزيرة يوم ٢٠١٤/٧/٢٨، بأنها «ليست مختلفة بشكل كبير عن المبادرة المصرية التي تم إطلاقها يوم ٢٠١٤/٧/١٥، والتي وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية بينما رفضتها حماس»، مشيرًا إلى أن الإسرائيليين انتقدوا الخطة، التي دعت إلى وقف الاعتداءات وعقد محادثات خلال ٢٤ ساعة لمناقشة بنود مثل: الترتيبات الخاصة بضمان فتح المعابر الحدودية وغير الحدودية، والسماح بدخول البضائع والأفراد، وضمان الحيوية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في غزة، بما في ذلك حقوق الصيد، وتحويل الأموال إلى غزة لدفع رواتب موظفي الحكومة، فضلاً عن معالجة القضايا الأمنية»، وهو ما وصفته وزيرة العدل الإسرائيلية، «تسيبي ليفني»، بأنه «غير مقبول بالمرة»، محذرة من أن هذا سوف «يقوي المتطرفين في المنطقة».

فيما اعتبرته الحكومة الإسرائيلية «جائزة للإرهاب» لأنه يحرمها من إطلاق يدها في هدم الأنفاق داخل غزة واستكمال عزلها عن العالم مع ضمانات بكون القطاع منزوع السلاح.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد لجهة توجيه الانتقادات إلى تحركات «كيري»، بل أدى الأمر إلى وصفه شخصيًّا من قبل وسائل الإعلام الإسرائيلية بأنه ضعيف أمام الإرهاب، وبأنه «هاوٍ» يعتقد أن بإمكانه حل مشاكل العالم بمجرد حضوره الشخصي، كما أشارت إلى أن الوفد الإسرائيلي الذي التقاه للتباحث كان رافضًا جميع خطط التهدئة التي طرحها، وهو ما كشف عنه «باراك رافيد» في مقال له بصحيفة «هآرتس»، يوم ٢٠١٤/٧/٢٧، قائلاً: «إن الخطة التي مررها «كيري» إلى إسرائيل صدمت الوزراء ليس فقط لأنها كانت عكس ما أخبرهم به منذ أقل من ٢٤ ساعة، لكن في الغالب لأنها ربما تكون قد صيغت من قبل «خالد مشعل»، وقد تضمنت كل ما يمكن أن تأمل فيه حماس».. مستطردًا: «المبادرة تضع إسرائيل وحماس في نفس المستوى، كما لو لم تكن الأولى الحليف الرئيسي لأمريكا، وكما لو لم تكن الثانية جماعة إرهابية استولت على جزء من السلطة الفلسطينية في انقلاب عسكري وأطلقت آلاف الصواريخ على إسرائيل».

وعلى مستوى أسباب عدم نجاح «كيري» في مهمته، فقد اعتبر البعض أن فشله في التوصل إلى تهدئة كان بسبب عدم رغبة جميع الأطراف في التعاون سواء لإقرار هدنة مؤقتة ووقف إطلاق النار ولو لأسباب إنسانية، أو تقديم أي تنازلات لحل المشكلات الكبرى العالقة كطريق وحيد لإقرار سلام طويل المدى، وهو ما أشارت إليه الباحثة في معهد «كارنيجي» من أجل السلام الدولي، «ميشال دان»، في تصريح لوكالة «فرانس برس» الإخبارية يوم ٢٠١٤/٧/٢٩، من أن «جهود السلام السابقة لم تحظ بترحيب كبير ولم يحصل كيري على التعاون المطلوب»، فإسرائيل ترى في الحصار والاحتلال ضمانة قوية لأمنها، حيث جاء مطلبها الرئيسي على لسان رئيس وزرائها، «بنيامين نتنياهو»، الذي قال إن: «القوات الإسرائيلية ستواصل عملياتها في محاولة لتفكيك شبكة الأنفاق التابعة لحماس عبر الحدود وتدمير مخزونها من الصواريخ»، وأضاف في تصريح آخر له، أنه «يتوقع من الولايات المتحدة ودول أخرى الإعراب عن دعمها الكامل للعملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة»، وذلك بينما يعد رفع الحصار وتقديم حلول اقتصادية وسياسية تمنح الأمن للفلسطينيين في غزة المفتاح الرئيس لقبول حركة «حماس» وقفًا لإطلاق النار، وهو ما أكده رئيس المكتب السياسي للحركة «خالد مشعل» قائلاً: «ننزع سلاحنا عندما ينزع سلاح إسرائيل».

وهو ما ذهب إليه أيضًا «مايكل جوردون» في مقال له بصحيفة «نيويورك تايمز» يوم ٢٠١٤/٧/٢٧، وإن كان تركيزه انصب على تبيان موقف «حماس»؛ حيث رأى أنه من غير المحتمل أن توافق على وقف إطلاق نار يسمح بأن تعود غزة للعيش تحت الحصار الإسرائيلي، الأمر الذي عززه من قبل تقرير نشرته صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية يوم ٢٠١٤/٧/٢٤ أوضح أن مركز «أوراد» للأبحاث والدراسات في رام الله أكد أن ٨٥٪ من المستطلعة آراؤهم من الفلسطينيين يؤيدون «حماس»، بينما يفضل ١٥٪ موقف السلطة الفلسطينية ممثلة برئيسها «محمود عباس»، فيما رأى ٩٣٪ منهم أن دور الولايات المتحدة الأمريكية كان سلبيًّا في التعاطي مع الأزمة.

وإذا كان البعض رأى أن السبب وراء فشل الدبلوماسية الأمريكية يعود إلى طرفي الأزمة ـ أي إسرائيل وحماس ـ فإن هذا لم يمنع البعض من الإشارة إلى أن إخفاق «كيري» مرتبط بفشله السابق ولأشهر طويلة في تقديم حلول جذرية للوصول إلى تسوية، فإيقاف الهجوم العسكري الإسرائيلي بشكل مؤقت لم يعد المطلب الأساسي للطرفين، بل التوصل إلى حلول تمنع تكراره مرة أخرى، وهو ما يستلزم إرساء عملية سياسية ديناميكية بضمانات دولية تمهيدًا لاقتلاع جذور المشكلة وسد جميع الثغرات التي يمكن أن تقود لمواجهة جديدة، حيث علقت صحيفة «الجارديان» البريطانية يوم ٢٠١٤/٧/٣٠، على تحركات «كيري» على مدى أكثر من عام، بأن إدارة الرئيس الأمريكي، «باراك أوباما»، فقدت بوصلتها بشأن مبدأ أساسي وهو أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تفيق من هوسها بنهايات سعيدة أو حلول نهائية للمعضلة الإسرائيلية الفلسطينية؛ لأنه لا يوجد في الوقت الحاضر أي من ذلك، سواء للمأزق في غزة أو للتحدي الأكبر، كما كتبت صحيفة «الإندبندنت» في افتتاحيتها يوم ٢٠١٤/٨/٢، أن «عجز واشنطن عن استخدام نفوذها مع «نتنياهو» يومئ بفصل جديد مقلق في تاريخ الشرق الأوسط»، بل ورأت الصحيفة أنه بالرغم من أن المواطنين الأمريكيين العاديين لا يعنيهم كثيرًا ما يدور في العالم حولهم، فإن إسرائيل تستخدم أموال دافعي الضرائب الأمريكيين لمحو غزة، ثم تتهم واشنطن بأنها غير ودية تجاهها، مشيرة أن الكثيرين في الغرب يتمنون أن تعبر الولايات المتحدة عن نفاد صبرها من إسرائيل أكثر مما تفعل الآن.

وفي الاتجاه ذاته شدد النائب الأمريكي، «كيث إيليسون»، في مقال له نشر بصحيفة «واشنطن بوست» يوم ٢٠١٤/٧/٢٩، أن الحل الذي يجب أن يسوقه «كيري» لإنهاء أزمة غزة يجب أن يركز على رفع الحصار الإسرائيلي، مشيرًا إلى أن أغلب المجتمع الفلسطيني في غزة من النساء والأطفال، وأن إسرائيل تستهدف هذه الشريحة الكبرى.

وفي الأخير، من الملاحظ أن المحللين والكتاب الغربيين ركزوا في نقاشهم حول فشل الدبلوماسية الأمريكية على التشكيك في قدرات «كيري» متجاهلين الأسباب الرئيسة وراء هذا الفشل، والتي تعود إلى:

ـ قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور الوسيط غير الحيادي، وفشلها في ممارسة نفوذها على إسرائيل، فالولايات المتحدة الأمريكية ليس لديها بحسب مراقبين «إرادة سياسية» تؤهلها لممارسة ضغوط على حليفتها لوقف عدوانها على الشعب الفلسطيني والجلوس على مائدة المفاوضات ولو من خلال التهديد بوقف المساعدات، بل إن الرئيس «أوباما» وقع في ٢٠١٤/٨/٤ على قانون أصدره الكونجرس في ٢٠١٤/٨/١، يتعلق بتخصيص ٢٢٥ مليون دولار لتمويل منظومة القبة الحديدية الدفاعية لاعتراض الصواريخ التي تطلقها «حماس» على إسرائيل قبل وصولها إلى أهدافها، وتزويدها بأسلحة جديدة كبديل لما خسرته خلال عدوانها الحالي، وذلك على الرغم من أن هذا التمويل الطارئ سيزيد من عجز الموازنة الأمريكية، كما أعلن «أوباما» في ٢٠١٤/٨/١ تضامنه مع إسرائيل، قائلاً: «أنا مع حق

إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الصواريخ التي تطلقها عليها حماس».. وهو ما أعطى إسرائيل الضوء الأخضر لتمعن في عدوانها وجرائمها ومن دون خشية من أي عقاب دولي.

ـ تغيير الولايات المتحدة لاستراتيجيتها الأمنية في منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠٩ والتي تقضي بالانسحاب تدريجيًّا من المنطقة، ليكون الاهتمام منصبًا على منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، وهو ما ألحق ضررًا كبيرًا باستقرار المنطقة وأخل بميزان القوى في الشرق الأوسط، وأصاب السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة بالشلل، وأسهم في استقواء إسرائيل وسعيها إلى فرض واقع جديد يحقق أهدافها ومصالحها، ولمواجهة ذلك يؤكد أستاذ الشؤون الدولية بجامعة بيترسبورج، «مايكل برينر»، أنه يتحتم على الإدارة الأمريكية إعادة ترتيب أولويات سياستها الخارجية وتقييم الأهداف والالتزامات ووضع استراتيجية محددة الرؤى لاستعادة الدور الأمريكي في المنطقة وإعلان السياسات الإسرائيلية غير مقبولة للولايات المتحدة.

فهل تستطيع الولايات المتحدة فعل ذلك، أم أن نجم دبلوماسيتها في المنطقة في طريقه إلى الأفول تمهيدًا لسطوع نجم آخر؟ وأين العرب من كل هذا؟ فمنطقتهم يعاد رسم خريطة القوى فيها ويبدو أنهم سيظلون يقفون موقف المتفرج.

٢٠١٤/٨/١٠

تعيين «فيليب هاموند» على رأس وزارة الخارجية ومستقبل الدبلوماسية البريطانية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

إعلان «ويليام هيج» استقالته بشكل مفاجئ من منصب وزير الخارجية على الرغم من كونه أحد أهم أركان حكومة «ديفيد كاميرون»، وتكليف «فيليب هاموند» ليحل محله بعد أن كان يشغل منصب وزير الدفاع منذ عام ٢٠١١، يرى فيه البعض إجراءً عاديًّا يسبق الانتخابات التشريعية تسعى من خلاله الحكومة البريطانية إلى تجنب توجيه انتقادات إليها من قبل البرلمان الجديد بسبب تراجع أداء السياسة الخارجية أمام تقدم منافسيها داخل الاتحاد الأوروبي، لكن ذلك لم يحد من القلق الذي أثاره ذلك الإجراء سواء في بريطانيا أو داخل الاتحاد الأوروبي من التغيرات الطارئة على نمط السياسة الخارجية البريطانية ودخولها مرحلة جديدة في التعامل مع القضايا الدولية.

الكثيرون يرون في «هاموند» مهندس التقشف لسمعته كخافض للميزانيات أثناء وجوده في وزارة الدفاع، وهو ما يعتبره بعض المحللين أمرًا لا يبشر بخير بالنسبة الى مستقبل السياسة الخارجية البريطانية؛ حيث أدت الانخفاضات السابقة في الميزانية إلى تخفيض النفقات ومحاولات تنظيم الأقسام، وهو ما تسبب في مواجهة وزارة الخارجية البريطانية العديد من الأزمات بسبب عدم قدرتها على اتخاذ إجراءات في التوقيت المناسب بشأن الأحداث الجارية، ما وضعها في خانة أصحاب ردود الفعل فقط.

فمن جهته، ألمحت «مارجريت بيكيت»، التي تولت وزارة الخارجية عامي ٢٠٠٦ـ٢٠٠٧ في عهد «توني بلير»، في تصريح لصحيفة «ديلي تليجراف» يوم ٢٠١٤/٧/١٦، إلى مدى تأثير «هاموند» المتوقع

على وزارة الخارجية، بإشارتها قائلة: «وزارة الخارجية كانت دائمًا غير ممولة بشكل جيد، ما أدى إلى إضعاف موقفها وجعلها تفقد بعضًا من قدرتها على إبلاغ الحكومة بأزمات كثيرة».

وكان تقرير صادر عن لجنة الشؤون الخارجية بوزارة الخارجية نشر في ٢٠١١ قد أكد أن مؤشر نفقات الإدارات بوزارة الخارجية توقف عند ٠,٣٦٪ لعام ٢٠١٤ـ٢٠١٥ بالمقارنة بـ ٠,٦٥٪ عام ٢٠٠٩ـ٢٠١٠، فيما كانت الموارد المخصصة لوزارة الخارجية الأمريكية في عام ٢٠١٣ نحو ١,٦٪ من الميزانية الأمريكية. وهو ما سبق أن ألمح إليه «ويليام هيج» خلال إحدى مناقشات لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان عام ٢٠١٠؛ حيث أكد أن «إجمالي نفقات وزارة الخارجية البريطانية، بما في ذلك الخدمة العالمية والمجلس البريطاني والاشتراكات الدولية وكل شيء آخر أقل من نفقات مجلس مقاطعة كنت»، ما اعتبرته اللجنة وقتها أمرا ذا تأثير خطير على علاقات بريطانيا بالدول الأخرى، الأمر الذي يرجح ماضي «فيليب هاموند» أن يكون أكثر تعقيدًا بتوليه وزارة الخارجية.

وعلى الرغم من إيمان رئيس الوزراء البريطاني الشديد بإيجابية الخطوات التي اتخذها «هاموند» للحد من عجز ميزانية وزارة الدفاع وقراره بتخفيض الوظائف العسكرية لسد الثقب الأسود في الميزانية والذي بلغ نحو ٣٨ مليار جنيه إسترليني، فإن الكثيرين انتقدوا تلك الإجراءات؛ حيث كتب «كون كوفلين»، محرر شؤون الدفاع بصحيفة «تلجراف» البريطانية يوم ٢٠١٤/٣/٣١، يقول: «إننا نصل بسرعة إلى النقطة التي عندها سيكون لتخفيضات قدراتنا الدفاعية تأثير خطير على قدرتنا على الاستجابة للتهديدات الناشئة الموجهة الى أمننا القومي»، في إشارة إلى عدم قدرة المملكة المتحدة على اتخاذ إجراء لمواجهة احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم. وهذا الانتقاد عبر عنه من قبل الجنرال «ريتشارد شيرف»، نائب القائد الأعلى لحلف الناتو المنتهية ولايته، في تصريح لهيئة الإذاعة البريطانية يوم٢٠١٤/٣/٣٠؛ مؤكدًا أن الانخفاضات التي أجراها «هاموند» أثرت بالسلب على القوات البحرية، ما أصابها بالعجز عن المشاركة في العمليات البحرية لحلف الناتو.

تلك الانتقادات الواضحة لخطط «هاموند» التقشفية داخل وزارة الدفاع جعلت محللين ينظرون إلى توليه منصب وزير الخارجية على أنه خطوة الى الوراء تحد من قدرة الدبلوماسية البريطانية على استعادة مجدها الذي فقدته خلال العقود الأخيرة، فقد ألمح «كون كوفلين»، في مقال له بصحيفة «تلجراف» يوم ٢٠١٤/٧/١٥، إلى فشل وزير الخارجية السابق «ويليام هيج»، في الحفاظ على مكانة بريطانيا في المجتمع الدولي رغم محاولاته على مدى ٤ سنوات كاملة، ما يعني أنه ومع ما يُعرف به «هاموند» من فطنته الخارقة في مجال الأعمال وتثمين تجربته في تخفيض حجم الميزانية، يبدو أنه سيكون أقل استعدادًا واهتمامًا للنظر في مستقبل وزارة الخارجية واستعادة دورها.

كما أن وزير الخارجية الجديد الذي يأتي في وقت لا يتبقى فيه سوى أقل من عام على الانتخابات العامة القادمة، أي أن بقاءه في المنصب سيكون لفترة قصيرة، قد يجعله هذا مترددًا في وضع خطة طويلة الأجل للسياسة الخارجية البريطانية بدلاً من التركيز على مواصلة سياسات «هيج»؛ وفي حوار أجرته معه صحيفة «صنداي تليجراف» يوم ٢٠١٤/٨/٢، بعد قبوله المنصب، أشار «هاموند» إلى أن

أولويات سياسته الخارجية تتمثل في: «ضمان أن السياسة الخارجية البريطانية موضوعة بأفضل شكل يحمي المصلحة القومية لبريطانيا». كما كان في تصريحاته فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وخاصة بشأن عدوان إسرائيل على غزة منحازًا لإسرائيل.

واللافت أن تتزامن تلك التصريحات مع إعلان وزيرة شؤون الجاليات والأديان في وزارة الخارجية البريطانية، «سعيدة وارسي»، استقالتها من منصبها يوم ٢٠١٤/٨/٥، احتجاجًا على سياسة الحكومة تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة. وكانت الوزيرة قد دعت على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» يوم ٢٠١٤/٧/٢٤، إلى التوقف عن تبرير قتل الأطفال في غزة، قائلة: «مهما كانت سياستنا، فلا يوجد مبرر، سوى أن نأسف على غزة»، منتقدة عدم وقف بريطانيا بيعها الأسلحة لإسرائيل ومحاولتها عرقلة إحالة قضية الحرب في غزة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وذلك في مواجهة موقف الحكومة البريطانية التي أكد رئيس وزرائها يوم ٢٠١٤/٨/٥ ردًّا على اتهامات أعضاء حزب المحافظين للحكومة بالفشل في اتخاذ موقف متشدد تجاه إسرائيل بسبب الحرب على غزة؛ أن وقوع ضحايا مدنيين في غزة أمر لا يحتمل، إلا أنه حذر قادة العالم من عدم التسرع والوصول إلى استنتاجات عامة حول ما يحدث في القطاع، ما حدا بصحيفة «الجارديان» البريطانية في تقرير لها يوم ٢٠١٤/٨/٦، إلى اعتبار الاستقالة السياسية للوزيرة نهاية مرحلة في سياسة حزب المحافظين.

وكانت صحيفة «الاندبندنت» قد ألمحت في تقرير لها نشر يوم ٢٠١٤/٣/١٤، تعليقًا على زيارة رئيس الوزراء البريطاني لإسرائيل وإلقائه خطابًا في الكنيست، أن «كاميرون» بدا أثناء الزيارة وكأنه يعزز الموقف الإسرائيلي في منطقة مضطربة؛ حيث قال: إن ولاءه لإسرائيل قوي كالصخر ولا جدال فيه، ويقف دائمًا إلى جانبها، بحسب ما ذكرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية في تقرير لها في ٢٠١٤/٣/١٣.

وهكذا، من الواضح بحسب مراقبين أن ضعف الدبلوماسية البريطانية خلال العقود الأخيرة انعكس على أدائها في العديد من القضايا والصراعات الدولية، ما اعتبرته صحيفة «التايمز» في تقرير لها يوم ٢٠١٤/٧/١٩ تقاعسًا عن أداء دورها إزاء العالم ظهر في سلبيتها تجاه النزاعات في سوريا والعراق وفلسطين ونيجيريا، وهو ما يهدد أمن البريطانيين كما ذهبت الصحيفة؛ والتي أكدت أن المملكة المتحدة لا يمكن أن تكون سويسرا نظرًا الى تاريخها كإمبراطورية يجب ألا تتخلى عن مسؤولياتها والتزاماتها تجاه العالم التي أفسدها ماضيها الاستعماري.

واتصالاً جاء تصريح «هاموند» حول الاتحاد الأوروبي في مقابلته مع صحيفة «صنداي تليجراف» ــ المشار إليها سابقًا ـ «إن الأمر يتعلق بتهيئة الأجواء لمفاوضات في غاية الأهمية مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بإصلاح الاتحاد قبل إجراء استفتاء بعد الانتخابات القادمة، ومواصلة العمل على إنجاز أجندة تحقيق الرخاء في جميع أنحاء العالم»، وذلك في إشارة إلى الاستفتاء حول استمرار بريطانيا في عضوية الاتحاد الأوروبي، والذي ألزم رئيس الوزراء نفسه بإجرائه في عام ٢٠١٧، إذا ما أعيد انتخابه.

جاء هذا التصريح ليثير مخاوف المعتدلين داخل بريطانيا من تأثير رؤية «فيليب هاموند» ــ المعروف بموقفه الداعي إلى ضرورة أن تنأى بريطانيا بنفسها عن التورط في المشكلات السكانية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي ـ على مستقبل الوحدة الأوروبية؛ حيث تساءل «تشارلز جرانت» مدير مركز الإصلاح الأوروبي في تصريح لصحيفة «الجارديان» يوم ٢٠١٤/٧/١٥: «كيف يمكن أن يؤكد هيج أهمية العضوية باعتبارها قوة مضاعفة للسياسة الخارجية البريطانية، ثم يأتي هاموند ليذكر أنه سيصوت للرحيل عن الاتحاد إلا إذا تم تلبية شروط معينة».

وفي الأخير، يمكن القول إن لندن كانت تعتمد من قبل على عضويتها في التكتلات الدولية كالاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الصناعية الكبرى وحلف شمال الأطلنطي لضمان فرض نفسها على الساحة الدولية، أما الآن فمن الواضح أن حكومة «كاميرون» تركز على القضايا الاقتصادية مع تجاهل دور الدبلوماسية البريطانية في التعامل مع الصراعات الدولية في الشرق الأوسط وأوروبا، وقدرتها على إحداث تغيير على الساحة العالمية، وهو ما يشي به تعيين «هاموند» على رأس وزارة الخارجية البريطانية.. الأمر الذي سيترك أثره بلا شك على السياسة الخارجية البريطانية وتضاؤل نفوذها داخل المجتمع الدولي.

٢٠١٤/٨/١٤

مفاوضات الحل النهائي للبرنامج النووي الإيراني.. تزيد فرص عدم الاستقرار في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

توصلت مجموعة (٥+١) بالاتفاق مع إيران إلى تمديد فترة التفاوض حول اتفاق الحل النهائي بشأن البرنامج النووي الإيراني والمقرر له يوم ٢٠١٤/٧/٢٠ لأربعة أشهر كاملة تنتهي في ٢٠١٤/١١/٢٤، وذلك بعد الإخفاق في التوصل إلى اتفاق بشأن الملفات الفنية والسياسية العالقة.

التطور السريع في المفاوضات وقطعها شوطًا كبيرًا منذ تجددها في عام ٢٠١٣، وضع علامات استفهام كثيرة حول المغزى الأساسي من وراء هذه المفاوضات، وما تطمح إليه، والسبب الحقيقي وراء إصرار مختلف الأطراف على إتمام الاتفاق حول برنامج إيران النووي والمضي قدمًا في خطواته التكميلية وتنفيذ الالتزامات المقررة بموجبه مع تجاهل شبه تام للقضايا الفنية محل الخلاف، والتي لم يستطع الجانبان وعلى مدى أكثر من ستة أشهر التوصل إلى اتفاق حولها، وعلى رأسها:

ـ يصر الغرب على الحد من عدد وأنواع أجهزة الطرد المركزي اللازمة لتخصيب اليورانيوم، والتي سيسمح لإيران بامتلاكها، فإيران لديها مخزون معلن من أجهزة الطرد عددها ١٩ ألف جهاز فيما ترى أنها بحاجة إلى أكثر بكثير من ذلك المخزون لإنتاج وقود كاف لبرنامج نووي سلمي، حيث أعلن المرشد الأعلى، علي خامنئي، في تصريح له يوم ٢٠١٤/٧/٨ أن بلاده ستحتاج إلى ١٩٠ ألف جهاز طرد مركزي، في حين أفادت وسائل إعلام أمريكية بأن الولايات المتحدة قد تقبل ما لا يزيد على ١٠ آلاف جهاز فقط.

ـ يطالب الغرب طهران بتفكيك مفاعل «آراك» القادر على إنتاج البلوتينيوم الذي يستخدم لإنتاج قنبلة نووية، ومنشأة التخصيب العملاقة في «فوردو»، وهو ما تتمسك إيران برفضه.

ـ يريد الغرب فرض عمليات تفتيش مفاجئة وواسعة النطاق على إيران للتأكد من أنها لا تخرق العدد المخصص لها من أجهزة الطرد المركزي، أو تحتفظ بكميات كبيرة من اليورانيوم تسمح لها بجمعها وإنتاج قنبلة في وقت قصير، وبالطبع تعترض طهران على تفتيش غير محدد الزمان والمكان بشكل مسبق.

منذ بداية مفاوضات الحل النهائي اتجه كثير من المحللين إلى الدفع نحو سيناريو تمديد مهلة التوصل إلى اتفاق نهائي، ما دعمه تصريحات مبكرة نقلتها شبكة «بي. بي. سي» الإخبارية البريطانية عن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، خلال مؤتمر صحفي في البيت الأبيض في ٢٠١٤/٧/١٦، أكد خلالها أنه ربما تكون هناك حاجة إلى منح مزيد من الوقت للمحادثات، مشيرًا إلى أن الجانب الأمريكي سيجري مشاورات بهذا الشأن.

هذا الخيار يتوافق مع ما يتضمنه الاتفاق المرحلي الموقع في نوفمبر ٢٠١٣، والذي يشمل بندًا يسمح بتمديد المفاوضات للتوصل إلى اتفاق دائم حتى ستة أشهر أخرى، وهو ما كانت تراهن عليه إيران مع إدراكها الضغوط التي تتعرض لها الدول المعنية بالاتفاق في سبيل إتمامه وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تتعرض لضغوط داخلية من الكونجرس وخارجية من إسرائيل في اتجاه عدم إتمام الاتفاق، وقال المفاوض الإيراني السابق، سيد حسين موسويان إن طهران تقبل تمديد المهلة بشرط عدم مطالبة الدول الغربية بمزيد من التنازلات مقابل التمديد، ملمحًا بذلك بورقة ضغط إيرانية مهمة ألا وهي المضي قدمًا في تطوير القدرات النووية إذا توقف العمل بالاتفاق المرحلي في ٢٠١٤/٧/٢٠، فإيران تعتبر برنامجها النووي رادعًا قويًّا في مواجهة تهميش الغرب لها في أي وقت مستقبلاً.

لا تطمح إيران إلى أكثر من اللعب على عنصر الوقت الذي يحقق لها هدفين رئيسيين:

أولاً: التنفس خارج أنبوبة العقوبات التي تخنق الاقتصاد الإيراني وأوشكت على دفعه نحو الانهيار التام، فإيران تخسر بموجب العقوبات الواقعة عليها ما يوازي ٥ مليارات دولار شهريًا، فيما وصل حجم أصولها المجمدة في الخارج إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار، ولعل ذلك هو السبب الرئيسي في قبول المرشد الأعلى، علي خامنئي، مبدأ التفاوض مع الغرب.

وقد حققت المفاوضات لإيران ومازالت تحقق لها هذا الهدف، ففي غضون إعلان وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، تمديد مهلة التوصل لاتفاق نهائي أكد أن الولايات المتحدة ستسمح لإيران بالحصول على ٢,٨ مليار دولار إضافية من أصولها المجمدة لدى الحكومة الأمريكية والبالغة نحو ٤٥ مليار دولار، وذلك خلال فترة تمديد المفاوضات، فيما كانت واشنطن قد أفرجت بالتزامن مع تنفيذ الاتفاق المرحلي في نوفمبر ٢٠١٣، عن نحو ٨ مليارات دولار، مبررة ذلك وقتها بأنه جزء صغير من الأصول ويعد حافزًا لطهران لتقول نعم خلال المفاوضات.

ثانيًا: تسعى إيران من وراء تمديد مهلة التفاوض إلى الاستفادة من الانفراجة الدبلوماسية التي يحققها انفتاح الغرب عليها، ما يفتح المجال أمامها لتوسيع دوائر نفوذها ويساعدها على كسب مزيد من الأوراق لمساومة المجتمع الدولي للاعتراف بدورها ومصالحها على المستويين الإقليمي والعالمي.

لكن استمرار طهران في لعب دور من لا يخسر شيئًا، يجعل من احتمال الوصول إلى طريق مسدود أمرا غير مستبعد الحدوث، ويطرح هذا السيناريو ضرورة العمل على إيجاد طريق آخر لمواجهة التعنت الإيراني في المسألة النووية وغيرها من قضايا المنطقة، ما يتطلب العودة إلى العقيدة الأمريكية التي تربط بين اللجوء إلى عمل عسكري وإثبات نفاد كل الخيارات الأخرى في مواجهة الرأي العام الداخلي والعالمي، وهو ما سبق أن حدث لإضفاء الشرعية على العمل العسكري ضد النظام العراقي في عام ٢٠٠٣.

لذا، فإن ما تتجه إليه الولايات المتحدة من تلويح بإمكانية رفع العقوبات مقابل خطوات إيرانية تؤكد سلمية برنامجها النووي لا يعد تحولاً نحو سياسة الاحتواء بشكل كامل، وقد يكون خطوة أمريكية مدروسة لترسيخ أساس يستند إليه العمل العسكري ضد إيران، فالتزام الخيار التفاوضي بالنسبة للولايات المتحدة يحقق فائدة على جميع المستويات سواء في حال التزمت طهران بمسار المساومات أو أخفقت في الصمود أمام المطالب الدولية، ما يمثل خطوة مهمة على طريق إقناع المجتمع الدولي بأن واشنطن تركت لطهران سبيلاً للخروج، ويدعم شرعية اللجوء إلى الخيار العسكري الذي لم تسقطه الولايات المتحدة من حساباتها بشكل نهائي، وخاصة أنها تدرك جيدًا أن ترك القوات العسكرية الأمريكية من دون غطاء في المنطقة لتوفير نقطة ارتكاز في آسيا يعد أمرًا في غاية الخطورة، كما أنه يفتح الباب أمام تمدد النفوذ الإيراني في الخليج، بما يمثله ذلك من مخاطر على المصالح الأمريكية هناك.

وفي هذا السياق، يؤكد د.فواز جرجس، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة لندن في كتابه الصادر في فبراير ٢٠١٤ بعنوان: «أوباما والشرق الأوسط.. نهاية العصر الأمريكي»، أن ما اعتقده البعض تحولاً في سياسة الرئيس «أوباما»، تجاه الشرق الأوسط انطلاقًا من رغبة «أوباما» في فك الارتباط مع إرث سلفه «بوش» الابن، لم يكن في واقع الأمر تغيرًا حقيقيًّا، وإنما مجرد مقاربة واقعية وسطية تتسق مع التوجه السائد في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وذلك للوصول إلى هدف استعادة الثقة إقليميًّا ودوليًّا في الولايات المتحدة كحليف يمتلك الحكمة للحفاظ على توازنات القوى وقادر على تحقيق السلم العالمي.

أما السيناريو الأهم الذي يجب بحثه والإعداد للتعامل معه مستقبلاً، فهو النجاح في التوصل إلى تسوية طويلة الأجل بين إيران والدول الست بعد مرور أربعة أشهر، فبحسب تصريحات لنائب وزير الخارجية الإيراني، «عباس عراقجي»، فإنه تم التوصل إلى صياغة ما يقرب من٧٠٪ من مسودة الاتفاق النهائي، فيما تحتوي النسبة الباقية على عدد من القضايا الرئيسية محل الخلاف، وهو أمر أكدته مصادر دبلوماسية غربية.

المعضلة الأساسية في الاتفاق تتعلق بما سوف يسفر عنه من تغير في خريطة توازنات القوى في الشرق الأوسط، فالمسألة النووية تعبير عن أزمة أكثر عمقًا بين إيران والغرب لها جذور ممتدة تعود إلى عهد الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، والتي تستند إلى طبيعة السلوك السياسي الإيراني، ما يعني أن التحدي الأهم للمفاوضات الجارية هو المساومة على وضع إيران داخل المجتمع الدولي، والصيغة التي تقدمها للقبول بها كلاعب إقليمي يعتد به في الشرق الأوسط.

ومن جهتها تصر إيران على اعتماد سياسة حافة الهاوية للحصول على أقصى مكاسب سياسية ممكنة، ما يفسر تكالبها خلال الأشهر والأعوام الماضية على الاستثمار في التطورات المتسارعة وافتعال الأزمات في المنطقة، كورقة ضغط لإجبار القوى الدولية على التمسك بالتراكم الدبلوماسي الذي حققته خمس جولات من المحادثات العلنية والكثير من المفاوضات السرية التي جرت خلال الأعوام الأخيرة لإعادة دمج إيران في المجتمع الدولي والانفتاح عليها كقوة إقليمية فاعلة.

وهناك اتجاه يتبناه عدد من المحللين الغربيين ينظر إلى الاتفاق النووي بين إيران والغرب على أنه الحل الوحيد لمعضلة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وهو ما يؤكده «نورمان لامونت» في مقال له بصحيفة «أوبزورفر» الفرنسية يوم ٢٠١٤/٧/١٢، حيث اعتبر أن اتفاقًا حاسمًا يمنع حصول إيران مستقبلاً على سلاح نووي يصب في مصلحة جميع الأطراف في الشرق الأوسط ويجعل المنطقة أكثر أمنًا، لأنه يجنبها إجراءً عسكريًّا في مواجهة إيران قد يغرق المنطقة في مزيد من العنف والمواجهات على نطاق واسع.

إذا كان هدف الغرب الأساسي هو الحد من تطوير إيران برنامجها النووي إلى الحد الذي يؤهلها لامتلاك قدرات نووية عسكرية، فإن القدرة العالية التي تملكها إيران على المراوغة تنذر باحتمال أن تتحول طهران بمجرد الابتعاد عن طاولة المفاوضات من التمسك بالتزاماتها بموجب الاتفاق إلى السعي نحو امتلاك سلاح نووي بعد أن سهلت عليها الدول الغربية الحصول على تلك المقدرات.

كما أن الاتفاق المتوقع ينطوي على خطر حقيقي على الأمن الإقليمي للشرق الأوسط، فما يمنحه من عوامل قوة لإيران من خلال رفع تدريجي للعقوبات الدولية والسماح بإعادة بناء اقتصادها المتهالك، إضافة إلى إعطائها الفرصة لحماية مصالحها ومد نفوذها السياسي والعسكري في المنطقة، أمر من شأنه أن يقدم لإيران أقصى طموحاتها التي سعت إليها على مدى عقود، ويفتح المجال أمامها لتحقيق مشروعها التوسعي وإطلاق يدها في نشر الطائفية ما يؤدي إلى مزيد من الصدامات ويقوض الأمن الإقليمي لدول المنطقة.

وفي مواجهة تلك التحديات يجب التركيز على دعم موقف عربي موحد يقدم رسالة واضحة إلى العالم الغربي تؤكد رفض دول المنطقة القبول بكلا الأمرين معًا: إيران مسلحة نوويًّا، أو متوغلة النفوذ، وأن توافقًا غربيًّا مع طهران حول برنامجها النووي ولو بمزاعم سلمية يفتح باب الانتشار النووي حتى لو احتج الغرب، ما يتعارض واستراتيجية منع الانتشار النووي ويعرض المنطقة لمزيد من عدم الاستقرار.

٢٠١٤/٨/١٨

الأزمة مع قطر والمصالحة الخليجية .. إلى أين؟.. الدبلوماسية السعودية اتخذت خطوات لكسر الجليد في العلاقات الخليجية القطرية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

رغم أن ملفها لم يكن مطروحًا على مائدة اجتماع وزراء دول مجلس التعاون الخليجي الطارئ الذي عقد بجدة يوم ٢٠١٤/٨/١٣.. فإن توجيه وزراء خارجية دول مجلس التعاون بتسهيل مهام اللجان المعنية بتنفيذ اتفاق الرياض للانتهاء من كل المسائل التي نص عليها في مدة لا تتعدى أسبوعًا واحدًا، جاء ليعيد ملف المصالحة الخليجية ـ الخليجية إلى بؤرة الأضواء من جديد، وليطرح العديد من التساؤلات على رأسها: لماذا الآن؟ وهل هناك أمل في المصالحة؟ وعلى أي أساس ستتم حتى لا تتكرر مثل تلك الأزمة مرة أخرى في المستقبل؟

وقبل الإجابة عن هذه الأسئلة من المهم توضيح بعض الحقائق بشأن الأزمة؛ فرغم أنه يؤرخ لبدايتها الحقيقية بيوم ٢٠١٤/٣/٥ حين أصدرت السعودية والإمارات والبحرين بيانًا مشتركًا عقب انتهاء فعاليات اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج الذي عقد بالعاصمة السعودية «الرياض»، أعلنوا فيه سحب سفرائهم من قطر، بسبب عدم وفاء الأخيرة بالتزاماتها المترتبة عليها بمقتضى «اتفاق الرياض» المبرم يوم ٢٠١٣/١١/٢٣، بحضور أمير دولة الكويت، والذي وقعه الأمير «تميم بن حمد آل ثاني» والملك «عبدالله» وتم تعميمه وتوقيعه من قادة دول مجلس التعاون، وتعهد فيه أمير قطر بتنفيذ البنود الواردة في الاتفاق والتي منها «الالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول مجلس التعاون بشكل مباشر أو غير مباشر» و«عدم دعم كل من يعمل على تهديد أمن واستقرار دول مجلس التعاون من منظمات أو أفراد سواء عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق التأثير السياسي وعدم دعم الإعلام المعادي».

فإن إرهاصات هذه الأزمة بدأت تحديدًا منذ منتصف أغسطس ٢٠١٣؛ حين توسط أمير الكويت الشيخ «صباح الأحمد» لنزع فتيل الخلاف بين الرياض والدوحة على خلفية سعي الأخيرة لتحقيق مصلحتها وأهداف سياستها الخارجية من دون مراعاة سياسات ومصالح معظم دول مجلس التعاون، ولا سيما ما يتعلق منها بموقفها مما يسمى «الربيع العربي» ودعم جماعات الإسلام السياسي، وهي الوساطة التي استمرت ثلاثة أشهر حتى نوفمبر ٢٠١٣، وانتهت بتوقيع قطر على اتفاق الرياض بعد القمة الخليجية الثلاثية التي عقدت بين الملك السعودي «عبدالله بن عبدالعزيز» وأمير الكويت «صباح الأحمد الصباح»؛ حيث طلب الأمير «تميم» مهلة زمنية لترتيب البيت القطري الداخلي.

ولكن بعد مرور أكثر من ثلاثة شهور لم تشهد السياسة القطرية أي تغييرات، فأصدرت الدول الثلاث بيانًا تعلن فيه سحب سفرائها من قطر، وهو ما يعني أن قرارها جاء بعد فشل كل المحاولات المستمرة منذ صيف ٢٠١٣ لإعادة قطر للصف الخليجي.

وكان ملاحظًا خلال هذه الفترة وجود إلحاح قطري على المصالحة عبر السير على أكثر من مسار لاحتواء الخلاف والتوصل إلى تسوية سياسية تجنبها تبعات الأزمة؛ وهو ما ظهر جليًّا في طرقها

الأبواب الخليجية من خلال السعي إلى وساطة كويتية وعُمانية، أو من خلال طلب الوساطة الأمريكية التي تجسدت في المحاولة التي أجراها الرئيس الأمريكي، «باراك أوباما»، خلال زيارته الرياض في مارس ٢٠١٤، أو من خلال زيارات لكل من الأردن والمغرب.

ولكن إصرار كل من السعودية والإمارات والبحرين على تطويق الأزمة داخل المنظومة الخليجية أدى إلى تحركات دبلوماسية غير مباشرة قادتها الكويت على مدى خمسة أشهر تقريبًا لإيجاد أرضية مناسبة لتقريب وجهات النظر؛ حيث اتخذت خطوات دبلوماسية دقيقة اقتصرت في البداية على وساطة غير مباشرة بين الأطراف وسط تلميحات بقرب انتهاء الأزمة، ودعمها استقبال مسئولين سعوديين مدير المخابرات القطرية غانم الكبيسي في زيارة مفاجئة للرياض يوم ٢٠١٤/٤/١٣، وقد أسفرت تلك الجهود عن عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعًا طارئًا بالعاصمة السعودية الرياض، في ٢٠١٤/٤/١٧، تم خلاله التوقيع على اتفاق أطلق عليه «وثيقة الرياض»، كإطار للتسوية السياسية بين أطراف الأزمة، منح قطر مهلة ستة أشهر لمراجعة سياساتها تجاه الدول الخليجية الأخرى، كما أنشأ وزراء خارجية دول مجلس التعاون آلية لمتابعة تنفيذ الدوحة بنود الوثيقة.

ورغم إعلان وزير الخارجية القطري يوم ٢٠١٤/٤/٢٤ في الكويت أن الأزمة انتهت، وأنه لم يبق لإخواننا في مجلس التعاون الخليجي سوى إعادة سفرائهم إلى الدوحة، فإنه لم يحدث جديد على أرض الواقع على مدار الأشهر الأربعة الماضية يدفع إلى عودة سفراء الدول الثلاث إلى الدوحة مرة أخرى؛ حيث لم يأت السلوك القطري منسجمًا مع الرسائل التطمينية التي كثفت إرسالها للدول الخليجية، بل كان غامضًا في أحيان أخرى؛ حيث صرح وزير الخارجية القطري في ٢٠١٤/٥/٣، مؤكدًا أن «الأزمة لم تكن نتاج خلافات وإنما اختلافات لا تؤدي إلى القطيعة»، هذا، في مقابل عدم التزامها بتغيير النهج السياسي والإعلامي في تعاملها مع دول المجلس، ما دفع وزراء خارجيتها إلى التنويه خلال اجتماع مغلق لهم يوم ٢٠١٤/٥/٨، الى مرور الوقت من دون أن تتخَذ الدوحة خطوات جدية، ويضاف على ما سبق تجاوزات قناة «الجزيرة» التي قدمت أفلامًا وثائقية غير مهنية تتناول معلومات غير صحيحة عن بعض دول الخليج، كما جاءت قضية تجنيس الدوحة عددًا من المواطنين البحرينيين لتضع الكثير من علامات الاستفهام حول حرص قطر على أمن واستقرار منطقة الخليج، في وقت دعت فيه مملكة البحرين قطر إلى مراجعة موقفها في هذا الشأن، لما له من آثار سلبية على أمن المملكة ومصالحها الوطنية العليا.

وهنا يأتي دور الإجابة عن الأسئلة التي تضمنتها مقدمة المقال، وأولها: لماذا الآن؟ أي لماذا حدد اجتماع وزراء الخارجية الخليجيين أسبوعًا واحدًا للانتهاء من كل المسائل التي نص عليها اتفاق الرياض رغم أن وثيقة الرياض التي تم الاتفاق عليها في إبريل ٢٠١٤ منحت قطر ستة أشهر لتنفيذ الاتفاق، وهي مدة تنتهي في منتصف أكتوبر القادم؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تشير إليها الموضوعات التي تناولها اجتماع وزراء الخارجية وهي العدوان الإسرائيلي على غزة، وما يجري في العراق وسوريا ولبنان واليمن، علاوة على ملف تنامي خطر التنظيمات الإرهابية مثل «داعش»، وهي تحديات تقول إن المنطقة في مرحلة مفترق طرق يجب صياغة رؤية خليجية واحدة لمواجهتها، وإلا خسرت دول المنطقة أمنها واستقرارها وكل مكتسباتها التي حققتها خلال الفترة السابقة، لأنها لا تستطيع فرادى مجابهة هذه التحديات، وبالتالي كان يجب وضع حد للخلاف الخليجي ـ الخليجي.

وإذا كانت الحال هكذا، فإن هذه الإجابة تقودنا إلى السؤال الثاني، وهو: هل هناك أمل في المصالحة؟

والإجابة عن هذا السؤال تحتمل إجابتين لا ثالث لهما:

الإجابة الأولى: أن الوزراء وصلوا إلى قناعة بأن قطر لن تغير من سياستها، وبالتالي فلم الانتظار.. وهو ما لا نرجوه.

الإجابة الثانية: أن قطر أدركت أنها لا تستطيع أن تغرد خارج السرب منفردة لفترة أطول من ذلك وأن عليها العودة إلى الصف الخليجي.. وهو ما نتمناه، وأكدته معلومات تفيد بأن وزراء خارجية الدول الست اتفقوا في جدة على خطوة عودة السفراء، على أن تقوم قطر بسلسلة من الإجراءات تحدّ من تدخلها في الشؤون الداخلية لشقيقاتها من الدول الخليجية، والتعاون في ملفات مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمون والحوثيين، على أن تراقب الدول الثلاث التطبيق القطري للاتفاق، مع التحذير من أن الإخلال بأي فقرة في الاتفاق سيعيد الأمور إلى سابق عهدها، بل ستكون هناك إجراءات أكثر صرامة تحمي الأمن الداخلي لهذه الدول.

والواضح أن هناك مؤشرات عدة تصب في إطار تحقق الإجابة الثانية على أرض الواقع، يعزز ذلك إدراك دول مجلس التعاون أن الوضع الإقليمي الراهن لا يحتمل عزل قطر، وأن البيت الخليجي في حاجة إلى إعادة ترتيب، وهو ما تجسد في تنوع التحركات الدبلوماسية التي شهدتها المنطقة بين جهود وساطة غير مباشرة اضطلعت بها الكويت بشكل مكثف بهدف تقريب وجهات النظر حتى التوصل إلى التوقيع على «وثيقة الرياض» للمصالحة في ٢٠١٤/٤/١٧، والتي أحدثت انفراجة واضحة بحسب مراقبين، وأسهمت في حلحلة ملف الأزمة ليتبع ذلك توجه نحو الدبلوماسية المباشرة بالتوازي مع تكثيف جهود مجلس التعاون لمتابعة تنفيذ وثيقة الرياض تمهيدًا لطيّ صفحة الخلافات؛ فقد تعددت اجتماعات وزراء خارجية المجلس والتي وصلت إلى (٧) اجتماعات تناولت مستجدات الخلاف الخليجي القطري، كان آخرها الاجتماع الذي عقد في جدة.

ويرتبط بذلك أيضًا الجهود الكثيفة التي اتخذتها الدبلوماسية السعودية في محاولة لكسر جمود الموقف، ومحاولة دمج الدبلوماسية القطرية حماية لمكتسبات ومصالح مجلس التعاون الخليجي، وهو ما ظهر جليًّا في تعدد الزيارات الدبلوماسية الرفيعة المستوى بين قطر ودول الخليج والسعودية بشكل خاص، والتي وصل عددها خلال الخمسة الأشهر الماضية إلى (٨) زيارات؛ يأتي على رأسها الزيارة المهمة التي أحدثت تحولاً مهمًا في مسار المصالحة الخليجية، وهي زيارة أمير قطر «تميم بن حمد»

لجدة في ٢٠١٤/٧/٢٢، ولقاؤه العاهل السعودي الملك «عبدالله»، فيما اكتسبت الجولة المكوكية لولي ولي العهد السعودي الأمير «مقرن بن عبدالعزيز» لكل من الإمارات والبحرين والكويت وعُمان، والتي بدأها في ٢٠١٤/٧/٢٥، أهمية خاصة؛ حيث هدفت إلى الوقوف على الخطوات الإيجابية التي تمت على طريق تعزيز وحدة العلاقات الخليجية ـ الخليجية والدفع بمسيرة العمل الخليجي المشترك لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية، كما حازت الزيارة التي قام بها وزير الحرس الوطني في السعودية الأمير «متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز»، في ٢٠١٤/٨/٥، والتي استقبله في أثنائها أمير قطر، اهتمامًا ملحوظًا لما لها من دلالات خاصة، فهي زيارة تعد الأولى من نوعها لشخصية سعودية رفيعة المستوى لقطر منذ سحب السفراء، ما أسهم بحسب محللين سياسيين في تحقيق اختراق حقيقي في ملف الخلاف الخليجي القطري، وهو ما جاء تصريح الأمير «متعب» يوم ٢٠١٤/٨/١٣ ليؤكده قائلاً: «ملف عودة السفراء الخليجيين إلى الدوحة يجد طريقه للحل مع الجهود المبذولة لإزالة كافة العقبات والصعاب بين الجهات الدبلوماسية».

أما بخصوص السؤال الثالث، وهو على أي أساس ستتم المصالحة حتى لا تتكرر مثل هذه الأزمة مرة أخرى في المستقبل؟ فإن الإجابة عنه تقود إلى ضرورة إدراك كل دول مجلس التعاون ومن بينها قطر أن المرحلة المقبلة تحتاج ليس فقط إلى تجاوز الخلافات السياسية، بل تتعداها إلى ضرورة اتخاذ قرارات عاجلة ومصيرية على طريق التكامل الخليجي على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية، فالوضع القطري لا يحتمل تحركها خارج السرب ولا الوضع الإقليمي يحتمل عزل قطر.

وهو ما عبر عنه بوضوح تصريح وزير الخارجية السعودي الأمير «سعود الفيصل» يوم ٢٠١٤/٨/١٢: «إن المباحثات بيننا وبين الإخوة في مجلس التعاون مستمرة، والذي حدث بيننا وبين قطر ليس بالشيء الذي نرتاح إليه»، وأضاف ملمحًا: «نحن نريد أن تكون العلاقات بين الدول الخليجية علاقات تضامن وتكافل واتفاق خاصة على الأمور الأساسية في السياسة الخارجية، وهذا ما نأمل في التوصل إليه».

الأمر الذي يؤكد ضرورة تناغم الرؤية القطرية وتفاعلها مع مستجدات الواقع الخليجي وإدراكها حقيقة مبالغتها في تقدير ما قد يسفر عنه توظيف مقدراتها المالية في توسيع نشاطاتها الخارجية أكثر مما تتحمله مكانتها الجغرافية ووجودها في أكثر المناطق تأزمًا في العالم، كما أن على الدوحة أن تعي جيّدًا أن الأزمة التي قادها إليها اختيارها سياسة خارجية تسعى من خلالها إلى موازنة العلاقات بين المصالح المتنافسة، اعتقادًا منها أن ذلك يجنبها التورط في صراعات، جعلها في النهاية تقف وحيدة في موقف دفاعي وسط الكثير من المخاوف من إقدام جاراتها الخليجيات على عزلها سياسيًّا واقتصاديًّا، ما يؤدي في النهاية إلى تأزيم حياة مواطنيها في ظل واقع ديمغرافي يلزمها الارتباط بمحيطها الخليجي، وخاصة فيما يتعلق بإغلاق الحدود والمجال الجوي.

إضافة إلى ما لذلك من تأثير واضح على مستقبل العلاقات الاقتصادية القطرية الخارجية؛ فالثقل الذي تشكله دول الخليج ككتلة واحدة يمثل أهمية كبيرة للمواطن الخليجي، ومن ثم فإن تطور الخلاف

الخليجي سيفقد قطر حتمًا مكتسباتها التنموية ويزيد من ضعف مواقفها الخارجية، بل إنه سيدفعها بالضرورة إلى خسارة الظهير الأمني في مواجهة القوى الإقليمية والدولية الطامعة في تفتيت المنطقة وعلى رأسها إيران التي لا تتورع عن انتهاز الفرص للتغوّل في محيطها الإقليمي، ما يزيد من أزمات قطر الدولية التي لن تستطيع تجاوزها إلا من خلال تمسكها بدورها في المنظومة الخليجية.

٢٠١٤/٨/٢٠

التحالف الخليجي لمكافحة الإرهاب ضرورة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لم تتعامل دول مجلس التعاون مع ظاهرة الإرهاب في التسعينيات كما فعلت دول أخرى باعتباره تهديدًا افتراضيًّا، بل اعتبرته منذ البداية خطرًا حقيقيًّا، وهو ما مكنها آنذاك من دحره ووقف تمدده في المنطقة.. والآن يبدو أن السيناريو نفسه يتكرر مرة أخرى، غير أنه جاء مختلفًا هذه المرة، حيث جاء في ثوب أكثر شراسة وتنظيمًا متمثلاً في تنظيمات وجماعات تحمل في أطروحاتها بعدًا سياسيًّا بدعوى الإصلاح السياسي وإنصاف الشعوب.

ولعل التجربتين السورية والعراقية شاهد على ذلك، فتنظيمات مثل «داعش» و«النصرة» وغيرهما انخرطت منذ اللحظة الأولى في إذكاء المذهبية، وعمدت إلى تقسيم المجتمعات والدول على أساس الطائفية.. وهو ما تسعى إليه بعض القوى الإقليمية وعلى رأسها إيران مستغلة الفوضى السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة لتنشر هذه الظاهرة سعيًا وراء تفكيك المنطقة العربية وإضعاف دولها لتوسيع قاعدة نفوذها الإقليمي.

ولمجابهة هذه الهجمة التي تهدد الاستقرار والأمن في المنطقة، ناقش وزراء خارجية دول مجلس التعاون في اجتماعهم بجدة يوم ٢٠١٤/٨/١٣ هذه القضية وبحثوا سبل مواجهتها، من أجل وضع استراتيجية أمنية متكاملة تكون امتدادًا للجهود الفردية التي تقوم بها كل دولة على حدة.

فرغم أن المملكة العربية السعودية بدأت في فبراير ٢٠١٤ بتطبيق قانون «مكافحة الإرهاب وتمويله»، كما أصدر الملك «عبدالله بن عبدالعزيز» أمرًا ملكيًّا بمعاقبة كل من يشارك في الأعمال القتالية خارج السعودية أو ينتمي إلى جماعات مصنفة على أنها إرهابية، إضافة إلى تشكيل لجنة مهمتها إعداد قائمة تحدث دوريًّا بالتيارات والجماعات المحظورة، وذلك كإحدى أدوات مكافحة الفكر المتطرف.

وكذلك أصدرت وزارة الداخلية البحرينية قرارًا يوم ٢٨ فبراير يقضي بمنع مواطنيها من المشاركة في أي أعمال قتالية في الخارج، فضلاً عن مطالبة مجلس النواب الكويتي بتشديد قانون مكافحة الإرهاب وتطبيق الإجراء السعودي على المتطرفين الكويتيين وضرورة مراجعة التبرعات للجمعيات الخيرية لتجنب وصولها إلى جماعات إرهابية وتكفيرية، وهو ما أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية يوم ٥ أغسطس اعتزام الحكومة تفعيل العمل به.

رغم ذلك، فإن سيطرة تنظيم داعش على مناطق في سوريا والعراق متاخمة لمنطقة الخليج، يقتضي اتخاذ تدابير جماعية عاجلة، وهو ما أشار إليه الملك «عبدالله» في كلمته التي ألقاها في الأول من

أغسطس، والتي دعا خلالها إلى توحيد الصف الخليجي والعربي والتحالف في مواجهة الإرهاب ومحاولاته تشويه صورة الإسلام، محذرًا من الفتنة التي أضحت تهدد العالمين العربي والإسلامي، مذكرًا بعدم تفاعل المجتمع الدولي بشكل جدي مع فكرة إنشاء «المركز الدولي لمكافحة الإرهاب»، التي اقترحتها المملكة في عام ٢٠٠٥ بهدف التنسيق الأمثل بين الدول.

وهو ما أتبعه بتحرك عملي، حيث قدمت المملكة في ١٣ أغسطس ١٠٠ مليون دولار إلى الأمم المتحدة لدعم جهود المنظمة في مواجهة الإرهاب من خلال مركز مكافحة الإرهاب التابع للمنظمة والذي تم إنشاؤه في عام ٢٠١١، في رسالة إلى العالم تنبه إلى ضرورة التعامل مع الإرهاب بطريقة جدية من خلال اضطلاع كل طرف من الأطراف الدولية بمسؤولياته.

والملاحظ أن النداء السعودي بضرورة التنسيق في مكافحة الإرهاب جاء متضمنًا تشديدًا على أن التصدي لتلك الآفة يجب أن يجري على مستويين متلازمين، الأول أمني، والثاني فكري، فعقب خطابه قام الملك «عبدالله» بمطالبة علماء الدين والمشايخ القيام بدورهم في مواجهة الأحداث الجارية، مطالبًا إياهم بطرد الكسل والقيام بواجبهم في مجابهة الإرهاب من خلال دعوة كل المؤسسات الدينية في دول مجلس التعاون لمراجعة الدور الذي تضطلع به في نشر الوعي الديني بين الشباب وحماية المجتمع من التطرف والانجراف نحو العنف من خلال ترسيخ ثقافة التسامح ونشر الخطاب المعتدل.

وما يجب التنويه عليه هنا أنه كما هو مطلوب من دول الخليج توحيد سياساتها في مكافحة الإرهاب والرصد الدقيق للمنابع الفكرية والمالية للجماعات المتطرفة، فإن على حكومات العالم الغربي أن تعي دورها في تحديد مسار واضح المعالم لمواجهة المد الإرهابي الذي وإن كان يهدد الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن، فإنه يمثل خطرًا واضحًا على الأمن والسلم الدوليين على المديين القريب والبعيد على حد سواء.

وعلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص أن تتحمل مسؤولياتها تجاه المنعطف الحاد الذي تعيشه منطقة الشرق الأوسط حاليًّا، فلا أحد يستطيع إغفال الدور الذي لعبته واشنطن في الأزمات السياسية والأمنية في دول المنطقة، فمسعى الإدارة الأمريكية الرامي إلى إعادة ترتيب أوراقها من خلال توسيع قاعدة حلفائها في المنطقة قادها في النهاية إلى مقاربة أفضت إلى تأزمات سياسية وأمنية غير محدودة العواقب تدفع ثمنها شعوب ودول المنطقة.

هدف الإدارة الأمريكية بحسب تصريحات للرئيس الأمريكي، باراك أوباما، خلال لقاء أجرته معه مجلة «نيويوركر» الأمريكية في ٢٠١٤/١/٢٧، هو: «التوصل إلى توازن جيوسياسي بين دول الخليج السنية وإيران».. تلك النظرية التي أسس لها أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد، «ستيفن والت»، في عام ٢٠١٠، في محاولة لتبرير ضرورة اعتماد الولايات المتحدة على إيران كشريك محوري في المنطقة، إلا أن التطبيق العملي لتلك النظرية انتهى بتمدد نفوذ إيران في المنطقة وفتح الباب أمامها لبناء شبكة من الجماعات المتطرفة أصبحت تهدد أمن واستقرار المنطقة، بما يكشف عن طموحها لبناء نظام

إقليمي جديد يغلب عليه الطابع الطائفي، ما يكفل لها التغلغل في مجتمعات المنطقة في ظل الفوضى وعدم الاستقرار التي تعيشها.

تلك التحولات المحتملة والناجمة عن تجاهل مخاطر التنظيمات والحركات الإرهابية الدخيلة على المجتمعات العربية لا تخدم بأي حال من الأحوال المصالح العربية والغربية على حد سواء، ما يستوجب من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة إعادة النظر في استراتيجيتها نحو منطقة الشرق الأوسط عمومًا، والخليج بوجه خاص.. وهو أمر ليس في وارد هذه الدول على ما يبدو.

٢٠١٤/٨/٢٥

عام على رئاسة «روحاني».. حصاد السياسة الخارجية الإيرانية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تغير رموز السلطة في إيران دائمًا ما يثير ترقبًا لدى المعنيين بالشأن الإيراني، لجهة تقييم التحولات في السياسة الخارجية الإيرانية.. وفور إعلان فوز الرئيس «حسن روحاني» في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٠١٣/٦/١٤، وحتى قبل أن يتولى السلطة رسميًّا في ٢٠١٤/٨/٤، اعتبروا قدومه إلى السلطة مفاجأة كبيرة تنذر بتحولات جمة حتى في بنية النظام الإيراني، واستحضر كثيرون داخل إيران وفي الغرب الآمال بشأن ما يمكن أن يحدثه الرجل من تحول في توجهات وأهداف السياسة الإيرانية على اعتبار أنه أحد الوجوه الفاعلة في التيار المعتدل داخل النخبة الإيرانية بعد أن حصد تأييد الإصلاحيين خلال الانتخابات إلى جانب ما يتمتع به من مكانة في صفوف المحافظين، لدرجة أن اعتبره «أنوش احتشامي» في مقال له بمجلة «جلوبال بولسي جورنال» التابعة لجامعة «درم» البريطانية في ٢٠١٤/١/٨، أحد المؤسسين المتمردين على النظام الإيراني.

وبعد مرور عام كامل على تولي «روحاني» كان لابد من البحث في حدود التغيير والتجديد الذي يمكن أن يكون قد طرأ على السياسة الإيرانية الخارجية، وهل هي تغيرات جوهرية يمكن أن تؤسس لتحولات مستقبلية في العلاقات الإيرانية مع دول الجوار الإقليمي والغرب؟

وقبل عملية التقييم لابد من الإشارة إلى أن «روحاني» جاء إلى السلطة تحت دعاوى الاعتدال والمرونة في التعامل مع العالم الخارجي، وهو ما أكده في مقال له نشرته صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية يوم ٢٠١٣/٩/١٩، حيث أعلن التزامه بالوعود التي قطعها للناخبين خلال الانتخابات، بما في ذلك التفاعل البناء مع العالم.

لكن الكلام شيء والفعل شيء آخر، فـ«روحاني» القادم من عباءة النظام الإيراني والذي ينتمي الى النخبة الحاكمة منذ عام ١٩٨٠، وتولى مناصب قيادية كممثل للمرشد الأعلى للجمهورية في أوقات عدة، أخفق في تنفيذ الكثير من الوعود التي قطعها على نفسه، كما فشل في تقديم دلائل على هالة الاعتدال التي قدم نفسه من خلالها، والتي تستند إلى مبدأين، هما: الانفتاح في الداخل، والمشاركة البناءة مع العالم.

ففيما يخص مسألة الانفتاح في الداخل، لم يقدم الرجل شيئًا للإصلاحيين الذين ساندوه خلال الانتخابات، فلا يزال زعماء الحركة الإصلاحية في السجن أو قيد الإقامة الجبرية، مثل «مير حسين موسوي» و«مهدي كروبي»، كما أنه لم يلتزم بدعوات ناخبيه إلى أن يكافئ المرشح الإصلاحي الذي تنازل عن ترشحه لصالحه «محمد رضا عارف» بمنصب وزاري في حكومته.

وفي الوقت نفسه، فقد خيب آمال الإيرانيين في مسألتي الحد من تردي الأوضاع الاقتصادية ـ حيث وصل، بحسب تصريحات روحاني يوم ٢٠١٤/٨/١٢ معدل النمو السنوي للاقتصاد الإيراني إلى –١٫١٪ في الفترة من مارس ٢٠١٣ إلى مارس ٢٠١٤ـ وتغيير أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان، يضاف إلى ذلك فشله في مواجهة تزايد الدور السياسي للحرس الثوري، وخاصة الحد من تدخلاته في السياسة الخارجية للبلاد، والذي تفاقم بشكل خطير مع اتساع دائرة العنف في كل من سوريا والعراق.

أما فيما يتعلق بالمشاركة البناءة مع العالم، فقد قدم «روحاني» وحكومته الكثير من الرسائل التي تبين للعالم اهتمامه الواضح باتباع النهج الدبلوماسي والحوار مع الآخر؛ ففي مقاله بصحيفة «واشنطن بوست» قال إن: «عالم السياسة الدولية تغير كثيرًا، فلم تعد اللعبة السياسية محصلتها صفرية، بل إن التعاون والتنافس قد يتزامنان معا».

وفي تصريح لوزير الخارجية، «محمد جواد ظريف»، في ٢٠١٣/١١/٢٠، قال: «حصلت حكومتي على تفويض شعبي قوي للانخراط في التفاعل البناء مع العالم، وخاصة مع جيراننا، ونحن حريصون على الاستفادة من هذه الولاية للتحريض على التغيير للأفضل».

تلك الرسائل تلقفها كل من الغرب والولايات المتحدة بهدف حلحلة المسائل العالقة مع إيران، ولم يكن من وسيلة أفضل من العودة إلى مائدة المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني لكسر الجمود؛ فالغرب متلهف لفتح الملف النووي للوقوف على ما حققته طهران وحدود قدراتها على إنتاج سلاح نووي، بينما تركز الإدارة الأمريكية للرئيس «باراك أوباما» على إعادة التوازن الإقليمي الخليجي من خلال حفز الدور الإيراني لتحقيق أمن الخليج خدمة للاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة التي ترتبط إلى حد كبير باتجاه واشنطن إلى توسيع مناطق نفوذها في العالم.

المساعي الإيرانية لعقد صفقات مع الغرب تهدف في الأساس إلى التخلص من القيود المفروضة عليها، وعلى رأسها العقوبات الدولية التي أصبح معها خيار الحرب قريبًا من طهران، ما يؤكد أنه لم يعد أمام النظام الإيراني سوى الاتجاه إلى إبداء المرونة والرغبة في المهادنة لتقليل التداعيات السلبية للعقوبات على الاقتصاد الإيراني والحفاظ على الاستقرار السياسي في البلاد. وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف طهران عن المناورة واستخدام لغة الدهاء خلال مفاوضاتها مع الغرب، فقبل أيام من التوصل إلى اتفاق مرحلي بشأن البرنامج النووي الإيراني برزت الاحتفالات بذكرى حادث اقتحام السفارة الأمريكية في طهران في ١٩٧٩/١١/٤، وذلك بغية الضغط على المفاوضين الغربيين لتقديم المزيد من التنازلات، وأعقب التوصل الى الاتفاق المرحلي في ٢٠١٣/١١/٢٤، حديث واسع حول «الخطوط الحمراء» في المفاوضات النووية وتهديدات المرشد الأعلى غير المباشرة بالتخلي عن دعم المحادثات مع المجموعة

الدولية، إضافة إلى حديثه المتكرر عن «اقتصاد المقاومة»، والذي فرض على السلطات الثلاث (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) سرعة تنفيذ خططه خلال اجتماع عقده مع رؤسائها في فبراير ٢٠١٤.

إذًا إيران تسير في جميع الاتجاهات وتتخذ من تحركاتها المتناقضة سبيلاً لتحقيق أقصى استفادة من الانفراجة في علاقاتها بالغرب والتي تدرك جيدًا أنها مؤقتة؛ لأنها لن تستطيع أن تسدد فاتورة تحسن علاقاتها مع المجتمع الدولي بشكل دائم، فالتغيير الذي تم في الخطاب السياسي الإيراني وظهر جليًّا في تصريحات كل من الرئيس الإيراني وعدد من وزرائه، قابله تصريح نقلته وكالة أنباء الطلبة الإيرانية عن رئيس «مجمع تشخيص مصلحة النظام»، هاشمي رفسنجاني، في ٢٠١٤/٨/١١، كشف خلاله الكثير من مخططات السياسة الإيرانية؛ حيث قال إن: «أمام الحكومة فرصة لتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد، وعليها الاستفادة من الشروط المتوافرة لها الآن»، وأضاف أن «الخلاف في الداخل الإيراني بين التيارات ليس جديدًا، ويجب الاهتمام أكثر بصراعات المنطقة».

وينظر بعض المراقبين إلى تصريحات وتحركات «روحاني» المعتدلة على أنها أضفت مزاجًا دبلوماسيًّا جديدًا على السياسة الخارجية الإيرانية أملاً في أن يسفر ذلك عن تحسن في علاقات إيران مع الخارج، ففي لقاء أجراه التلفزيون الإيراني معه يوم ٢٠١٤/٢/٥، أكد أن توسيع العلاقات مع دول الجوار جزء رئيسي من أولويات السياسة الخارجية لحكومته، إلا أن ذلك لا ينطبق على التحركات الإيرانية على المستوى الإقليمي، والتي ترتبط بطموحاتها الإقليمية.

الملف السوري الذي يأتي في طليعة المشهد الإقليمي ترى فيه طهران مفتاحًا حاسمًا للعديد من الملفات الأخرى، فهو مدخل للعلاقات مع الدول العربية، وطريق التواصل مع حزب الله، والأهم من ذلك فهو ورقة رابحة لمساومة الغرب، ومن ثم فإن حرص طهران على استمرار دعم النظام السوري من ثوابت السياسة الإيرانية، يعززه تقديرات تشير إلى أن النظام الإيراني زاد من وتيرة وحجم ونوعية دعمه لنظيره السوري في عهد «روحاني»، فعلى عكس توقعاتها لم تحرز طهران أي مكاسب تذكر على خلفية ما يسمى بالربيع العربي، بل إنها قد تخسر في النهاية حليفًا استمرت تعتمد عليه أكثر من ثلاث عقود.

وعلى الصعيد الخليجي، لم يبد الرئيس الإيراني أي تحول في السياسة الخارجية تجاه دول الجوار الخليجي، ففي الوقت الذي حاولت فيه المملكة العربية السعودية اختبار حسن النوايا الإيرانية وصحة التصريحات المؤكدة استعداد طهران لتحسين العلاقات مع دول الخليج، وجه وزير الخارجية السعودي الأمير «سعود الفيصل» دعوة في ٢٠١٤/٥/١٣، إلى نظيره الإيراني «جواد ظريف» لزيارة المملكة، معربًا عن أمله في أن تكون إيران ضمن الجهود المبذولة لجعل المنطقة آمنة وألا تكون جزءًا من مشكلة انعدام الأمن فيها- تزامن ذلك مع حديث عن انتقادات وجهها عدد من نواب البرلمان الإيراني المتشددين وعناصر من الحرس الثوري للحكومة الإيرانية حتى لا تحاول التوصل إلى تفاهمات مع دول الخليج

تقود إلى إعادة الاستقرار السياسي والأمني للمنطقة، فضلاً عن التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول ومساعيها الدائمة للعب على تناقضات المحيط الإقليمي الخليجي.

المفارقة الأكثر أهمية، ما قامت به إيران في ٢٠١٤/٨/٤ ـ وفي ذكرى تنصيب روحاني رئيسًا قبل عام ـ من قيامها برفع علمها على جزء من جزيرة أبو موسى الإماراتية التي تحتلها، وخرق مذكرة التفاهم التي كانت قد وقعت بين البلدين في العام ١٩٧١ بشأن إدارة الجزر بشكل مؤقت، ما يؤكد استمرار سياساتها لتأجيج التوتر في محيط جوارها الإقليمي، والتي تتبناها منذ قيام ثورتها في عام ١٩٧٩.

وما سبق يقود إلى حقيقة مهمة، وهي أنه مهما كانت توجهات الرئيس الإيراني فإنه لا يخفى على أحد أن خيارات اتخاذ القرار السياسي للرئيس ضيقة للغاية، نظرًا لمحدودية موقعه داخل النظام السياسي، فالسياسة الإيرانية مخطط لها سلفًا ويتحكم في جميع خيوطها المرشد الأعلى للجمهورية، كما أن أهم ملفات السياسة الخارجية والمتعلق برسم السياسة النووية للبلاد يرتبط بموافقة كبار رجال الدين في البلاد، بينما ما يتعلق منها ببناء التحالفات السياسية يبقى تحت سيطرة الحرس الثوري الإيراني.

وأخيرًا، من الواضح أن الرئيس الإيراني الجديد وعلى مدى عام كامل لم يقم بأي تغييرات جوهرية في السياسة الإيرانية على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، حيث وضع أو بالأحرى كلف بمهمة أساسية محددة لا يجب أن يحيد عنها، ألا وهي كسر الحصار الاقتصادي وإصلاح الوضع المالي للدولة لتنفيس الاحتقان الشعبي الناجم عن العقوبات الدولية، ومن ثم لم يكن مسموحًا له إلا بتغييرات تكتيكية مع الحفاظ على ثوابت السياسة الإيرانية والتي تطرح إيران كقوة إقليمية مهيمنة مع اعتراف دولي بتأثيرها في الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.

٢٠١٤/٩/٩

كتاب جديد لمركز الخليج للدراسات الستراتيجية يكشف أقنعتها من ٢٠١١ حتى اليوم

المعارضة البحرينية طائفية تستقوي بإيران لأهداف تفتيتية

* الحكومة تعاملت بحسم وقضت على المخططات السوداء وترجمت مواقف القيادة السياسية في التعقل وبعد النظر والتهدئة

* اعتداءات "المعارضين" طاولت مؤسسات الدولة وقواتها مثلما طاولت نواب المجلس ودور العبادة بالتفجير والتخريب والتكسير

أصدر »مركز الخليج للدراسات الستراتيجية« كتاباً بعنوان: »الأعمال الإرهابية في البحرين — رصد يومي للأحداث خلال الفترة من ١٤ فبراير ٢٠١١ حتى نهاية يونيو ٢٠١٤« أعدته »وحدة الدراسات الأمنية«.

»السياسة« تنشر عرضاً للكتاب خصها به رئيس مركز الخليج للدراسات الستراتيجية الدكتور عمر الحسن:

انطلاقاً من اهتمامه بمتابعة القضايا كافة ذات الصلة بمنطقة الخليج وتوثيق الأحداث التاريخية وإلقاء الضوء على أهم التطورات، قام مركز الخليج للدراسات الستراتيجية برصد يومي للأحداث التي شهدتها مملكة البحرين وإصدارها في كتاب باللغتين العربية والإنكليزية تحت عنوان: »الأعمال الإرهابية في البحرين: رصد يومي للأحداث (خلال الفترة من ١٤ فبراير ٢٠١١ حتى نهاية يونيو ٢٠١٤)«.

أظهر الكتاب ان للمعارضة تصنيفين يعتمدان على سلوكها، الأول: الإيجابية، وتقوم بمراقبة الحكومة ومتابعة سياستها ونقدها وتقويمها استناداً إلى ما تمتلكه من أدوات وآليات منحها إياها الدستور، والثاني: السلبية، وأسوأها تلك التي تتخندق في إطار حزبي ضيق، وتمارس النقد ليس بغرض الإصلاح، ولا تطرح البدائل، وحين تقود التظاهرات وحركات الاحتجاج والتمرد ضد الدولة تتصرف بشكل غير مشروع، بل وقد تستقوي بالخارج لتنفيذ مخططاتها.

وذلك انطلاقاً من أن المعارضة البحرينية، التي أصبحت أحد المكونات الرئيسية للنظام البحريني، كان يجب أن تستمر في المشاركة إلى جانب الحكومة في المسيرة الإصلاحية التي دشنها الملك بحكمته والذي يقف على مسافة واحدة من كل أبناء شعبه منذ اليوم الأول لتوليه أمانة المسؤولية عام ١٩٩٩، بعدما شاركت في الانتخابات البرلمانية عامي ٢٠٠٦، و٢٠١٠، وحصلت على الأغلبية في الأخيرة (١٨ مقعداً في مجلس النواب)، بدلاً من أن تحاول استنساخ ما شهدته تونس ومصر من أحداث عام ٢٠١١، باعتبار ان الوضع في البحرين مختلف عنهما، سواء لجهة مستوى المشاركة السياسية والحريات المدنية وكذلك المستوى الاقتصادي، وان الملك لم يلتق مع مطالب شعبه في منتصف الطريق، وإنما منذ بدايتها، وتجنب العنف، وازدادت مناسبات حضوره بين أوساط شعبه، وتعامل مع المعارضة من موقع التكامل وموقع تضييق مساحات الاختلاف وتوسيع مساحات التفاهم، استناداً على قاعدة ان الوطن للجميع.

سلبيات المعارضة

لذا كان واضحاً ان المعارضة التي تقودها »الوفاق«، بدأت تظهر عليها سمات المعارضة السلبية، وهي التخندق الطائفي، حتى وإن كان هذا على حساب المصالح العليا للوطن والمواطن، وبدأت الصورة تتضح من خلال سلوكياتها منذ بداية أحداث فبراير ومارس ٢٠١١ وما بعدهما، وكأن إيجابيتها كما جسدتها مشاركتها في مجلس النواب كانت وقتية أو مرحلية ويسودها مبدأ التقية – إظهار عكس ما تبطن في انتظار إشارة الانطلاق نحو تحقيق أهداف غير وطنية، حيث سرعان ما استخدمت العنف والتخريب ضد الممتلكات الخاصة والأشخاص والممتلكات العامة كوزارة الداخلية والمؤسسات التعليمية والبنية التحتية وغيرها. وذلك بهدف إضعاف الدولة وإثارة الفوضى والعنف، وهو ما يمكن إثباته من خلال تتبع الأحداث منذ بدايتها يوم ٢٠١١/٢/١٤:

١ – تنظيم المعارضة مسيرات غير قانونية والاعتداء على قوات الشرطة واستفزازهم، والاعتصام بدوار اللؤلؤة سابقاً – دوار مجلس التعاون حالياً – والتحرش وتهديد أصحاب المحلات القريبة من حوله الذين رفضوا طلب إغلاقها، وشل حركة المرور.

٢ – رفع شعارات تدعو إلى إسقاط النظام وإعلان البحرين جمهورية إسلامية، ورفض مبادرات الحوار التي أطلقها الملك.

٣ – محاولة تعطيل وغلق المدارس من خلال دعوة جمعية المعلمين للإضراب عن العمل ومنع المدرسين من ممارسة عملهم، كما دعا الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين للإضراب العام والعصيان المدني، وهو ما ترتب عليه اضطرابات في بعض القطاعات العامة والخاصة.

٤ – اتساع دائرة الاعتصامات والتظاهرات في الجامعات والمدارس الثانوية والإعدادية وقيام طلاب وطالبات بحمل أسلحة بيضاء بهدف ترويع أعضاء هيئة التدريس وأقرانهم الطلاب والطالبات، واعتدوا بالضرب والسباب على الطالبات والمعلمات، واقتحام البوابات الرئيسة لجامعة البحرين باستخدام الأسلحة البيضاء.

٥ – تنظيم مسيرات »غير مرخصة« إلى مبنى دار الحكومة ومحاصرة مبنى مجلسي الشورى والنواب، وعرقلة جلساتهما.

٦ – ظهور مجموعات مسلحة تحمل السلاح الأبيض تنتشر على الطرق وتقوم بعمليات تفتيش وسرقة لمقتنيات المواطنين، والضرب وتكسير السيارات، ووضع حواجز على الطريق السريع المؤدي إلى مرفأ البحرين المالي.

حكمة السلوك الحكومي

مقابل ذلك، تعاطت الحكومة مع الأزمة على مستويين، الأمني: من خلال الحسم في التعامل مع تلك الأخطار والتهديدات مع إيمان القيادة بأن المملكة عصية على المخططات السوداء والمؤامرات الساعية إلى استهدافها واستهداف أبنائها الذين يعلمون أن الأمن والاستقرار الذي ينعمون به هو أهم رأسمال لهم، وهو ما تجلى أثره في التعامل الهادئ مع الأحداث منذ البداية يضبط النفس وتجنب الانزلاق في الاتجاه الذي يريده المتربصون بالبحرين، واتباع القيادة سياسة التسامح وعدم اللجوء إلى العنف.

أما المستوى السياسي، فقد عكس مواقف الملك ورئيس الوزراء التي اتسمت بالحكمة والتعقل وبعد النظر والوسطية والاعتدال والإصرار على صون حق المواطن البحريني وحفظ حقوقه في العيش الآمن داخل بلاده، وترسيخ العدالة الاجتماعية واحترام التعددية السياسية والفكرية والثقافية، وحرية الصحافة والإعلام، وتوافر سبل المساواة بين جميع المواطنين، وسيادة دولة القانون والمؤسسات، وأتبع ذلك بتكليف ولي العهد يوم ١٨/٢ بفتح حوار بهدف الخروج من الأزمة. لكن المعارضة رفضت الحوار، واستمرت في التصعيد والمواجهة ورفعت سقف مطالبها إلى إسقاط النظام، مهددة بالعصيان المدني في حال عدم الاستجابة لمطالبها.

وإذا كانت كل التطورات السابقة تشير إلى إيجابية الدولة في التعامل مع الأحداث، فإن المعارضة قابلتها بالتصعيد.. وشاركت في تأجيج الموقف وسائل إعلام إيرانية قامت بالتحشيد ونشر معلومات مغلوطة وكاذبة على قناتي العالم والمنار، وصور مفبركة ومدسوسة عن الاحتجاجات نشرتها صحيفة

الوسط في محاولة لتأجيج التوترات الطائفية في البحرين، والتصريحات المنحازة التي أدلى بها المسؤولون الإيرانيون، مما زاد الموقف اشتعالاً في الخليج.

وبالتالي لم تعد المسألة حقوقاً ومطالب، ولكنها تحولت إلى زعزعة أركان الدولة وإضعاف مؤسساتها، وهكذا لم يكن أمام قوات الأمن سوى التدخل من أجل إعادة الانضباط والهدوء إلى الشارع، رافق ذلك إصدار الملك قانون السلامة الوطنية يوم ١٥/٣/٢٠١١ لمدة ثلاثة أشهر (إعلان حالة الطوارئ)، والطلب إلى دول مجلس التعاون الخليجي يوم ١٥/٣/٢٠١١ تدخل قوات درع الجزيرة لحماية المنشآت الحيوية في المملكة عملاً باتفاقية الدفاع المشترك بين دول المجلس.

المعارضة تستقوي بإيران

وفي تحد لتدخل قوات درع الجزيرة هدد "علي سلمان" يوم ١٨/٣/٢٠١١ بأن المعارضة ستطلب تدخل إيران، وإشعال الموقف الأمني لإبقاء القوات الأمنية في حال »انشغال«، وهو النهج الذي تتبعه المعارضة منذ ذلك الوقت وحتى اليوم.

كل ذلك كشف عنه الكتاب المشار إليه، الذي تم تقسيمه إلى محورين، الأول: يعرض الاعتداءات ضد الممتلكات الخاصة والأشخاص (المواطنين والمقيمين)، فيما يرصد الثاني الاعتداءات ضد المنشآت العامة (وزارة الداخلية، المؤسسات التعليمية، منشآت عامة أخرى).

أولاً – الاعتداءات على الملتكات الخاصة والأشخاص:

كان واضحاً وجود تنوع في طبيعة هذه الأعمال وتطور في الأدوات المستخدمة فيها والجهات المستهدفة، ما يعني ان العداء لم يكن ضد الدولة ومؤسساتها فقط، وإنما كان ضد كل من يخالف المعارضة في رأيها حتى وإن كان من المواطنين العاديين الذين لهم الحق مثلهم في التعبير عن رأيهم، وهو ما يؤكد عدم احترام المعارضة لمبادئ الديمقراطية، ويحصرهاف في خانة الطائفية والاستبداد بالرأي، كما ينزع عنها أيضاً صفة السلمية حيث تؤكد الأرقام والاحصاءات انها استخدمت القوة غير المبررة ضد المواطنين والمقيمين وارهابهم وبث الرعب في نفوسهم، حيث:

١– الاعتداءات ضد المواطنين والمقيمين وصل عددها الى اكثر من ١٣١ اعتداء، ما بين الاعتداء البدني والتوقيف والتفتيش والسرقة ،"٥٠" واستهداف سياراتهم ،"٥٦" ومنازلهم ،"٢٥" واجبار عائلات على هجر منازلها، باستخدام العصي والاسلحة البيضاء والحجارة وزجاجات المولوتوف والاسياخ الحديدية والاصباغ والعبوات شديدة الانفجار، والقنابل محلية الصنع، والقنابل الوهمية لارعابهم، وقد ادت هذه الاعتداءات الى سقوط ١٠ قتلى »اثنين من المواطنين و٨ من الجاليات الاجنبية«، واكثر من ٢٠٠ مصاب معظمهم من الاجانب، وقطع لسان مؤذن باكستاني، ووصول عدد السيارات المدنية التي دمرت جزئيا او كليا الى اكثر من ١٥٠٠ سيارة.

٢– الاعتداءات على رجال الاعلام والفكر وصل عددها الى ١١ ما بين الاعتداء البدني بالآلات الحادة »مصور تلفزيون البحرين« او سرقة معداتهم »سرقة كاميرا محمد العرب في تجمع سيتي سنتر«، او اقتحام منازلهم »سميرة رجب« او استهداف سياراتهم بالقنابل الحارقة »محمد الشروقي«.

٣- الاعتداءات عل نـواب المجلـس الـوطني بلغـت ٩ اعتـداءات مـن خـلال اقتحـام المنـازل او قـذفها بالحجارة والمولوتوف ومحاصرتها في بعض الاحيان كمـا حصـل مـع النائبـة »بهيـة الجشـي«، او علـى المحلات التجارية مثل الاعتداء على المحل التجاري للنائب »اسـامة مهنـا«، او اسـتهداف السـيارات مثل سيارتي النائب »خالد المالود«، وزوجته بقنابل المولوتوف.. ويلاحظ هنا ان المعارضـة في اسـتهدافها للنواب استهدفت ابناء طائفتها ممن يخالفونها في الرأي والتوجهات إعمـالا لمبـدأ مـن لـيس معنـا فهـو ضدنا، كما انها مارست الارهاب الانتخابي المعنوي والجسدي ضد المترشحين والناخبين في الانتخابات التكميلية ٢٠١١.

٤- الاعتـداء علـى دور العبـادة والمـآتم والمراكـز الدينيـة وعـددها ١٠ اعتـداءات باسـتخدام الحجـارة والمولوتوف والتخريب والتكسير، بما في ذلك الاعتداء على الموجودين بداخلـها.. وهنـا نسـأل: مـن هـو اذن الذي ينتهك الحريات الدينية ويعتدي على دور العبادة ويمارس التمييـز علـى اسـاس المـذهب كمـا تزعم المعارضة في تقاريرها وتروج له في وسائل الاعلام ولدى منظمات حقوق الانسان الدولية؟

٥- قطع الطرق وغلق المنافذ الى المدن والقرى بلغ عددها »١٧٢٠٥« وذلك بنصب الخيام امام المرفأ المالي والذي يعد العصب التجاري والمالي للمملكة بهدف الاضرار بالاقتصاد الـوطني وتعطيـل الحيـاة العامـة، واستخدام الاسلحة البيضاء، وسكب الزيت على الارض والسلاسل الحديديـة وحـرق حاويـات القمامـة والاسياخ الحديدية وتكسير اعمدة الانارة وفروع الاشجار وحرق الاطارات، وذلك كلـه لترويـع المـواطنين والمقيمين وشل الحركة المرورية.

٦- الاعتدءات على المحال التجارية وعددها ٢٧ اعتداء منها ٧ ضد سلسلة اسواق »٢٤ ساعة« و٢ ضـد سيتي سنتر، وتنوعت ما بين تهديد اصحاب المحلات بتخريبهـا اذا تم فتحهـا، او السـطو والسـرقة، والقاء المولوتوف، والاقتحام والتخريب والحرق وتفجير قنابل بالقرب منها.

محاولات ارهاب الدولة

ثانياً: الاعمال الارهابية ضد المؤسسات والمنشآت العامة:

وهنا ايضا كان هناك تطور في الادوات المستخدمة من سنة لاخرى والجهات المسـتهدفة »وزارة الداخليـة والمؤسسات التعليمية والبنية التحتية وغيرها«، حيث:

أ- لا يمكن حصر عدد المرات التي تعدت فيها المعارضة علـى قـوات الامـن، اذ لا يكـاد يمـر يـوم منـذ اندلاع الاحداث الا ويقع اكثر من حادث في مناطق مختلفـة وفي سـاعات متفرقـة، باسـتخدام الحجـارة والقنابل الحارقة والاسياخ الحديدية والقنابل محلية الصنع والعبوات المتفجرة وطلقات الشوزن والقنابـل التي يـتم تفجيرهـا عـن بعـد وصـنع افخـاخ واسـتدراج رجـال الشـرطة اليهـا، او دهسـهم بالسـيارات واختطافهم، غير ان هناك بعض الظواهر اللافتة، ومنها: تنفيذ ١٢ هجوما على مراكز الشـرطة بعضـها تم احراقه بالكامل، وتكرار عمليات دهس افراد الشرطة والتي وصلت الى ٧ عمليات، واختطـاف رجـل امن بمنطقة الخميس وهو متجه الى عملـه، فضـلا عـن اسـتهداف منـازل افـراد الشـرطة واسـرهم سـواء بالاقتحام والتخريب، او الحرق.. واجمالاً اسفرت الاعتداءات ضد الشرطة عن وقوع ١٥ قتيلا، وحوالي

٢٥٠٠ مصاب من بينهم ٨٠ باصابات تسببت بعجز جسدي مثل فقدان اطراف وفقدان البصر او عاهة مستديمة، الى جانب تضرر المئات من مركبات الشرطة.

ب – وصل عدد الاعتداءات على المؤسسات التعليمية الى ٢٧٧ اعتداء، تنوعت ما بين اقتحام بآلات حادة واسلحة بيضاء واعتداء على الطلاب والمعلمين وسرقة »حيث كان يتم سرقة طفايات الحريق لاستخدامها كقاذفات للاسياخ الحديدية« وتخريب وحرق الصفوف والمباني الادارية من الداخل، وحرق اطارات والقاء حجارة ومواد حارقة وتشويه اسوار المدارس بالاصباغ ومحاولات تفجير غرف الكهرباء، والاعتداء على الحافلات وحرقها، وعلى حراس المدارس، اضافة الى اعمال شغب واضراب، واحتكاك بين الطلبة المؤيدين والمعارضين وسد ابواب بعض المدارس باللحام والاقفال والاسياخ الحديدية.

ج – تنوعت الاعتداءات على المنشآت العامة الاخرى، لتطال اعمدة الانارة وصناديق توزيع الكهرباء والمجمعات والمحولات والكابلات الكهربائية، وخزانات المياه، وابراج الاتصالات، وماكينات الصراف الآلي، باستخدام العبوات المتفجرة والقنابل محلية الصنع، وكذلك طالت المشاريع الاسكانية بسرقة معداتها او احراقها او احراق وحدات سكنية فيها والاعتداء على العاملين في هذه المشروعات، والحدائق والمتنزهات، ومعدات شركات النظافة وخاصة الحاويات التي تستخدم في اشعال الحرائق وقطع الطرق لدرجة اعلان شركتي نظافة عن توقفهما عن العمل نتيجة الاصابات التي تحدث لعمالها، وكان لافتا ان الاعتداءات، لم تستثن اكشاكا تابعة لمشروع »دانات« للاشخاص ذوي الاعاقة التابع لوزارة التنمية الاجتماعية.

ومن الواضح ان اعمال العنف والارهاب التي مارستها المعارضة منذ بداية الاحداث في فبراير ٢٠١١ ضد الدولة تطورت من مجرد استخدام الحجارة والمولوتوف والاسياخ الحديدية في ٢٠١١ الى استخدام العبوات المتفجرة والقنابل محلية الصنع في عام ٢٠١٢ لتزداد العملية ويضاف اليها في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ سلاح الشوزن.. وهذا الى جانب اكتشاف العديد من مستودعات المتفجرات، فضلا عن كشف خلايا ارهابية ذات ارتباطات اقليمية سواء بالحرس الثوري الايراني او حزب الله اللبناني وحزب الدعوة العراقي.

معارضة طائفية بنوايا تفتيتية!

في الأخير يمكن القول ان هذا التحول في سلوك المعارضة يكشف عن نواياها الخاصة بتقسيم وتفتيت المنطقة على اساس طائفي، والشاهد على ذلك انها تطالب بالشيء وتفعل عكسه، فهي تطالب بعدم اقصائها في حين انها هي من تقوم باقصاء الشريحة الاكبر في المجتمع، وتطالب بحرية الرأي والتعبير في حين انها تمارس ارهابا فكريا وجسديا ضد من يخالفها في الرأي، وترفع لواء السلمية فيما هي من تستخدم كل الادوات والوسائل غير السلمية لتحقيق اهدافها، وتتهم الحكومة بأنها تمارس تمييزا ضد طائفة لحساب اخرى، فيما توضح الحقائق انها مارست كافة اشكال التمييز ضد جميع ابناء الوطن.

وعليها ان تتذكر انها هي من استقال نوابها من مجلس النواب ولم ترفض فحسب الدعوات المتكررة بالجلوس الى طاولة الحوار »فبراير ٢٠١١، يوليو ٢٠١١، يناير ٢٠١٣، فبراير ٢٠١٤«، بل وضعت

شروطا تعجيزية للمشاركة فيه، وحتى مشاركتها فيه كانت بهدف افشاله، كما شككت في اهداف تشكيل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق التي شكلت بالتعاون مع مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة، ورفضت دعوة الملك للمشاركة في تنفيذ توصياتها من خلال لجنة شكلها، مستقوية ببعض القوى الاقليمية، التي وضعت المملكة التي تتعامل بالبناء في مواجهة التخلف وبالنظام في مواجهة الفوضى وبالعمل الجاد في مواجهة الاحداث العالمية كهدف لمخططاتها ومؤامراتها.

ونختم بالقول ان الجميع مدعوون لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المملكة بلد التسامح التي هي حجر الزاوية في استقرار المنطقة، ورقما رئيسيا في معادلتها الامنية والسياسية وذلك في اطار من الشراكة الحقيقية والمسؤولية المجتمعية التي تحصن الوطن من تأثير الازمات والعواصف التي تحيط به.. انها دعوة للتحرك السريع الذي يفرض على الجميع الابتعاد عن التوتير والسجال والمغالاة في المطالبات.

٢٠١٤/٩/١٣

تنظيم الدولة الإسلامية وأمن منطقة الخليج.. التهديدات وطرق المواجهة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ما يجري في العراق من مستجدات وسيطرة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف باسم «داعش» على أجزاء كبيرة من الأراضي العراقية تحت دعوى تكوين خلافة إسلامية يلقي بظلاله ويهدد بشكل مباشر أمن دول مجلس التعاون الخليجي، بحكم القرب الجغرافي، وبحكم أطماع التنظيم التوسعية وما فرضه من حالة عدم استقرار في الإقليم.

وترجع جذور تنظيم «داعش» إلى عام ٢٠٠٣؛ حيث بدأ العمل في العراق تحت مسمى تنظيم شورى المجاهدين، ثم أصبح اسمه فيما بعد تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق، وانضم إليه مقتلون من جنسيات مختلفة عربية وغير عربية، وكان له في مقاومة القوات الأمريكية في العراق، خاصة في أعقاب معركة الفلوجة الثانية ٧ نوفمبر– ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٤، ومع ازدياد القتال على الهوية الطائفية بدأ التنظيم يكتسب خبرات قتالية واسعة تحت لواء زعيمه أبو مصعب الزرقاوي، وفي العام ٢٠١٠ تولى «أبو بكر البغدادي» زعامة التنظيم، والذي سرعان ما تدخل في سوريا لمواجهة نظام «بشار الأسد»، وأنشأ التنظيم تحالفًا مع التنظيمات الإسلامية التي تقاتل إلى جانبه في سوريا، وفي ٩ إبريل ٢٠١٣ أعلن «البغدادي» دمج تنظيم جبهة النصرة الذي تشكل في ٢٠١١ بقيادة «أبي محمد الجولاني» إلى تنظيم دولة العراق الإسلامية تحت مسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، إلا أن جبهة النصرة انسحبت، ومع ذلك لم تقصر «داعش» نشاطها على دخول معارك داخل الأراضي السورية، بل سعت إلى استعادة نفوذها في العراق والذي انحصر منذ عام ٢٠٠٧ بسبب مواجهة قوات الصحوات للتنظيم، والتي كانت تحظى بدعم الولايات المتحدة والحكومة العراقية آنذاك.

وقامت «داعش» بالاستيلاء على مدينتي الفلوجة والرمادي وأزالت الحدود بين العراق وسوريا، وتطور الأمر؛ حيث سيطرت في ١١ يونيو ٢٠١٤ على الموصل ثاني أكبر المدن العراقية بعد العاصمة بغداد، لتحكم بذلك قبضتها على مناطق نفوذ واسعة من شرق سوريا حتى غرب العراق كتكريت وتلعفر وأجزاء

من ديالي وصلاح الدين، وهو الأمر الذي دفع زعيمها إلى إعلان الخلافة الإسلامية على مناطق نفوذها تحت مسمى «الدولة الإسلامية».

ومما سبق يتضح أن «داعش» أصبحت تشكل تهديدًا خطيرًا ليس على أمن العراق ووحدة أراضيه فقط، بل على أمن دول الخليج والمنطقة بأسرها، وذلك انطلاقًا من:

– كونها ليست مجرد منظمة إرهابية فحسب ترتكز على جوانب عقائدية، بل تتعدى ذلك؛ حيث تعتمد على الخبرات والتدريب العسكري والاستخباري أكثر من الأيديولوجيا العقائدية، وهو ما وضح في قدرتها على استنزاف القوات العراقية القائمة بشكل قائم على الفر والكر، اتسم بمرونة الحركة والتنقل، فاستطاعت نقل المواجهة مع القوات العراقية أكثر من مرة بتغيير جغرافية المواجهة.

– ما تملكه من موارد مالية ضخمة؛ حيث تعتبر أغنى منظمة إرهابية على مر التاريخ، بحسب وصف صحيفة «ديلي تليجراف» البريطانية؛ إذ تتجاوز ميزانيتها ١,٢ مليار جنيه إسترليني، كونها تنمو في منطقة غنية بالنفط؛ حيث تسيطر على خمسة حقول للنفط تحصل منها على ١,٨ مليون جنيه إسترليني يوميًّا كإيرادات، كما سيطرت «داعش» على الأراضي الزراعية التي تنتج٤٠٪ من القمح، بعد السيطرة على غرب العراق، وبيعه بالسوق المحلي، وكذلك تسيطر على سد الموصل شمال مدينة الموصل، بشكل كامل، وهو رابع أكبر سد في الشرق الأوسط وأكبر سد في العراق، ويحفظ أكبر خزان مائي عذب في البلاد.

– تنامي عدد مقاتلي التنظيم بشكل كبير؛ ففي شهر يوليو ٢٠١٤ ـ بحسب صحيفة «بزنيس إنسايدر» الأمريكية ـ فقط انضم أكثر من ٦ آلاف مقاتل إليه ليتجاوز عدد مقاتليه في سوريا فقط ٥٠ ألف شخص، بحسب إحصاءات المرصد السوري.

– وحشيته وأسلوبه القتالي الإجرامي، فقد أصبحت عمليات الإعدام في الساحات العامة مشهدًا معتادًا أيام الجمعة في مدينة الرقة والمناطق التي يسيطر عليها التنظيم في محافظة حلب، ويتم عرض الجثث في مكان عام وتعلق في أحيان كثيرة على صلبان قرابة ثلاثة أيام لتكون تحذيرًا للسكان المحليين، بالإضافة إلى عملية التطهير العرقي التي مارسها ضد الطائفة الإيزيدية في العراق واستخدام أسلوب الذبح في القتل، وقيامة بالعديد من عمليات التصفية والقتل الجماعي وبثها على مواقع التواصل الاجتماعي.

– ما يملكه التنظيم من أسلحة متقدمة؛ حيث استخدم الذخائر العنقودية يومي ١٢ يوليو و١٤ أغسطس ٢٠١٤، في موقع واحد على الأقل في سوريا، وهو ما ظهر أيضًا في العرض العسكري الذي أقامه بمدينة الرقة المعقل الرئيسي له في سوريا؛ حيث شمل دبابات ومدرعات ومدافع ثقيلة وصاروخ سكود محمول على شاحنة مثبت عليها منصة إطلاق.

وما سبق يعبر عن مدى خطورة تنظيم «داعش» وقوته، وما يشكله من خطر مباشر على أمن دول الخليج تتمثل ملامحه في:

١– خطر تقسيم العراق:

إن سياسة فرق تسد التي اتبعتها حكومة «نور المالكي»، قادت إلى ما وصل إليه العراق الآن من صراع طائفي بات يهدد وحدة أراضيه؛ حيث بات شبح التقسيم يلوح في الأفق، لتقسيمه الى ثلاث دويلات للشيعة في الجنوب والسنة في الوسط والأكراد في الشمال، إن لم يكن أكثر، وهو ما يلقي بظلاله على منظومة الأمن القومي العربي برمته والخليجي على وجه التحديد؛ فالعراق يعد البوابة الشرقية للأمن القومي العربي، وتقسيمه سوف يخدم مصالح قوى كإيران تسعى لتمديد نفوذها في المنطقة، والولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لتمزيق دول المنطقة كلها لدويلات صغيرة وتحقيق نموذج الدولة الفاشلة بها، الأمر الذي يمثل تهديدًا مباشرًا لوحدة أراضي دول الخليج.

ولعل ما يجري في العراق يمثل بعدًا إضافيًّا لأبعاد الصراع الخليجي الإيراني، وخاصة في ظل إعلان إيران عن استعدادها للتدخل عسكريًّا في العراق لمواجهة «داعش» لتنتقل بنفوذها هناك من مجرد نفوذ سياسي واستخباراتي من خلال السيطرة على الحكومة إلى نفوذ سياسي بذراع عسكري مدعوم أمريكيًّا، كما قد يتحول إلى حرب بالوكالة مما قد يفضي الى نشوب حرب جديدة في الخليج العربي.

٢- تهديد سيادة دول الخليج:

بسبب الجوار الجغرافي العراقي للسعودية والكويت، فإن ثمة قلقًا كبيرًا لدول الخليج من توغل «داعش» داخل أي من الدولتين؛ حيث تتركز هجمات وتواجد التنظيم في الجزء الجنوبي والغربي من العراق القريب من الحدود الكويتية، وتزداد المخاوف الكويتية على وجه التحديد في ضوء ما نشره التنظيم لخريطة ما أسماها دولة الخلافة الإسلامية في الشام والعراق، والتي تظهر فيها دولة الكويت باعتبارها جزءا من دولة الخلافة، وهو الأمر الذي يشكل حال حدوثه اعتداء على سيادة دول مجلس التعاون الخليجي، والتي يؤكد ميثاقها الذي وقعته في العام ١٩٨١ بأن أي تهديد أو اعتداء على عضو من أعضاء مجلس التعاون يعد اعتداءً على الآخرين.

٣- خطر تمدد الإرهاب:

لقد قادت الممارسات الأمريكية في المنطقة وخاصة في العراق وسوريا إلى تواجد للقاعدة في البلاد العربية، وأن يصبح العراق وسوريا هما منشأ وبروز هذه القوة التي تجاوزت عنف القاعدة إلى ما هو أخطر وأكثر دموية، بما شكل مخاوف كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي من تمدد حيز وفكر هذه الجماعات الإرهابية إلى أراضيها وخاصة في ظل وجود المئات من أنصاره على وجه التحديد السعوديين الذين كانوا يقاتلون في سوريا والعراق، ونجد على سبيل المثال لا الحصر أن هناك محاولات لتمدد التنظيم في دول مجلس التعاون، فكما تشير بعض الإحصاءات فإن هناك ما يصل إلى ٤٠٠٠ سعودي في تنظيم «داعش» بالإضافة إلى حوالي ١٥٠٠ شخص من مواطني دول مجلس التعاون الأخرى، وقد تضاعف ذلك العدد بعد انتصارات «داعش» العسكرية.. وهنا يتعين التنويه الى أن مصدر القلق الأكثر إلحاحًا لدى المسئولين الخليجيين ليس الغزو الخارجي، بل الانقضاض على بلدانهم من داخلها على أيدي تنظيمات شاركت واستفادت من العمليات الإرهابية في العراق واليمن وسوريا؛ فتمدد الإرهاب يهدد استقرار ورخاء دول مجلس التعاون بعدما نجحت السعودية وباقي دول المجلس في محاصرة

الأنشطة الإرهابية على أراضيها خلال السنوات الماضية، الأمر الذي دفع السعودية إلى تجريم «داعش» ومثيلاتها، بوصفها جماعة إرهابية.

٤- خطر التأثير على إيرادات النفط:

تعتمد منطقة الخليج بصفة رئيسة على إيرادات صادراتها النفطية؛ حيث يُشكل قطاعا النفط والغاز حوالي ٦٣٪ من الإيرادات الحكومية لتلك الدول، أي ما نسبته ٤١٪ من ناتجها المحلي الإجمالي.

وقد كشفت صحيفة «بزنيس إنسايدر» الأمريكية يوم ٢٠١٤/٧/١ أن تنظيم «داعش» يحقق دخلاً يوميًّا يقدر بمليون إلى ٣ ملايين دولار من بيع النفط بشكل غير قانوني، فالتنظيم يتحكم فيما يقرب من ٦٠٪ من حقول النفط في سوريا وعدة أصول منتجة للنفط في العراق، الأمر الذي يزيد وتيرة السوق غير الشرعية لبيع النفط العراقي، وبيعه بأسعار أقل من أسعار السوق العالمية لأطراف دولية وإقليمية، مما يضر بسوق النفط في المنطقة، ويقلل من إيرادات دول مجلس التعاون، بما يؤثر بشكل بالغ على استقرارها الاقتصادي والمالي وتهديد استقرارها.

وهكذا من الواضح أن التهديدات التي يمثلها تنظيم الدولة الإسلامية هي تهديدات مباشرة وحقيقية لجميع دول الخليج، وهو ما أدركته هذه الدول واتخذت خطوات وإجراءات لمجابهته على أكثر من مستوى على النحو التالي:

ـ فعلى المستوى الخليجي:

– عمدت السعودية إلى اتخاذ حزمة واسعة من الإجراءات لمواجهة «داعش»، منها: الاستمرار في تنفيذ إجراءات أمنية لتحصين الحدود، بما في ذلك تركيب أجهزة مسح بيومترية عند نقاط الدخول في أنحاء المملكة، وأنظمة تصوير حرارية، وأجهزة كشف الحركة، وأسيجة ذات أجهزة استشعار إلكترونية على طول الحدود مع العراق واليمن والأردن، ونشرت دوريات حدودية مسلحة متخصصة، قوامها ١٥ ألف جندي، ومواصلة جهودها في تعقب ومقاضاة الإرهابيين؛ حيث أعلنت في يناير ٢٠١٢ القبض على ٧٦٥ منتميا إلى التنظيم، كما أعلنت وزارة الداخلية السعودية في بيان لها يوم ٢٠١٤/٣/٧ «تنظيم القاعدة» وتنظيم «القاعدة في جزيرة العرب»، وتنظيم «القاعدة في اليمن»، و«داعش»، و«جبهة النصرة»، و«حزب الله» وجماعة «الإخوان المسلمون»، و«جماعة الحوثيين»، تنظيمات وجهات إرهابية، يحظر الانتماء إليها ودعمها، أو التعاطف معها. – عززت الكويت قواتها على الحدود مع العراق؛ حيث أقامت نقاط تفتيش على مدار الساعة على طريقي (المطلاع – العبدلي) والطرق الأخرى لاستيقاف السيارات المشتبه فيها، وتعزيز الإجراءات الأمنية على الحدود الشمالية، ورصد أي أهداف متحركة أو ثابتة من خلال أجهزة الرادار وتكثيف الدوريات الحدودية، كما عمدت الكويت إلى محاربة أي أفكار تدعم «داعش».

– أبدت الإمارات استعدادها التام للمشاركة في أي جهود تهدف إلى القضاء على تنظيم «داعش».

– اعتبرت البحرين على لسان وزيرة خارجيتها ١ أغسطس ٢٠١٤ أن ما يجري في العراق جاء نتيجة الظلم والقهر الذي ساده لأكثر من عشر سنوات نتيجة ممارسات حكومة «نوري المالكي»، فيما دعت

السلطات المنابر الدينية والصحف المحلية والكل لتجنب التعرض لأحداث الساحة الإسلامية والعربية في الخارج بما يثير الفتنة الطائفية ويُشعل نارها، كما تعمل المملكة مع دول المجلس جنبًا إلى جنب في جهودهم المشتركة لمواجهة تنظيم «داعش».

– ليس هناك إدانة واضحة ومحددة تماما لقطر لممارسات تنظيم الدولة الإسلامية، وقد شاركت في الاجتماع الدولي لمواجهة التنظيم والذي دعت إليه السعودية.

ـ على مستوى العمل العربي المشترك:

تبنت جامعة الدول العربية، خلال لقاء وزراء الخارجية العرب يوم ٧ سبتمبر ٢٠١٤ قرارا لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، وذلك ضمن اتفاقية الدفاع المشترك، انطلاقًا من أن أفعال التنظيم ترقى الى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، كما أكد القرار أيضًا منع الإرهابيين من الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من مدفوعات الفدية ومن التنازلات السياسية مقابل إطلاق سراح الرهائن تنفيذًا لقرارات مجلس الجامعة وقرار مجلس الأمن رقم ٢١٣٣ في هذا الشأن.

ـ على مستوى التعاون الدولي:

عقدت المملكة العربية السعودية اجتماعا دوليا في جدة لمواجهة التنظيم بحضور وزراء خارجية الولايات المتحدة ومصر والأردن والعراق وتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، ووضع الاجتماع استراتيجية جماعية لكيفية التحرك المشترك لمواجهته، وبحث التحديات التي تفرضها المستجدات الأخيرة في ضوء انتشار الجماعات المتطرفة والإرهابية في العديد من دول الشرق الأوسط.

وفي الأخير، إذا كانت كل أشكال التعاون السابقة مطلوبة لمواجهة تمدد تنظيم الدولة الإسلامية، فإنه يتعين الوضع في الاعتبار أن القوى الدولية إذا تدخلت فإنها ستتدخل لخدمة مصالحها في المنطقة سواء في سوريا أو العراق أو غيرهما بصرف النظر عن المصالح الخليجية والعربية، وهو ما يجب أن تحتاط له دول مجلس التعاون جيدًا من خلال تنسيق الرؤى والاستراتيجيات فيما بينها وبين الدول العربية، وألا تنسى أن ما تشهده المنطقة من توترات وتصاعد للموجات الإرهابية ما هو إلا نتاج لسياسات هذه القوى التي تتخذ من المنطقة مسرحًا لتصفية صراعاتها وتمدد نفوذها والسيطرة على ثرواتها.

٢٠١٤/٩/١٧

الدول العربية الأقل سلمًا وهدوءًا في مؤشر السلام العالمي ٢٠١٤ .. فمن المسؤول؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يصدر معهد الاقتصاد والسلام ومقره أستراليا مؤشرًا سنويًّا يقيس به السلام والاستقرار الداخلي للدول والمناطق المختلفة في العالم، وتستخدمه العديد من الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها في توجيه استثماراتها وإصدار تقاريرها بما فيها: البنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية، والأمم المتحدة.

ويستند المؤشر إلى ٢٢ مؤشرًا فرعيًّا تندرج جميعها في ثلاث فئات، وهي: المؤشرات المتعلقة بالسلامة والأمن فى المجتمع، والمؤشرات المتعلقة بالصراعات المحلية والدولية الجارية، والمؤشرات المتعلقة

بالتعبئة العسكرية، وكل مؤشر درجته تنحصر في الفئة (٥ :١) والرقم (١) يعني الدرجة الأفضل بين الدول.

وقبل استعراض وضع الدول العربية على المؤشر من الضروري وضع الملاحظات التالية في الاعتبار:

(١) أحد أهم معايير المقارنة هو وجود نوع من الاختلاف النسبي بين وحدات المقارنة، وهو ما لم يتم مراعاته في المؤشر، فكيف توضع دولة كالصومال مع دولة كالولايات المتحدة الأمريكية ليخضعا لنفس معايير القياس، بالرغم من كل التناقضات والفجوة الواسعة بين الدولتين في أوضاعهما على كل المستويات المحلية والإقليمية والدولية والسياسية والاقتصادية والعسكرية.

(٢) هناك العديد من المؤشرات الفرعية التي يستند إليها التقرير، لا يمكن بسهولة تحديد درجة تقييمها بدقة، وهو ما يشكك في حقيقة ما يعرضه من بيانات وترتيب للدول.

(٣) الحديث عن لغة الاحتمالات، يقود الى نتائج غير دقيقة؛ إذ تقوم الاحتمالات على الحدس والتخمين، مهما كانت دلالات الواقع ومؤشراته المستقبلية، وهو ما يعني وجود نسبة كبيرة متوقعة للخطأ في التقييم.

(٤) درجات التقييم لبعض المعايير والمؤشرات لا تعطي دلالة حقيقية على وزنها النسبي بين المعايير والمؤشرات الأخرى، فالأنشطة الإرهابية درجاتها التقييمية منخفضة نسبيًّا، على عكس الواقع المعاش، الذي باتت فيها الأنشطة الإرهابية مصدر التهديد الأكبر لغالبية دول العالم في الوقت الرهن.

وبعيدًا عن الاختلاف حول مدى موضوعية وحيادية المؤشرات الفرعية والمعايير التي يستند إليها مؤشر السلام العالمي، فإنه أوضح أن نصف مليار إنسان يعيشون اليوم في دول معرضة لخطر عدم الاستقرار ونشوب الصراعات، وأن ٢٠٠ مليون من هؤلاء يعيشون تحت خط الفقر، وجاءت أيسلندا بوصفها الدولة الأكثر سلمية في العالم، بينما سوريا هي الأقل سلمية، وفيما احتفظت أوروبا بوصفها المنطقة الأكثر سلميةً، أتت منطقة جنوب آسيا لتصنف باعتبارها الأقل سلميةً، كما حققت دولة جنوب السودان أكبر انخفاض في المؤشر لهذا العام، حيث هبطت من المركز ١٤٥ إلى المركز١٦٠.

وانتقالاً إلى منطقة الشرق الأوسط وفي القلب منها الدول العربية فقد تسبب تطور الأحداث فيها إلى «تدهور ملحوظ» في السلام العالمي ليصبح العالم وفقًا للمؤشر أقل سلمًا في السنوات السبع الأخيرة، وقد جاء ترتيب دول المنطقة من بين ١٦٢ دولة ومنطقة غطاها المؤشر على النحو التالي: قطر ٢٢، الكويت ٣٧، الإمارات٤٠، الأردن ٥٦، عُمان ٥٩، المغرب ٦٣، تونس ٧٩، السعودية ٨٠، البحرين ١١١، الجزائر ١١٤، تركيا ١٢٨، إيران ١٣١، ليبيا ١٣٣، مصر ١٤٣، لبنان ١٤٦، اليمن ١٤٧، إسرائيل ١٤٩، السودان ١٥٧، الصومال ١٥٨، العراق ١٥٩، سوريا ١٦٢.

وإذا كان هذا الترتيب أثرت فيه الأحداث التي شهدتها المنطقة على مدار أكثر من سبع سنوات، منها: الممارسات الإسرائيلية المستمرة تجاه الشعب الفلسطيني، وتداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، وما شهدته دول الربيع العربي من أحداث، بالإضافة إلى السودان الذي أدى الصراع الداخلي وحركات التمرد فيه إلى تقسيمه، والصومال الذي يشهد صراعًا داخليًّا، ونشاطًا لحركة «الشباب المجاهدين» منذ

أكثر من عقدين من الزمان، وإيران التي تتدخل بشكل سافر في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية ودعمها المسلح لنظام «بشار الأسد» و«الحوثيين» و«حزب الله»، وسعيها لامتلاك السلاح النووي، ما يهدد أمن واستقرار المنطقة برمتها، بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار الداخلي فيها نتيجة للقمع الذي تتعرض له الأقليات القومية والدينية، وعلى وجه الخصوص الشعب العربي الأهوازي على يد النظام الحاكم في طهران.

رغم ذلك؛ فإن ثمة حقائق يتعين الإشارة إليها، وهي:

ـ بعض تصنيفات التقرير لا تتفق مع لغة المنطق؛ فعلى سبيل المثال، وضع ليبيا (١٣٣) في ترتيب متقدم على مصر (١٤٣)، وهو ما يتعارض مع الواقع الذي يشهد انهيار وتداعي الدولة الليبية، نتيجة انتشار المليشيات المسلحة والجماعات المتطرفة على أراضيها.

ـ ترتيب إسرائيل المتأخر على المؤشر يشير إلى أن ممارستها الإجرامية في حق الشعب الفلسطيني هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار فيها، وهو ما يجب أن تدركه القيادة الإسرائيلية جيدًا، وأنه لا مناص للخروج من هذا الوضع إلا من خلال عملية تسوية تراعي الحقوق العربية.

ـ إغفال التقرير لحقيقة أن ثمة مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص حيال ما آلت إليه الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط؛ فأولاً تحقيق السلم والأمن الدوليين سواء على مستوى العالم أو على مستوى الدول يعد مسؤولية تتحملها كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو ما أشار إليه ميثاقها كأحد أول مبادئه ومقاصده؛ حيث نص في مادته الأولى: «لحفظ السلم والأمن الدوليين تتخذ هيئة الأمم المتحدة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقًا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحلّ المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها»، والمسؤولية الدولية تترتب قبل الدولة وقبل أي من أشخاص القانون الدولي إذا ما أتى ذلك الشخص أمرًا يتوجب المؤاخذة وفقًا للمبادئ والقواعد السائدة في المجتمع الدولي.. وهو ما لم يحدث حيث تتحكم في المنظمة الدولية وتديرها بحسب مصالحها خمس دول هي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين)، وهو ما سيتضح لاحقًا من خلال استخدام حق النقض الفيتو وتوجيه ضربات عسكرية وفرض العقوبات وغيرها الكثير.

وثانيًا، مع انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد في النظام الدولي، وسعت لتكريس هيمنتها على النظام الدولي الجديد، فعمدت إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذرائع عدة منها: الدفاع عن حقوق الإنسان، وهي أول من انتهك هذه الحقوق ولعل سجن أبو غريب ومعتقل جوانتانامو وقضية السجون السرية أبرز دليل على ذلك.. وكذلك دعم الديمقراطية وحماية الأقليات ومكافحة الإرهاب في حين أنها لا تدعم الديمقراطية إلا تلك التي تتفق مع مصالحها، ولا تحمي الأقليات إلا تلك التي تدين لها بالولاء، ولا تكافح الإرهاب فهي صانعته في كل مناطق العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط..

ففيما يتعلق بالقضية الفلسطينية تتحمل الولايات المتحدة بجانب بريطانيا المسؤولية حيال ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ فمنذ البداية دعمت وتسترت على هجرة اليهود إلى فلسطين، ثم اعترف الكونجرس الأمريكي بدولة إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨، ليتحول الاعتراف في مرحلة لاحقة إلى تحالف استراتيجي وتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة لإسرائيل والوقوف إلى جانبها في حربها التوسعية على حساب الحقوق والأراضي العربية، واستخدام حق النقض الفيتو ضد أي قرار في مجلس الأمن يدين إسرائيل، فمنذ تأسيس هيئة الأمم المتحدة حتى سبتمبر ٢٠١٣ لجأت إلى استخدامه ٤٣ مرة، كما أعاقت صدور ٥٧ قرارًا لمصلحة الحقوق الفلسطينية، فضلاً عن الدفاع عنها في المحافل الدولية، بما جعل إسرائيل دولة فوق القانون ترتكب الجرائم والانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني تحت مسمع ومرأى العالم كله من دون أن يحرك أحد ساكنًا، وآخرها العدوان الأخير على غزة الذي أدى إلى استشهاد ٢١٣٦ فلسطينيًّا من بينهم ٥١٣ طفلاً و١٩٤ امرأة وتدمير ١٨٠٠٠ منزل في حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني هدفت إلى القضاء على كل مقومات الحياة في قطاع غزة؛ حيث حظيت بدعم وتأييد أمريكي سياسي وعسكري.. هذا الانحياز الأمريكي كان من الطبيعي أن يدفع إلى تأجيج المشاعر العربية تجاه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وأوجد تربة خصبة للتوتر والتطرف في المنطقة.

أما العراق فتحت ذريعة ـ ثبت عدم صحتها ـ امتلاكه أسلحة نووية وتخليصه من دكتاتورية نظام «صدام حسين» وخلق نموذج ديمقراطي يكون قدوة تحتذى لدول المنطقة، فإذا به يصبح بعد احتلاله عام ٢٠٠٣ على رأس الدول الفاشلة في العالم وباتت الطائفية فيه أحد أهم ملامحه ومهددًا بالتقسيم بعد مقتل أكثر مليون من أبنائه وتشريد ثلاثة ملايين وهدم كل مقومات الدولة فيه حتى أصبح جزء كبير من أرضه تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجزء الآخر تعبث فيه إيران كيفما تشاء.

وكذلك الحال في ليبيا التي تشهد الآن حربًا أهلية نتيجة تدخل الولايات المتحدة تحت مظلة الناتو فيها.. وبخصوص سوريا فالأوضاع فيها ليست أفضل حالاً من ليبيا، في ظل وجود أكثر من ١٩٠ ألف شخص قتلوا، وإصابة ما لا يقل عن ٥٠٠ ألف آخرين، بالإضافة إلى حوالي ٢ مليون لاجئ، وأكثر من ٦ ملايين ونصف المليون مشرد داخل سوريا وخارجها، وذلك نتيجة لصراع المصالح بين الدول الكبرى، وفي تغييب كامل لمجلس الأمن الدولي (الولايات المتحدة ومن يسير في ركابها والتي تستغل الملف السوري لتحقيق مصالح لها في إيران واليمن ولبنان والعراق وصراعها مع الصين وروسيا، والتي تستغل بدورها الملف ذاته أيضًا لتحقيق مكاسب لها في المنطقة وفي ملف الأزمة الأوكرانية وغيرها)، وذلك كله بعيدًا عن الاعتبارات الإنسانية للشعب السوري، فما يحدث في سوريا هو هدم الدولة، ودعم للجماعات المسلحة المتطرفة، الأمر الذي قد يلقي بظلاله على الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط ويخلّ بموازين وتوازنات القوى لصالح أطراف بعينها، وينشر فيها الفوضى والإرهاب.

وهي أحداث وتطورات تتكرر بأساليب ونسب ومعايير مختلفة في السودان الذي ضبطت الأردن كميات من الأسلحة الإسرائيلية في طريقها إليه وخاصة إلى إقليم دارفور، مما يؤجج الصراع في السودان ويهدد استقراره وأمنه.. وكأن الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل لم تكتفيا بتقسيمه.

وبالنسبة الى الصومال يكفي هنا أن نذكر بما جاء على لسان المحلل السياسي الأمريكي «إيفان إيلاند»: على موقع «AntiWar» التابع لمعهد راندولف بورن: «النشاط المفرط للسياسة الخارجية الأمريكية، والذي عادة يكون ذا تأثير عكسي، يعكس بوضوح التاريخ الأمريكي في الصومال»، فنتيجة لتدخلها لصالح طرف على حساب طرف آخر قويت شوكة «المحاكم الإسلامية»، وهو ما ساعد في تأجيج الأوضاع في منطقة القرن الإفريقي بأكمله وليس الصومال فحسب، ما شكل تهديدًا للسلام العالمي بأكمله اتضحت ملامحه في أعمال القرصنة التي هددت التجارة البحرية المارة في نطاق منطقة القرن الإفريقي.

وهكذا من الواضح أن ما آلت إليه الأوضاع في المنطقة من تنام للإرهاب وعدم الاستقرار ما هو إلا نتاج للسياسات الأمريكية والدولية وصراع المصالح في المنطقة والذي تسبب في احتلال ست من دول الشرق الأوسط لترتيبات متأخرة على مؤشر تقرير السلام العالمي، الذي بدوره لم يشر إلى هذه الحقيقة، ليكمل منظومة الكيل بمكيالين تجاه قضايا المنطقة ويستخدم كغيره من التقارير الدولية أداة في يد الدول الكبرى للضغط على الدول العربية لتنفيذ مخططاتها في المنطقة، وهو ما يقتضي التشكيك في قدرة الولايات المتحدة على حفظ الأمن في المنطقة، وبناء مؤسسات عربية قادرة على مواجهة التهديدات التي تمس وجودها من خلال تقسيمها إلى دويلات صغيرة وضعيفة لا تستطيع التحكم في مقدراتها وثرواتها، مع تكوين لوبي عربي ضاغط من أجل إعادة التوازن إلى المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتنهض بمسؤوليتها لجهة حفظ الأمن والسلم الدوليين وبما يتفق مع المصالح العربية.

٢٠١٤/٩/٢٠

قمة الناتو.. ردًّا على تحديات الأمن الأوروبي والتهديدات الإرهابية في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

قمة حلف شمال الأطلنطي التي عقدت يومي ٤ و٥ سبتمبر ٢٠١٤، في مقاطعة ويلز البريطانية، والتي حضرها ممثلون عن أربع دول عربية، وهي: البحرين، والإمارات، والأردن، والمغرب، تعد الأكثر أهمية منذ عام ١٩٩٠، فقد مثلت تحديًا حقيقيًا لقدرة الحلف على تنفيذ استراتيجية عمله التي قام بتطويرها بعد انتهاء الحرب الباردة، تماشيًا مع التحولات في النظام الدولي آنذاك، فبدلاً من الإعلان عن تفكيك «الناتو» لانتفاء الحاجة إليه في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفكك حلف «وارسو»، تم تمديد نشاطه وضم العديد من دول أوروبا الشرقية إلى عضويته.

وتمثلت معضلة الحلف في تحقيق الاتساق بين ميثاقه الذي لا يتيح التدخل خارج أراضيه ومواجهة التهديدات الأمنية التي تهدد مصالح أعضائه، ما أدى إلى تحولات في العقيدة العسكرية للحلف، من «الردع» إلى «الدفاع عن المصالح الجماعية» لأعضائه خارج أراضيه، وحتى يكون الحلف قادرًا على

مواجهة التهديدات الجديدة التي ظهرت بعد التفجيرات الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تم إنشاء قوة عسكرية خاصة للحلف «قوة حلف الناتو للرد السريع»، ليكون لها القوة والقدرة على مواجهة التهديدات الخارجية لمصالح دول الحلف، كما أقرت قمة الحلف التي عقدت في نوفمبر ٢٠٠٢، الانتقال من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي، وصولاً إلى الاستراتيجية الجديدة للحلف في عام ٢٠١٠، التي أجازت التدخل الإنساني من خلال عمليات إدارة الأزمات أو التدخل باستخدام القوة المسلحة عند تعرض مصالحه أو أمنه للخطر عند وقوع أزمات في منطقة حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط.

على هذا، تبقى قمة «ويلز» محورية، فقد أعادت رسم خريطة أولويات الحلف، وأكدت تمايز استراتيجيته عن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، كما أظهرت اختلافًا واضحًا في مصالح أعضائه، وهو ما كشف عنه تركز اهتمام المشاركين حول الصراع في أوكرانيا والتهديدات التي بات يمثلها تمدد النفوذ الروسي في منطقة أوروبا الشرقية، فقد جاء البيان الختامي، تلبية لمخاوف الدول الأعضاء المتاخمة لروسيا، حيث أقر الحلف تشكيل «قوات تدخل سريع» ردًّا على «التهديدات الروسية». والتي وصفها الأمين العام للحلف «أندرس فوغ راسموسن» بأنها تشكيلات من الجيوش النظامية والقوات الخاصة، يمكنها التنقل بسرعة والضرب بقوة، وعند الحاجة إلى دخول القوات البرية في معركة سوف تتم مساندتها من الجو والبحر، ويسهل نقلها إلى أي بلد من بلدان الحلف في غضون ٤٨ ساعة، كما تعهد الحلف – أيضاً – بدعم بناء قدرات عسكرية في «جورجيا» و«مولدوفا»، وإنشاء مركز تدريب عسكري إقليمي في «جورجيا».

في موازاة ذلك، قامت سبع دول من حلف شمال الأطلسي، هي:

بريطانيا، والدانمارك، والنرويج، وهولندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وإستونيا، بتوقيع اتفاق يوم ٤ سبتمبر ٢٠١٤، بتشكيل ما يسمى حملة مشتركة، أو قوة تدخل سريع مصغّرة، بمبادرة من لندن، وبغض النظر عن أن هذا الاتفاق – اتفاق نوايا، وأنه يستتبع مباحثات حول مكان تمركز هذه الحملة، ومسارها وتعدادها ومساهمة كل من البلدان فيها، إلا أن ذلك التركيز على ردع خطط روسيا الهادفة إلى زعزعة استقرار دول «البلطيق» وغيرها من بلدان أوروبا الشرقية، يطرح تساؤلاً حول مدى اهتمام الحلف باستمرار التخطيط لدور أكبر في تحقيق الأمن والسلام العالمي ومواجهة خطر الإرهاب المتفشي على الساحة الدولية، وخاصة أن قمة «ويلز» فيما يتعلق بالتطورات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط ذات المصالح المشتركة مع الدول الأعضاء في الحلف، لم تتطرق بشكل مباشر إلى الحديث عن توجيه جزء من قدرات الحلف العسكرية لمواجهة تهديدات تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، حيث اكتفى البيان الختامي للقمة بالتأكيد على أن «حلف شمال الأطلنطي» يدين بأشد العبارات استهداف «تنظيم الدولة الإسلامية» للمدنيين، في هجماته الوحشية، وغير الأخلاقية، وأنه سيرد بحزم ومن دون تردد، على التنظيم في حال تهديده لأمن أي من الدول الأعضاء في الناتو، تطبيقاً لاتفاقية الدفاع المشترك بين دول

الحلف، وأشار البيان إلى توافق دول «الناتو» على تنسيق الدعم الأمني للعراق، واستعداد الحلف لدراسة أي طلب من قبل الحكومة العراقية في إطار بناء قدراتها الدفاعية والأمنية.

الربط الذي حدث بين قضايا الإرهاب وقضية زيادة الإنفاق العسكري لدول الحلف على جدول أعمال القمة، ليتم بحث المسألتين في جلسة واحدة مغلقة، يفسر بعضًا مما ورد في البيان الختامي لقمة «ويلز»، فقد أوضحت المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل»، أنه على رغم وعد الدول الأعضاء الـ ٢٨ بوقف التراجع في النفقات الدفاعية، إلا أنها لم تتعهد بزيادة موازنات الإنفاق العسكري إلى مستوى ٢٪، من إجمالي الدخل القومي لكل دولة، لسداد نفقات الحرب، والحفاظ على كيان الحلف كمصدر رئيسي للاستقرار على الساحة العالمية.

ذلك الواقع المتأزم اقتصاديًا والذي يعيشه حلف شمال الأطلنطي مع قيام العديد من أعضائه بخفض النفقات الدفاعية لنحو ٢٠٪ على مدى الخمس سنوات الماضية، قد ينظر إليه البعض على أنه العامل الأساسي في الحد من قدرة «الناتو» على تنفيذ استراتيجيته الطموحة للردع، وتحسين التعاون العسكري في مناطق توافق المصالح: كجنوب البحر المتوسط، ومنطقة الشرق الأوسط، إلا أن اتجاه أعضاء رئيسيين في الحلف إلى بناء تحالف عسكري لمواجهة خطر «داعش» في شكل تحركات جماعية خارج نطاق عمل الحلف، وحرص الولايات المتحدة الأمريكية على الاجتماع مع قادة تسع دول غربية على هامش أعمال قمة ويلز، وهي: بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والدنمارك، واستراليا، وتركيا، وكندا، وبولندا، لرسم أساس تحالف دولي واسع يستهدف إضعاف التهديد الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والقضاء عليه في نهاية المطاف، يكشف أمرًا آخر في غاية الخطورة، ألا وهو صعوبة التوصل إلى توافق داخل الحلف حول ذلك، ما يتضح في إجابة الرئيس البولندي «برونيسواف كوموروفسكي» حين سُئل عما إذا كانت بلاده تنوي الانضمام إلى التحالف العسكري المزمع، فكان جوابه هو: «سنقوم بذلك، طالما أننا نشعر بالأمان على الجبهة الشرقية»، وهو ما يمثل تحديدًا لأولويات الكثير من أعضاء حلف «الناتو» بشأن خطورة التهديد الروسي وتقدمه على تهديد تنظيم الدولة الإسلامية، الذي يمثل تهديدًا جديًا للأمن والسلم الدوليين.

وفي النهاية، فإن قمة «الناتو» أتاحت الفرصة للعالم الغربي والعربي للإفصاح عن نواياه، وبيان إصراره على العودة للعمل في إطار السياسات الدولية، وإيجاد صيغة لوضع إطار عمل لتنسيق الجهود الدولية لمواجهة مخاطر الإرهاب، وتجاوز الخلافات في نطاق الأمم المتحدة؛ ففي وقت حددت تصريحات أمين عام حلف «الناتو»، أندرس فوغ راسموسن، الدور الذي يزمع الحلف القيام به في إطار التحالف الدولي ضد الإرهاب، والذي يرتبط بالحصول على طلب الحكومة العراقية، للقيام بمهمة بناء القدرات الدفاعية، أكد ولي عهد مملكة البحرين ـ نائب القائد الأعلى، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء سمو الأمير «سلمان بن حمد آل خليفة»، ضرورة الشراكة الدولية في محاربة مخاطر الإرهاب بفعالية وحزم، مؤكداً أن هذا «يستوجب أن تقترن الاستراتيجيات الأمنية والدفاعية مع استيعاب العوامل والأسباب، التي توفر بيئة خصبة لتفاقم الإرهاب وأن يتم استباق العمل عليها عبر اتخاذ نهج فاعل ومؤثر»، وهو

ما يمثل تمهيدًا لشراكة دولية جادة لدحر خطر الإرهاب الذي تفاقم تهديده في دول عديدة بالمنطقة والعالم.

٢٠١٤/٩/٢٢

مواجهة إيران.. هي التحدي الأكبر للتحالف الدولي ضد «داعش».. الملامح والمبررات

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

القضاء على «داعش» من دون تقليص النفوذ والتواجد العسكري الإيراني في العراق وسوريا ينذر بمخاطر أكبر على الأمن والسلم الدوليين

يشي استبعاد إيران من حضور المؤتمر الدولي حول أمن واستقرار العراق الذي عقد في باريس يوم ٢٠١٤/٩/١٥، بحضور ممثلي ٣٠ دولة لتحديد الآلية المتبعة من قبل التحالف الدولي لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، وقبل ذلك من اجتماع جدة الإقليمي، في٢٠١٤/٩/١١، والذي وضع أسس التعاون الخليجي والعربي والدولي لمواجهة التنظيمات الإرهابية ـ يشي بتكون موقف دولي موحد في مواجهة تحركاتها السلبية في الشرق الأوسط، وخاصة توسيع نفوذها في كل من العراق وسوريا.

تلك التحركات الدولية التي جاءت عكس التوقعات الإيرانية، على خلفية مساعيها خلال دبلوماسيتها على مدى الأشهر الماضية، وجهودها المتسارعة والاستثنائية للانضمام الى أي خطوات ضد تنظيم «داعش»، والتي كان آخرها إيفاد مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية والإفريقية «حسين أمير عبداللهيان» في زيارة رسمية للسعودية يوم ٢٠١٤/٨/٢٥، هي الأولى لمسؤول إيراني للمملكة منذ تولي «حسن روحاني» الرئاسة في أغسطس ٢٠١٣، وذلك بالتزامن مع زيارة وزير الخارجية «محمد جواد ظريف» للعراق؛ حيث نقلت وكالات الأنباء الإيرانية عن «عبداللهيان» قوله: «إن زيارته حملت رسالة ضرورة التعاون بين البلدين للحد من انتشار ظاهرة التطرف والتشدد والعنف في المنطقة»، وسبق ذلك تقبل طهران الضمني للقصف الأمريكي لمعاقل تنظيم «داعش» في العراق وتغاضي المتشددين عن انتقاد تلك الهجمات، إضافة إلى التعهدات التي قطعها الرئيس «حسن روحاني» خلال محادثة هاتفية مع الأمير القطري «تميم بن حمد آل ثاني» في ٢٠١٤/٦/٢٩، والتي أكد خلالها استعداد بلاده للتعاون ضد الإرهاب والتطرف ومحاربة انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في المنطقة.

لا شك في أن استبعاد إيران من هذا التحالف الدولي، والذي اتضحت معالمه في عدم وضعها على قائمة المدعوين في الفعاليات الكبرى، أثار انزعاجًا لدى قيادتها السياسية من أن يتطور هذا التحالف ليصبح ورقة للضغط عليها للتخلي عن سياستها الداعمة لنظام «الأسد»، فتحمل الكلفة العالية لدعمه وتشكيل ملشيات طائفية وتسليحها في العراق طالما حقق لها جانبا من مآربها في إجبار الغرب على تقديم بعض التنازلات على صعيد البرنامج النووي والحصول على مكاسب إقليمية.

وفي الحقيقة، قد يعطي ذلك تفسيرا لتحول طهران من السعي الحثيث إلى لعب دور في التحالف الإقليمي الدولي ضد «داعش» إلى الهجوم عليه، حيث صعد النظام الإيراني لهجته إزاء التحالف، ففي

حين أكد المرشد الأعلى «علي خامنئي» أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من التصدي لـ«داعش» هو الوجود العسكري في المنطقة، أبدى العديد من المسؤولين شكوكهم حيال مدى جدية وصدق نوايا هذا التحالف، واعتبروه محاولة لعودة الجيش الأمريكي مرة أخرى إلى المنطقة تحت غطاء جديد، ويؤكد ذلك ما ذكره أمين مجلس الأمن القومي «علي شمخاني» من أن: «واشنطن تتذرع بمكافحة الإرهاب لمواصلة سياساتها الانفرادية في انتهاك سيادة الدول»، وما أشار إليه رئيس مجلس الشورى «علي لاريجاني» حينما أكد أن: «تشكيل تحالف دولي لمواجهة داعش خارج إطار مجلس الأمن والأمم المتحدة، عمل لا يتسم بالعقلانية في إدارة العالم».

تلك الحملة التي تقودها إيران في مواجهة المساعي الدولية لدحر «داعش»، تعد نوعا من المساومة على المشاركة في القتال ضد هذا التنظيم مقابل امتيازات محددة، أهمها: التمسك بعدم تغيير المعادلة على الجبهة السورية لصالح المعارضة، فضلاً عن منحها تسهيلات على صعيد برنامجها النووي ورفع العقوبات الاقتصادية المتعلقة به عن كاهلها، وخاصة أن المحادثات النووية يتم استئنافها على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠١٤/٩/١٨، وهي معادلة يصعب قبول الدول العربية والغربية لها، فمن جهة لا يمكن لاستراتيجية القضاء على «داعش» ــ عمليًا ـ تحقيقها في ظل وجود النظام السوري الحالي واستمرار حالة الحرب مع المعارضة، وهذا ما يؤدي بشكل منطقي إلى ربط مصير «الأسد» بمصير «داعش»، كما أن المجتمع الدولي لن يرتضي تنازلات غربية فيما يخص البرنامج النووي الإيراني قد تهدد مستقبلاً الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج.

الرفض الدولي لانضمام إيران إلى التحالف الدولي له مبرراته، فوفقًا لوزير الخارجية الأمريكي «جون كيري» خلال زيارته لتركيا في ٢٠١٤/٩/١٢، فإنه لن يكون ملائمًا أن تشارك إيران في المساعي الدولية للقضاء على «داعش»، متهما إياها بأنها دولة راعية للإرهاب وداعمة للنظام السوري، يعزز من ذلك استمرار انعدام الثقة بين الدول الشريكة في التحالف من جهة، وإيران من جهة أخرى، وعدم تصديق تلك الدول ادعاءات المسؤولين الإيرانيين تحولهم من ممارسات وسياسة دعم الإرهاب في العديد من دول المنطقة والعالم، إلى سياسة مكافحة الإرهاب، بفعل انغماس طهران في دعم الإرهاب المنظم وإثارة الصراعات والفتن السياسية والمذهبية في أكثر من دولة عربية بشكل ظاهري ومكشوف.

من جهة أخرى، يتخوف البعض من أن استبعاد إيران ـ ذات الحضور الكبير في مسرح العمليات في كل من بغداد و اجتماع باريس ـ من تحمل جزء من كلفة الحرب يجعل منها الرابح الأكبر في المعركة كما حدث خلال حربي العراق وأفغانستان اللتين أسهمتا في توسيع نفوذها الإقليمي، فهي تسعى دائما لاستغلال ـ إن لم يكن إيجاده وإذكاؤه ـ الواقع المأزوم في المنطقة، ومن ثم فإن وجود تنظيم «داعش» يحقق بعضا من أهدافها في تخفيف الضغوط الداخلية والخارجية المفروضة على كاهل النظام السوري ليصبح، أي هذا التنظيم، المشكلة الأكبر في المنطقة، كما أنه يسهم في تعقيد الواقع الأمني في العراق واحتمال أن يمتد الى دول مجاورة، في حين أن القضاء عليه يمثل فرصة لها للتمدد في الداخل العراقي والسوري والعمل على ملء الفراغ الأمني الذي سيولده رحيله على الأرض، وهو ما دعمه تقرير لموقع

«هوت إير» الأمريكي نشر في ٢٠١٤/٨/١٨، أكد استعداد الحرس الثوري الإيراني لإدخال مدرعات ثقيلة إلى العراق، وأن ٣٠٠ عنصر من قوات النخبة في الحرس دخلوا يوم ٢٠١٤/٨/٨ كردستان العراق، الأمر الذي عزز مخاوف عراقية من احتلال الإيرانيين بعض المناطق تحت غطاء طرد مقاتلي «داعش».

هذا الإدراك لخطورة التواجد الإيراني داخل العراق وسوريا يجب أن يكون حاضرًا في أذهان قادة التحالف الدولي، لأن القضاء على «داعش» من دون تقليص النفوذ والتواجد العسكري الإيراني في العراق وسوريا ينذر بمخاطر أكبر على الأمن والسلم الدوليين، وهو ما لفت إليه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «هنري كيسنجر» خلال لقاء تلفزيوني بالقناة العامة الأمريكية «PBS» يوم ٢٠١٤/٩/٨؛ حين حذر من خطورة الحزام الشيعي الممتد من طهران مارا عبر بغداد حتى بيروت، والذي بحسب اعتقاده يمنح فرصة لإعادة إنشاء الإمبراطورية الفارسية تحت شعار طائفي، ما يعطي قوة هائلة لإيران من الناحية الاستراتيجية، لذا فإن الأخيرة في واقع الحال تمثل مشكلة أكبر من تنظيم «داعش»، فسياساتها التوسعية وتدخلها المستمر في شؤون دول الجوار والعمل على إذكاء الطائفية في المنطقة العربية والخليجية يمثل استمرارا لخطر التهديدات الإرهابية، كونه يفتح الباب أمام إمكان ظهور تنظيمات أخرى جديدة قد لا تقل قوة وخطورة عن «داعش»، وخاصة أن طهران تمسك بأذرع العديد من المليشيات والجماعات المسلحة داخل العراق.

على هذا، فإن على التحالف الدولي أن يضع نصب عينيه إنهاء وجود المليشيات الطائفية في العراق، ومن ثم السيطرة الإيرانية على مساحات واسعة من الأراضي العراقية، وداخل الأجهزة الأمنية، لما لذلك من أثر سلبي على استقرار الساحة الإقليمية.

٢٠١٤/١٠/١٤

انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية.. التحديات والفرص

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة استعرض الرئيس الفلسطيني محمود عباس الجرائم الإسرائيلية الوحشية خلال عملية «الجرف الصامد» العسكرية على قطاع غزة، ولكنه لم يتبعه بإعلان موقف حاسم من انتهاكات الاحتلال، أو مُطَالَبات بفتح تحقيق دولي حولها، كما لم يشتمل على ما كان ينتظره كثير من المعنيين بالشأن الفلسطيني، كانضمام فلسطين إلى «المحكمة الجنائية الدولية» على أهميته وضرورته الملحة خلال المرحلة الحالية.

ترتبط مسألة انضمام فلسطين إلى «المحكمة الجنائية الدولية» في أهميتها بالبحث عن آليات لوقف الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني، والقضاء على سياسة الإفلات من العقاب، التي تُعْرَّف في القانون الدولي بأنها: «غياب العقوبة عند خرق قاعدة من قواعد القانون الجنائي، رغم وقوع الجريمة ووقوع ضرر على الضحية»، وهو ما يُعَدُّ – في حد ذاته – انتهاكًا لحقوق الإنسان، حيث يحرم الضحايا وأقاربهم من الحق في إقرار الحقيقة والاعتراف بها وإقرار العدالة، فالمحكمة الجنائية الدولية هيئة مستقلة عن الأمم المتحدة تأسست في عام ٢٠٠٢، بموجب «ميثاق روما» المُوَقَّع في عام

١٩٩٨، وتضطلع ـ وفقًا للميثاق – بمقاضاة الأشخاص الطبيعيين في مواجهة ٤ جرائم تتعلق بـ: الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم العدوان، وهو ما يميزها عن «محكمة العدل الدولية»، التي تُعَدُّ أحد الأجهزة المهمة للأمم المتحدة، وتقوم على حل النزاعات بين الدول.

هذا ما دفع الكثيرين إلى التركيز على ضرورة الاستفادة من دور المحكمة في مواجهة تزايد الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، من خلال الإسراع في الانضمام إليها، وأسفرت النقاشات داخل الدوائر السياسية في فلسطين – خلال الأشهر الأخيرة – عن موافقة فصائل المقاومة الفلسطينية على التوقيع على «ميثاق روما» المُمَهِّد لعضوية فلسطين في «المحكمة الجنائية الدولية» في: ٢٠١٤/٨/٢٢، وهو شرط وضعه «عباس» لإتمام انضمام فلسطين إلى المحكمة، حتى يكون هناك توافق وطني فلسطيني، ما رأى فيه البعض نوعًا من تبرير عدم قيامه بتلبية مطالب التوقيع على ميثاق «الجنائية الدولية» ضمن المعاهدات والمؤسسات التي وقَّعَتْ عليها فلسطين منذ حصولها على صفة «عضو مراقب في الأمم المتحدة» في: ٢٠١٢/١١/٢٩، والتي وصلت إلى ١٨ من بين ٥٢٢ معاهدة دولية.

وإن كان البعض يرى الانضمام إلى المحكمة الجنائية ليس أمرًا مُلِحًّا، انطلاقًا من أن وجود العديد من الطرق لإحالة الجرائم إلى الجنائية الدولية لا يتطلب أن تكون الدولة عضوًا في المحكمة، وهي الإحالة عبر مجلس الأمن الدولي، أو من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أنه يجب ملاحظة أن «الفيتو» الأمريكي في مجلس الأمن وتأثير «واشنطن» الواسع داخل الجمعية العامة – يعوقان اللجوء إلى هذين الطريقين، ما يجعل من خيار إدعاء الدولة الضرر أمام المحكمة أكثر الخيارات جدية مع ما يتطلبه من التزام الدولة بعضوية المحكمة لتحريك المدعي العام الشكوى، فقد سبق أن رفضت المحكمة طلبًا فلسطينيًا في عام ٢٠٠٩، بفتح تحقيق في دعاوى ارتكاب جرائم حرب في غزة، وكانت حيثية القرار افتقار فلسطين إلى الاعتراف من جانب الأمم المتحدة كدولة.

من جهة أخرى، فإن التدخلات السياسية الدولية العديدة تشكل صعوبات قد تعرقل مقاضاة إسرائيل بموجب ميثاق المحكمة، ومن بينها حق مجلس الأمن في إرجاء التحقيق والتقاضي، مدة ١٢ شهرًا من تقديم الدولة مذكرة الدعوى، إضافة إلى صعوبة ملاحقة المسؤولين الإسرائيليين في الدول التي وقعت معها اتفاقات لمنع الملاحقة الجنائية، إلا أن ذلك لا يمنع من رفع دعاوى ضدهم؛ لإثبات الجرائم التي ارتكبوها ومسؤوليتهم الجنائية عنها وإدانتهم؛ ما يفضح ممارساتهم الإجرامية أمام الرأي العام العالمي، وهو ما تتخوف منه إسرائيل وتبدي قلقها إزاءه.

ورغم ما تدفع إليه ملامح المشهد السياسي من ضرورة التوجه إلى «المحكمة الجنائية الدولية» لإثبات حقوق الشعب الفلسطيني، ذهب الرئيس «عباس» – وللمرة الثانية، لتبرير موقفه المتردد في الالتزام بتعهداته السابقة، وتلبية مطالب الانضمام إلى عضوية المحكمة، فخلال تصريحات له في مكتبه في «رام الله» في ٢٠١٤/٩/٣٠، تمسك الرئيس الفلسطيني بإرجاء الخطوة ملوحًا باللجوء إليها في حال فشل مجلس الأمن بتحديد جدول زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، في مقابل تصريحات صائب عريقات، أكد خلالها أن الولايات المتحدة أبلغت السلطة الفلسطينية – رسميًا – أنها ستستخدم حق النقض

«الفيتو» ضد مشروعها لإنهاء الصراع «الفلسطيني – الإسرائيلي»، عبر الأمم المتحدة، في حال وصل هذا المشروع إلى مجلس الأمن الدولي.

وهنا يجب الأخذ في الاعتبار أنه حتى في حال تبنت الأمم المتحدة مطلب السلطة الفلسطينية الداعي لحل القضية وفق جدول زمني، فهذا لن يكون بأي حال من الأحوال مطلبًا بديلاً يتيح التخلي عن حقوق ضحايا العدوان والمضي قدمًا في الملاحقة القانونية الدولية؛ لمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين على الجرائم الإنسانية سواء خلال عدوان «غزة» الأخير أو الاعتداءات السابقة للاحتلال على الأراضي الفلسطينية.

على هذا، فإن الموقف الرسمي الفلسطيني المتباطئ في اتخاذ الإجراءات الكفيلة ببدء الملاحقة القضائية الدولية لمجرمي الحرب على «غزة»، تمثل حجر عثرة على طريق الاستفادة من موجة التعاطف الدولي مع الشعب الفلسطيني في مواجهة التعنت الإسرائيلي، وهو ما يدعمه توصية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الصادرة في ٢٠١٤/٩/٢٢، والتي تقضي بضرورة إحالة جرائم الحرب التي ارتكبت خلال عملية «الجرف الصامد» العسكرية الإسرائيلية على «غزة» إلى «المحكمة الجنائية الدولية» في «لاهاي»، مع الأخذ في الاعتبار أن تحقيق الأمم المتحدة السابق برئاسة المدعي العام السابق للمحكمة الجنائية الدولية، «ريتشارد جولدستون»، قد أوصى عام ٢٠٠٩ بإحالة الوضع في الأراضي الفلسطينية إلى المحكمة الجنائية الدولية في «لاهاي»، إلا أن عدم اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كـ «دولة» عَرْقَلَ إجراءات التقاضي.

إرجاء الرئيس «عباس» انضمام فلسطين إلى «محكمة الجنائية الدولية» يرى البعض أنه يعود إلى ضغوط سياسية دولية على السلطة الفلسطينية من قِبَل: الولايات المتحدة الأمريكية، وعدد من دول الاتحاد الأوروبي، التي تعارض التوجهات الفلسطينية الساعية إلى تحريك دعاوى دولية ضد إسرائيل، بدعوى أن تلك الخطوة من شأنها وضع المزيد من العراقيل على طريق مفاوضات السلام، لكن انضمام فلسطين إلى الجنائية الدولية يعتبر مخرجًا أساسيًا من الأزمة، ونقطة الانطلاق نحو إنهاء سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي الفلسطينية، وخطوة رئيسية على طريق إنهاء الاحتلال.

٢٠١٤/١٠/١٧

ماذا وراء المنحة العسكرية الإيرانية إلى لبنان لمحاربة الإرهاب؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يشي التركيز الإيراني على تصعيد الأوضاع على الجبهة اللبنانية بمساع حثيثة لتحويل بيروت إلى ساحة مواجهة بعد أن أقدم «حزب الله» على تفجير عبوة ناسفة في دورية إسرائيلية في منطقة مزارع شبعا على الحدود اللبنانية مع جزء من هضبة الجولان الذي تحتله إسرائيل في ٢٠١٤/١٠/٧، ما أسفر عن إصابة جنديين.

تبدو العملية لا تختلف كثيرًا عن غيرها من عمليات المقاومة، إلا أن التوقيت والمكان أثارا قلقًا واسعًا، فالبعض يرى في التوقيت رسالة تحذيرية من إيران لتجاهل دورها في المنطقة خلال الحرب المعلنة ضد

داعش، فيما اعتبر آخرون أن طهران تسعى من وراء تلك الخطوة إلى إشعال جبهة الجنوب اللبناني للضغط على القوى الإقليمية والدولية وتعزيز موقفها كفاعل مهم في ملفات المنطقة، وخاصة أن الأوضاع الإقليمية لا تحتمل تداعيات أزمة عسكرية بين لبنان وإسرائيل.

من جهة أخرى، يربط البعض بين مساعي طهران لتأزيم الجبهة اللبنانية وإعلان رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني، علي شمخاني، خلال زيارته للبنان في ٢٠١٤/٩/٣٠، عن نية بلاده تقديم منحة عسكرية إلى الجيش اللبناني وتأكيده استعداد بيروت لقبول العرض.

إيران تسعى منذ أعوام لاستعادة نفوذها في لبنان بعد انتهاء وصايتها السياسية والأمنية غير المباشرة على الأوضاع هناك مع تراجع الدور السوري وخروج القوات السورية من بيروت في أبريل ٢٠٠٥، طالما حاولت تضييق الخناق على لبنان والتدخل في تسليح الجيش، حيث عرضت تقديم هبات عسكرية ثلاث مرات خلال فترات زمنية متقاربة في الأعوام ٢٠٠٦، و٢٠٠٨، و٢٠١٠، والتي قوبلت جميعها برفض لبناني رسمي على خلفية التجاذبات السياسية خوفًا من التحركات الإيرانية التي تقوي حزب الله المسلح على بقية الأطراف.

لذا فإن العرض الإيراني بحد ذاته لا يحمل جديدًا، إلا أن توقيت العرض وصمت الحكومة اللبنانية وعدم إبدائها موقفًا رسميًا محددًا إزاءه في وقت تدفع إيران في اتجاه قبول بيروت المنحة ودخولها حيز التنفيذ على وجه السرعة مع تسلمها رسميًا خلال زيارة مرتقبة يقوم بها وزير الدفاع اللبناني، سمير مقبل، إلى طهران في ٢٠١٤/١٠/١٧، يضع علامات استفهام حول احتمالات ودواعي تغير المواقف.

لعل ما يزيد الجدل حول المنحة الإيرانية اعتماد الجيش اللبناني تقليديًا على مساعدات عسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تتولى تسليح لبنان منذ سنوات وفق برنامج كلف نحو مليار دولار، في وقت أسهمت تداعيات الأحداث السورية على الجبهة اللبنانية في دخول دول أخرى كالمملكة العربية السعودية على خط تسليح الجيش اللبناني لتعزيز دوره في مواجهة إرهاب الجماعات المتطرفة في سوريا، حيث أعلنت السعودية في ديسمبر ٢٠١٣، تقديم حزمة مساعدات بقيمة ٣ مليارات دولار لتسليح الجيش اللبناني من فرنسا، والتي أكدت باريس في ٢٠١٤/١٠/٨، اكتمال شروط تنفيذها، في حين أدى تفاقم الأوضاع الأمنية على الحدود اللبنانية السورية وتزايد مواجهات الجيش اللبناني مع الجماعات التكفيرية إلى تقديم السعودية في أغسطس ٢٠١٤، منحة أخرى عاجلة نصفها للجيش والنصف الآخر للأمن اللبناني لمساعدة البلاد على مواجهة الإرهاب.

لكن الأمر يختلف كثيرًا عند الحديث عن تسليح إيران للجيش اللبناني، فمشاركة طهران في تسليح الجيش اللبناني، يسهم في تمدد النفوذ الإيراني داخل لبنان، وزيادة قوة «حزب الله»، بما يفرضه ذلك من خلل في منظومة الأمن الإقليمي مع إعادة رسم التحالفات في منطقة الشرق الأوسط. وبحسب صحف لبنانية، بعثت إيران رسالة إلى وزارة الخارجية اللبنانية تم تحويلها إلى رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع أوضحت خلالها تفاصيل الهبة العسكرية المقدمة من طهران، والتي تتضمن أسلحة ومعدات عسكرية، على خلاف ما أعلنه رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني من أنها تشمل فقط بعض المهمات

والتجهيزات لنقل الأسلحة إلى مواقع القتال، حيث ذكرت الرسالة أن إيران مستعدة لتقديم عدد من صواريخ «تاو» مع القواذف المخصصة لها، ومناظير ليلية ومدافع هاون من طراز ١٢٠ و٦٠ ملم مع ذخائر ودبابات «ت ٥٥» و«ت ٦٢» وذخائر مدافع ١٥ ملم، ورشاشات دوشكا مع ذخائرها.

على الرغم من تزايد التكهنات بقبول لبنان العرض الإيراني، تحت دعوى الفراغ السياسي الذي تعيشه البلاد واتجاه عدد من القوى السياسية لاعلان موافقتها على حصول بيروت على تسليح إيراني، فقد أعلن وزير المالية اللبناني، على حسن خليل، ممثل «حركة أمل» في الحكومة قبول الهبة الإيرانية لضرورتها ومراعاتها الحاجات الأساسية للجيش، ما يعززه قرار مجلس الوزراء اللبناني الذي اتخذ بالإجماع في سبتمبر ٢٠١٤، بالموافقة على أي مساعدة للجيش اللبناني غير مشروطة من أي دولة باستثناء إسرائيل، إلا أن المعطيات الأولية تشير إلى أن أمام قبول الهبة الايرانية أكثر من عقبة أبرزها وجود قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي عام ٢٠٠٧ يحذّر من تصدير الأسلحة من إيران اضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، إضافة إلى أن أي هبة من الخارج للجيش اللبناني يجب أن تمرّ بمجلس الوزراء الذي عليه البت بها سواء بالقبول أو بالرفض أو بالتريث، ثم هناك القلق الإقليمي والدولي من احتمال وقوع تلك الأسلحة في يد «حزب الله».

وذلك في وقت يرى عدد من المراقبين للشأن اللبناني أن موارية بيروت الباب أمام المنحة الإيرانية نوع من المساومة السياسية في وقت انحسر الاهتمام بالوضع اللبناني عربيًا ودوليًا والمضي قدمًا في معالجة الملف العراقي لمواجهة تمدد تنظيم «داعش»، ما يستدعي العمل على إعادة الأنظار إلى لبنان لحلحلة الوضع المتأزم على المستوى السياسي وإيجاد حل سريع لفشل جهود انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وعلى المستوى الأمني لتعزيز المساعدات العسكرية الخارجية للجيش ولا سيما أن خزينة الدولة اللبنانية لا تكفي لتمويل الجيش ودعمه عسكرياً، وذلك للحد من تداعيات المشهد السوري على البلاد، دون أن يكون ذلك دليلاً على تغيير حقيقي لموقف لبنان من المساعدات العسكرية الإيرانية، وخاصة أن بيروت المتأزمة سياسيًا واقتصاديًا لن تجازف بالتخلي عن الدعم العربي والغربي المعلن والمستمر مقابل مساعدات إيرانية مشكوك في قيمتها وأهدافها.

٢٠١٤/١٠/٢٥

انضمام تركيا إلى التحالف الدولي ضد الإرهاب ضرورة لضمان الأمن الإقليمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لم تسفر الدبلوماسية الغربية والأمريكية النشطة مؤخرًا في تغيير موقف تركيا للانخراط في التحالف الدولي للقضاء على تنظيم «داعش» ولحماية الأمن الإقليمي، فبعد زيارات رفيعة المستوى لكل من رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، إلى أنقرة في ٢٠١٤/١٠/٢، والأمين العام الجديد لحلف «الناتو»، ينس شتولنتبرج، في ٢٠١٤/١٠/٨، والممثل الخاص للرئيس الأمريكي «باراك أوباما»، جون آلن، إلى أنقرة في ٢٠١٤/١٠/١٠، أعلنت وكالة أنباء الأناضول التركية يوم ٢٠١٤/١٠/١٣، أن الولايات المتحدة وتركيا لم يتوصلا حتى الآن لاتفاق بشأن استخدام قاعدة «إنجرليك» الجوية من قبل التحالف الدولي،

وذلك على خلفية وضع أنقرة ثلاث شروط للقبول بالانضمام إلى الحرب على الإرهاب؛ وهي إنشاء منطقة حظر طيران ومنطقة آمنة في الشمال السوري تقديم ضمانات بأن لا مستقبل لنظام بشار الأسد بالتوازي مع ضرب «داعش»، بالإضافة إلى عدم تسليح الأكراد في العراق وسوريا، وفيما ترى أنقرة أن تلك لا تعد شروطًا تعجيزية.

ترفض واشنطن فكرة منطقة عازلة على الحدود التركية السورية لما تفرضه من التزام بإقامة منطقة حظر جوى وتصعيد الدوريات الجوية القتالية لمواجهة أنظمة الدفاع الجوي السورية، إضافة إلى وجوب الحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة لتجاوز المهمة الأساسية المحددة للتحالف الدولي في تدمير تنظيم «داعش»، وهو ما قد يفضي في النهاية إلى مواجهة مباشرة مع حكومة الرئيس السوري بشار الأسد، وربما حرب شاملة وفق ما يراه العديد من الخبراء هذه الشروط تؤكد تمسك تركيا باستراتيجية الحصول على تنازلات تضمن أمنها القومي، مقابل التزامها بالإسهام في تحقيق الأمن الإقليمي، وهو ما يعتبره بعض المراقبين نوعًا من التخلي عن الحضور والتأثير الإقليمي الذي سعت أنقرة إلى بنائه خلال عقود مضت، فيما اعتبره آخرون دليلاً على الدعم المباشر لتنظيم الدولة الإسلامية.

الحكومة التركية التي تعهدت في بداية تشكيل التحالف في اجتماعات قمة حلف شمال الأطلنطي الأخيرة في سبتمبر ٢٠١٤، بتقديم الدعم السياسي لجهود الحلف في مواجهة التحديات الأمنية، ثم رفضت التوقيع على البيان الختامي لاجتماع «جدة» الوزاري الذي يلزم موقعيه بالانضمام إلى التحالف والانخراط في عمليات عسكرية وغارات جوية، وذلك بدعوى الخوف على حياة مختطفيها الدبلوماسيين التسعة والأربعين الذين احتجزهم التنظيم لأكثر من ثلاثة أشهر، تصطدم حاليًا بمطالبات محلية وإقليمية ودولية بضرورة التراجع عن موقفها وتقديم الدعم للتحالف بعد انتفاء أسباب التحفظ، والإفراج عنهم في ٢٠١٤/٩/٢٠، في عملية غامضة لم تكشف السلطات التركية حقيقتها، لكن تباطؤ أنقرة في اتخاذ موقف حازم من الحرب على «داعش» يؤكد وقوعها في مأزق المواءمة بين ضرورة المشاركة تحقيقًا لمصالحها الإقليمية وبين العمل على درء المخاطر، فأولويات تركيا بالنسبة للوضع في سوريا تتحدد في أربعة نقاط رئيسية:

أولاً: منع تدفق مزيد من اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية، وما يشكله من ضغوط اقتصادية واجتماعية وأمنية، ما يفسر تمسكها بمطلب منطقة آمنة، لكن الحزام الأمني بحسب تقرير لصحيفة «إندبندنت» البريطانية يوم ٢٠١٤/١٠/١٣، يخدم تركيا ومصالحها القومية من ناحية منع تدفق اللاجئين السوريين إلى أراضيها، وقد يشكل نقطة انطلاق للمعارضة السورية في هجماتها العسكرية ضد النظام السوري، وهو هدف تدعمه الحكومة التركية وتطالب به.

ثانيًا: الإطاحة بنظام بشار الأسد؛ وهو هدف تسعى إليه أنقرة منذ العام ٢٠١١، فهي تتمسك بفرضية أن «داعش» وغيرها من الجماعات المتطرفة جاءت نتيجة لسياسات النظام السوري ومن ثم تعتبرها شرًا

لابد منه وتركز على الاستفادة منها لتنفيذ غايتها الرئيسية في إسقاط النظام.

ثالثًا: الحد من قوة الأكراد في السيطرة على المناطق الحدودية السورية؛ فتركيا تعارض قيام «حزب العمال الكردستاني» بالسيطرة منذ يوليو ٢٠١٢، على ثلاث مناطق سورية على طول الحدود مع تركيا، وهي «عفرين» و«كوباني» و«الجزيرة»، وإعلانها مقاطعات مستقلة، إضافة إلى رفضها اعتبار الأكراد حليفًا رئيسيًا في مواجهة «داعش»، مع الوقوف في وجه الدعم العسكري الأمريكي لهم للدفاع عن المدن الحدودية، فاحتواء الشعور القومي الكردي يتصدر أولويات السياسة التركية على المستويين الداخلي والخارجي.

رابعًا: تضع في اعتبارها وجود مخاوف شعبية قوية في تركيا من تدخل عسكري خارج الحدود قد يجر البلاد إلى مستنقع الطائفية، وهي مخاوف تقودها عدة دوائر داخل حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، لذا تتخوف الحكومة التركية من أن تفضي مشاركتها العسكرية في التحالف الدولي إلى تحريك نزعات العنف لدى التيارات والعناصر الدينية المتشددة داخل تركيا، وخاصة مع وجود نحو ثلاثة آلاف مقاتل تركي في صفوف «داعش».

وعلى الرغم من تعارض أهداف الحملة الدولية للحرب على الإرهاب مع التوجهات التركية الرامية للحصول على تنازلات قومية، يبقى الاهتمام الدولي بدور تركي في الحرب على «داعش» هدفًا رئيسيًا يحقق العديد من الأهداف:

– تركيا لديها ثاني أكبر جيش في حلف «الناتو» بعد الولايات المتحدة، كما أنها الدولة الوحيدة بين أعضاء الحلف لديها حدود طويلة مع كل من سوريا والعراق، ما يجعلها في وضع مثالي للتدخل عسكريًا ما يعززه قرار البرلمان التركي في ٢٠١٤/١٠/٢، بمنح تفويض للحكومة في إرسال القوات المسلحة التركية في عمليات عبر الحدود والسماح بنشر قوات أجنبية على الأراضي التركية.

– تركيا تحتضن قواعد عسكرية لحلف شمال الأطلنطي لا يمكن الاستغناء عنها في الحرب الدائرة حاليًا على الإرهاب، وعلى رأسها قاعدة «إنجرليك» الجوية جنوبي تركيا التي تبعد مسافة ٥٠٠ كيلو متر فقط من الحدود السورية وينتشر بها حوالي ١٥٠٠ من عناصر سلاح الجو الأمريكي، ما يجعلها ذات أهمية استراتيجية واقتصادية للحلف، في مقابل استخدام قوات التحالف الدولي الآن قواعد في الأردن وقطر والإمارات، إضافة إلى استخدام الجيش الأمريكي قاعدة «دييجو جارسيا» البريطانية في المحيط الهندي.

– المشاركة التركية يمكن أن تحدث فارقًا هائلاً بحسب مراقبين؛ فموقعها الجيو استراتيجي، يؤهلها لتكون حجر الزاوية في أي حرب برية محتملة ضد تنظيم «داعش»، ويجعلها شريكًا بخلاف ذلك أساسيًا في مراقبة الحدود سواء لوقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى سوريا، أو القضاء على السوق السوداء لمبيعات النفط من الحقول التي يسيطر عليها «داعش» في العراق وتعد مصدر التمويل الرئيسي لأنشطة التنظيم.

إدراك تركيا ضرورة بروز معادلة جديدة للأمن الإقليمي خلال المرحلة التالية للقضاء على «داعش» يرجح أن يدفعها إلى مراجعة مواقفها وإعادة النظر في الانضمام إلى التحالف الدولي حفاظًا على مصالحها الإقليمية والجيو استراتيجية، فهي لن تقبل أن تظل خارج المنظومة التي ستحدد سياسات المنطقة المستقبلية في وقت تدفع أطراف إقليمية أخرى كإيران إلى فرض مصالحها وحساباتها الخاصة على خريطة المنطقة.

http://www.akhbar-alkhaleej.com/13364/article/50557.html
http://www.akhbar-alkhaleej.com/pdf/pdf_show/13364

٢٠١٤/١٠/٢٦

ندوة للمعهد الملكي للدراسات الدولية بلندن تناقش: الصراع في سوريا وتأثيره على دول الجوار

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

دخلت الأزمة السورية عامها الرابع وتحولت إلى صراع أطلق عليه بعض المحللين الغربيين حربًا أهلية، وخاصة بعد أن تفاقمت الأوضاع ودخلت جماعات متطرفة على رأسها تنظيم «داعش» على خط المواجهة ليتغير مسار الصراع وتأثيره ليس فقط على الداخل السوري، وإنما أيضًا على مستقبل دول الجوار والتحديات التي يمكن أن تواجهها خلال الأعوام المقبلة.

غموض الأزمة السورية والصورة التي سترسو عليها تداعياتها الإقليمية دفع المعهد الملكي للدراسات الدولية في لندن (تشاتام هاوس) إلى عقد ندوة يوم ٢٠١٤/١٠/٢١، كان المبعوث السابق المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا، الأخضر الإبراهيمي المتحدث الرئيسي بها، حيث تناولت آفاق الحرب السورية تحت عنوان: «الصراع السوري والتأثير بعيد المدى على دول الجوار»، من خلال ثلاث جلسات عمل، تطرقت الأولى إلى البحث في طبيعة وأبعاد الحرب السورية؛ وشارك فيها كل من: «نوح بوسيني»، الخبير لدى المجموعة الدولية للأزمات، و«ريم تركماني»، الرئيس المساعد للتحالف المدني السوري، و«حسن حسن»، باحث مشارك في معهد دلما للبحوث، واللورد «مايكل وليامز»، زميل المعهد الملكي للدراسات الدولية.

وفي البداية استعرض «نوح بوسيني»، صعود وتأثير تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» على غيره من الأطراف الأخرى التي تتحالف معها القوى الغربية، مشيرًا إلى أن هناك زيادة في القدرات القتالية للعناصر المدعومة من الدول الغربية في سوريا والمتورطة بدورها في الصراع السوري، في وقت تنخفض فيه القدرة القتالية لقوى المعارضة السورية بالمقارنة مع تلك العناصر، ما يجعل المواجهة مع نظام «الأسد» وتنظيم الدولة صعبة.

وشدد «بوسيني» على أن الدعم الغربي الموجه إلى الصراع السوري ليس كافيًا لسد الفجوة المادية والتنظيمية بين «الثوار» ونظام «الأسد» و«داعش»، إضافة إلى أن انخفاض الروح المعنوية الناجم عن الخطط غير المتكافئة بين الطرفين قد تجعل من الصعب إقناع قوى المعارضة بتحدي «داعش» خارج

نطاق المنطقة المجاورة للمدن التي يسيطر عليها الثوار، فتلك القوى تفضل موقف الدفاع عن نفسها أكثر من مجرد الهجوم.

فيما تطرقت «ريم تركماني» لمناقشة المشاكل التي يواجهها الدبلوماسيون خلال محاولاتهم التوصل إلى حلول للصراع السوري، مشيرة إلى وجود فجوة معرفية حالت دون تقديم تقييمات وتدخلات مقبولة.

ولفتت «ريم تركماني» إلى أن ترتيبات التفاوض من أجل السلام التي تتبناها بعض الأطراف في سياق البحث عن التهدئة في بعض المناطق، وإن كانت مجرد تكتيكات عسكرية تسعى لمنح الاستقرار لمناطق من أجل تركيز الهجوم على مناطق أخرى، فإن هذا التكتيك نهج دبلوماسي يهدف إلى إرسال رسالة مفادها أن السلام يمكن بناؤه والمحافظة عليه في ظل الصراع السوري الراهن، لأنه غالبًا ما يتم عرقلة الجهود المتعلقة به بسبب التدخلات الخارجية.

ومن جهته، أكد «حسن حسن» أن تنظيم «داعش» يعمد إلى تجنيد قواته من خلال إقناع الشباب بأنشطته بالاستعانة بحوادث تاريخية تدعم فكرهم المتطرف، الأمر الذي يفسر استهدافهم للمناطق الريفية والقبلية المحافظة في العراق وسوريا، كونها أكثر استعدادًا بالفعل لتقبل أفكارهم وأيديولوجيتهم ذات المرجعية المتشددة، مشيرًا إلى قيام التنظيم بالسماح بدرجة من الحكم الذاتي بدلاً من فرض السيطرة الكاملة على الأراضي بطريقة استبدادية، لتفادي الآثار الناجمة عن التمرد.

ولفت «حسن» إلى أن «داعش» تعول كثيرًا على شحذ العمليات العسكرية الدولية مشاعر العداء تجاه الغرب، ما سيؤدي — بالضرورة – إلى تجنيد المزيد من الأشخاص وانضمامهم إلى صفوف هذا التنظيم المتطرف، بدلاً من أن تكون الهجمات الجوية الغربية فرصة سانحة للتمرد عليهم.

أما الجلسة الثانية والتي ترأسها د. «نيل كويليام»، كبير استشاريي قضايا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمعهد الملكي للدراسات الدولية، فقد تناولت «تداعيات الحرب في سوريا» بمشاركة كل من «مينا العريبي»، مساعد رئيس تحرير صحيفة الشرق الأوسط، و«مايكل كير»، أستاذ دراسات الصراع بجامعة «كينجز كوليدج» بلندن، و«كريستوفر فيليبس»، الباحث في شئون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمعهد الملكي، و«دانييل جورفان»، مسئول الأزمة السورية في منظمة أوكسفام الخيرية.

وقد استعرض «العريبي» في بداية حديثه أزمة تدفق اللاجئين السوريين وأثرها على دول الجوار، مُشيرًا إلى أن الصراعات داخل الدول تتجاوز في مرحلة ما كونها صراعات طائفية؛ حيث يعبر تدفق اللاجئين المقيمين والمواطنين بالأزمة إلى خارج الحدود، ويرجع ذلك بحسب «العريبي»، إلى وجود خلل في التواصل بين أنظمة الدول العربية وشعوبها، وهي القضية التي تناولها «جورفان»، مشددًا على أن أزمة اللاجئين السوريين تُعد من أكبر أزمات اللاجئين في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وتجيء في الترتيب بعد أزمة اللاجئين في أفغانستان، كما بدأت الدول المجاورة تضيق تدريجيًّا باللاجئين السوريين، ما أدى إلى لجوئها إلى إعمال سياسات تحد من حقوق اللاجئين، بما في ذلك القيود التي تعوق حرية تنقلهم داخلها.

وطرح «جورفان» عددًا من الحلول للحد من تداعيات الأزمة على دول الجوار، من بينها السماح اللاجئين بمزيد من حرية الخروج والدخول من وإلى سوريا، بجانب السماح لهم بالمساهمة بدعم اقتصادات الدول التي يتواجدون بها، ما يتيح لهم مزيدًا من حرية العمل ويقلل احتمالات تزايد معدلات الفقر بين اللاجئين، ويقلل أيضًا من توجههم للانضمام إلى التنظيمات المتطرفة أو تشكيلهم لجماعات إرهابية داخل مجتمعاتهم. كما شدد «جورفان» على ضرورة أن تولي الدول الغربية قضية اللاجئين السوريين مزيدًا من الدعم والاهتمام، من خلال إعطائهم الحق في استخراج تأشيرات للعمل والدراسة.

من جهة أخرى، ركز «كيري» على أثر الصراع الدائر في سوريا على لبنان، تلك الدولة التي طالما تعرضت لخطر الانهيار بسبب تبعات الأوضاع في دول جوارها، إلا أنها تمكنت من الحفاظ على قدر من الاستقرار. وقد أوضح «كيري» أن ذلك يرجع سببه بدرجة كبيرة إلى تورط «حزب الله» في صراع بدولة مجاورة، في إخلال بميثاق عدم التدخل، وهو ما كان سببًا رئيسًا في ظهور الجماعات السنية المتناحرة في سوريا.

وقد طرح «كيري» فكرة تقاسم السلطة في العراق وسوريا كهدف لإحلال السلام، بدعوى أن تجربة تقاسم السلطة في لبنان كان لها الأثر البالغ في تعزيز الشعور بالمرونة لدى الشعب اللبناني وإحلال الاستقرار.

أما «كريستوفر فيليبس» فقد قدم لمحة موجزة عن الأوضاع في الأردن وإسرائيل، مؤكدًا إيمان السلطة في الأردن بقدرتها على التعامل مع القضية بشكل جيد، واحتواء النزاع القائم على الحدود عن طريق الحد من حرية حركة اللاجئين، في وقت تظل أكبر مخاوفها متركزة في التهديد الذي قد يشكله نشأة فصيل تابع لتنظيم «داعش»، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، داخل مخيمات اللاجئين، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى عدم الاستقرار السياسي. وبالنسبة إلى إسرائيل، فإن «فيليبس» يرى أن التهديد الذي تمثله الأزمة السورية يتركز بشكل خاص في احتمال فرض تنظيم «داعش» سيطرته على المناطق المحيطة بمرتفعات «الجولان»، وشن هجمات على إسرائيل من هناك.

وفي الجلسة الأخيرة للندوة، تولى المتحدث الرئيس «الأخضر الإبراهيمي»، المبعوث السابق المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا، الرد على العديد من الأسئلة حول الصراع في سوريا بحكم تجربته وخبرته بهذه القضية، حيث أكد اعتقاده أن الصراع في سوريا لن ينتهي طالما بقي نظام «الأسد» في السلطة، وطالما ظل هناك معارضة أو عدوان خارجي، مشيرًا إلى أنه نصح الرئيس السوري بالبدء في المفاوضات، إلا أنه رفض هذه النصيحة.

وشدد «الإبراهيمي» على أن حل الأزمة يتطلب ضمان بدء القوى الإقليمية والدولية في التخطيط للسلام بدلاً من التخطيط للحرب فقط، بأن يتم توسيع الخطط لتشمل إجراء المفاوضات بين الجهات المختلفة، فطبيعة الصراع السوري تفرض ضرورة التدخل الإقليمي والدولي وصولاً لتعظيم المكاسب والتقليل من

التداعيات السلبية الناجمة عن هذا الصراع، وخاصة فيما يتعلق بمسألة تولي مسئولية السلطة السياسية في سوريا وانعكاسات ذلك على مستقبل المنطقة.

كما أشار «الإبراهيمي» في ملاحظة أخيرة إلى الغزو الأمريكي للعراق كمثال، موضحًا حاجة الدولة للحفاظ على قدراتها العملية، بما في ذلك الجيش، بهدف ضمان تحقيق السلام بدلاً من الانقسام والمزيد من الفوضى، ما يستدعي وجود خطة للسلام تستند على المفاوضات بين الجهات الفاعلة على المستويين الداخلي والخارجي لهذا الصراع.

وهكذا، يمكن القول في الأخير إن جميع الآراء المشاركة في الندوة تبقى على اتفاق حول ضرورة تسوية الصراع السوري من خلال إيجاد صيغة لمغادرة نظام «الأسد» السلطة، كحل وحيد مقبول لعودة الاستقرار السياسي والأمني إلى المنطقة، فتطور شكل الصراع وتحوله في أحد جوانبه إلى صراع مذهبي، إضافة إلى طول المدة الزمنية له سمح بدخول أطراف أخرى على خط القتال، الأمر الذي يشكل التهديد الأكبر على مستقبل التوازنات السياسية والطائفية في دول الجوار وعلى رأسها لبنان والعراق ودول الخليج نظرًا للترابط الاجتماعي والديني الكبير بينها وبين سوريا، ما يجعل حسم الصراع وتحديد الخيارات لحل الأزمة هدفًا أساسيًّا حفاظًا على استقرار الأمن الإقليمي العربي والخليجي.

٢٠١٤/١٠/٢٩

ندوة في لندن للمعهد الملكي للدراسات الدولية تناقش: مدى شرعية التدخل العسكري في سوريا والعراق في ضوء القانون الدولي

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

بادئ ذي بدء ما أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها توجيه ضربات جوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق المسمى «داعش»، سارعت بعض الدول إلى إعلان المشاركة في الضربات، في حين وافق البعض من دون إبداء الرغبة في المشاركة، فيما رفضتها بعض الدول وعلى رأسها روسيا والصين وإيران، وأكدت أن توجيه أي ضربات بعيدًا عن مظلة الأمم المتحدة يفقد الشرعية الدولية يخالف قواعد القانون الدولي، ومن ثم جاءت الحاجة لدراسة التدخل العسكري في سوريا، ومدى اتساقه أو تعارضه مع قواعد وأسس القانون الدولي، ومبادئ الأمم المتحدة.

وفي سياق ما تقدم، نظم برنامج القانون الدولي بالمعهد الملكي للدراسات الدولية، يوم ٩ أكتوبر ٢٠١٤، ندوة تحدث فيها نخبة من أساتذة القانون حول القضايا والشؤون القانونية التي تتعلق بالتدخل العسكري في سوريا، وذلك لمواجهة تهديدات «داعش» المتزايدة.

وفي مستهل الندوة قدم «دافيد باتر»، أستاذ زميل ببرنامج شمال إفريقيا والشرق الأوسط بالمعهد، الإطار القانوني بشأن تدخل التحالف الدولي لمواجهة داعش، واصفًا التنظيم بأنه يعتبر بمثابة جماعة متطرفة، تعتنق أيديولوجيا وفكر متطرفين تهدد وحدة واستقرار كيان دول الشرق الأوسط، الأمر الذي أرجعه إلى عدة أسباب تتمثل في: ضعف الدولة العراقية والأوضاع السورية، وما سيطر عليه من معدات وأسلحة متقدمة خلال سيطرته على بعض المناطق بالعراق وخاصة الموصل، بالإضافة إلى قيام التنظيم

بعمليات كسب غير مشروع لتمويل أنشطته، من خلال بيع نفط آبار البترول التي سيطر عليها، فضلاً عن تلقيه مساعدات مالية وأسلحة من بعض الدول التي يخدم التنظيم أهدافها في المنطقة، وكذلك أيضًا اندماجه مع مجموعات تسير على النهج ذاته، وتتلقى أسلحة وذخيرة من خلال الخصوم.

واتصالاً أشار «باتر» إلى أن التنظيم يحاول الآن السيطرة على مساحات شاسعة، والتصرف كدولة مستقلة بطرق عديدة؛ حيث هناك قسم تعليمي ويتعامل مع جهات إعلامية اجنبية، موضحًا أن التمويل الذي يحققه التنظيم من النفط لن يغطي عمليات تزايد عددهم، مما سيدفعه إلى التوسع بغية السيطرة على آبار وحقول نفط أخرى توفر له الدعم المالي المطلوب.

وتطرق «باتر» إلى الحديث حول القضايا القانونية التي تواجه القائمين على التدخل، مشيرًا إلى الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة بشأن استخدام القوة العسكرية والتدخل العسكري؛ حيث يؤكد المبدأ الأساسي لميثاق الأمم المتحدة أنه من واجب جميع الدول ألا تهدد باستعمال القوة أو تستعملها ضد سيادة الدول الأخرى أو استقلالها السياسي أو سلامتها الإقليمية.

واستطرد «باتر» موضحًا أن شرعية الهجمات العراقية يرجع إلى سماح الحكومة العراقية بالتدخل في أراضيها، أما فيما يتعلق بالتدخل السوري فقد أشار إلى أن هناك العديد من علامات الاستفهام، وخاصة في ظل عدم إعطاء نظام «بشار الأسد» الإذن لشن هجمات، مما يعد تقويضًا لمبدأ سيادة الدول الذي أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن ذلك لا يجب النظر إليه بمنأى عن عدم قيام نظام الأسد بإدانة الضربات ضد داعش.

فيما أشار «ويليام هرست»، أستاذ زميل ببرنامج القانون الدولي بالمعهد، إلى أن الولايات المتحدة بررت في توجيه هجمات لها في سوريا طبقًا لمبدأ حفظ الأمن والسلام الدوليين بسبب تهديدات التنظيم التي تمتد إلى أكثر من دولة، وما يفرضه تنظيم «داعش» على العراق من تهديدات، فضلاً عن طلب التدخل في العراق.

وتحدث «فيليب ساند»، أستاذ القانون بجامعة لندن، حول الاختلاف بين التبرير القانوني للتدخل وما إذا كان التدخل صائبًا أم لا، مشيرًا إلى أنه في ظل ظروف معينة، يحق للعراق أن يهاجم «داعش» التي لا تقوى الحكومة السورية على التصدي لها أو بالأحرى غير الراغبة في السيطرة عليها. وفي الوقت نفسه يقدم ذلك للتحالف بقيادة الولايات المتحدة مبررًا قانونيًّا في مساعدة الحكومة العراقية وجعل التدخل أمرًا ضروريًّا.

واستطرد «ساند»: إن مسألة شرعية التدخل تشوبها الكثير من التعقيد بسبب عدة عوامل منها: عدم شرعية التدخل المباشر في الحروب الأهلية، كما حدث في قضية تدخل الولايات المتحدة في شؤون نيكاراجوا، حيث يعتبر «داعش» كيانًا غير منظم تورط في الحرب الأهلية السورية، وهو ما يجعل من الممكن الزعم بأن الهجمات ضد هذا التنظيم تعد تدخلات في تلك الحرب الأهلية في الوقت الذي ينظر إلى «داعش» باعتباره مناهضًا للحكومة السورية. وبعيدًا عن السياق القانوني، يلاحظ «ساند» أيضًا أنه قد يكون من الممكن أن يتم التدخل بهدف حماية الفئات المعرضة للخطر، كما قد حدث في حالة

التهديد الراهن لمدينة كوباني الكردية، وهذا التدخل له ما يبرره من الناحية القانونية بموجب مبدأ مسؤولية حماية المدنيين.

ونخلص من هذه الندوة، إلى أن ثمة اتفاقًا لدى القانونيين في الغرب حول شرعية التدخل في العراق، الأمر الذي تم إرجاعه إلى عدة اعتبارات تم ذكرها أعلاه، يأتي على رأسها طلب الحكومة العراقية ذلك. أما فيما يتعلق بالحالة السورية فالأمر يبدو أكثر تعقيدًا، لعدة أسباب تتعلق بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتأكيدها على سيادة الدول وتحريم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وأن الاستثناء الوارد على ذلك يتعلق بحق الدولة في الدفاع عن النفس، فعندما تتعرض الدولة لهجوم مسلح، فإن الميثاق لا يمنع الدولة من استخدام القوة في شكل دفاعي فردي أو جماعي عن النفس، غير أن هذا الاستخدام ينحصر فقط في الحدود الدفاعية، وحق الدفاع الجماعي للمحافظة على السلم والأمن الدوليين وإعادتهما إلى نصابهما غير أن هذا الأخير – حق الدفاع الجماعي– يجب أن يستند إلى تفويض من مجلس الأمن بشكل يكون صريحًا وواضحًا، ووفقًا لما تقتضيه قواعد الفصل السابع أو قواعد الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وما سبق يؤكد عدم الاتفاق حول شرعية ضربات التحالف ضد «داعش» في سوريا من جانب، ومن جانب آخر عدم قدرة المجتمع الدولي على وضع حد للنزاعات الدولية دون اللجوء إلى القوة العسكرية، مما يبين أن المجتمع الدولي أصبح غير منظم، وأن الأمم المتحدة باتت في حاجة إلى الإصلاح حتى تستطيع القيام بمهامها، والتي يأتي على رأسها حفظ السلم والأمن الدوليين وحماية سيادة الدول.

٢٠١٤/١٠/٢٩

إنشاء قوة بحرية مشتركة.. توجه خليجي للاعتماد على القدرات الذاتية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

جاء قرار إنشاء قوة بحرية خليجية مشتركة تحت مسمى «مجموعة الأمن البحري ٨١»، والذي أعلنه مستشار وزير الدفاع الكويتي، اللواء أحمد يوسف الملا، في ٢٠١٤/١٠/١٥، ليعكس إصرار دول مجلس التعاون الخليجي على تأسيس منظومة دفاعية وأمنية خليجية متكاملة تحقق الاكتفاء في المجال الأمني والعسكري، والاعتماد على القدرات الذاتية لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة وتزايد مخاطرها.

ورغم تعدد التهديدات التي يمكن القول إنها كانت الدافع وراء قرار إنشاء القوة البحرية الخليجية سواء لجهة تدهور الأوضاع الأمنية في العديد من الدول العربية من جهة، وسيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من العراق وسوريا، وتزايد المخاوف من استهداف الحوثيين للأمن القومي الخليجي ومحاولات سيطرتهم على خليج عدن، إضافة إلى تنامي الجماعات المتطرفة في الجانب الإفريقي المطل على البحر الأحمر ومضيق باب المندب والذي ينذر بحسب مراقبين بقلق من احتمالات عبورها إلى الجزيرة العربية.

رغم ذلك يبدو أن القرار كان قيد الدراسة منذ فترة، وهو ما يشي بأن الدافع الأساس من وراء إنشاء القوة إضافة إلى الدوافع السابقة هو تزايد المساعي الإيرانية لاستغلال الاضطرابات الأمنية في المنطقة

لتوسيع دائرة نفوذها، وما يرتبط بذلك من تدخلات في الشؤون الداخلية لعدد من دول المنطقة تسهم في اختلال التوازن الإقليمي، وخاصة مع استمرار محاولاتها السيطرة على المعابر البحرية والممرات المائية، لتأمين مصالحها الذاتية على حساب أمن واستقرار الخليج، وقد برز ذلك بشكل خاص منذ أن انتقلت مسؤولية أمن الخليج من القوات البحرية الإيرانية التابعة للجيش النظامي إلى قوات البحرية التابعة للحرس الثوري بقرار من المرشد الأعلى الإيراني، «علي خامنئي»، في سبتمبر ٢٠٠٨، حيث قامت قوات الحرس الثوري بإنشاء ٤ قواعد بحرية في مياه الخليج و«بحر عُمان» و«مضيق هرمز»، إضافة إلى نشر منظومتها من الزوارق السريعة التي يمكن استخدامها في هجمات انتحارية، والتي تتحرك تحت غطاء التمارين الدورية، وافتعالها اشتباكات مع قوات التحالف الدولي في مياه الخليج، وهو الممر الذي تمر منه نحو ٤٠٪ من إمدادات النفط العالمي..

وكان مسؤولون إيرانيون قد أكدوا أن الفرق بين قوات البحرية التابعة للجيش النظامي وقوات البحرية التابعة للحرس الثوري، هو أن الأخيرة لديها القدرة على القيام بعمليات لا تقوم بها عادة القوات النظامية مثل الخطف وتفخيخ السفن.

وإذا ما أضيفت هذه الدوافع إلى اعتماد إيران سياسة التهديد بإغلاق «مضيق هرمز» في وجه الملاحة البحرية كلما دار حديث عن إجراءات مشددة من قبل المجتمع الدولي في مواجهتها على خلفية الشكوك حول سلمية برنامجها النووي.. يصبح قرار إنشاء القوة البحرية الخليجية قد جاء في محله، ولاسيما في ظل استمرار طهران في إطلاق تصريحات استفزازية تجاه دول مجلس التعاون، والتي تصدرها أحيانًا للدلالة على تمدد نفوذها الإقليمي، كالتصريح الأخير لمندوب المرشد الأعلى في الحرس الثوري «علي سعيدي»، في ٢٠١٤/١٠/١٦؛ حيث قال إن:

«العمق الاستراتيجي لإيران يمتد من البحرين والعراق حتى اليمن ولبنان وشواطئ البحر المتوسط وحتى أمريكا اللاتينية»، مؤكدًا أن على إيران أن تحافظ على عمقها الاستراتيجي في هذه المناطق بكل ما لديها من قوة.. وهذا الموقف العدواني كان يتطلب ردًّا قويًّا في إطار المنظومة الخليجية يعزز التكامل الدفاعي لدول المنطقة وتأكيد قدراتها في حماية أمنها واستقرارها الداخلي والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية.

وإذا كان مراقبون يرون أن التصريحات الإيرانية تأتي في سياق حرب نفسية تقودها طهران بهدف فك عزلتها الدولية والإقليمية في ظل العقوبات الدولية المفروضة عليها، وفي إطار الضغط على القوى الإقليمية والدولية للاعتراف لها بدور في حماية أمن منطقة الخليج، وهو ما توضحه تصريحات رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني «علاء الدين بروجردي» في ٢٠١٤/١٠/١٥، التي قال فيها: «إننا دولة تعترف أمريكا بدورها البناء في المنطقة. والجميع يعتقدون أنه لا يمكن معالجة الأزمات الإقليمية من دون مشاركة إيرانية».

فإن التحول في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة، وتراجع حرصها على مواصلة الانخراط في حماية أمن مياه الخليج، خاصة في ظل احتدام النقاش داخل دوائر صنع القرار الأمريكية

حول تقليص عدد القوات الأمريكية العاملة في القواعد بمنطقة الخليج، وتغير الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تجاه القيام بالحماية الرئيسة لأمن مياه الخليج وزيادة وتيرة مبيعات الأسلحة إلى المنطقة بموجب برنامج المبيعات العسكرية الخارجية – يؤكد أهمية العمل على بناء القدرات البحرية الخليجية ورفع مستواها لضمان وتأمين الأمن البحري الجماعي في مواجهة التهديدات الإيرانية المتزايدة من جهة، ولحماية الثروات الطبيعية في المنطقة وتأمين الممرات المائية الحيوية للاقتصاد العالمي وأمن الطاقة، فالأمن البحري مسألة بالغة الحيوية لدول الخليج التي تعتمد بشكل كبير على الطرق البحرية في تصدير النفط باتجاه الأسواق العالمية.

فضلاً عن أن تطوير منظومة الأمن البحري يأتي في إطار توجّه خليجي لإنشاء هياكل تابعة في مختلف المجالات، لمزيد من التعويل على الذات والتقليل من الاعتماد على التحالفات الدولية لتحقيق الأمن البحري، فالقوة الخليجية المزمع إنشاؤها تتماشى مع تكوين قوة «درع الجزيرة» ولكن باتجاه بحري، لتكون اللبنة الأولى لهذه المنظومة الجديدة القوتان البحريتان في السعودية وسلطنة عُمان، فيما ترجح مصادر عسكرية خليجية أن يكون مركز عمليات تلك القوات هو مقر قوات «درع الجزيرة» بمملكة البحرين مع استكمال تحديث مستويات المعدات العسكرية لتلك الطلائع وفي سياق تعزيز البنية التحتية البحرية لدول مجلس التعاون الخليجي والاستفادة من الخبرات السابقة في المشاركة في قوة الواجب المشتركة «CTF 152» التي تأسست عام ٢٠٠٤، وتتألف من ٢٨ دولة تشارك بقطع بحرية، وبوارج، وفرقاطات، تابعة لحلف شمال الأطلنطي، بالإضافة إلى القوة البحرية من دول مجلس التعاون، وذلك لتنفيذ دوريات الأمن البحري، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة جرائم أعالي البحار، والقرصنة.

واستنادًا إلى هذا، وبصرف النظر عن الدوافع الخارجية لإنشاء القوة الجديدة فإن القرار يعبر وفق مراقبين عن نظرة استراتيجية بعيدة المدى من قبل دول مجلس التعاون الخليجي لتغطية أوجه القصور في الحماية البحرية لبعض دول المنظومة، وضمان عملية سير الملاحة في الخليج وحماية ناقلات النفط وخطوط المصافي البحرية والثروات البحرية في مواجهة التهديدات والاستعداد لاحتمال تزايد مخاطر الجماعات الإرهابية واحتمالات استهداف السفن المارة في الخليج مع اتساع دائرة الصراع في ظل المواجهات مع القوات الدولية.

٢٠١٤/١١/٤

تقرير لمجموعة الأزمات الدولية يناقش: عودة اللاجئين ومستقبل القضية الفلسطينية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

حق عودة اللاجئين الفلسطينيين أحد المعضلات الجوهرية التي تعتمد عليها إسرائيل على مدى الأعوام الماضية لعرقلة مفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية، ورغم الاهتمام الكبير الذي صاحب مسألة عودة اللاجئين منذ نشأتها عام ١٩٤٨، باعتبارها أحد القضايا الوطنية المحورية لإضفاء الشرعية

على أي تسوية محتملة نظرًا الى ما تحتفظ بـه مـن مكانـة في الـوعي الـوطني الفلسـطيني، إلا أن تعقـد المسألة وتعنت الجانب الإسرائيلي في مواجهة يقين الفلسطينيين بـأن العـودة الى القـرى والبلـدات الـتي ولدوا على أراضيها هو حق أساسي، فاقم شعورًا لدى بعض اللاجئين جـراء التمييـز الـذي يعـانون منـه سواء داخل الأراضي المحتلة أو في الدول الأخرى، بأن قضـيتهم فقـدت الثقـل الدبلوماسـي علـى مـدار جولات عملية السلام، ولاسيما أن محـاولات إسـرائيل الحثيثـة تغـيير التركيبـة الديمغرافيـة للأراضـي الفلسطينية لا تتوقف، إضافة إلى أنه وخلال محطات التفاوض المختلفة ظهرت مساع للانتقاص من حق العودة.

وفي هذا الإطار، يأتي تقرير مجموعة الأزمات الدولية ليطـرح قضـية اللاجـئين الفلسـطينيين باعتبارهـا قضية شائكة تعترض عمل القيادة الفلسطينية خلال التفاوض مع الطرف الإسرائيلي، وهـو مـا يظهـر في إخفاق تلك القيادة في تمثيل مطالب اللاجئين، ما ربطه التقريـر بصـعوبة حقيقيـة تتعلـق بالقـدرة علـى الحفاظ على أي صفقة يتم إبرامهـا مـع نظـرائهم الإسـرائيليين، في إشـارة إلى وجـود انقسـام اجتمـاعي وسياسي في أوساط الشعب الفلسطيني، ما زاد من صلابة الموقف الإسرائيلي المطالب بتنـازلات في قضـية اللاجئين، وبدونها هناك صعوبة بالغة في تنفيذ أي اتفاقية شاملة محتملة لحل القضية الفلسطينية.

ويلقي التقرير اللوم على المجتمعـات المضـيفة في تهمـيش اللاجـئين؛ مثـل لبنـان الـتي قيـدت حقـوق اللاجئين بالمقارنة مع سكانها الأصليين، معتبرًا أنها قامت بتعزيز الأيديولوجية السياسـية الـتي تعتـبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسـطينيين «الأونـروا» كيـان يـتحكم في مصـير اللاجـئين الفلسطينيين بدلاً من القيادة الفلسطينية المعنية بهـذا الأمـر، مـا أسـهم في اتسـاع الفجـوة بـين النخـب السياسية الفلسطينية واللاجئين بدرجـة تنـذر بعـدم الاسـتقرار في العلاقـة بـين الطـرفين ويرفـع أعـداد المواطنين الفلسطينيين الذين لا يدعمون الأجندة السياسية للقيادة.

ويؤكد التقرير في النهاية ضرورة اضطلاع الجانب الفلسطيني مواجهة تحديات أزمة اللاجئين وتحسـين أوضاعهم وتحضيرهم للقبول بتطورات مفاوضات الوضع النهائي، هذه الخطـوات التحضـيرية يجـب أن تشمل؛ التحرك لتمثيل أكبر من خلال جعل مخيمات اللاجئين قادرة على «انتخاب أو اختيـار ممـثلين ذي ثقة»، والدفع نحو تعاون المخيمات مع البلديات والسلطة الفلسطينية بما يجعلها قادرة علـى خلـق لائحة مطالب يستسيغها الشعب الفلسطيني، فضلاً عن أن هذه المخيمـات سـوف تضـمن دعـم السـلطة الفلسطينية، حتى ولو ضمنيًا، وعدم استبعاد مطالب اللاجئين من أي عمل تفاوضي.

تقرير مجموعة الأزمات الدولية في الإجمـال يقـدم مقاربـة لمـا يمكـن أن يقـوم بـه الجانـب الفلسـطيني والمجتمع الدولي لدفع عملية السلام وحلحلـة مفاوضـات الوضـع النهـائي علـى أسـاس حـل الـدولتين والقبول بحقوق منتقصة للاجئين الفلسطينيين، بينما أغفل الدور الذي يجب أن تضطلع به إسرائيل وما عليها القيام به من اعتراف بحق العـودة الكامـل للاجـئين؛ فيمـا قـدم التقريـر تبريـرًا لصـلابة الموقـف الإسرائيلي بأنه يعود إلى تحول النظام الحاكم نحو اليمين إثر الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

٢٠١٤/١١/٥

حلقة نقاشية في القاهرة حول: «مستقبل دور حلف شمال الأطلنطي في منطقة الشرق الأوسط»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أثارت النقاشات التي جرت خلال قمة حلف شمال الأطلنطي الأخيرة التي عقدت في مقاطعة «ويلز» البريطانية في الفترة من ٥–٧ سبتمبر ٢٠١٤، حول إقامة تحالف دولي لمواجهة تمدد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، العديد من التساؤلات حول حدود الدور الذي يمكن أن يلعبه حلف «الناتو» خلال تلك المواجهة، وعلاقة ذلك بطموحات الحلف في توسيع دوره بمنطقة الشرق الأوسط، وما إذا كان هذا الطموح مقتصرًا على التدخل العسكري في أوقات الأزمات أم أنه يرتبط بأدوار أمنية أخرى يمكن أن يمارسها «الناتو» في الظروف العادية تتعلق ببناء قدرات المؤسسات الأمنية، ودعم برامج الدراسات الأمنية في المؤسسات البحثية، وجهود مكافحة الفكر المتطرف.

وفي إطار ذلك، نظمت وحدة العلاقات السياسية الإقليمية بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة يوم ٢٠١٤/٩/٢٤، حلقة نقاشية تحت عنوان «تمدد محدود.. مستقبل دور حلف شمال الأطلنطي في إقليم الشرق الأوسط» لاستشراف مستقبل دور «الناتو» في منطقة الشرق الأوسط على ضوء التفاعلات الإقليمية والدولية الحالية أدارها د. «مصطفى علوي»، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وشارك فيها نخبة من الخبراء والمهتمين بالشؤون الأمنية بالمنطقة.

وفي البداية استهل د. «مصطفى علوي» النقاش بعرض تاريخي لبدايات تشكل حلف «الناتو» وتطور برنامج عمله بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وتمدد نطاق عمل الحلف ليشمل في عضويته عددًا من دول أوروبا الشرقية التي كانت عضوًا في حلف «وارسو»، إضافة إلى انطلاق العديد من مبادرات الحوار الأمني بين الحلف ودول منطقة الشرق الأوسط وجنوب البحر المتوسط، والتي من أهمها «الحوار الأطلسي المتوسطي»، والذي قام على صيغة «ناتو+١»، و«مبادرة إسطنبول» عام ٢٠٠٤، والتي استهدفت على وجه الخصوص دول مجلس التعاون الخليجي، مؤكدًا ضعف المبادرة لعدم انضمام السعودية وعُمان إليها، وهما دولتان لهما أهمية خاصة للحلف من حيث الواقع الجيواستراتيجي، والجيوبولتيكي.

ومع انتقال الكلمة إلى «إيمان رجب»، باحثة بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، أكدت أن سبب الاهتمام بدور «الناتو» في المنطقة يعود إلى عاملين رئيسيين، أولهما: الجدل داخل الحلف حول إمكان تحول الحلف ليكون منظمة عالمية تمتد تحركاتها لكل الدول والأقاليم التي تمثل تهديدًا لأي من الدول الأعضاء في الحلف، أما العامل الثاني فيتعلق بطبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه الناتو في مناطق تمدده فهل يكون التدخل عسكريًّا فقط أم يرتبط بإعادة البناء بعد فترات الصراع ونشر الديمقراطية؟

واستنادًا إلى هذه الفكرة طرحت «إيمان رجب» تساؤلاً حول تطور دور الحلف بعد الحرب على «داعش»، هل يتوقف عند الأعمال العسكرية أم يمتد إلى إعادة بناء القدرات الأمنية للمؤسسات العسكرية في العراق وسوريا، وما يرتبط بذلك من تحسين أوضاع بعض الدول العربية باعتبارها دولاً صديقة للناتو مثل الأردن ولبنان؟

وأوضحت المتحدثة أن التصور الرئيس لحلقة النقاش يقوم على أن دور الناتو في الشرق الأوسط لا يزال قيد التشكل وستحدده بصورة رئيسة مواقف عدد من الدول العربية.. وهو بالفعل ما تناولته الحلقة من خلال عدد من المحاور تناولتها الورقة الرئيسية التي قدمها د. «أحمد قنديل»، الخبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تحت عنوان «ما بعد داعش: مستقبل دور الناتو في الشرق الأوسط»، حيث طرح تساؤلاً حول القيمة التي يمثلها تدخل الناتو بالنسبة إلى الأمن واستقرار المنطقة.

وقد أبدى د. «أحمد قنديل» في البداية عددًا من الملاحظات على نتائج قمة «الناتو» في بريطانيا، والتي انتهت إلى ما يشبه الإجماع بين الأعضاء حول ما يمثله «داعش» من تهديد ليس للعراق وسوريا فقط وإنما لمنطقة الخليج والمصالح الأمريكية الغربية في الشرق الأوسط، والذي أسفر عن تشكيل تحالف دولي واسع يضم عددًا من أعضاء الحلف بالتعاون مع دول عربية لإضعاف التهديد الذي يشكله تنظيم «داعش» ثم القضاء عليه، وما يرتبط بذلك من استبعاد إمكانية العمل الجماعي تحت مظلة الحلف، بما يكشفه ذلك من انقسام داخل الحلف حول جدوى استخدام القوة العسكرية وحدود ما يحققه ذلك، على خلفية فشل الحملة العسكرية التي قادتها كل من بريطانيا وفرنسا تحت راية الناتو في ليبيا عام ٢٠١١ في الحفاظ على تماسك الدولة الليبية بعد الإطاحة بنظام «معمر القذافي».

كما يلاحظ على التحالف الدولي أنه لن يكون له تواجد عسكري على الأرض، ما يؤكد حالة النفور التي تسود الرأي العام الأمريكي والأوروبي من الحرب والقتال، حتى مع استطلاعات الرأي التي كشفت مؤخرًا عن هواجس لدى الأمريكيين والأوروبيين من التوجهات العدائية ضدهم من جانب روسيا وداعش.

وتشي الملاحظات السابقة بحسب د. «قنديل»، بأن حلف «الناتو» يتجه نحو التحول لكي يصبح تحالفًا للراغبين، ما يفتح المجال أمام الجدل حول استمرار الحلف باعتباره تنظيمًا أمنيًّا جماعيًّا يعمل على المستويين الفكري والعملياتي، وهو ما ظهر في تدخل الحلف في ليبيا، حيث انضمت نحو ١٤ دولة فقط من أعضاء الحلف إلى الحظر الجوي بينما امتنعت بقية الدول عن المشاركة.

وأوضح د. «قنديل» أن ما برز من جدل حول تمدد الحلف خلال قمته الأخيرة يقلص من إمكانية اضطلاع «الناتو» بدور رئيس في أمن منطقة الشرق الأوسط، وذلك لعدة اعتبارات، من بينها: أن الحلف ليس لديه استراتيجية واضحة للتعامل مع المنطقة، وهو ما يظهر في عدم وضع الناتو حتى الآن أي خطط لدعم فرنسا في تعاملها مع التنظيمات الإسلامية المتطرفة في مالي، ناهيك عن عدم مناقشة الحلف التهديد النووي الإيراني وتداعياته على أمن واستقرار المنطقة، وعدم طرح الحلف مسألة كيفية الرد في حال إغلاق مضيق هرمز رغم أهميته الاستراتيجية الكبرى لحركة التجارة العالمية ومستقبل إمدادات النفط.

يضاف إلى ذلك، وجود تباين عربي إزاء الدور الجديد للناتو في أمن المنطقة، واقتصار التعاون والتنسيق الأمني بين الناتو ودول الشرق الأوسط على صيغة «٢٨+١» في إطار مبادرات الحوار الأطلسي الشرق

أوسطي، وكذا التباين الواضح في مواقف قوى إقليمية كبرى تجاه تزايد دور الحلف في المنطقة بين مؤيد له مثل تركيا، ومن يراه عملاً عدائيًّا وغير مرغوب فيه مثل إيران.

واستطرد «قنديل» قائلاً إنه رغم تلك الاعتبارات السابقة التي تحد من دور مستقبلي للناتو في الشرق الأوسط، فإن هناك عددًا من العوامل تفتح المجال واسعًا أمام احتمالات توسع الناتو في دوره الأمني في المنطقة، ومن بينها: وجود ترحيب خليجي متزايد بتطور دور الحلف في المنطقة انطلاقًا من قناعة مؤداها أن دول الخليج لا تزال تفتقد إلى إيجاد معادلة للتوازن الاستراتيجي الذي يشهد خللاً لصالح إيران، ما عزز اعتقاد دول الخليج في أهمية البعد الدولي في منظومة الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج، وهو ما يعززه وجود موافقة أمريكية ضمنية على إفساح المجال للناتو للعب دور أكبر في قضايا الأمن في الشرق الأوسط، مع التبدل الذي حدث في أولويات الاستراتيجية العسكرية الأمريكية واتجاه أنظارها إلى آسيا، إضافة إلى توافق الرؤى الأمريكية الأطلنطية بشأن الترتيبات الأمنية في المنطقة وحدود التهديدات القائمة والمتوقعة وكيفية مواجهتها.

واختتم «قنديل» ورقته بتأكيد ضرورة التجاوب الحذر مع فكرة توسيع دور الحلف في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وبعد ذلك، وجَّه د. «مصطفى علوي» الكلمة إلى المعقبين، بدأها السفير د. «هاني خلاف»، مساعد وزير الخارجية الأسبق للشؤون العربية، والذي تناول في تعقيبه الحديث حول «فرص تشكل بديل إقليمي لحلف الناتو»؛ وبدأه باستعراض الخبرات العربية في مجال ترتيبات الأمن والدفاع الجماعية ومدى صلاحيتها كنواة لإنشاء كيان أمني عربي خالص يضطلع بالمهام الدفاعية والأمنية استقلالاً عن التدخلات الدولية، وفي إطار ذلك اعتبر المتحدث أن هذه الحصيلة من النشاط العربي في مجال الأمن والدفاع المشترك تؤكد أن تباين الإرادة السياسية للدول تقف حجر عثرة أمام محاولات التئام منظومة أمنية عربية جماعية متكاملة الأركان، بل تؤدي إلى نشأة خطوات رمزية ذات طابع مؤقت سريعًا ما تنتهي بانتهاء الخطر الوشيك الذي أنشئت من أجله، يضاف إلى ذلك أن أبعاد الأمن بمفهومه الاقتصادي والاجتماعي لم يدخل نطاق اهتمام الجامعة العربية والأدبيات العربية إلا مؤخرًا، لذا ليس لدينا خبرات تنظيمية في هذا المجال.

وأشار إلى أن الدول العربية تفضل التعاون في المجال العسكري من خلال منظومات ثنائية أو ثلاثية أو محدودة الأطراف وليست جماعية، كما أن الصناعات العسكرية المحلية لم تظهر إلا في عدد محدود من الدول العربية ومنها مصر والعراق والجزائر، ولم تصل إلى التطور المطلوب، وهو ما لا يسهم في تقديم الدعم اللزم لأي عمل عربي عسكري جماعي مشترك، إضافة إلى ذلك فإن هناك اتجاهًا متناميًّا ظهر ابتداء من التسعينيات لحوار غربي شرق أوسطي لتعاون سياسي عام حول قضايا أمنية أو العمل ضمن ترتيبات ميدانية محدودة جدًّا كدورات تدريبية وليس مشروعًا كاملاً كالذي يتم التئامه الآن لمواجهة «داعش»، بيد أن التجارب العملياتية التي انضم فيها العرب إلى الناتو كانت حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، والحظر الجوي على ليبيا عام ٢٠١١، والقضاء على جماعة شباب المجاهدين في الصومال.

ويبقى التساؤل المهم حول مستقبل دور الناتو في المنطقة بعد القضاء على «داعش»؛ حيث تفرض تطورات المرحلة الراهنة احتمالات أوسع لتعاظم دور الناتو في المرحلة المقبلة، ولكن ليس على مستوى النواحي العملياتية، وإنما في مجال دعم البنية الأمنية والدفاعية لدول المنطقة، وهناك عدد من المجالات التي يمكن أن تخدم خبرات الناتو الدول العربية فيها مثل توفير وتبادل المعلومات الاستخباراتية حول تحركات التنظيمات الإرهابية ومصادر تسليحها وتمويلها، التدريبات العسكرية وتطوير قدرات الجيوش العربية، دعم قدرات الحماية المدنية، مجالات الطب العسكري والعلاج عن بعد، رصد الزلازل والإشعاع ومعالجة النفايات، إزالة الألغام، التوعية والتدريب على ما يسمى إجراءات بناء الأمن والثقة، إجراءات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وإجراءات حفظ السلام.

وفي النهاية طرح د. «هاني خلاف» تساؤلاً مهمًا حول القضية الفلسطينية وما تحتله في دوائر اهتمام حلف شمال الأطلسي والترتيبات الأمنية المتوقعة لمستقبل الشرق الأوسط بعد تحقيق السلام.

تلا ذلك تعقيب السفير د. «عزمي خليفة»، المستشار بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، الذي تحدث عن أبعاد تعاون دول مجلس التعاون الخليجي مع حلف «الناتو»، مؤكدًا أن مكانة الخليج في أولويات حلف شمال الأطلنطي، تدور حول أمن الطاقة، وأسلحة الدمار الشامل، وخطر الإرهاب، فيما لا يعنى الحلف بالتعاون العسكري أو تقديم دعم تدريبي لتلك الدول أو غيرها من أوجه التعاون الأمني، مدللاً على ذلك بقوله إن أدبيات الناتو لا تنظر إلى منطقة الخليج كشريك أمني على حد تعبيره. كما طرح «خليفة»، تصورًا لسياسات الناتو تجاه دول الخليج، مشيرًا إلى غياب كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان عن مبادرة إسطنبول مع الأخذ في الاعتبار أن السعودية تعد صاحبة أكبر إنفاق عسكري في المنطقة، ما يعني صعوبة وجود هيكل للتعاون العسكري البناء بين الناتو والخليج.

وركز «خليفة» في مداخلته على أن الدول العربية عمومًا والخليجية بوجه خاص مهتمة بمناقشة السيناريوهات المستقبلية المحتملة لدور الحلف في دعم منظومة الأمن الإقليمي وكيفية الاستفادة من تلك التدخلات في دعم استقرار منطقة الشرق الأوسط، وخاصة أن السيناريوهات المستقبلية المطروحة لأمن المنطقة تشمل اقتراحات بتقسيم غير مباشر لسوريا، وعلى رأسها اقتراح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بإقامة منطقة آمنة شمال سوريا تتوسع تدريجيًّا داخل الأراضي السورية حتى يتم التخلص من نظام «الأسد»، وهنا يجب أن نؤكد أن مستقبل تمدد السلفية الجهادية في منطقة الشرق الأوسط يبدأ من سوريا، معتمدًا على سيناريوهات التقسيم التي طرحت في الفترة الأخيرة، فكل الجماعات الجهادية تتجه مؤخرًا إلى سوريا وليس العراق، وهو ما ينذر بخطر داهم على منطقة الخليج، ويقود لتغيرات غير مرجوة في القيم تدفع للتباعد بين متخذ القرار والمثقفين ورجال الدولة.

وشدد السفير «عزمي خليفة»، في نهاية مداخلته على ضرورة التكاتف والتوافق العربي حول الأمن الإقليمي، وكذا إحياء الهيئة العربية للتصنيع والتي كانت قد وصلت في مراحل عملها المتقدمة إلى تصنيع أجزاء من طائرات عسكرية، وذلك كنواة لبناء منظومة عسكرية عربية موحدة.

أما «حسام إبراهيم»، رئيس برنامج الدراسات الأمريكية بالمركز الإقليمي، فقد تناول «مساعي واشنطن لاستعادة دورها في إقليم الشرق الأوسط من خلال حلف الناتو»، واستهل كلمته بالحديث عن أبعاد العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلف «الناتو»، والتي تدور حول عدة قضايا محورية منها، التنسيق بين واشنطن و«الناتو» حول قضايا منطقة الشرق الأوسط، كما حدث خلال حرب أفغانستان ٢٠٠١، وقيام الحلف بإنشاء قوات دولية لدعم أفغانستان، وكذا دوره في تدريب القوات العراقية بعد ٢٠٠٣، إضافة إلى استغلال واشنطن للحلف في تعميق العلاقات مع دول المنطقة، وإن كان هذا لا يغني عن تمسكها بنموذج «العلاقات الثنائية».

وفي هذا الصدد أشار «حسام إبراهيم»، إلى أن الكونجرس يلعب دورًا محوريًّا في دعم وتأييد سياسات الإدارة الأمريكية تجاه الحلف، فبرغم الضغوط على الميزانية العسكرية الأمريكية، وافق الكونجرس على طلب الإدارة بعد زيارة الرئيس الأمريكي «أوباما» لبولندا في يونيو ٢٠١٤ بتقديم تمويل بمقدار مليار دولار لمبادرة European Reassurance Initiative لإعادة طمأنة الحلفاء الأوروبيين، فتم تخصيص ٩٥٢ مليون دولار لبند خطط الطوارئ عبر البحار، والتي تشمل التواجد العسكري في أوروبا، وتحسين القدرات الدفاعية لبعض الدول، والمناورات العسكرية المشتركة. وذلك على الرغم من ظهور توجه قوي داخل الولايات المتحدة يدفع في اتجاه تخلي واشنطن عن تحمل ٧٥٪ من ميزانية الحلف، وتأكيد ضرورة التخلي عن التركيز على أمن أوروبا على حساب المصالح القومية الأمريكية.

أما على صعيد رؤية الحلف لدوره في منطقة الشرق الأوسط، اتجه المتحدث إلى التأكيد على أن دور الحلف في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ارتبط بالتهديدات الأمنية التي ظهرت، وهي انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتركيز على التحدي الإيراني، والإرهاب، إضافة إلى الإصلاح السياسي والديمقراطي في المنطقة. أما بعد أحداث ما سمي بثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١، فقد ظلت رؤية الحلف للتهديدات التي تواجهه في الشرق الأوسط على حالها، فيما أثمرت التفاعلات الإقليمية الجديدة عن تحديات جديدة من قبيل كيفية مواجهة احتمال فشل المفاوضات النووية مع إيران وما يفرضه ذلك من تحدي مواجهة إيران نووية في المنطقة، فيما يطرح نجاح المفاوضات مواجهة قدرات إيران الصاروخية وما تمثله من خطر على أمن المنطقة، ما يفرض تنسيقًا بين الحلف وواشنطن.

يضاف إلى ذلك مواجهة انهيار نموذج الدولة الوطنية، وما يرتبط به من عدم استقرار في ظل تصاعد موجة الإرهاب في المنطقة، ما يطرح تساؤلات حول سياسات الناتو الفعلية لمواجهة تلك التحديات، وهنا يجب التأكيد على أن الناتو وإن كان لديه إدراك واضح لطبيعة التهديدات وكيفية مواجهتها، فإنه ليس لديه استراتيجية شاملة محددة المعالم للتعامل معها، فسياسة الحلف مع الشرق الأوسط قائمة على مواجهة حالات فردية، ما يقودنا إلى القول بضعف احتمالات تزايد دور «الناتو» في المنطقة خلال المرحلة المقبلة، فالتركيز الرئيس يظل على مواجهة التهديد الاستراتيجي الروسي لأمن أوروبا.

تلا ذلك فتح باب المناقشة، وقد قدم المشاركون في الحلقة عدة مداخلات قدموا من خلالها عددًا من الاقتراحات والتساؤلات المهمة، وفي هذا الإطار أكد د.«فوزي الرميح»، المستشار القانوني السابق في

القوات المسلحة الليبية، أن الناتو تجاوز حين تدخل في ليبيا حدود الدور المنوط به بموجب قرارات الأمم المتحدة، بشأن حماية المدنيين، حيث قام على تدمير البنية التحتية العسكرية الليبية، ما دفع الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، إلى الاعتراف بكون تدخل الناتو في ليبيا كان خطأً جسيمًا. وشدد الرميح على الحاجة إلى تفعيل دعوتي ملك السعودية، عبدالله بن العزيز، في أواخر العام ٢٠١١، إلى إقامة اتحاد خليجي، والأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب، في ٢٠١٤/٩/٧، بضرورة تفعيل اتفاق الدفاع العربي المشترك.

فيما أشارت «ريهام مقبل»، باحثة في المركز الإقليمي، إلى أن طموح الناتو للتعاون مع منطقة الشرق الأوسط خلال المرحلة المقبلة لا ينسحب إلى دور عسكري موسع، وإنما الاعتماد على تطوير علاقات تعاون مع منظمات المجتمع المدني العربية، حرصًا على تحسين صورتها الذهنية أمام الرأي العام العربي، والتي ساءت بعد التدخل العسكري في ليبيا.

وهو ما شددت عليه «إيمان رجب» في تعقيبها، مشيرة إلى التعاون الأمني القائم بين الدول العربية وحلف الناتو على عدة مستويات أهمها بناء القدرات العسكرية بصورة ثنائية، فالحلف بدءًا من ٢٠١١ انتقل من مرحلة التدخل العسكري الخشن، إلى التدخل الناعم التي استثمر فيها بشكل موسع، ومن ذلك مشاركته في مشروعات مكافحة التطرف تحت مسمى «extremism and radicalism»، وتم من خلالها التعاون مع المراكز البحثية ومؤسسات التوعية الدينية في الدول العربية لطرح أفكار حول تحقيق الأمن المجتمعي في مواجهة الفكر المتطرف، وهذا النوع من الأمن يقع داخل دوائر اهتمام الناتو ليس في الشرق الأوسط وحده وإنما في أوروبا الشرقية والغربية أيضًا، حفاظًا على استقرار المجتمعات.

ومن جانبه أشار د.«أحمد قنديل» في تعقيبه الأخير إلى أهمية التعاون في المجال الأمني مع الناتو في مجالات أمن المعلومات والتدريب العسكري وغيرها من المجالات التي تؤسس لبناء خبرات عربية يعول عليها مستقبلاً في الحفاظ على أمن واستقرار الشرق الوسط ومواجهة التحديات والتهديدات الإقليمية، مع الأخذ في الاعتبار مساعي الولايات المتحدة تخفيض عدد قواتها في المنطقة على خلفية التغييرات في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية منذ ٢٠١١.

وفي نهاية الحلقة النقاشية أكد د. «مصطفى علوي» أهمية المناقشات داخل دوائر صنع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي حول توسيع آليات عمل المجلس ليصبح اتحادًا خليجيًّا أو اتحادًا خليجيًّا عربيًّا بمشاركة عدد من الدول العربية، وإن كان ذلك يفرض ضرورة اكتساب الخبرات من التجارب الناجحة كالاتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي أو حلف شمال الأطلنطي في المجال العسكري، حيث بدأت تلك التجارب بنواة من عدة دول سرعان ما توسعت لتشمل عددًا أكبر مع تطور التجربة، ما يدفع في اتجاه بناء كيان عربي متكامل يقوم على تحقيق أمن واستقرار الشرق الأوسط.

٢٠١٤/١١/١٢

بين أجواء الصراع وشبح الفوضى.. اليمن إلى أين؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بات المشهد اليمني السياسي والأمني بالغ التعقيد في ضوء التطورات التي يشهدها ما بين حصار الحوثيّين لمناطق الدولة ومفاصلها وارتفاع أصوات الانفصال في الجنوب إلى تمدّد التنظيمات المتطرفة في عدد من المحافظات، ووقوف سلطات البلاد عاجزة عن تنفيذ أبسط القرارات.

فأولاً، عقد الحوثيون اجتماعًا مع بعض زعماء قبائل اليمن في صنعاء يوم ٢٠١٤/١٠/٣١ بهدف تشكيل مجلس دائم، يسمى مجلس حكماء اليمن يمتلك سلطة موازية لسلطة الرئيس، ويعمل على تشكيل حكومة يمنية جديدة، وتسيير شؤون الدولة، في حال لم يتم تشكيل الحكومة خلال عشرة أيام، وهو ما واجهه الرئيس «عبدربه منصور هادي» بإعلانه تشكيل حكومة جديدة يوم ٢٠١٤/١١/٧ برئاسة «خالد بحاح» من ٢٤ وزيرًا تضم سياسيين من جماعة الحوثيين ومن جماعة الحراك الجنوبي، وهي الخطوة التي نالت ترحيبًا ودعمًا إقليميًّا ودوليًّا.

وثانيًا، تم اغتيال «محمد عبدالملك المتوكل» الأمين العام لحزب اتحاد القوى الشعبية بالقرب من منزله وسط العاصمة صنعاء يوم ٢٠١٤/١١/٢.

وثالثًا، عاد الرئيس اليمني السابق «علي عبدالله صالح» مجددًا إلى الواجهة من بوابة «العقوبات الدولية»، حيث أصدر مجلس الأمن الدولي قرارًا في ٢٠١٤/١١/٧ بوضع صالح واثنين من قادة الحوثيين «عبدالملك الحوثي» و«عبدالله يحيى الحكيم» في القائمة السوداء لتقويضهم السلام في اليمن، بما يحمله القرار الأممي من منع كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من منح تأشيرات دخول لهؤلاء الثلاثة، وتجميد أموالهم.

وهو القرار الذي دفع عشرات الآلاف من أنصار «صالح» وجماعة الحوثي بدعوة من «صالح» وحزب المؤتمر الشعبي العام وحلفائه إلى الاحتشاد في صنعاء ومدن أخرى رفضًا لـ «التدخلات الأجنبية في الشأن اليمني»، ومطالبةً برحيل الرئيس «هادي» والسفير الأمريكي والمبعوث الأممي إلى اليمن «جمال بن عمر».. وقد رفعت المسيرات صور «صالح» ونجله الأكبر، وأعلام حزب «المؤتمر الشعبي»، ولافتات ترفض التدخل الأجنبي في الشأن اليمني. وشوهد بين المتظاهرين مسلحون يرفعون شعارات الحوثيين وصور زعيمهم، في إشارة إلى التحالف غير المعلن بين «صالح» والحوثيين.

ورابعًا، أقرت اللجنة الدائمة لحزب المؤتمر الشعبي العام في اجتماع استثنائي يوم ٢٠١٤/١١/٨ برئاسة «علي عبدالله صالح»، «إقالة الرئيس «عبدربه منصور هادي» من منصبيه في حزب المؤتمر كنائب لرئيس المؤتمر وأمينه العام، وعين الحزب بدلاً منه شخصيتين جنوبيتين هما الدكتور «أحمد عبيد دغر» نائبًا لرئيس المؤتمر، و«عارف الزوكه» أمينًا عامًا، إضافة إلى تعيين «فائقة السيد» مستشارة الرئيس «هادي» التي استقالت يوم ٢٠١٤/١١/٨ أمينًا عامًا مساعدًا لشؤون المرأة، وسحب وزرائه من الحكومة الجديدة، وإحياء بث قناة «اليمن اليوم» التي يملكها الحزب والتي سبق أن أغلقها الرئيس «هادي» لتحريضها على الانقلاب.

وهو ما سار على نهجه الحوثيون الذين رفضوا الحكومة اليمنية الجديدة، وطالبوا بإعادة تشكيلها لاستبعاد الوزراء الذين يعتبرونهم غير مؤهلين وفاسدين، مشددين على أن التشكيلة الحكومية الجديدة مخالفة لاتفاق السلم والشراكة الوطنية.

هذه التطورات على الساحة اليمنية توضح أن أعراض الانقسام والخلافات والصراعات الداخلية والتربص بالآخر والتلهي بالمشاكل الجانبية صارت صفة ملازمة للقوى الفاعلة في المشهد السياسي اليمني إلى درجة أنه كلما لاحت ملامح الانفراج عاودت هذه القوى ممارسة لعبة التأزيم والصراع وخلط الأوراق من جديد، إما رغبة في الاستحواذ على النصيب الأوفر من مراكز السلطة في الدولة الاتحادية القادمة وإما سعيًّا إلى الانتقام من الخصوم وتصفية الحسابات معهم.

وترجع بعض التحليلات تعقيدات المشهد اليمني وتطوراته الأخيرة إلى سببين رئيسيين، أوّلهما تضارب مصالح الأطراف الداخلية ونفوذها نظرًا لاعتبارات سياسية وقبلية، إلى جانب عوامل خارجية إقليمية تحاول تعزيز نفوذها في هذا البلد ضمن إطار صراع تثبيت النفوذ الحاصل في المنطقة عمومًا.

ولعل ما يُخشى منه حقًّا هو أن تتعثر ولادة اليمن الجديد رغم إعلان تشكيل الحكومة، في ظل معادلة كانت ومازالت عصية على التفكيك والاحتواء، فالحوثيون يصرون على التمدد والتوسع في أكثر من محافظة ضمن رؤية شاملة لإضعاف الدولة وإسقاط هيبتها، فيما تعيث عناصر القاعدة فسادًا ويزدادون توحشًا مع تصعيدهم للهجمات التي تستهدف الحوثيين ومؤسسات الدولة اليمنية رغبة منهم في تحول الصراع إلى النمط الطائفي، وينطبق الحال نفسه على العناصر الانفصالية التي تعمل على توسيع حالة الارتباك انتهازًا لفرصة ضعف الدولة وهشاشتها.

وتذهب بعض الدراسات إلى أنه في حال استمرار انعدام أفق الحل السياسي في البلاد وعدم نجوع أي حلول لتهدئة احتقان الشارع وغضبه في الشمال والجنوب، وإعادة إحياء مؤسسات الدولة وهيكلتها، سيدخل اليمن في نفق المجهول، الأمر الذي سيترك أثرًا كبيرًا على دول الجوار نظرًا للتداعيات التي ستنتج عن ذلك، ولا سيما مع عجز القيادة السياسية والجيش اليمني على حسم الموقف نظرًا لدخول عدد من قياداته في لعبة الأحلاف والولاءات التي تسيطر على الحياة السياسية اليمنية.

الواقع أن اليمن لم يحظ حتى الآن بالعناية المأمولة من أشقائه العرب والخليجيين، إذ إنّ الرعاية الدولية والخليجية للحوار الوطني الأخير الذي انطلق في عام ٢٠١٣ لم تكن كافية لحَثّ الأطراف المتنازعة على تقديم تنازلات بغية إنتاج حلول سياسية، كما أنّ المتابعة من قبل تلك الأطراف لم تَرقِ إلى مستوى الضغط لتقريب وجهات النظر. ولذا كان حراك الحوثيّين في الشمال وتمدده نحو صنعاء أكثر خطورة كونه قد يؤدي إلى محاولات السيطرة على السلطة، الأمر الذي سيضع البلاد أمام حرب أهلية ذات أبعاد قبلية مذهبية. وبالتالي، فإن دول المنطقة لن تكون بمنأى عن نيران تلك الحرب إذا ما وقعت، وخصوصا أن صراع النفوذ على الإمساك بزمام السلطة بين القوى السياسية والقبلية يفتح الأبواب أمام سيناريوهات جد خطيرة.

ويرى بعض الباحثين أن الأزمة الراهنة ستجعل الدولة اليمنية لفترة مقبلة في حالة عدم استقرار، قد تبرز في شكل مطالب جهوية ومناطقية وفئوية وقبلية وعسكرية، وقد تتضمن إعادة تشكيل خريطة القوى السياسية لتبرز قوى جديدة أو ائتلافات، ولكنها ستكون ائتلافات انسيابية مائعة غير مستقرة.

كما يرون أن التطورات اليمنية الراهنة تضع أسباب غياب جامعة الدول العربية موضع تساؤل بعد النتائج التي انتهت إليها تلك التطورات، حيث باتت الجامعة العربية مجرد «شاهد عيان» على تطورات أحداث تقرر مصير دول المنطقة وتخلق فيها أوضاعًا تنتهي ليس فقط لصالح أطراف إقليمية هي في الحالة اليمنية «إيران» بل وتؤكد عجزها عن لعب أي دور في دعم أمن واستقرار وربما سيادة هذه الدول، مكتفية بالوقوف على الهامش في متابعة التطورات اليمنية الجارية، متناسية أن الأزمة اليمنية الراهنة بتعقيداتها تمثل «ضربة» للجامعة العربية التي قصرت في مساعدة اليمن للخروج من محنته، وأيضًا مجلس التعاون الخليجي لم يتابع تنفيذ مبادرته وترك الأمور للمبعوث الدولي «جمال بن عمر» والذي كان فشله ذريعًا.

وما سبق يعني أن اليمن بات على حافة مرحلة جديدة قد تحمل عناوين عديدة أبرزها التقسيم، والتفتيت، والحرب الأهلية والقبلية، والطائفية، وربما الفوضى العارمة على غرار ما حدث ويحدث في ليبيا، وربما سوريا والعراق أيضًا. وهذا الوضع يفرض حتمية محاولة أخرى عربية أو خليجية لمواجهة الأزمة وتداعياتها، وثمة ثلاثة خيارات أساسية متاحة أمام دول مجلس التعاون والجامعة العربية للتعامل معها:

أولها: التدخل السياسي والاقتصادي، ويمثل السبيل الأول لاحتواء الأزمة اليمنية، على أن يتم الاتفاق بين دول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى ولا سيما مصر على استراتيجية سياسية ودبلوماسية للتحرك حيال الأزمة، مع حتمية تنسيق الأدوار ومنع تضاربها.. ويقوم هذا الخيار على استخدام مجلس التعاون أو بعض دوله، ولا سيما السعودية بعض أدوات التدخل ذات الطابع السياسي، ومنها: اللجوء إلى الضغط على أطراف الأزمة بكل وسائل وأدوات الضغط المتاحة، بما يصب في صالح أمن واستقرار اليمن، والدعوة إلى عقد اجتماع عاجل لأطراف الأزمة لتنفيذ المبادرة الخليجية أو الوصول لصيغة توافقية جديدة.

وثانيها: الحشد الدولي وتصعيد الضغوط على «صالح» والحوثيين وحلفائهم، ويقوم هذا الخيار على سعي دول المجلس والدول العربية الأخرى لتكوين موقف دولي رافض لتحركات الرئيس السابق «صالح» ولسيطرة الحوثيين على اليمن، واستهجان التدخل الإيراني في الأزمة، ويقوم هذا الخيار على قيام دول المجلس ومصر بحزمة من التحركات الدولية سواء في المنظمات الدولية (الأمم المتحدة وأجهزتها) والإقليمية (الجامعة العربية)، ومنها: السعي لإصدار حزمة من القرارات العقابية من الأمم المتحدة ومجلس الأمن ضد رافضي حل الأزمة، ووضع آلية دولية لنزع الأسلحة الثقيلة من الأفراد والجماعات وخاصة جماعة الحوثي، وتوظيف دول مجلس التعاون ومصر لعلاقاتها مع الدول الكبرى في النظام الدولي للتضييق على إيران والضغط عليها لوقف تدخلها أو تأييدها للتحرك الحوثي،

والتهديد بتحريك دعاوى قضائية دولية ضد «صالح» ورموز نظامه وقيادات التنظيم الحوثي، وملاحقة عناصرهم، وتجميد ما لديهم من أرصدة بالبنوك الأجنبية، مع تكثيف الضغط الدولي عليهم لوضع حد لمحاولات التلاعب والتهرب من الالتزامات التي نصت عليها المبادرة الخليجية أو ما يفرضه تشكيل الحكومة الجديدة من التزامات بعدم عرقلة الجهود.

وثالثها: التدخل العسكري، ويقوم على استخدام مجلس التعاون ولاسيما السعودية بالإضافة إلى بعض القوى العربية الكبرى كمصر، بعض أدوات التدخل العسكري، ومنها: دعم الحلفاء والحكومة في اليمن بالمعدات والآليات العسكرية والدعم اللوجسيتي، واتخاذ خطوات إجرائية حاسمة تهدف إلى تأمين الحدود مع المنطقة الشرقية مع اليمن وتأهيل إقليم «حضرموت» ليكون في نطاق المظلة الخليجية والسعودية وخاصة بما يمكن من حماية الحدود الجنوبية لتلك الدول، ويضعف الاحتكار الإيراني لمضيق هرمز، وبالتالي توجيه ضربة إلى ما تعتبره إيران ورقة ضغط.

وخلاصة القول: إن تطورات الأحداث اليمنية الأخيرة تؤكد أن اليمن يقف أمام منعطف خطير يهدد وحدته ويضع أمن البلاد ومحيطها أمام خيارات صعبة.. ولعل خيار التدخل السياسي والدبلوماسي في ظل تلك التطورات أضحى البديل الأمثل بما يتضمنه من محدودية التكلفة وسهولة التنفيذ وازدياد فرص نجاحه في ضوء خبرة دول الجوار وخاصة السعودية التاريخية في إدارة الأزمات، ولكن يبقى هذا البديل غير كافٍ في ضوء تصاعد دور الرئيس السابق «صالح» وحلفائه وتزايد السيطرة الحوثية على اليمن مع الدعم الداخلي والخارجي الذي يحصلون عليه بما يحمله ذلك من احتمال عودة الأزمة سريعًا حتى مع إعلان تشكيل الحكومة برئاسة «بحاح» وفرض عقوبات مجلس الأمن على «صالح»، وبالتالي يتطلب التحرك العربي والخليجي تكاملاً في المعالجة والتعامل مع الأزمة، من خلال اتباع أسلوب التدرج في الخيارات تبعًا لمنهج التكلفة والعائد، ويظل خروج اليمن من الأزمة الراهنة كامنًا فقط بحوار داخلي شامل، يضع أسسًا جديدة ومتينة لبناء دولة تضمن مصالح مكوّنات المجتمع بعيدًا عن الأجندات الخارجية.

٢٠١٤/١١/١٣

أسواق النفط المضطربة وتجفيف منابع الإرهاب

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

وسط موجات الإرهاب المتتالية التي تعصف بالمنطقة نتيجة حالة السيولة السياسية والأمنية التي تعيشها بسبب الأوضاع في ليبيا وسوريا وليبيا والعراق واليمن ومصر وتأثيراتها وامتداداتها على جميع دول المنطقة وفي القلب منها دول الخليج العربي، كان لازمًا أن يكون هناك تحرك جماعي لمجابهة هذا التمدد الإرهابي الذي أصبح لا يهدد أمن واستقرار دول المنطقة فحسب وإنما يمس وجودها ذاته.

ولأن المواجهة الأمنية والعسكرية والفكرية ليست كافية وحدها، قامت وزارتا الداخلية والمالية البحرينيتان يوم ٩ نوفمبر ٢٠١٤ بتنظيم مؤتمر دولي تحت عنوان «مكافحة تمويل الإرهاب» بمشاركة خبراء ٢٩ دولة و٧ منظمات إقليمية ودولية، وذلك للفت الأنظار إلى أهمية البعد الاقتصادي في محاربة

الإرهاب، وللتأكيد على أن النجاح في هذا الاتجاه يعد بمثابة نصف الحرب ضد هذا الإرهاب على حد تعبير الشيخ «خالد بن أحمد» وزير الخارجية البحريني.

واستنادًا إلى هذا ركزت فعاليات المؤتمر على التطبيق الفاعل للقرارات الدولية ذات الصلة بمكافحة تمويل الإرهاب، وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتوصيات مجموعة العمل المالي المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز التعاون في هذا المجال سواء على مستوى الدول أو الأجهزة المعنية، وتشجيع بناء القدرات وتبادل الخبرات في الموضوعات المرتبطة بمكافحة تمويل الإرهاب.

وفيما اتفقت اجتماعات المنامة على تحري وملاحقة تمويل الإرهاب على مستوى الجماعات أو الأفراد، بالإضافة إلى التعريف العلني بممولي الإرهاب والمساعدين عليه، وإشراك القطاع الخاص بصورة إيجابية في جهود مكافحة تمويل الإرهاب، وضمان أن تكون خدمات تحويل الأموال أو الأصول مرخصة، وتحت الرقابة، وعرضة للعقوبة في حالة المخالفة، ومكافحة إساءة استغلال أنشطة جمع التبرعات الخيرية، فإن من أهم مصادر التمويل التي غدت متاحة لهذه الجماعات الإرهابية وفي مقدمتها «داعش»، سيطرتها على عدد من الحقول النفطية في كل من العراق وسوريا، وبيعها للنفط في السوق السوداء، ولهذا فإن الدول المشاركة قبلت اقتراح البحرين بعقد اجتماع آخر للخبراء في مكافحة تمويل الإرهاب للوصول إلى اتفاقية تضع أفضل الحلول لوقف تدفق التمويل للجماعات الإرهابية مثل «داعش»، في الوقت الذي يقع فيه على جميع دول العالم التشديد على منع شراء النفط من هذه المنظمات الإرهابية.

وتقدر مبيعات «داعش» النفطية في السوق السوداء بنحو ٣ ملايين دولار يوميًّا، ففي يوليو الماضي قدر أن النفط الذي تسيطر عليه في العراق يوفر لها قرابة مليون دولار يوميًّا، ومع توسيع سيطرتها على مناطق الإنتاج وطرق التهريب ارتفعت هذه القيمة على الأقل بمقدار ٢ مليون دولار، فيما تحاول السيطرة على مصفاة «بيجي» لتعزيز قدراتها المالية للحصول على سيولة ومنتجات نفطية بأسعار رخيصة وشراء أسلحة، وتشير التقارير الصحفية إلى عبور النفط المهرب بشاحنات إلى الأردن عن طريق الأنبار، وإلى إيران عن طريق كردستان، وإلى تركيا عن طريق الموصل، وإلى السوق المحلي في سوريا وإقليم كردستان العراق، كما تشير هذه التقارير إلى عمليات فساد عن طريق غض البصر عن هذه العمليات التهريبية.

وتسعى «داعش» بهذا الأسلوب إلى توفير اكتفاء ذاتي لمشروعها «المثلث السني» في غرب وشمال العراق، وإلى توفير تمويل لعمليات التجنيد التي تقوم بها والعمليات التي تنفذها، ومع أن الكميات التي تتوافر لـ «داعش» من حقول النفط التي تسيطر عليها في كل من سوريا والعراق مازالت محدودة؛ حيث إن معظم النفط العراقي يقع في الجنوب بعيدًا عن سيطرتها، فإنها ساهمت في إحداث فوضى في السوق النفطية، وخاصة مع تواكبها مع حالة تشبع في سوق النفط، وتباطؤ في الطلب عليه وخاصة من آسيا النشطة، ولكن إذا ما امتدت سيطرة «داعش» إلى حقل كركوك فإن إنتاجها النفطي سيرتفع من

٣٠ ألف برميل يوميًّا حاليًّا إلى أكثر من مليون برميل، ويظل الأثر المباشر في الوقت الحالي هو عرقلة الاستثمارات في قطاع النفط العراقي، والتي كانت تستهدف قبل اندلاع الحرب مع هذه المنظمات الإرهابية، وصول الإنتاج العراقي إلى ٩ ملايين برميل يوميًّا بحلول ٢٠٢٠.

وطبقًا للمعهد الملكي للشؤون الدولية «تشاتام هاوس» فإن إجمالي الإنتاج النفطي السوري الواقع تحت سيطرة منظمات معارضة يبلغ نحو ٦٠ ألف برميل يوميًّا، وأن «داعش» يسيطر على ٦٠٪ من هذا النفط، ويقوم بالإنتاج بوسائل بدائية، ولهذا بينما تبلغ إنتاجية حقل «عمر» السوري ٧٥ ألف برميل يوميًّا، فإن «داعش» تنتج منه فقط ٢٠ ألف برميل طبقًا لتقديرات وحدة معلومات الإيكونوميست، ويقوم «داعش» بهذا الإنتاج النفطي لتشغيل محطات توليد كهرباء صغيرة، والبيع لمستهلكين محليين، بما فيهم عملاء للنظام السوري نفسه مقابل ذخيرة مضادة للطائرات، ووسطاء السوق السوداء، الذين يصدرون من حقل «عمر» مباشرة إلى تركيا في شاحنات يمتلكها «داعش»، حيث أوردت تقارير صحفية وجود طوابير شاحنات لنقل النفط ممتدة على نحو ٢ كيلومتر.

وفي الجنوب من حقل كركوك العراقي الضخم، فإن «داعش» استولت على حقلي «أجيل، وحمرين٢»، حيث يمكنها تحميل ما يقرب من ١٠٠ شاحنة يوميًّا، تزود «داعش» بـ١-١,٤ مليون دولار يوميًّا، حيث يقوم السماسرة بشراء هذا النفط وبيعه بأسعار يبلغ متوسطها ٢٦ دولارًا للبرميل.

وهذا الوضع وإن كان له تأثيرات أخرى قد تبدو ظاهريًّا غير مرتبطة بانتشار الإرهاب، إلا أنه بنظرة متفحصة يتضح أثرها على جهود مكافحة الإرهاب؛ حيث أدى إلى جود مافيا في المنطقة محور نشاطها التجارة غير المشروعة في النفط، وتؤدي متحصلاتها إلى تعزيز قدرات المنظمات الإرهابية، وتقوية شوكتها، وخاصة أن الأموال الضخمة تمكن هذه المنظمات من دفع رواتب عالية وتقديم خدمات اجتماعية لسكان المناطق التي تسيطر عليها لاستمالتهم، كما أنه من ناحية أخرى أدى إلى نمو السوق السوداء للنفط، والتي تجري تغذيتها من النفط الذي تسيطر على إنتاجه «داعش» وغيره من التنظيمات الإرهابية، وتلك التي تتم خارج نطاق السلطة المركزية في بغداد من قبل إقليم كردستان، حيث يباع هذا النفط بأسعار من ١٠ – ٣٠ دولارًا للبرميل وفق إفادات وكالات الأنباء العالمية، وهو ما يترك أثره على أسعار النفط العالمية التي تعاني في الأساس ركودًا بسبب تباطؤ النمو الآسيوي، وارتفاع إنتاج النفط والغاز الصخري، والمضاربة، فضلاً عن نشر الفوضى في أسواق النفط، وخسارة البلدان النفطية الإيرادات التي توقعتها حين صاغت موازناتها للعام الحالي..

وتقع تقديرات صندوق النقد الدولي لسعر التعادل، أي الذي تتوازن فيه الإيرادات والنفقات في موازنات الدول النفطية فوق السعر الحالي للعديد منها، حيث تبلغ هذه الأسعار كما هو مبين في الجدول:

ومعنى هذا أن بقاء أسعار النفط الخام على ما هي عليه الآن بهذا الانخفاض يعني أن موازنات كل من الجزائر والبحرين والعراق وليبيا وعمان والسعودية واليمن تصبح في حالة عجز، بينما ينخفض الفائض المتوقع لكل من الكويت وقطر والإمارات، الأمر الذي يعود فيعزز من مقولة وزير الخارجية البحريني في

مؤتمر المنامة «إن تجفيف مصادر تمويل المنظمات الإرهابية يشكل نصف الحرب على هذه المنظمات»، وذلك انطلاقًا من أنه من المعلوم أن النفط يمثل سلعة التصدير الأولى وصاحب النصيب الأكبر في تمويل الموازنات العامة، والمكون الرئيس للناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تقف في مقدمة جبهة الحرب ضد الإرهاب، والذي بات قريبًا جدًّا منها، ولهذا فإن هذا الانخفاض في أسعار النفط قد جاء في الوقت الخطأ تمامًا، حيث ترتفع قيمة فاتورة الحرب على الإرهاب، وقيمة المساعدات التي تقدمها المنظومة الخليجية للدول والشعوب التي تعاني من ويلات هذه الحرب، في الوقت نفسه الذي ترتفع فيه وتيرة الإنفاق الاجتماعي في الداخل، ووتيرة الإنفاق على المشروعات التنموية الكبرى الجاري تنفيذها والتي تعد ضرورية لتحقيق استدامة النمو في البلدان الخليجية.

٢٠١٤/١١/١٥

حلقة نقاشية للمعهد الملكي للدراسات الدولية «شاتام هاوس» في لندن حول: المجتمع المدني في البحرين.. الأفق السياسي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

الاستحقاق الانتخابي البرلماني المزمع عقده في ٢٠١٤/١١/٢٢، يعد الرابع في مملكة البحرين منذ تدشين جلالة الملك مشروعه الإصلاحي بعد تسلمه الأمانة عام ١٩٩٩، أي قبل خمسة عشر عامًا، وهو ما يعكس حسب خبراء ومحللين سياسيين مدى تطور هذا المشروع، الأمر الذي دفع المشهد السياسي في البحرين إلى الصدارة ووضعه على أجندة العديد من مراكز الأبحاث الإقليمية والدولية، في محاولة لاستشراف التغيرات السياسية في المجتمع البحريني، والتي أثمرت عن توسيع نطاق الحريات العامة وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، ناقش المعهد الملكي للدراسات الدولية بلندن «شاتام هاوس» ورقة بحثية صادرة عن برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمعهد تحمل عنوان «المجتمع المدني البحريني.. الأفق السياسي» أعدتها «جين كينمونت»، نائب مدير البرنامج بالتعاون مع «عمر سري»، الباحث بجامعة «تورنتو» بكندا، وتمت مناقشتها بحضور «نيل كويليام»، كبير مستشاري برنامج الشرق الأوسط.

وقد استندت الورقة البحثية إلى صيغة واسعة للمجتمع المدني تبحث في إشراك المواطنين ودفعهم للانخراط في الجمعيات والتنظيمات المختلفة، ليتجه الباحثان في خطوة تالية إلى التركيز على الجمعيات السياسية كأحد مكونات المجتمع المدني، وبخاصة المعارضة، فيما أشارا إلى أن الهدف من وراء الورقة البحثية تعرف الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في إثراء الحياة السياسية البحرينية، وحدود تطور أدائها على المديين القريب والبعيد في ضوء التفاعلات الراهنة على الساحة السياسية البحرينية وبدء العد التنازلي للانتخابات البرلمانية.

وهذا الاهتمام الواسع من قبل المراكز البحثية العالمية بدراسة التجربة البحرينية، نتيجة التطور الديمقراطي السريع الذي شهدته وتشهده المملكة.. هو اهتمام يلقى ترحيبًا وقبولاً من جانب المملكة في إطار حرصها على الاستماع لرأي لخبراء والإفادة من تجارب وخبرات الآخرين في مجالات الإصلاح

السياسي والتنمية وحقوق الإنسان، مع دأبها على اجتذاب الخبرات العلمية والبحثية والتفاعل مع ما تقدمه من توصيات بناءة لخدمة مشروعها الإصلاحي، وليس أدل على ذلك من إعلان جلالة الملك عن تشكيل اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في يونيو ٢٠١١، وقبوله تنفيذ جميع توصياتها الصادرة عنها والبالغة ٢٦ توصية لتطوير العمل الحقوقي في البلاد والتي نفذت بالكامل.

وتأسيسًا على ذلك، يأتي الجهد الذي قدمته الورقة البحثية للمعهد الملكي للدراسات الدولية بما تنطوي عليه من ملاحظات بعضها جدية تهدف إلى تعزيز الجهد الإصلاحي وتطوير العملية السياسية في المملكة، وبعضها الآخر يؤخذ عليها قصور في المعلومات والبيانات ونقص في الحقائق واستقاء التطورات من مصادر غير محايدة، وهو ما يستدعي توضيح بعض النقاط الهامة لاستكمال الصورة حول المشهد السياسي في البحرين وتفاعلاته وصولاً إلى استشراف مستقبل التطور الديمقراطي مع حلول موعد الاستحقاق البرلماني الرابع، ومنها:

أولاً – على مستوى المجتمع المدني: أكدت الورقة أن الأزمة السياسية التي شهدتها البحرين في العام ٢٠١١ كشفت عن مجتمع مدني نشط يلعب دورًا أساسيًّا في طرح الفرص والحلول للمشكلات التي يواجهها الداخل البحريني، وإن كان يعاني بعض الضعف في المرحلة الحالية جراء حالة الاستقطاب التي تعمد بعض فئات المجتمع إلى محاولة ترسيخها.

أما على أرض الواقع فتكشف التجربة البحرينية عن نموذج يحتذى به لدول المنطقة؛ فجذور المجتمع المدني في البحرين تعود إلى العام ١٩١٨، وقد تعزز موقعه مع تبني المملكة رؤية شاملة للإصلاح السياسي والديمقراطي تقوم على تطوير البنية القانونية والسياسية وتوسيع حرية التعبير، ما أسهم في ارتفاع عدد جمعيات المجتمع المدني من ٢٠٢ جمعية في عام ١٩٩٩ إلى ٤٨٩ جمعية مع نهاية عام ٢٠٠٩، ثم إلى أكثر من ٦٥٦ جمعية حاليًّا، إضافة إلى حدوث طفرة نوعية في نشاط المجتمع المدني، تماشيًا مع مناخ الحريات؛ والذي ظهر جليًا في:

– التوسع في عمل الجمعيات النسائية التي تهتم بتمكين المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ ليصل عددها اليوم إلى ٢٧ جمعية أسهمت في رفع المستوى التعليمي والثقافي للمرأة وتأهيلها لتولي المناصب القيادية محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا لتعمل قاضية، إعلامية، سيدة أعمال، وزيرة، نائبة في البرلمان، سفيرة، ورئيسة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ورئيسة لجنة رياضة المرأة باتحاد اللجان العربية، مع التأكيد على حق المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق السياسية والمدنية، وفي هذا الإطار يمارس المجلس الأعلى للمرأة نشاطاته بالتعاون مع لجنة شؤون المرأة بمجلس النواب، لتحقيق المزيد من تمكين المرأة البحرينية سياسيًّا، واقتصاديًّا، واجتماعيًّا.

– الاهتمام بدعم نشاط الجمعيات الشبابية التي تسهم في تحقيق دور ريادي للشباب في جميع المجالات ونشر الوعي السياسي والديني لديهم وتطوير مشاركة القيادات الشبابية في الحياة العامة بالبحرين.

– زيادة عدد ونشاط الجمعيات المعنية بحقوق الإنسان؛ فقد ارتفع عددها من ٢ عام ٢٠٠١ إلى ٧ مع نهاية عام ٢٠١٠ ثم إلى ١١ في نهاية عام ٢٠١٣، وهي تقوم بدور مهم في الدفاع عن قضايا الحقوق والحريات من خلال متابعة تنفيذ القوانين الحقوقية، والإسهام في حل مشكلات المواطنين من خلال مخاطبة الجهة المعنية بالمشكلة لعلاجها، إضافة إلى دور وزارة حقوق الإنسان التي تعمل مع المؤسسات الأهلية المعنية بحقوق الإنسان بهدف إحداث التكامل في الأدوار، بما يساعد على الارتقاء بحقوق الإنسان في المملكة.

– الحرص على تعزيز الحريات الدينية والعقائدية، عملاً بمبدأ المواطنة الذي يرفض تمامًا تقسيم المجتمع على أُسُسٍ واعتبارات دينية، أو طائفية، أو عرقية أو غيرها، وهو ما تجسد في إنشاء اللجنة الوطنية للتسامح والتعايش بين الأديان عام ٢٠٠٩، لتكريس سياسة التسامح الديني، والترخيص للجمعية البحرينية للتسامح والتعايش بين الأديان في سبتمبر ٢٠١٢، بهدف نبذ العنف والكراهية والتطرف والتعصب، وترسيخ ثقافة الحوار بين الأديان والحضارات والثقافات، علاوة على الدعوة للتعايش السلمي بغض النظر عن الانتماء الديني، أو العرقي، أو الفكري.

– الاهتمام بإنشاء الجمعيات السياسية – التي تعد بمثابة أحزاب سياسية – لأول مرة في دول الخليج، حيث شهدت البحرين بداية من العام ٢٠٠١ تدشين العديد من هذه الجمعيات، والتي تطور عددها بشكل لافت، فبعد أن كان عددها (٣) جمعيات في العام ٢٠٠١، وصل إلى (١٤) جمعية في العام ٢٠٠٢، الذي شهد تأسيس (١١) جمعية سياسية جديدة، وتوالى بعد ذلك تدشين الجمعيات السياسية الجديدة؛ ليصل عددها إلى (٢١) جمعية حاليًّا، تضم شتى ألوان الطيف السياسي في المملكة، بالتزامن مع إعادة الحياة البرلمانية وتعزيز الرقابة على العمل الحكومي من خلال السلطة التشريعية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في انتخابات نزيهة برلمانية وبلدية برقابة دولية ومحلية في الأعوام ٢٠٠٢/٢٠٠٦/٢٠١٠، فازت المعارضة في الثانية والثالثة بالأغلبية، ما حمل مؤشرات إيجابية حول ترسيخ الحريات السياسية والممارسة الديمقراطية.

ويرتبط ذلك التطور الذي شهدته منظومة المجتمع المدني في البحرين بوضع المملكة استراتيجية شاملة للعمل المدني استجابة لمتطلبات القرن الحادي والعشرين شملت العمل على استقلالية مؤسسات المجتمع المدني وعدم التدخل في شؤونها، حيث يتم اختيار مجالس إدارات الجمعيات الأهلية دون أي تدخل من قبل الجهات الرسمية المعنية، إضافة إلى استقلالية الجمعيات في تحديد السياسات المنوطة بها دون أي معوقات من جانب الدولة.

ثانيًا – الموقف من المعارضة: خلال استعراض الورقة البحثية التطورات السياسية التي شهدتها البحرين خلال الأعوام الأخيرة، أشارت فقط إلى أن المعارضة لجأت إلى التكتيكات القديمة باللجوء إلى الشارع واستخدام بعض العنف كوسيلة لتحقيق مطالبها، مع عدم تطوير أدائها.

وهنا ينبغي الإشارة إلى نتائج تلك السياسة التي تبنتها المعارضة ونجم عنها طفرة عددية ونوعية في العمليات الإرهابية، حيث تحولت من مجرد عمليات بدائية تعمد إلى استهداف رجال الأمن وحرق

وتدمير الممتلكات العامة والخاصة – على خطورتها – إلى صناعة وتركيب العبوات الناسفة التي راح ضحيتها مجموعة من المواطنين والمقيمين الأبرياء ورجال الشرطة والأمن وتنظيم حملة استهدفت الأجانب المقيمين في البلاد، ومقار الدولة التنفيذية كمقر وزارة الخارجية ومدارس وزارة التربية والتعليم، فضلاً عن بروز أشكال جديدة من التطرف، ما جعلها أكثر خطرًا وأثرًا من الناحيتين الأمنية والاقتصادية؛ حيث وصل عدد تلك الحوادث على سبيل المثال إلى نحو ٣٨٨ حادثًا في ٢٠١٣، ما اضطرت معه الدولة إلى إعادة ترتيب أولويات المخاطر وطريقة معالجتها تبعًا للتطور النوعي الذي طرأ على سلوكيات المعارضة من أجل إعادة الانضباط والهدوء إلى الشارع وفرض الأمن والاستقرار في البلاد، وإفشال خططها الرامية إلى تأزيم الموقف بهدف فتح المجال لتدخلات خارجية في الشأن الداخلي للبلاد.

ثالثًا: قضية الحوار الوطني: أوضح الباحثان القائمان على إعداد الورقة أن فشل الجولات الأربع للحوار يرجع إلى ما أطلقا عليه «الفجوة بين توقعات أطراف الحوار»، إضافة إلى رغبة المعارضة في اعتماد وساطة وضمانات دولية لمطالبها.

رغم حرص جلالة الملك على تكرار الدعوة لحوار يسهم في توسيع قاعدة الإصلاح المستمر منذ ١٩٩٩، انطلاقًا من الإيمان بأن التعبير عن الرأي يجب أن يكون بأسلوب الحوار الوطني، حيث اتجه جلالة الملك إلى تقديم أولى مبادرات الحوار بعد أربعة أيام من أزمة فبراير ٢٠١١ (٢٠١١/٢/١٨)، إذ كلف سمو ولي العهد بفتح حوار مع جميع الأطراف، بما يحقق مصلحة البحرين بكل أطيافها، ويصون مكتسباتها، لكن المعارضة رفضت الحوار واستمرت في الاحتجاج، ورفعت سقف مطالبها الطائفية، لكن ذلك لم يمنع جلالة الملك من أن يدعو مرة أخرى في الأول من يوليو ٢٠١١ إلى حوار التوافق الوطني، والذي وافقت المعارضة على المشاركة فيه، ثم انسحبت منه، بحجة أن نسبة تمثيلها لا تتناسب مع حجمها، غير أن ضعف حجتها وقلة المؤيدين لها نتج عنه استمرار جلسات الحوار، ليتم الخروج بـ(٢٩١) مرئية تشمل كل المجالات السياسية والاقتصادية والحقوقية والاجتماعية ومنها إجراء تعديلات دستورية تعمل على إعادة تنظيم كل من مجلسي الشورى والنواب بما يعطي دورًا أساسيًّا لمجلس النواب المنتخب.

تلا ذلك مبادرة ٢١ يناير ٢٠١٣ لاستكمال حوار التوافق الوطني، ليتكرر السيناريو نفسه الذي اتبعته المعارضة في الحوار السابق، حيث قبلت المشاركة فيه، ثم انسحبت منه في أكتوبر ٢٠١٣ بسبب فرضها شروطًا لا تتفق ومفهوم الحوار ومتطلبات نجاحه رفضت من قبل المشاركين فيه.

واستمرارًا للنهج الإصلاحي عاد جلالة الملك للمرة الرابعة في ١٥ يناير ٢٠١٤ ليدعو إلى استكمال الحوار الوطني، لكن المعارضة عادت إلى نهجها السابق القائم على الاستفزاز وتحدي السلطة فقامت بإصدار تصريحات معادية لا تخدم الحوار، ورفضت المشاركة فيه.

الحقائق السابقة تكشف دقة ما أكده رئيس اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، شريف بسيوني، خلال تصريحات له في نوفمبر ٢٠١١، والتي قال فيها إن رفض المعارضة المشاركة في الجولة

الأولى للحوار الوطني في فبراير ٢٠١١، كان سببًا فيما تكبدته البحرين من خسائر بشرية ومادية وتأزم الأوضاع.

رابعًا– قضية الانتخابات البرلمانية المقبلة: طرحت الورقة مسألة رفض المعارضة المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي تقرر إجراؤها يوم ٢٢ نوفمبر ٢٠١٤، ودعواتها المتكررة لمقاطعتها وعدم التصويت لها.

وهذا يعزز اليقين بحرصها على خلق أجواء متوترة غير مستقرة في محاولة لتشويه مسيرة الإصلاح بدليل أن المملكة بدأت تشهد العديد من أعمال الإرهاب والترويع والتخريب ضد المرشحين لدفعهم إلى الانسحاب من الترشح، وإثناء البحرينيين عن التصويت، فقد تم رصد أكثر من ٣٣ عملاً إرهابيًّا وتخريبيًّا منذ بدء الحملات الانتخابية وحتى ٢٠١٤/١١/٧، وهو ما حد من تبعاته إدراك المواطنين لأهمية العمل ضمن الأطر الدستورية والقانونية للدولة باعتباره الضمانة لأمن المجتمع، وثقتهم الواسعة في الاستعدادات التي أعلنتها الحكومة للانتخابات، وهو ما ظهر جليًا في تجاوز أعداد المرشحين في هذه الانتخابات عدد المرشحين في الانتخابات السابقة، والتي جرت أولاها في أكتوبر ٢٠٠٢، وتنافس فيها نحو ١٧٧ مرشحًا من بينهم ثماني سيدات، وبلغت نسبة المشاركة ٥٣,٧٪، أما الثانية فقد جرت في أكتوبر عام ٢٠٠٦، وتنافس فيها ٢٠٦ مرشحين من بينهم ١٦ مرشحة، وشهدت هذه الانتخابات فوز أول برلمانية منتخبة في تاريخ البحرين، فيما فازت المعارضة بـ١٧ مقعدًا من بين مقاعد البرلمان البالغ عددها ٤٠ مقعدًا، ووصلت نسبة التصويت إلى ٧٣,٦٪، فيما جرت الانتخابات الثالثة في أكتوبر عام ٢٠١٠، وتنافس فيها ١٤٠ مرشحًا من بينهم سبع سيدات وحصل خلالها المستقلون على ١٧ مقعدًا، والمعارضة على ١٨ مقعدًا، ما يشير إلى التطور الإيجابي الذي حظيت به الحياة النيابية البحرينية على مدى تاريخها.

وعلى هذا، يأتي الاستحقاق البرلماني الرابع الذي يخوضه ٤٣٠ مرشحًا في محافظات المملكة الأربع، استكمالاً لمسيرة العمل المؤسسي القانوني والدستوري في البحرين في إطاره النموذجي لتأمين أداء مجلس النواب رسالته التشريعية والرقابية على نحو فعال.

خامسًا: قدمت الورقة البحثية عددًا من التوصيات الهامة التي تركزت على:

– ضرورة اتباع نهج أكثر استدامة في معالجة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للانقسامات داخل المجتمع، مع استمرار المملكة في نهجها الرامي إلى توسيع قاعدة حرية التعبير وأفق العمل السياسي لمنظمات المجتمع المدني وتفعيل دور الشباب في العمل العام للحفاظ على الهوية الوطنية للدولة ككيان قائم على التعايش السلمي بين الطوائف والأديان.

– شددت الورقة على أنه لا يمكن النظر للأزمة السياسية البحرينية بمعزل عن السياق الدولي، في إشارة إلى الأزمات التي تجتاح عددًا من دول الجوار مثل سوريا والعراق واليمن، ما من شأنه أن يدفع نحو تفعيل دور المجتمع الدولي المساند لدور المملكة في مواجهة التوترات الداخلية وتشجيع تسوية سياسية والانفتاح على الحوار الوطني.

– أكد الباحثان انعدام الرؤية الشاملة لدى المعارضة لمستقبل البحرين، واعتمادها نموذجًا قديمًا في العمل السياسي، والذي يقوم على تكتيكات تعطيل الحياة السياسية للضغط على السلطة للقبول بأجندتها، ما أحدث خللاً واضحًا في مواقف المجتمع المدني نتيجة لعدم قبول المعارضة السير وفق قواعد اللعبة السياسية.

وتأسيسًا على ما سبق، واضح أن هناك تراجعًا ملموسًا في مصداقية قوى المعارضة، الأمر الذي يجعل لزامًا عليها مراجعة أجندتها غير الوطنية الناتجة عن استغلالها من قبل بعض القوى الخارجية ذات المطامع الخاصة، مما يستوجب عودتها إلى الاضطلاع بالدور المنوط بها كأحد مكونات العملية السياسية والانخراط ضمن مؤسسات الدولة الدستورية باعتبارها القنوات الشرعية للعمل السياسي والإصلاحي.

٢٠١٤/١١/١٨

التشغيل ومكافحة الإرهاب.. علاقة تبادلية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

فيما عدت اجتماعات المنامة لمكافحة تمويل الإرهاب في التاسع من نوفمبر ٢٠١٤ أن تجفيف المنابع التمويلية للإرهاب هو نصف الحرب ضد هذا الخطر، وأوصت بعدد من الإجراءات التي تسهم في تحقيق هذا التجفيف، فإنه يتوازى مع هذه الإجراءات، إجراءات أخرى لا تقل أهمية عنها، وهي تلك التي تستهدف قدرات المنظمات الإرهابية على تجنيد الشباب في صفوفها.

فمن المعلوم أن المستودع الأكبر الذي تلجأ إليه هذه المنظمات في تجنيد الشباب هو البطالة، وكثيرًا ما نبهت الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تناولت ظاهرة البطالة في البلدان العربية، إلى أن هذه الظاهرة تعد قنبلة موقوتة، وعندما تنفجر فإنها ستأخذ في طريقها الأخضر واليابس، وأيضًا نبهت الدراسات النفسية التي تعرضت لشخصية المتعطل إلى أنه يصل إلى حالة من الإحباط الشديد تجعله ناقمًا على المجتمع الذي نشأ فيه، والذي لم يوفر له فرصة عمل بعد السنوات الطويلة التي قضاها في الدراسة، ويصبح جاهزًا للانضواء تحت ألوية الاتجاهات التكفيرية، وبعد فترة قليلة من عمليات التدريب وغسل المخ يصبح آلة تدمير وتخريب جهنمية شديدة الخطورة.

هكذا وجدنا عشرات الآلاف من الشباب من بلدان عربية عديدة، غالبيتهم القصوى من المتعطلين عن العمل يغادرون بلدانهم من خلال سماسرة هذه المنظمات، ويلتحقون بها لقاء حفنة من الدولارات ومسكن وزوجة، ضاربين بعرض الحائط حقيقة أنهم بذلك يخونون أوطانهم ويخربونها بأيديهم، وحسنًا فعلت مملكة البحرين حين استحدثت نظام التأمين ضد التعطل، الذي يدفع للمتعطل حدًّا أدنى من الدخل يعينه على مطالب الحياة الضرورية إلى حين تمكنه من الحصول على فرصة عمل، وهي بهذا تسد باب الإحباط والنقمة على المجتمع من قبل المتعطلين.

وإذا كانت أحداث ما يسمى الربيع العربي التي انطلقت شرارتها من تونس في آخر عام ٢٠١٠ قد جاءت نتيجة حالة الإحباط هذه لتسري بعد ذلك في البلدان العربية التي تسودها هذه الحالة، فإنه مع حالة الفراغ السياسي القائمة في هذه البلدان نشأت بيئة الفوضى التي استثمرتها العديد من الجماعات

التي تدعي كل واحدة منها أنها تمثل صحيح الإسلام، واستفادت هذه الجماعات من ضعف الوعي الثقافي والديني وسقوط الأجهزة الأمنية وضعف السيطرة على المنافذ والحدود ونشاط أجهزة المخابرات الأجنبية في الحصول على الأموال والأسلحة، ومارست أنشطة المافيا والجريمة المنظمة داخل الدول التي تعمل فيها، وعمدت إلى إفشال هذه الدول حتى تقيم على أنقاضها مشروعها المزعوم.

وهكذا تحول العالم العربي إلى ساحة ممتدة للأنشطة الإرهابية، ولم يعد الأمر قاصرًا على تنظيم «القاعدة» الذي كانت محاربته هي العنوان الرئيس للحرب العالمية على الإرهاب في العقد الأول من الألفية، وأصبحت محاربة منظمات أخرى كداعش وجبهة النصرة هي العنوان الرئيس للحرب العالمية على الإرهاب إضافة إلى تنظيم «القاعدة» في العقد الثاني من الألفية.

وعلى مدى ثلاث سنوات منذ اندلاع أحداث الربيع العربي، أحدثت هذه المنظمات من الدمار في سوريا وليبيا ما لم تحدثه سنوات الاحتلال الفرنسي الطويلة لسوريا والإيطالي لليبيا، وبينما أصبح نصف سوريا خارج سيطرة الحكومة المركزية، فإن ليبيا تحولت إلى مناطق متناحرة أصبح من الصعب لملمة شتاتها مرة أخرى تحت سلطة مركزية واحدة، كما أصبحت أجزاء كبيرة من العراق معطلة النمو بعد وقوعها تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، ووقع اليمن في يد الحوثيين ما ينذر بانقسامه إلى ثلاث دويلات على الأقل، ولم تكن بلدان الجوار العربية بعيدة عن التأثر بهذه الأحوال، فقد أصبح نحو ٦ ملايين سوري في حالة نزوح وهجرة إلى هذه البلدان ضعيفة الاقتصاد أصلاً، وأصبح ما كان ينبغي توجيهه من موارد للاستثمار وتوفير فرص عمل موجهًا لتعزيز القدرات الأمنية وتقدم الخدمات الإعاشية لهؤلاء المهجرين.

إذن من الواضح أن العلاقة بين الإرهاب ونقص التشغيل هي علاقة تبادلية، فالبطالة تخلق مستودعًا تقوم المنظمات الإرهابية بالتجنيد منه، ونشاط المنظمات الإرهابية يقضي على قدرات التشغيل، وقد كان هناك إدراك من جانب صانع القرار في البلدان العربية لهذه العلاقة، عبرت عنه قمة الكويت الاقتصادية العربية ٢٠٠٩، حيث تم إطلاق مبادرة إنشاء صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة برأس مال ملياري دولار، واعتماد الفترة من ٢٠١٠– ٢٠٢٠ عقدًا عربيًّا للتشغيل يتم في نهايته تخفيض البطالة في العالم العربي إلى النصف، ودعت هذه القمة الحكومات العربية إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتيسير تنقل الأيدي العاملة بين البلدان العربية، ورغم توفير ٦٥٪ من مبلغ صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة قبل انعقاد قمة شرق الشيخ الاقتصادية العربية في يناير ٢٠١١، فإن تسارع الأحداث منذ انطلاق الربيع العربي قد عطل تفعيل إجراءات هذا العقد، وعلت بنود الأجندة الأمنية لمواجهة الإرهاب على حساب استفحال ظاهرة نقص التشغيل، ما أدى إلى استفحال البطالة، والتي بلغت في مصر مثلاً إلى أكثر من ١٣,٣٪ في عام ٢٠١٤، بعد أن كانت تدور حول ٩,٥٪ في سنوات ما قبل أحداث يناير ٢٠١١، ولهذا كان إطلاق تنفيذ مشروع ازدواجية مجرى قناة السويس وتعميقه للتعامل المباشر مع هذه الظاهرة ووقف استفحالها.

ويعزى انخفاض قدرات البلدان العربية التي يرتفع فيها معدل البطالة على توفير فرص العمل، إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وما يترتب عليه من انخفاض القدرة على الادخار والاستثمار، بل إن بلدانًا عربية كسوريا وليبيا واليمن وتونس ومصر حققت معدلات نمو سالبة أو ضعيفة (سوريا – ٢,٣٪ في ٢٠١١ و–١٥٪ في ٢٠١٢، واليمن – ٢٠,٥٪ في ٢٠١١ و٠,١٪ في ٢٠١٢، ومصر ١,٨٪ في ٢٠١١، و٢,٢٪ في ٢٠١٢ و٢٪ في ٢٠١٣، وليبيا ٢,٦١٪ في ٢٠١١ وتونس ١,٩٪ في ٢٠١١) كما حول الإرهاب هذه البلدان إلى بيئة غير جاذبة للاستثمار، ففي مصر انخفض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ١١,٦ مليار دولار في ٢٠٠٧ إلى ٤٨٣ مليون دولار في ٢٠١١ و٢,٨ مليار دولار في ٢٠١٢، وفي اليمن انخفض تدفق هذه الاستثمارات من ٩١٧ مليون دولار في ٢٠٠٧ إلى ٣٤٩ مليون دولار في ٢٠١١، وبالطبع توقف تدفق هذه الاستثمارات إلى سوريا، ومعظم هذه الاستثمارات متوجه إلى القطاع النفطي ضعيف التشغيل، وقد كان المتأثر الأكبر بحوادث الإرهاب هو القطاعات الأكثر قدرة على التشغيل واستيعاب فائض العمالة، وهي المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي وجدت صعوبات بالغة في الحصول على مستلزمات الإنتاج ونقل منتجاتها والأسواق التي تبيع فيها هذه المنتجات.

كما تأثر نشاطها بسبب كثرة انقطاعات التيار الكهربائي وكثرة تغيب العاملين فيها نتيجة صعوبة انتقالهم بسبب نشاط الجماعات الإرهابية، وبدلاً من أن تكون هذه المشروعات مستوعبة للعمالة أصبحت طاردة لها، وفي هذا المناخ يفضل أصحاب الأموال عدم استثمار أموالهم في مشروعات يقيمونها وتستوعب عمالة، وهم إما يتركونها إيداعات في مصارف تدر عليهم فوائد وإما يتجهون لاستثمارها خارج بلادهم إذا ما أتيحت فرص استثمار آمنة، وفي ظل إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار يقع على الحكومات تعويض هذا الإحجام بزيادة الاستثمار العام، وهي السمة المميزة في ميزانيات الحكومات الخليجية، حيث اتجهت إلى التوسع في مشروعات البنية التحتية الضخمة والإنفاق الاجتماعي، ولكن فرص العمل التي ولدتها هذه الأنشطة يذهب معظمها إلى أصحاب الجنسيات غير العربية، ما يعود فيفاقم أزمة التشغيل في البلدان العربية ويعزز وضعها كبيئة مفرخة للنشاط الإرهابي.

وقد قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع جامعة الدول العربية في ٢٠٠٩ حين تصدى لدراسة تحديات التنمية في الدول العربية.

إن هذه الدول مجتمعة في حاجة إلى خلق ٣٣ مليون وظيفة جديدة في عام ٢٠١٥، على أساس ثبات معدل البطالة عند مستواه في ٢٠٠٥ البالغ نحو ١٣٪ ومعدل نمو فرص العمل في حدود ٣,٢٪، وهو تحد يقتضي من البلدان العربية اتباع السياسات الاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى خلق هذه الفرص، وفي مقدمتها الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، والاتجاه للأنشطة كثيفة الاستخدام للعمالة، ووضع سلم أولويات للتشغيل يعطي العمالة الوطنية الأسبقية الأولى والعربية الأسبقية الثانية، وتعزيز التعاون والتكامل العربي في مشروعات مشتركة تخلق فرص عمل، وفي مقدمتها المشروعات التي سبق دراستها وثبتت جدواها كمشروع الجسر العربي الرابط بين السعودية ومصر، ومشروعات النقل البحري، والصيد في أعالي البحار ومشروعات الإنتاج الزراعي، والمشروعات التعدينية، وصناعة

الأجهزة والمعدات الكهربائية والإلكترونية، والصناعات النسيجية، والمنتجات الجلدية، والصناعات الغذائية، وتدريب وتأهيل القوى البشرية بمستوى عالمي، وإصلاح أسواق العمل، والاستفادة من التجربة البحرينية في ريادة الأعمال والتأمين ضد التعطل، آخذًا في الاعتبار أن معدلات البطالة السائدة في البلدان العربية والتي تزيد على ١٥٪ هي من أعلى المعدلات العالمية؛ حيث يبلغ معدل بطالة البالغين عالميًّا ٤,٣٪، كما أن هذا المعدل يرتفع وخصوصا بين الشباب من عمر ١٥ – ٢٤ سنة إلى نحو ٢٥٪ عربيًّا في مقابل متوسط عالمي ١٤٪، وأن هناك علاقة طردية بين نمو البطالة ونمو الإرهاب أكدها ما يحدث حاليًّا في عدة بلدان عربية، وأن الطريق لمحاربة الإرهاب وإحداث نتائج إيجابية سريعة يمر أساسًا من خلال تجفيف منابعه سواء كانت تمويلاً أم بشرًا.

٢٠١٤/١١/٢٨

اجتماع «الرياض».. ضرورة المصالحة والبناء عليها

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

جاء اجتماع قادة دول مجلس التعاون بالرياض يوم ٢٠١٤/١١/١٦، والذي يمكن أن نسميه قمة رأب الصدع، قبل موعد القمة الخليجية الدورية في الدوحة في ديسمبر، تتويجاً للجهود الدؤوبة التي بذلها أمير الكويت مع الأطراف المعنية بملف المصالحة الخليجية، وتوصل خلالها إلى تفاهمات جديدة تقوم على اتخاذ خطوات تنفيذية فيما يتعلق ببنود اتفاق الرياض، والذي أبرم في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٣، ويقضي بالالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر.

وهذه التفاهمات تضمن الإشارة إليها البيان الختامي للاجتماع، والذي أقر بالتوصل إلى ما يسمى «اتفاق الرياض التكميلي»، والذي تعهدت فيه قطر وفق مصدر خليجي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو بمجلس التعاون، وعدم مساعدة جماعة الإخوان المسلمين، أو منح أعضائها منبرًا إعلاميًّا، وعدم استضافة قيادات تلك الجماعة والتي تعتبرها كل من الرياض والإمارات جماعة إرهابية، فضلاً عن عدم دعم أو إيواء أي من المعارضين لدول مجلس التعاون، ووقف الحملات الإعلامية المعادية ومنع قناة الجزيرة من الإساءة لأي دولة خليجية، وبذل الجهود لتعزيز التعاون الخليجي.

وبناء عليه بحسب البيان، قررت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين عودة سفرائها إلى قطر، والتأكيد على أن القمة الخليجية المقبلة ستعقد بالدوحة في ديسمبر ٢٠١٤.

وهو ما رحبت به الخارجية القطرية في اليوم التالي، مؤكدة حرص بلادها على تعزيز التعاون الخليجي، كما أعلن وزير الداخلية البحريني يوم ٢٠١٤/١١/١٨ أن قطر أوقفت عملية تجنيس مواطنين بحرينيين، وأنه تم اتخاذ الإجراءات التنظيمية والمنفذة لهذا الموضوع ارتكازًا على الاحترام المتبادل لقوانين البلدين، بما يخدم المصلحة العامة وتماسك دول مجلس التعاون.

وبعيدًا عن ردود الفعل الإيجابية على البيان الختامي، فإن أولى الدلالات التي حملها هذا البيان هي أنه أغلق الباب أمام الخلافات السياسية بين دول مجلس التعاون، في رد عملي على أنظمة إقليمية سعت بكل طاقاتها لزعزعة أمن الخليج، وفي الوقت نفسه عبر عن إدراك قادة دول مجلس التعاون بما فيها قطر أن بقاء المنظومة الجامعة للدول الخليجية الست تفوق أهمية أي اعتبارات أخرى، وأنه إذا كان مجلس التعاون الخليجي قد قام في مستهل الثمانينيات من القرن الماضي لتعظيم قدرات أعضائه على مواجهة تحديات لا يستطيع كل منهم بمفرده على مواجهتها، فإن التحديات الآنية والمستقبلية باتت أكبر من تلك التحديات التي كانت قائمة حين بدأ المجلس نشاطه، وتقتضي مستوى من التعاون غير مسبوق على كل المستويات الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية.

فدول المجلس أصبحت طرفًا أساسيًّا في الحرب العالمية والإقليمية ضد الإرهاب الذي بات قريبًا جدًّا منها، سواء في الشمال.. في سوريا والعراق، حيث اقتطع تنظيم «داعش» مساحات واسعة في هذين البلدين، وحيث قام بتجنيد عشرات الآلاف من الشباب من دول الإقليم وخارجه وتوفير الأسلحة والأموال والحاضنة السكانية لهم.. أو في الجنوب، إذ تمكن الحوثيون من اليمن والتي كانت مرشحة بقوة لعضوية مجلس التعاون.. أو من الغرب، فقد أعلنت مناطق في ليبيا إمارات «داعشية»، وحيث أعلن تنظيم أنصار بيت المقدس الإرهابي في مصر مبايعته لـ«داعش».

وكذلك أيضًا تواجه دول المجلس تحدي نمو النزعات الطائفية وانتقال عدواها إلى كل البلدان العربية بما فيها المنظومة الخليجية، وهو تحد استمد قوة دفعه من السياسات التي اتبعها الاحتلال الأمريكي للعراق وحكومة «نور المالكي» بعد ذلك، ولعب الاحتلال على وتر التباينات الطائفية والمذهبية والقومية والعرقية، ثم تمدد هذا الاتجاه في الأزمة السورية، وفي الأزمة الليبية أخذ شكل التناقضات القبلية والمناطقية، وفي الأزمة اليمنية أخذ شكل التناقضات المذهبية والقبلية والمناطقية أيضًا، وفي الأزمة المصرية أخذ شكل التباينات السياسية بين الاتجاهين العلماني والديني.

وفضلاً عن هذه التحديات تأتي التفاهمات الأمريكية الإيرانية حول البرنامج النووي لطهران والتي تتم بعيدًا عن مشاركة المنظومة الخليجية، وتقتضي سياسات مغايرة عن تلك التي انتهجت في الماضي، ويتم هذا كله في وقت تراجعت فيه أسعار النفط الذي يمثل عماد الاقتصاد الخليجي إلى أقل مستوياتها منذ ٥ سنوات مهددة إيرادات الدول الخليجية كلها بالتراجع، بل وإمكان حدوث عجز في موازنات كثير من الأعضاء.

ومواجهة هذه المخاطر لا تتم فقط من خلال العمل الأمني والعسكري، وإنما من خلال وضع استراتيجية جديدة في تعامل المنظومة الخليجية مع التحديات التي تواجهها تعالج الأزمة ولا تكتفي بإداراتها.. استراتيجية توسع من دائرة التعاون بين المنظومة الخليجية وشقيقاتها من الدول العربية، بما يمثل نواة لإعادة بناء منظومة العمل العربي المشترك، وهو ما مهد له اجتماع «الرياض» الذي أتاح الفرصة لوجود وساطة خليجية لتنقية الأجواء بين القاهرة والدوحة.

وهو ما تجسد في دعوة الملك «عبدالله بن عبدالعزيز» مصر بعد ثلاثة أيام من قمة الرياض، أي يوم ٢٠١٤/١١/١٩، إلى دعم اتفاق الرياض مع قطر تعزيزًا لجهود العمل العربي المشترك والتطلع إلى بدء مرحلة جديدة من الإجماع والتوافق لمصلحة الشعوب العربية، والتنويه إلى ضرورة أن يلعب قادة الرأي والفكر ووسائل الإعلام دورًا في تحقيق هذا الهدف، في إشارة إلى ما عانته الدول العربية في الفترة السابقة من فوضى عارمة قامت على أساس سوء استخدام الحرية الإعلامية والحق في التعبير فأشعلت فتيل التوتر بين الدول العربية وبعضها البعض من خلال رسائل تصطنع اتجاهات تفرق ولا توحد، تشتت ولا تجمع.

الأمر الذي قابلته القاهرة ببيان رئاسي في نفس يوم الدعوة أكدت فيه تثمينها لمبادرة الملك «عبدالله» وإعلان الرئيس «عبدالفتاح السيسي» تجاوبه معها، مشترطة وقف الحملات التحريضية ضد الدولة المصرية عبر وسائل الإعلام القطرية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، في حين تعهدت الدوحة بوقف الحملات الإعلامية تجاه مصر، وطالبت بإعطائها مهلة شهر لتنفيذ ذلك، وهو مؤشر إلى جانب مؤشرات سابقة تدل على استعداد البلدين لتنقية الأجواء مع بعضهما البعض، حيث التقى أمير قطر الرئيس المصري «عبدالفتاح السيسي» في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما اتخذت قطر موقفًا إيجابيًّا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أثناء عرض تقرير مصر أمام هذا المجلس، وكذلك جاء لقاء وزير الخارجية المصري «سامح شكري» مع نظيره السعودي في باريس في أعقاب قمة الرياض في هذا الإطار، وذلك انطلاقًا من أن مصلحة المنظومة الخليجية تتمثل في مصر قوية متعافية قادرة على استعادة دورها الإقليمي، باعتبار أن الأمن الخليجي جزء لا يتجزأ من أمن مصر القومي.

وهكذا، جاء اتفاق «الرياض التكميلي» الذي تم التوصل إليه بجهود مخلصة قادها خادم الحرمين الشريفين وأمير الكويت ليصب ليس فقط في صالح وحدة دول المجلس ومصالحها ومستقبل شعوبها، وإنما أيضًا الدول العربية، وهو ما يجعل هذه المنظومة قادرة على قيادة العمل العربي المشترك والمحافظة عليه.

ونتمنى أن يكون هذا الاتفاق إيذانًا بفتح صفحة جديدة تكون مرتكزًا قويًّا لدعم مسيرة العمل الخليجي المشترك، وإعادة الأمور إلى نصابها للتمهيد لاتخاذ قرارات خليجية صعبة في قمة الدوحة في ديسمبر ٢٠١٤، فالعمل الخليجي الذي بدأ مشواره في ١٩٨١ بانتظار قرارات لا تحتمل التأجيل، وعلى رأسها تفعيل الاتفاقيات الأمنية بين دول المجلس، والإسراع بخطى التكامل الاقتصادي، والانتقال من مرحلة التعاون إلى الاتحاد، وتطوير الجهود المشتركة في مواجهة تنظيم «داعش» وغيره من المنظمات الإرهابية في ضوء النتائج التي حققتها عمليات القصف الجوي، وما أثير عن استعداد الإدارة الأمريكية لتعزيز مشاركتها في العمليات البرية في العراق، والتعامل مع تطورات الحالة اليمنية بعد تمكن الحوثيين من السيطرة على مناطق ومؤسسات عديدة، ووقوف اليمن على حافة الحرب الأهلية، وتمدد النفوذ الإيراني على حساب هذه الحالة والأوضاع في كل من سوريا والعراق ولبنان.

وأخيرًا، نقول إن الوقت وقت تنقية أجواء، وعدم إعطاء الخصوم فرصة يتسللون منها، وإذا كان هناك تباين في بعض المواقف، فهو من الأمور المعتادة في العلاقات بين أعضاء منظمة صار لها من العمر ٣٤ عامًا، والمهم في المنظور التعاوني إدارة هذه الاختلافات وتوظيفها بما يخدم استراتيجية المنظمة وأهدافها سواء تلك القريبة أو البعيدة، وهو أمر متفق عليه بشكل جماعي على المستوى الخليجي.

٢٠١٤/١٢/٦

اجتماع وزراء الخارجية العرب وجدوى تدويل القضية الفلسطينية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شهدت الجامعة العربية يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠١٤ دورة غير عادية لوزراء الخارجية العرب تم فيها إقرار خطة لتحرك عربي جماعي نحو مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بهدف إصدار قرار يحدد جدولاً زمنيًّا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عند حدود ١٩٦٧، مع تكليف وفد وزاري عربي برئاسة الكويت وعضوية كل من موريتانيا والأردن وفلسطين والأمين العام للجامعة العربية، لإجراء ما يلزم من اتصالات وزيارات ولحشد الدعم الدولي لمشروع القرار العربي أمام مجلس الأمن.

وهذا القرار الخاص باللجوء إلى مجلس الأمن نبع من قناعة مفادها –كما أشار الرئيس «محمود عباس»– أن حل الدولتين لن يتحقق من دون تدخل خارجي، وأن سياسة «الانتظار والتريث» لم تعد مجدية، في اعتراف ضمني منه بفشل حل المفاوضات الذي تبناه منذ أن تولى السلطة، وأن استمرار التفاوض مع إسرائيل هو «مضيعة للوقت» وأنه يمنحها الفرصة لأن تأتي على كامل الأراضي الفلسطينية..

وهي حقيقة تؤكدها السياسات الإسرائيلية على أرض الواقع السابقة والحالية، فرغم أن العالم تخلص من نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا والذي فرق بين المواطنين على أساس العرق، جاءت إسرائيل لتعيده هذه المرة ولكن على أساس الدين، بإقرار حكومتها مشروع قانون القومية، والذي اعتبرت بموجبه «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي»، وهو ما يعني في أحد جوانبه الأساسية أنه تمهيد لعملية تهجير قسري قد يشهدها العالم بحق فلسطينيي ٤٨ والذين يبلغ عددهم أكثر من مليون ونصف المليون مواطن سيكونون بموجب هذا القانون غير مرحب بهم على الأراضي الإسرائيلية، كما يعد بمثابة إلغاء لحق العودة الذي نصت عليه القرارات الدولية، وبالتالي فإن القرار في مجمله إعلان رسمي عن «وفاة حل الدولتين».

وأيضًا، فإن الاعتداءات المتواصلة على المسجد الأقصى وفرض قيود على المصلين أو منعهم، فضلاً عن حرق العديد من المساجد في الضفة، ومنع رفع الآذان في الحرم الإبراهيمي الشريف بمدينة الخليل، قد يدفع إلى نشوب حرب دينية في المنطقة يكتوي بنارها الجميع عربًا ويهودًا، ولن يسلم منها القريب ولا البعيد.. وهذه الشواهد تدل على أن التفاوض مع دولة لا تحترم أو تلتزم بالاتفاقات أو التعهدات، وتمتلك هذا القدر من العنصرية والكراهية لكل ما هو غير يهودي لا جدوى منه.. ولهذا فإن التحرك نحو المجتمع الدولي لإيجاد حل لهذا الصراع الذي مازال مستمرًا منذ ٦٦ عامًا أصبح ضرورة.

ورغم أن الكل يعلم قوة الفعل الإسرائيلي على أرض الواقع، ويعلم أيضًا أن التحرك العربي المرتقب سيلاقي رفضًا من الولايات المتحدة إذا عرض الموضوع على مجلس الأمن؛ حيث ستستخدم حق الفيتو، ناهيك عن أن تركيبة مجلس الأمن الحالية لا تدعم أغلبيتها الموقف الفلسطيني، وهو ما يشير إلى احتمال حصول المشروع على ٦ أصوات فقط، أو أنه من الأساس يمكن ألا يكتمل النصاب القانوني للتصويت.

رغم ذلك، فإن ثمة اقتراح بتأجيل عرض المشروع حتى يناير المقبل، انتظارًا لاحتمالات تغيير تلك التركيبة ودخول أعضاء مناصرين للقضية الفلسطينية مثل ماليزيا وأنجولا وفنزويلا وإسبانيا، مما يفتح المجال أمام توسيع دائرة التأييد للمشروع والتي قد تصل إلى ٩ أصوات، وهو ما صرح به سفراء الجامعة العربية والأردن وفلسطين في تركيا يوم ٢٠١٤/١٢/٢ من أن جهودًا عربية مكثفة تبذل من أجل تأمين ٩ أصوات في مجلس الأمن للتصويت على المشروع، وهو ما إن تحقق، فسيجعل استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو محرجًا لها، ولهذا تحاول فرنسا وبريطانيا وألمانيا حفظ ماء وجه واشنطن القبيح بالتقدم بمشروع مواز لمجلس الأمن لوأد المشروع العربي.

وبما أنه من المتوقع ألا يحقق التحرك العربي أهدافه، فإنه يتعين اللجوء إلى خطوات أخرى مؤلمة لإسرائيل، وأولها: وقف التنسيق الأمني معها والذي ما كان يجب أن يكون من الأساس، وثانيها: الانضمام إلى عضوية المنظمات الدولية في الحال، ومنها المحكمة الجنائية الدولية، والتقدم فورًا بطلب محاكمة قادة إسرائيل على جرائمهم بحق الشعب الفلسطيني والتي وثقتها العديد من منظمات حقوق الإنسان الدولية، وثالثها: تستقيل السلطة وليكون التحرك العربي للحل على أساس دولة واحدة ثنائية القومية.

والحقيقة تقول إن تنفيذ هذه السيناريوهات قد يدفع إسرائيل للعودة إلى التفاوض، وهنا يجب أن يكون التفاوض على أساس الحصول على التزام دولي موقع وموثق بانسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ في مدة زمنية محددة لا تزيد عن السنتين.

وفي الأخير، يمكن القول إنه بالرغم من الاحتمالات المطروحة للتعامل مع مسألة المشروع العربي، فإن على العرب في تحركهم لتحقيق هدفهم الاعتماد على سياسة «السيناريوهات والسيناريوهات البديلة» لمجابهة أي مخطط إسرائيلي محتمل لإفشال تحركاتهم.

٢٠١٤/١٢/٧

دول مجلس التعاون الخليجي في تقرير الخارجية الأمريكية للحريات الدينية لعام ٢٠١٤

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

دائمًا ما يصاحب تقرير الحريات الدينية الذي يصدر سنويًّا عن وزارة الخارجية الأمريكية جدلاً واسعًا حول عدة قضايا، من أهمها أحقية الولايات المتحدة ومؤسساتها في تقييم سياسات ومواقف الدول، والمعايير المستخدمة في التقرير ومنهجيته والضوابط التي احتكمَ إليها في النظر إلى الحريات الدينية في دول العالم المختلفة.

الإجابة عن التساؤلات السابقة تقتضي أولاً التعرف على منهجية التقرير في إصداره لتقييماته، وأخذ ـ ثانيًا ـ وضع دول مجلس التعاون فيه كدراسة حالة، لنخلص في النهاية إلى استراتيجية لمواجهة ما قد يترتب على هذا التقرير من تأثيرات على صورة دول المجلس.

بقراءة تحليلية له يتضح أن التقرير يعمد إلى رصد وتوثيق مدى احترام الحكومات للحريات الدينية، والقيود التي تفرضها عليها، والتطورات الإيجابية بهذا الشأن، واحترام المجتمع للحرية الدينية، إضافة إلى سياسة الإدارة الأمريكية حيال مسألة الحريات الدينية، وذلك من خلال عدة معايير تعتمد بشكل أساسي على القيم الأمريكية، وقيم المجتمعات الغربية عمومًا، وتتجاهل المعايير الإسلامية للحريات الدينية، حيث يرصد التقرير ما اعتبره انتهاكات وقعت من قبل الدول ومؤسساتها خلال عام ٢٠١٣، وذلك في إطار:

– قيام بعض أنظمة الحكم بالتضييق على بعض الأقليات الدينية، أو غض الطرف عن ترويع وانتهاك فئات المجتمع ضدها.

– فشل الدولة في منع الهجمات أو المضايقات أو ارتكاب أعمال أخرى مؤذية ضد أفراد أو مجموعات دينية معينة.

– قيام الدولة بممارسة التمييز ضد جماعات دينية معينة من خلال إصدار قوانين تمييزية، أو اتخاذ خطوات ملموسة تؤيد أديان الغالبية، والتمييز في تطبيق القوانين، ما يؤدي ذلك إلى تحيز مؤسساتي ضد الأقليات الدينية، وخلق بيئة متساهلة عن انتهاكات حقوق الإنسان الأوسع.

واستنادًا إلى هذه المعايير جاء تقرير عام ٢٠١٤ والذي يغطي أوضاع الحريات الدينية في العالم خلال عام ٢٠١٣ بشكل لا يختلف كثيرًا عن تقارير الأعوام السابقة، فقد رسم صورة قاتمة بشأن أوضاع الحريات الدينية في العالم بصفة عامة، وانتقد سياسات العديد من الدول العربية والإسلامية ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي.

وكان ملاحظًا بالنسبة لدول مجلس التعاون تركيزه على ما اعتبرته الخارجية الأمريكية جوانب قصور في أوضاع الحريات الدينية في دول الخليج، وذلك رغم ذكره بعض الجوانب الإيجابية في هذا الشأن في سياق توقفه عند بعض المحطات المهمة في مسيرة تعزيز الحريات الدينية في هذه الدول، وعند النظر بداية إلى الإيجابيات التي استعرضها سنجد أنه فيما يتعلق بمملكة البحرين أشار إلى توسع الدولة في تعيين جميع الطوائف في الوظائف العامة وعلى وجه الخصوص القطاع الأمني، حيث قامت في ٢٠١٣ بتعيين ٥٧٧ موظفًا أغلبيتهم ليسوا من السنة في جهاز الأمن، كما نوّه التقرير إلى أن المملكة تعد من أكثر دول المنطقة تسامحاً في التعامل مع الأقليات من الطوائف الدينية غير المسلمة، وأن المجتمع البحريني أظهر تسامحاً على مر التاريخ مع كافة الأديان، وأنه مجتمع يتسم بتعدد الديانات.

أما السعودية فقد لفت التقرير إلى قيامها بإدخال تحسينات في السياسات والممارسات المتعلقة بحرية الدين والمعتقد، ومن بينها: تقليص سلطات هيئة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، حيث صدر قانون جديد في يناير ٢٠١٣ يحد من نطاق الولاية القضائية للهيئة، كما ركزت الحكومة جهودها في

الترويج لثقافة الحوار والتفاهم بين المجتمعات الدينية المسلمة داخل المملكة، ودفع عجلة الحوار بين الأديان في المحافل الدولية، إضافة إلى تهيئة الأوضاع للتعبير عن الشعائر الدينية العلنية للمسلمين غير السنة في المنطقة الشرقية، ومواصلة الجهود الرامية إلى التصدي للفكر المتطرف، وإجراء مراجعات للكتب والمناهج الدراسية.

وفيما يخص الكويت أكد أن الدستور ينص على «الحرية المطلقة» للاعتقاد، كما يضمن حرية ممارسة الشعائر الدينية، مادامت تلك الممارسة وفق العادات المرعية، وأشار إلى مصادقة البرلمان على قانون الوحدة الوطنية في يناير ٢٠١٣، والذي يجرّم محتويات النشر والبث، التي يمكن أن تعتبر مسيئة لـ «الطوائف» أو الجماعات الدينية، بما في ذلك عبر وسائل الإعلام الاجتماعية.

وبالنسبة لقطر فذكر أن حكومتها تتبع بشكل عام سياسة التسامح تجاه المجموعات الدينية غير المسلمة، ويمارس المسلمون السنة والشيعة الشعائر الإسلامية بحرية، كما يعترف الدستور القطري والقوانين الأخرى بالديانات الثلاث (الإسلام والمسيحية واليهودية)، وينص على حرية العبادة، ويحظر التمييز على أساس الدين، ولفت إلى مواصلة مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان ـ شبه الحكومي ـ عقد لقاءات دولية ومحلية لتعزيز الحوار بين الأديان، حيث استضاف في مؤتمره السنوي العاشر الذي عقد في إبريل ٢٠١٣، حوارًا بين الأديان ضم أكثر من ثلاثمائة مشارك من سبعين دولة.

أما الإمارات العربية المتحدة فيكفل دستورها «حرية ممارسة الشعائر الدينية طبقًا للعادات الراسخة، ومن الناحية العملية تحترم الحكومة الحرية الدينية، ولا تشترط ترخيصًا أو تسجيلاً رسميًّا للجماعات الدينية غير المسلمة، كما يتمتع المسلمون من الطائفتين بحرية ممارسة شعائرهم الدينية وتملك المساجد الخاصة بهم من دون قيود من الحكومة، بل وتسعى الأخيرة إلى منح وضع رسمي للمجموعات الدينية من خلال منحها حق استخدام الأرض لتشييد دور عبادة».

وأخيرًا نوّه التقرير بالنسبة إلى سلطنة عُمان إلى أن النظام الأساسي للدولة يحظر التفرقة على أساس الدين، وينص على حرية ممارسة الشعائر الدينية طالما لا تخل بالنظام العام، وتستطيع الجماعات غير المسلمة ممارسة شعائرها وفقًا لقيمها وعاداتها وتقاليدها من دون تدخل من جانب الحكومة، كما حرصت الحكومة على اتخاذ عدة خطوات لتعزيز التسامح والتفاهم بين الأديان، من خلال تقديم منح دراسية في برنامج التعددية الدينية في جامعة كامبردج، واستمرار وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في نشر دورية «التفاهم»، والتي تشمل مقالات لعلماء في الديانات المسيحية، والإسلامية، اليهودية، والهندوسية، كما رعت الحكومة افتتاح مركز الحوار الدولي في لبنان، والذي يهدف إلى تشجيع الحوار بين مختلف الأديان.

وهكذا، رغم اعتراف التقرير بالتطورات الإيجابية التي تشهدها أوضاع الحريات الدينية في دول مجلس التعاون من عام لآخر، فإنه في تقييماته لها قدم بعض الانتقادات للحكومات على خلفية ما اعتبرها انتهاكات تتمثل في مزاعم بوقوع إساءات مجتمعية أو تمييز بناءً على الانتماء الديني، أو المعتقد أو ممارسة الشعائر في دول الخليج الست دون استثناء، متجاهلاً أن البحرين اتخذت مبادرات تؤكد

حرصها على صون حق المواطنين والمقيمين في التمتع بحقوقهم الدينية والعقائدية والتقريب بين مختلف الأديان والمذاهب، ومن أبرز هذه المبادرات: إنشاء اللجنة الوطنية للتسامح والتعايش بين الأديان في عام ٢٠٠٩، والحرص على تمثيل أتباع الديانات بمؤسسات الدولة، وذلك باعتبار أنهم الأقدر على مناقشة القضايا التي تواجههم ووضع الحلول لها، ومن أبرز صور ذلك تمثيل أبناء البحرين على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم داخل المؤسسات البرلمانية والدبلوماسية، والعمل على التقريب بين المذاهب الإسلامية من خلال رعاية مؤتمر التقريب بين المذاهب الذي نظمته وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف عام ٢٠٠٣، وإصدار القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٥ الخاص بتنظيم عمل المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، والذي من بين أهدافه: تدعيم وحدة الصف بين المسلمين، والتقريب بين المذاهب الإسلامية، وافتتاح المعهد الديني الجعفري في فبراير ٢٠٠٣؛ لتدريس العلوم الشرعية الفقهية للمذهب الجعفري.

وفي السعودية التي اتهمها التقرير بتضييق الخناق على مجموعات غير مسلمة، والبطء في تنقيح الكتب الدراسية لإزالة الفقرات التي تنم عن عدم التسامح، اعترف أن الكتب المدرسية من الصف الأول وحتى الصف التاسع تم الانتهاء من تنقيحها، وأنه سيتم الانتهاء من التنقيحات بالنسبة للصفوف من (١٠ – ١٢) مع نهاية عام ٢٠١٤.. وفي الكويت انتقد التقرير بعض القوانين، ومنها تلك التي تحظر الدروس الدينية لتعليم أديان أخرى غير الإسلام، رغم اعترافه بعدم تدخل الحكومة في الدروس الدينية التي تقدم في البيوت الخاصة وفي مرافق الكنائس.. وبالنسبة لقطر فرآها تمارس رقابة دينية، في حين أكد انها لا تقوم بتضييق الخناق على المجموعات في ممارسة طقوسها الدينية، وذلك في وقت تحظر الدولة النشاط التبشيري، وتفرض الرقابة على التعبير الديني السلمي عن طريق الإنترنت.

وفي الإمارات أشار إلى أن الانتماءات الدينية تؤثر بالسلب على إصدار أو تجديد جوازات السفر أو تصاريح الإقامة، كما ادعى أن الضغوط الاجتماعية تعمل على حظر التحول من الدين الإسلامي إلى أية ديانة أخرى.. وفي عمان زعم قيام الحكومة بفرض قيود قانونية على حق العبادة الجماعية، وقيام وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بمراقبة الخطب في المساجد؛ لضمان عدم قيام الأئمة بمناقشة مواضيع سياسية، وهو نهج يتبع في الدول الغربية أيضًا، ومنها بريطانيا مثلاً.

وهكذا قدم التقرير رؤية نقدية تتضمن صورة سلبية في الغالب عن دول مجلس التعاون، ولكنه اعترف بالتطورات الإيجابية التي تشهدها هذه الدول، ومع ذلك يمكن الخروج بعدة ملاحظات، وهي:

– افتقار التقرير إلى معلومات دقيقة تكشف تطورات الأوضاع، ما يجعله متناقضًا في كثير من المواضع، كما يجعل من انتقاداته التي يدين من خلالها بعض الحكومات شديدة العمومية، في إطار الخلط بين ما هو سياسي وديني فيما يخص أوضاع الفئات المختلفة في المجتمع.

– عدم مراعاة التقرير المعايير الثقافية والحضارية للمجتمعات المختلفة، ومن بينها المجتمعات العربية والإسلامية في ظل تبنيه رؤية قائمة على الثقافة الغربية والقيم الأمريكية بشكل عام، ما يؤدي إلى تشابه الانتقادات التي يوجهها التقرير لدول مجلس التعاون كل على حدة، وذلك لارتباطها بكون تلك الدول

إسلامية تحترم قواعد وقيم الدين الإسلامي كمصدر رئيسي للتشريع، بل إن هذا يقف أيضًا وراء كافة الانتقادات والسلبيات التي يراها التقرير في ممارسات دول المجلس إزاء الحريات الدينية.

ويثير ذلك تساؤلاً يضاف إلى التساؤلات التي تضمنتها مقدمة هذا الموضوع حول الهدف الرئيس من وراء إصدار وزارة الخارجية الأمريكية هذا التقرير الذي لا يحترم ولا يعترف بالمعايير الدولية للحريات الدينية، ما يجعله يلعب دورًا في تكريس الطائفية وإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في الدول محل تقييم التقرير، وهو ما يؤكد وجود أسباب سياسية من وراء إصداره لا تمت للحريات بأي صلة، فإضافة إلى استخدامه كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول التي ينتقدها التقرير، فهو يعد إحدى آليات واشنطن في تغيير القيم الثقافية في العالم بما يتماشى مع رؤيتها ومصالحها الخاصة.

– تعكس تقارير الحريات الدينية، كغيرها من التقارير الأمريكية، ازدواجية معايير واشنطن في التعامل مع كافة القضايا المثارة، ومنها أنه في الوقت الذي ركز فيه تقريرها حول الحريات الدينية على الاضطهاد الذي يمارس ضد طوائف دينية في دول معينة، ولم يتورع عن إدانة وانتقاد حكومات تلك الدول بسبب ما رآه انتهاكات تمس حرية الاعتقاد، لم يلتفت إلى التدهور الكبير الذي تشهده الولايات المتحدة نفسها في هذا المجال، بل ويروج لفكرة التزام واشنطن بحق جميع الأشخاص في حرية الدين أو المعتقد، فبحسب معطيات مكتب التحقيقات الفيدرالي فإن ٨٠٪ من الجرائم المرتكبة في الولايات المتحدة على أساس الكراهية كانت بدوافع عرقية ودينية، كما يكشف تقرير صدر عن «معهد الحرية» الأمريكي، بالتعاون مع «مجلس أبحاث الأسرة الأمريكية»، في ٢٠١٤/٨/٤، عن تراجع كبير في الحريات الدينية داخل الولايات المتحدة؛ حيث أكد التقرير أن حوالي ١٢٠٠ حادثة عداء ضد الدين وقعت داخلها عام ٢٠١٣، وهو الرقم الذي تضاعف مرتين في ٢٠١٤. وجاء في التقرير أن الاعتداء على الحرية الدينية في الحياة العامة ربما يكون الأكثر انتشارًا وتزايدًا داخل الولايات المتحدة، خلافًا لغيرها من الدول.

إضافة إلى ذلك، شهدت الولايات المتحدة خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ بعض الجهود لحظر الشريعة الإسلامية داخل أكثر من ٣٠ ولاية أمريكية اقترحت مشاريع قوانين لحظر استخدام القوانين الأجنبية أمام المحاكم في الولاية، ففي «أوكلاهوما»، تم تعديل القانون لحظر استخدام الشريعة الإسلامية في المحاكم الأمريكية، ما يمثل تمييزًا ضد المسلمين في القانون، في وقت أقر الناخبون في ولاية «ألباما» مشروع قانون يقضي بحذر استخدام القوانين الأجنبية أمام محاكم الولاية، وهي الخطوة التي تهدف بالأساس إلى حظر تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الولاية.

ويضاف إلى ذلك عدم إدراج إسرائيل على قائمة الدول التي تنتهك الحريات الدينية رغم سجلها الحافل في هذا المجال، حيث اكتفى التقرير بالإشارة إلى معاناة الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن العبادة وممارسة شعائرهم الدينية، متجاهلاً الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية من هدم وتخريب للمساجد والكنائس ونبش للقبور وسياستها العنصرية والتمييزية ضد غير اليهود بها.

ومن هنا، تظهر ضرورة تعاطي الدول العربية والإسلامية عمومًا، ودول مجلس التعاون وخصوصا مع مثل هذه التقارير من خلال تقييمها وتحليل أبعادها المختلفة، والرد على ما تتضمنه من سلبيات حول مسألة الحريات الدينية، تأكيدًا للخصوصية الدينية التي تحظى بها دول مجلس التعاون.

٢٠١٤/١٢/١٠

بين أجواء الصراع.. وشبح الفوضى اليمن إلى أين؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بات المشهد اليمني السياسي والأمني بالغ التعقيد في ضوء التطورات التي يشهدها ما بين حصار الحوثيّين لمناطق الدولة ومفاصلها وارتفاع أصوات الانفصال في الجنوب إلى تمدّد التنظيمات المتطرفة في عدد من المحافظات، ووقوف سلطات البلاد عاجزة عن تنفيذ أبسط القرارات.

فأولاً، عقد الحوثيون اجتماعًا مع بعض زعماء قبائل اليمن في صنعاء يوم ٢٠١٤/١٠/٣١ بهدف تشكيل مجلس دائم، يسمى مجلس حكماء اليمن يمتلك سلطة موازية لسلطة الرئيس، ويعمل على تشكيل حكومة يمنية جديدة، وتسيير شؤون الدولة، في حال لم يتم تشكيل الحكومة خلال عشرة أيام، وهو ما واجهه الرئيس «عبدربه منصور هادي» بإعلانه تشكيل حكومة جديدة يوم ٢٠١٤/١١/٧ برئاسة «خالد بحاح» من ٢٤ وزيرًا تضم سياسيين من جماعة الحوثيين ومن جماعة الحراك الجنوبي، وهي الخطوة التي نالت ترحيبًا ودعمًا إقليميًّا ودوليًّا.

وثانيًا، تم اغتيال «محمد عبدالملك المتوكل» الأمين العام لحزب اتحاد القوى الشعبية بالقرب من منزله وسط العاصمة صنعاء يوم ٢٠١٤/١١/٢.

وثالثًا، عاد الرئيس اليمني السابق «علي عبدالله صالح» مجددًا إلى الواجهة من بوابة «العقوبات الدولية»، حيث أصدر مجلس الأمن الدولي قرارًا في ٢٠١٤/١١/٧ بوضع صالح واثنين من قادة الحوثيين «عبدالملك الحوثي» و«عبدالله يحيى الحكيم» في القائمة السوداء لتقويضهم السلام في اليمن، بما يحمله القرار الأممي من منع كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من منح تأشيرات دخول لهؤلاء الثلاثة، وتجميد أموالهم.

وهو القرار الذي دفع عشرات الآلاف من أنصار «صالح» وجماعة الحوثي بدعوة من «صالح» وحزب المؤتمر الشعبي العام وحلفائه إلى الاحتشاد في صنعاء ومدن أخرى رفضًا لـ «التدخلات الأجنبية في الشأن اليمني»، ومطالبةً برحيل الرئيس «هادي» والسفير الأمريكي والمبعوث الأممي إلى اليمن «جمال بن عمر».. وقد رفعت المسيرات صور «صالح» ونجله الأكبر، وأعلام حزب «المؤتمر الشعبي»، ولافتات ترفض التدخل الأجنبي في الشأن اليمني. وشوهد بين المتظاهرين مسلحون يرفعون شعارات الحوثيين وصور زعيمهم، في إشارة إلى التحالف غير المعلن بين «صالح» والحوثيين.

ورابعًا، أقرت اللجنة الدائمة لحزب المؤتمر الشعبي العام في اجتماع استثنائي يوم ٢٠١٤/١١/٨ برئاسة «علي عبدالله صالح»، «إقالة الرئيس «عبدربه منصور هادي» من منصبيه في حزب المؤتمر كنائب لرئيس المؤتمر وأمينه العام، وعين الحزب بدلاً منه شخصيتين جنوبيتين هما الدكتور «أحمد عبيد دغر» نائبًا

لرئيس المؤتمر، و«عارف الزوكه» أمينًا عامًا، إضافة إلى تعيين «فائقة السيد» مستشارة الرئيس «هادي» التي استقالت يوم ٢٠١٤/١١/٨ أمينًا عامًا مساعدًا لشؤون المرأة، وسحب وزرائه من الحكومة الجديدة، وإحياء بث قناة «اليمن اليوم» التي يملكها الحزب والتي سبق أن أغلقها الرئيس «هادي» لتحريضها على الانقلاب.

وهو ما سار على نهجه الحوثيون الذين رفضوا الحكومة اليمنية الجديدة، وطالبوا بإعادة تشكيلها لاستبعاد الوزراء الذين يعتبرونهم غير مؤهلين وفاسدين، مشددين على أن التشكيلة الحكومية الجديدة مخالفة لاتفاق السلم والشراكة الوطنية.

هذه التطورات على الساحة اليمنية توضح أن أعراض الانقسام والخلافات والصراعات الداخلية والتربص بالآخر والتلهي بالمشاكل الجانبية صارت صفة ملازمة للقوى الفاعلة في المشهد السياسي اليمني إلى درجة أنه كلما لاحت ملامح الانفراج عاودت هذه القوى ممارسة لعبة التأزيم والصراع وخلط الأوراق من جديد، إما رغبة في الاستحواذ على النصيب الأوفر من مراكز السلطة في الدولة الاتحادية القادمة وإما سعيًّا إلى الانتقام من الخصوم وتصفية الحسابات معهم.

وترجع بعض التحليلات تعقيدات المشهد اليمني وتطوراته الأخيرة إلى سببين رئيسيين، أوّلهما تضارب مصالح الأطراف الداخلية ونفوذها نظرًا لاعتبارات سياسية وقبلية، إلى جانب عوامل خارجية إقليمية تحاول تعزيز نفوذها في هذا البلد ضمن إطار صراع تثبيت النفوذ الحاصل في المنطقة عمومًا.

ولعل ما يُخشى منه حقًّا هو أن تتعثر ولادة اليمن الجديد رغم إعلان تشكيل الحكومة، في ظل معادلة كانت ومازالت عصية على التفكيك والاحتواء، فالحوثيون يصرون على التمدد والتوسع في أكثر من محافظة ضمن رؤية شاملة لإضعاف الدولة وإسقاط هيبتها، فيما تعيث عناصر القاعدة فسادًا ويزدادون توحشًا مع تصعيدهم للهجمات التي تستهدف الحوثيين ومؤسسات الدولة اليمنية رغبة منهم في تحول الصراع إلى النمط الطائفي، وينطبق الحال نفسه على العناصر الانفصالية التي تعمل على توسيع حالة الارتباك انتهازًا لفرصة ضعف الدولة وهشاشتها.

وتذهب بعض الدراسات إلى أنه في حال استمرار انعدام أفق الحل السياسي في البلاد وعدم نجوع أي حلول لتهدئة احتقان الشارع وغضبه في الشمال والجنوب، وإعادة إحياء مؤسسات الدولة وهيكلتها، سيدخل اليمن في نفق المجهول، الأمر الذي سيترك أثرًا كبيرًا على دول الجوار نظرًا للتداعيات التي ستنتج عن ذلك، ولا سيما مع عجز القيادة السياسية والجيش اليمني على حسم الموقف نظرًا لدخول عدد من قياداته في لعبة الأحلاف والولاءات التي تسيطر على الحياة السياسية اليمنية.

الواقع أن اليمن لم يحظ حتى الآن بالعناية المأمولة من أشقائه العرب والخليجيين، إذ إنّ الرعاية الدولية والخليجية للحوار الوطني الأخير الذي انطلق في عام ٢٠١٣ لم تكن كافية لحَثّ الأطراف المتنازعة على تقديم تنازلات بغية إنتاج حلول سياسية، كما أنّ المتابعة من قبل تلك الأطراف لم تَرقِ إلى مستوى الضغط لتقريب وجهات النظر. ولذا كان حراك الحوثيّين في الشمال وتمدده نحو صنعاء أكثر خطورة كونه قد يؤدي إلى محاولات السيطرة على السلطة، الأمر الذي سيضع البلاد أمام حرب أهلية

ذات أبعاد قبلية مذهبية. وبالتالي، فإن دول المنطقة لن تكون بمنأى عن نيران تلك الحرب إذا ما وقعت، وخصوصا أن صراع النفوذ على الإمساك بزمام السلطة بين القوى السياسية والقبلية يفتح الأبواب أمام سيناريوهات جد خطيرة.

ويرى بعض الباحثين أن الأزمة الراهنة ستجعل الدولة اليمنية لفترة مقبلة في حالة عدم استقرار، قد تبرز في شكل مطالب جهوية ومناطقية وفئوية وقبلية وعسكرية، وقد تتضمن إعادة تشكيل خريطة القوى السياسية لتبرز قوى جديدة أو ائتلافات، ولكنها ستكون ائتلافات انسيابية مائعة غير مستقرة.

كما يرون أن التطورات اليمنية الراهنة تضع أسباب غياب جامعة الدول العربية موضع تساؤل بعد النتائج التي انتهت إليها تلك التطورات، حيث باتت الجامعة العربية مجرد «شاهد عيان» على تطورات أحداث تقرر مصير دول المنطقة وتخلق فيها أوضاعًا تنتهي ليس فقط لصالح أطراف إقليمية هي في الحالة اليمنية «إيران» بل وتؤكد عجزها عن لعب أي دور في دعم أمن واستقرار وربما سيادة هذه الدول، مكتفية بالوقوف على الهامش في متابعة التطورات اليمنية الجارية، متناسية أن الأزمة اليمنية الراهنة بتعقيداتها تمثل «ضربة» للجامعة العربية التي قصرت في مساعدة اليمن للخروج من محنته، وأيضًا مجلس التعاون الخليجي لم يتابع تنفيذ مبادرته وترك الأمور للمبعوث الدولي «جمال بن عمر» والذي كان فشله ذريعًا.

وما سبق يعني أن اليمن بات على حافة مرحلة جديدة قد تحمل عناوين عديدة أبرزها التقسيم، والتفتيت، والحرب الأهلية والقبلية، والطائفية، وربما الفوضى العارمة على غرار ما حدث ويحدث في ليبيا، وربما سوريا والعراق أيضًا. وهذا الوضع يفرض حتمية محاولة أخرى عربية أو خليجية لمواجهة الأزمة وتداعياتها، وثمة ثلاثة خيارات أساسية متاحة أمام دول مجلس التعاون والجامعة العربية للتعامل معها:

أولها: التدخل السياسي والاقتصادي، ويمثل السبيل الأول لاحتواء الأزمة اليمنية، على أن يتم الاتفاق بين دول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى ولا سيما مصر على استراتيجية سياسية ودبلوماسية للتحرك حيال الأزمة، مع حتمية تنسيق الأدوار ومنع تضاربها.. ويقوم هذا الخيار على استخدام مجلس التعاون أو بعض دوله، ولا سيما السعودية بعض أدوات التدخل ذات الطابع السياسي، ومنها: اللجوء إلى الضغط على أطراف الأزمة بكل وسائل وأدوات الضغط المتاحة، بما يصب في صالح أمن واستقرار اليمن، والدعوة إلى عقد اجتماع عاجل لأطراف الأزمة لتنفيذ المبادرة الخليجية أو الوصول لصيغة توافقية جديدة.

وثانيها: الحشد الدولي وتصعيد الضغوط على «صالح» والحوثيين وحلفائهم، ويقوم هذا الخيار على سعي دول المجلس والدول العربية الأخرى لتكوين موقف دولي رافض لتحركات الرئيس السابق «صالح» ولسيطرة الحوثيين على اليمن، واستهجان التدخل الإيراني في الأزمة، ويقوم هذا الخيار على قيام دول المجلس ومصر بحزمة من التحركات الدولية سواء في المنظمات الدولية (الأمم المتحدة وأجهزتها) والإقليمية (الجامعة العربية)، ومنها: السعي لإصدار حزمة من القرارات العقابية من الأمم

المتحدة ومجلس الأمن ضد رافضي حل الأزمة، ووضع آلية دولية لنزع الأسلحة الثقيلة من الأفراد والجماعات وخاصة جماعة الحوثي، وتوظيف دول مجلس التعاون ومصر لعلاقاتها مع الدول الكبرى في النظام الدولي للتضييق على إيران والضغط عليها لوقف تدخلها أو تأييدها للتحرك الحوثي، والتهديد بتحريك دعاوى قضائية دولية ضد «صالح» ورموز نظامه وقيادات التنظيم الحوثي، وملاحقة عناصرهم، وتجميد ما لديهم من أرصدة بالبنوك الأجنبية، مع تكثيف الضغط الدولي عليهم لوضع حد لمحاولات التلاعب والتهرب من الالتزامات التي نصت عليها المبادرة الخليجية أو ما يفرضه تشكيل الحكومة الجديدة من التزامات بعدم عرقلة الجهود.

وثالثها: التدخل العسكري، ويقوم على استخدام مجلس التعاون ولاسيما السعودية بالإضافة إلى بعض القوى العربية الكبرى كمصر، بعض أدوات التدخل العسكري، ومنها: دعم الحلفاء والحكومة في اليمن بالمعدات والآليات العسكرية والدعم اللوجستي، واتخاذ خطوات إجرائية حاسمة تهدف إلى تأمين الحدود مع المنطقة الشرقية مع اليمن وتأهيل إقليم «حضرموت» ليكون في نطاق المظلة الخليجية والسعودية وخاصة بما يمكن من حماية الحدود الجنوبية لتلك الدول، ويضعف الاحتكار الإيراني لمضيق هرمز، وبالتالي توجيه ضربة إلى ما تعتبره إيران ورقة ضغط.

وخلاصة القول: إن تطورات الأحداث اليمنية الأخيرة تؤكد أن اليمن يقف أمام منعطف خطير يهدد وحدته ويضع أمن البلاد ومحيطها أمام خيارات صعبة.. ولعل خيار التدخل السياسي والدبلوماسي في ظل تلك التطورات أضحى البديل الأمثل بما يتضمنه من محدودية التكلفة وسهولة التنفيذ وازدياد فرص نجاحه في ضوء خبرة دول الجوار وخاصة السعودية التاريخية في إدارة الأزمات، ولكن يبقى هذا البديل غير كافٍ في ضوء تصاعد دور الرئيس السابق «صالح» وحلفائه وتزايد السيطرة الحوثية على اليمن مع الدعم الداخلي والخارجي الذي يحصلون عليه بما يحمله ذلك من احتمال عودة الأزمة سريعًا حتى مع إعلان تشكيل الحكومة برئاسة «بحاح» وفرض عقوبات مجلس الأمن على «صالح»، وبالتالي يتطلب التحرك العربي والخليجي تكاملاً في المعالجة والتعامل مع الأزمة، من خلال اتباع أسلوب التدرج في الخيارات تبعًا لمنهج التكلفة والعائد، ويظل خروج اليمن من الأزمة الراهنة كامنًا فقط بحوار داخلي شامل، يضع أسسًا جديدة ومتينة لبناء دولة تضمن مصالح مكوّنات المجتمع بعيدًا عن الأجندات الخارجية.

٢٠١٤/١٢/١٠

الاقتصاد البحريني ٢٠١٤: تعزيز النمو المستدام

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

فيما عدا أن انخفاض أسعار النفط الخام المستمر منذ يونيو الماضي، والذي يؤدي مباشرة إلى انخفاض إيرادات الموازنة العامة، يعد خبرًا غير سار بكل المعاني، فإن مؤشرات أداء الاقتصاد البحريني على مدى عام ٢٠١٤ توضح أن هذا الاقتصاد يسير بخطى كبيرة في تنفيذ استراتيجية تنويع مصادر الدخل وتحقيق استدامة معدلات النمو المرتفعة، فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي في الربع الثالث من هذا العام

بنسبة ٥,١٪ بالأسعار الجارية و٤,٧٪ بالأسعار الثابتة مقارنة بمثيله العام الماضي، وقاد هذا النمو القطاعات غير النفطية؛ حيث حقق قطاع البناء والتشييد نموًا بنسبة ١٥,٤٪ بالأسعار الجارية و١٢,٣٪ بالأسعار الثابتة، وهذا القطاع الذي عانى من فترات ركود طويلة يعود الآن ليصبح أحد أهم قاطرات نمو الاقتصاد البحريني، وذلك في ضوء إقبال مملكة البحرين على تنفيذ عدة مشروعات ضخمة من هذا العام وعلى مدى الـ٤ سنوات القادمة.

وتقدر قيمة هذه المشروعات بنحو ٢٢ مليار دولار، ما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو، وتمتد هذه المشروعات من القطاع الصناعي إلى قطاع الخدمات السياحية، إلى مشروعات الإسكان وبنيتها التحتية، وتشمل توسيع مطار البحرين الدولي لتزيد قدرته من ٩ ملايين مسافر سنويًّا إلى ١٤ مليون مسافر، وتطوير بلاج الجزائر ومشروعات استثمارية في درة البحرين، وتوسعة ألومنيوم البحرين بتشغيل خط الصهر السادس؛ حيث وافقت الحكومة البحرينية على تدبير احتياجات هذا الخط من الغاز الطبيعي، وتؤدي هذه التوسعة إلى زيادة القدرة الإنتاجية لألبا من ٨٩٠ ألف طن سنويًّا إلى ١,٣ مليون طن سنويًّا، ومشروع تطوير مصفاة البحرين بما يرفع إنتاجها من ٢٧٠ ألف برميل يوميًّا إلى ٤٠٠ ألف برميل يوميًّا، وتشمل مشروعات الإسكان بناء ٤٠ ألف وحدة سكنية اعتمادًا على تمويل من برنامج التنمية الخليجي بقيمة ٧,٥ مليارات دولار، ومن أهم هذه المشروعات انطلاق بناء المرحلة الأولى من مشروع مدينة شرق الحد الجديدة بقيمة ١٨ مليون دينار ممولة من البرنامج المذكور، والإعلان عن بناء ٣ محطات كهرباء رئيسية بكُلفة ٢٨٠ مليون دينار، وهي محطات في الحد وأم الخصم والرفاع، وتقوم شركة ممتلكات البحرين القابضة بدور كبير في تنفيذ هذه المشروعات.

وكان مجلس التنمية الاقتصادية البحريني قد قدر معدل النمو الاقتصادي المحقق للعام الماضي ٢٠١٣ بنسبة ٥,٣٪ بالأسعار الثابتة، وفي هذا العام كان للقطاع النفطي نسبة النمو الأعلى؛ حيث بلغت ١٥,٣٪ في مقابل ٣٪ للقطاع غير النفطي، ولكن هذا العام ٢٠١٤، وبفرض سعر وضعه المجلس لبرميل النفط الخام يبلغ ١٠٠ دولار، فقد توقع أن يبلغ معدل النمو الإجمالي السنوي ٣,٧٪، وأن يحقق القطاع غير النفطي نموًا بنسبة ٤,٣٪ في مقابل ١,٣٪ للقطاع النفطي، ويستمر القطاع غير النفطي في تحقيق معدلات النمو المرتفعة في ٢٠١٥ بنسبة ٥٪ وفي ٢٠١٦ بنسبة ٤,٣٪، في مقابل تباطؤ كبير في نمو القطاع النفطي والذي يبلغ ٠,٠٩٦ في ٢٠١٥ و٠,٥٩٦ في ٢٠١٦، وأيضًا هذه التوقعات في ظل افتراض سعر للنفط يبلغ ١٠٠ دولار للبرميل، أما أن أسعار النفط قد هبطت في النصف الثاني لعام ٢٠١٤ وبلغ هذا الانخفاض أشده في الربع الأخير من العام محققًا نسبة ٣٠٪، فإن هذه التوقعات لنمو القطاع النفطي تشهد انخفاضًا لصالح القطاعات غير النفطية.. ويذكر أن القوة التي اكتسبها وضع القطاع غير النفطي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي البحريني؛ حيث أصبح يمثل ٧٠٪ من هذا الناتج، قد زادت من مرونة الاقتصاد البحريني وقدرته على مواجهة واستيعاب تأثيرات الأزمات، فقد أمكن لهذا الاقتصاد استيعاب الآثار السلبية لأزمتين متتابعتين في فترة قصيرة، وهما الأزمة المالية العالمية، وما

أدت إليه من ركود وانخفاض كبير في أسعار النفط في ٢٠٠٩، وأزمة الاضطرابات السياسية في ٢٠١١ وما ألحقته من خسائر بالقطاع غير النفطي.

وما يزيد من مرونة هذا الاقتصاد وقدرته على استيعاب الأزمات مثل تلك التي يتسبب فيها تراجع الإيرادات النفطية، ارتفاع الثقة في الاقتصاد البحريني؛ حيث تدفق على هذا الاقتصاد استثمارات أجنبية مباشرة العام الماضي بلغت ٩٨٩ مليون دولار، بنسبة زيادة ١١٪ عن ٢٠١٢، وتسجيل القطاع الخاص غير النفطي بنسبة مساهمة أعلى في معدل النمو بلغت ٣,٧٪ في الربع الثاني مقارنة بـ ٢,٤٪ في الربع الأول، ونمو القروض المصرفية من بنوك التجزئة البحرينية بنسبة ٥,٤٪، بلغت قروض الشركات منها ٥٦,٩٪، وارتفاع مؤشر بورصة البحرين في أواخر سبتمبر بنسبة ١٧٪، وكان أبرز القطاعات في هذا الارتفاع قطاع الاستثمار، والإقبال الشديد على الاستثمار في السندات الحكومية، دل عليه الإقبال على شراء السندات التي طرحها مصرف البحرين المركزي في سبتمبر الماضي بقيمة ١,٢٥ مليار دولار.

والسياسة الاقتصادية الإصلاحية التي سارت عليها الحكومة البحرينية هذا العام قامت على إنعاش معدل النمو الاقتصادي، وتحفيز القطاع الخاص، وسياسة نقدية ثابتة، وسياسة مالية توسعية، ولهذا فقد حافظت على الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الاجتماعي، والسيطرة على معدل التضخم، حتى إن هذا المعدل استمر يتراوح بين ٢٪ – ٣,٧٪، ويقدر مجلس التنمية الاقتصادية هذا المعدل للسنوات من ٢٠١٤ – ٢٠١٦ بنسبة ٣٪، بما يعد من أقل المعدلات خليجيًّا، وكان يمكن أن يصبح أقل من ذلك فيما لو لم ترتفع أسعار كُلفة الإسكان.

وقد شهدت القطاعات غير النفطية ارتفاعًا في معدلات النمو على مدى العام، وإذا كان قطاع البناء والتشييد أصبح كما ذكرنا أحد أهم قاطرات النمو، فإنه يردف إسهامات هذا القطاع نمو قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ٧,٢٪ بالأسعار الجارية و١,٨٪ بالأسعار الثابتة، والخدمات الحكومية بنسبة ٣,٤٪ بالأسعار الجارية و٣٪ بالأسعار الثابتة، والنقل والمواصلات بنسبة ٨٪ بالأسعار الجارية و٤٪ بالأسعار الثابتة، وكان قطاع الفنادق والمطاعم قد حقق نموًا بنسبة ١٠٪ في النصف الأول من العام، وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية ٨,٢٪، وأسفر هذا النمو في القطاعات غير النفطية عن ارتفاع في القوة العاملة في البحرين بنسبة ٠,٨٪ مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي ليصل إجمالي قوة العمل في البحرين إلى ٦٦٧,١ ألف عامل، وكان نمو القوة العاملة البحرينية بنسبة ١,٦٪ في مقابل ٠,٦٪ للعمالة غير البحرينية، ما ترتب عليه انخفاض الرقم الرسمي لمعدل البطالة في البحرين من ٤,١٪ إلى ٣,٧٪، وفي يونيو الماضي أعلنت وزارة العمل البحرينية عن مبادرة جديدة لتحسين رأس المال البشري وزيادة قدرة البحرينيين على إيجاد وظائف تتناسب مع مهاراتهم، وهي مبادرة «التوظيف والتدريب للبحرينيين».

وفي ٢٠١٤ حافظ الاقتصاد البحريني على قوة تنافسيته مسجلاً المرتبة ٤٤ من بين ١٤٤ دولة في قياس التنافسية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي «ديفوس»، وإن كان ترتيبها أعلى من ذلك في عدد كبير من مكونات هذا القياس، كما يلي:

– جودة البنية التحتية المرتبة ٣١ عالميًّا.
– جودة بنية الموانى المرتبة ١٥ عالميًّا.
– جودة بنية الطرق المرتبة ٢٢ عالميًّا.
– سوق سلع عالي الكفاءة المرتبة ٢١ عالميًّا.
– كفاءة سوق العمل المرتبة ٢٦ عالميًّا.
– قدرة على جذب المواهب المرتبة ١١ عالميًّا.
– قدرة على الاحتفاظ بالمواهب المرتبة ١٨ عالميًّا.
– الإطار المؤسسي المرتبة ٢٩ عالميًّا.
– سوق مالية متقدمة المرتبة ٣١ عالميًّا.
– القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية المرتبة ١٥ عالميًّا.
– القدرة على توفير رأس المال الاستثماري المرتبة ١٨ عالميًّا.

كما حافظت البحرين على موقعها المتقدم بين أفضل البلدان في التنمية البشرية محتلة المركز ٤٤ عالميًّا في تقرير التنمية البشرية في ٢٠١٤، ويسجل هذا التقرير ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة للمواطن البحريني في الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠١٣ بواقع ٧,١ سنوات، ومتوسط سنوات الدراسة بـ ٥,٣ سنوات، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة ٤٣,٤٪.

وإذا كانت تنمية القطاعات غير النفطية قد عززت من استدامة نمو الاقتصاد البحريني، فقد شهد عام ٢٠١٤ زيادة في قدرة القطاع النفطي، ما يخفف إلى حد ما آثار صدمة انخفاض الأسعار في آخر العام، ومن ذلك ارتفاع متوسط إنتاج حقل البحرين بنسبة ٤,٩٪ ليصل إلى ٤٨,٨ ألف برميل يوميًّا، وارتفاع حصة البحرين من إنتاج حقل أبو سعفة إلى ١٥٣,٦ ألف برميل يوميًّا، وارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ١٥٪ سنويًّا ليصل هذا الإنتاج إلى ١٨٠,٦ مليون قدم مكعب في الربع الثاني من العام، ولن يكون هناك خفض في إنتاج البحرين كإجراء للحد من هبوط الأسعار، لضآلة هذا الإنتاج أولاً مقارنة بالإنتاج العالمي. وثانيًا لأن السياسة النفطية للأوبك لم تذهب إلى انتهاج سياسة خفض الإنتاج في اجتماعها الأخير في نوفمبر الماضي، ومن المنتظر وفق توقعات هذه المنظمة أن تعاود أسعار النفط صعودها، في ضوء عدم قدرة منتجي النفط الصخري على تحمل أسعار رخيصة تلحق بهم خسائر فادحة، وفي ضوء واقع السوق النفطي الذي تتقارب فيه مستويات الإنتاج مع حجم الطلب.

٢٠١٤/١٢/١٢

الدور الخليجي في تصحيح مسار المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

جاء الإعلان عن تمديد المفاوضات بين إيران ومجموعة (٥+١) من أجل التوصل لاتفاق نهائي حول الملف النووي مدة ٧ أشهر جديدة، أي حتى نهاية يونيو ٢٠١٥، ليثير جدلاً واسعًا بين أوساط المراقبين، ما بين مؤيد لقرار التمديد من منطلق أن الحل الدبلوماسي يبقى هو الأفضل بالنسبة لأزمة

النووي الإيراني، لأن انهيار المفاوضات من شأنه نشوب حرب لا أحد راغب بها، لأنها ستتحول إلى حرب إقليمية دولية ستكون المنطقة بالكامل مسرحًا لها، في وقت تشهد فيه بالفعل نذر حروب طائفية وعرقية بفعل ما يشهده العراق واليمن وليبيا وسوريا.

وما بين من يرى أن قرار التمديد للمرة الثانية –بعد أن تقرر في يوليو ٢٠١٤ تمديدها لأربعة أشهر كاملة عقب الإخفاق في التوصل إلى اتفاق بشأن الملفات الفنية والسياسية العالقة– ناتج عن خطأ اعتقاد الولايات المتحدة والقوى الغربية بأن الرئيس الإيراني «حسن روحاني» لديه القدرة على إبرام أي صفقات بعيدًا عن رغبة المرشد الأعلى «علي أكبر خامنئي»، الذي يملك القرار في كل قضايا الدولة، فضلاً عن أنه ليست هناك أي دلالات تشير إلى أن تمديد مهلة التفاوض من شأنه أن يذيب الخلافات بين طرفي التفاوض.

ويؤكد ذلك ما جاء على لسان وزير الخارجية الإيراني، حين أوضح أمام البرلمان يوم ٢٠١٤/١١/٢٩ وجود قضايا خلافية كبرى بين طرفي المفاوضات، منها: مستوى تخصيب اليورانيوم، وعدد أجهزة الطرد المركزي لدى إيران، ووضع مفاعلات الماء الثقيل، والتعاون في المجال النووي، والعقوبات المفروضة على طهران على خلفية برنامجها النووي، وهي قضايا كانت مطروحة على مائدة المفاوضات منذ أكتوبر ٢٠١٣ ولم يتم التوصل إلى حلول لها حتى الآن.

ويضاف إلى هذا أن إيران التي استطاعت على مدى عقود التعايش مع عقوبات سياسية واقتصادية لن ترضخ بسهولة أمام مطالب الغرب بضرورة التوقيع على بروتوكول يسمح بمراقبة وتفتيش جميع أراضيها، فضلاً عن تضمين الاتفاق النهائي معها بنودًا خاصة بالبرنامج الفضائي والصاروخي الخاص بها لتحجيم برنامجها النووي حسبما كان يطالب البعض، وهو ما يعني صعوبة الحصول على ضمانات كافية منها تؤكد التزامها بالتخلي عن طموحاتها النووية.

وإذا كانت الحال هكذا، فالسؤال هنا: ما هي جدوى قرار تمديد المفاوضات؟

الإجابة من وجهة نظرنا هي نجاح إيران في الإفادة من التهديدات التي تمثلها الجماعات الإرهابية في العراق وسوريا واليمن كأداة للضغط على الغرب وإقناعه بأنها باتت تمثل أحد الرهانات التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق المصالح الغربية بالمنطقة في حال التوصل إلى اتفاق حول برنامجها النووي؛ لأنها تملك الكثير من خيوط «اللعبة» في سوريا واليمن والعراق.

وما يؤكد وجهة النظر السابقة أن الرابح الوحيد من وراء قرار التمديد هو إيران، فقد حققت مكاسب اقتصادية لجهة الحصول على مبلغ قدره ٧٠٠ مليون دولار شهريًّا من أموالها المجمدة، لضمان عدم اتخاذ خطوات تصعيدية في نشاطاتها النووية، رغم أنها لم تقدم أي تنازلات للدول الغربية، بل إنها كسبت استعداد روسيا والصين لتجاوز العقوبات الدولية التي صادق عليها البلدان سابقًا، الأمر الذي ظهر في تلميحات وزير التنمية الاقتصادية الروسي، «أليكسي أوليوكاييف»، الذي أعلن يوم ٢٠١٤/١١/٢٩، أن بلاده تبحث توقيع عقود مع إيران بشأن الصادرات غير النفطية، بما في ذلك معدات النفط والغاز والمعدات الزراعية والمركبات والطائرات.

ويضاف إلى ما سبق انتزاعها أولوية التوصل إلى اتفاق «إطار سياسي» في مطلع مارس ٢٠١٥، قبل أن يتم استكمال الجوانب التقنية في أجل لا يتجاوز مطلع يوليو ٢٠١٥، وهو ما يثير الكثير من التساؤلات بشأن ما قد يفرضه اتفاق سياسي بين إيران والدول الكبرى من التزامات على إيران بشأن أمن واستقرار المنطقة، وحدود ما يتضمنه من تفاهمات لا شك أنها ستمنح إيران دورًا إقليميًّا يفتح المجال أمامها لتوسيع دائرة نفوذها، وخاصة مع تعدد التصريحات الاستفزازية لمسؤولين إيرانيين، كان آخرها نائب قائد الحرس الثوري الإيراني، «حسين سلامي» يوم ٢٠١٤/١١/٢٦، من أن بلاده وسعت النطاق الاستراتيجي لحربها على ما وصفها بدول الاستكبار ومكافحة الإرهاب والانفلات الأمني إلى شرق البحر المتوسط وشمال إفريقيا.

وهكذا من الواضح أن تمديد المفاوضات المرة تلو الأخرى لا ينطوي إلا على مكاسب يجنيها الجانب الإيراني على حساب الأطراف الإقليمية والدولية، ويراكم من ذلك تمدد الخطر الإيراني القائم في المنطقة بداية من التهديدات المتكررة بإغلاق مضيق «هرمز»، واقترابها من التحكم بمضيق باب المندب بعد سيطرة الحوثيين على أجزاء واسعة من اليمن ما يعني السيطرة على اقتصاد المنطقة التي تعتمد على صادراتها النفطية التي تمر عبر المضيقين، وما تمتلكه من ترسانة الأسلحة التقليدية والقدرات الصاروخية المثيرة للجدل والتي نجحت في تحييد الحديث عنها خلال المفاوضات مع دول (٥+١)، وإعلان مساعد رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، «بهروز كمال وندي»، يوم ٢٠١٤/١١/١٩، عزم بلاده بناء ٨ محطات نووية جديدة في منطقة «بوشهر» المطلة على الخليج بالتعاون مع روسيا.

وهي جميعًا تحديات ستقود المنطقة إلى حالة من سباق التسلح التقليدي والنووي فيما بين دولها؛ وذلك لمواجهة السلوك الإيراني تجاهها، وهو ما يجعل من قضية منع إيران من امتلاك قدرات نووية عسكرية أخطر القضايا التي تواجه منطقة الشرق الأوسط.

وبالرغم من كل ما سبق، فإن تمديد مهلة المفاوضات يمنح فرصة جديدة لتدارك أخطاء المرحلة السابقة من المفاوضات والتي تجاهلت دور ومصالح أهم الأطراف المعنية بما يفرضه البرنامج النووي الإيراني من تهديدات أمنية، وهي دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يجب أن تعيه الدول الكبرى وبشدة، فإذا ما رغبت في التوصل إلى تفاهمات جدية مع إيران لإيقاف مشروعها النووي عند حدود معينة يجب أن تراعي تحقيق الأمن الإقليمي بعيدًا عن صفقات غير متوازنة تشجع على زيادة سباق التسلح في المنطقة، مع ما يفرضه ذلك من متطلبات الشفافية في العملية التفاوضية لمواجهة المخاوف الخليجية الرسمية وطمأنة الرأي العام الخليجي.

ولعل اتخاذ دول مجلس التعاون خطوات استباقية لمواجهة الخطر الإيراني والوقوف في وجه النزاعات والتهديدات الإقليمية، ومن بينها:

– التحركات المكوكية على مدى أشهر لتوحيد الصف الخليجي وتحقيق المصالحة الخليجية، تزامنًا مع انعقاد قمة مجلس التعاون الخليجي في قطر، في رسالة إقليمية توضح حرص دول الخليج على تجاوز خلافاتها الداخلية والعمل على مواجهة التحديات بشكل موحد.

– اعتماد سياسة التنسيق الفاعل بين المؤسسات الأمنية الخليجية، مع المضي قدمًا في إنشاء قيادة عسكرية مشتركة جوية، وأخرى بحرية، على أن ينصب تركيزها على العمليات الدفاعية ومواجهة تهديدات الجماعات الجهادية والإرهابية، وفي إطار استكمال المنظومة الأمنية لمجلس التعاون، وخاصة أن قرار إنشاء القيادة العسكرية المشتركة سبقه قرار دول المجلس إنشاء قوة بحرية خليجية مشتركة تحت مسمى «مجموعة الأمن البحري ٨١» في ٢٠١٤/١٠/١٥، ليعكس إصرار دول مجلس التعاون الخليجي على تأسيس منظومة دفاعية وأمنية خليجية متكاملة تحقق الاكتفاء في المجال الأمني والعسكري، والاعتماد على القدرات الذاتية لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة.

لعل تلك التحركات الخليجية التي تأتي تعبيرًا عن نظرة استراتيجية بعيدة المدى لضمان عملية سير الملاحة في الخليج وحماية ناقلات النفط، وتعزيز الموقف الدفاعي، تستلزم تنشيط الجهود الدبلوماسية الخليجية للضغط على طرفي المفاوضات في مراحلها النهائية وطرح حلول للتعامل مع إيران لضمان التأثير الخليجي على سير المفاوضات وتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، والقمة الخليجية في قطر ناقشت هذه الملفات.

٢٠١٤/١٢/١٩

مؤتمر «الناتو وأمن الخليج».. رؤية مستقبلية لتطوير «مبادرة إسطنبول»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تزايد الأخطار والتهديدات للأمن والاستقرار الإقليمي فرض على دول الخليج لعب دور رئيس في مجابهة هذه التحديات التي تواجهها المنطقة والتي تمس وجودها في حد ذاته، وفي هذا الإطار تأتي أهمية مؤتمر «الناتو وأمن الخليج»، الذي عقد يوم ٢٠١٤/١٢/١١، بالعاصمة القطرية الدوحة، بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة لـ «مبادرة اسطنبول للتعاون»، بمشاركة عدد من كبار القادة العسكريين من قطر والبحرين والإمارات والكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ـ للمرة الأولى ـ وعدد من قيادات حلف شمال الأطلسي، وعلى رأسهم الأمين العام للحلف، «ينس ستولتنبيرغ»، إضافة إلى الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، «عبداللطيف الزياني».

وقد بحث المؤتمر تحديات الأمن الإقليمي والآفاق المستقبلية لمبادرة اسطنبول للتعاون والدور الذي تلعبه في تعزيز التعاون الدفاعي والأمني بين الحلف ودول الخليج لمواجهة التحديات الأمنية الإقليمية وتحقيق الاستقرار في منطقة الخليج.

المؤتمر الذي عقد بعد ساعات قليلة من ختام القمة الخليجية الخامسة والثلاثين، التي ركزت في بيانها الختامي على خطر التهديدات الإرهابية، والتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لمجلس التعاون الخليجي، يمثل فرصة لإلقاء نظرة متعمقة على «مبادرة اسطنبول للتعاون» والتعرف على مدى رضا دول الخليج عن المبادرة التي أطلقت عام ٢٠٠٤ كإحدى صور تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين حلف شمال الأطلسي ودول الخليج وبهدف إقامة تعاون عملي في المجالات الأمنية والدفاعية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ومواجهة التهديدات التي تمس الأمن الإقليمي.

وبموجب المبادرة يتعين على الولايات المتحدة والدول الأوروبية الأعضاء في الحلف توفير نصائح خاصة بكل دولة حول إصلاحات تتعلق بمجال الدفاع، وكذا تشجيع التعاون العسكري ومحاربة الإرهاب عبر تبادل المعلومات ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، فالمبادرة أرسلت وقت إعلانها إشارات قوية بأن أمن واستقرار منطقة الخليج مهم بالنسبة للحلف، وأن هناك اهتمامًا وتشديدًا على أهمية استقرار وأمن أوروبا بالنسبة للخليج.

إلا أنه وبعد مرور عشرة أعوام على دخول المبادرة حيز التنفيذ، من الملاحظ عدم ارتقاء المبادرة لمستوى الطموحات، وهو ما أكدته تصريحات الأمين العام السابق لـ«الناتو»، أندرس راسموسن، في عام ٢٠٠٩، والتي قال فيها «السنوات الأخيرة أثبتت صعوبة أكبر في تكثيف تعاوننا العملي من خلال مبادرة اسطنبول، ونحن بصراحة لم نقترب من تحقيق إمكانات شراكتنا»، وهو ما يعيده بعض المراقبين إلى تركيز مسؤولي الحلف على ضرورة وجود إجماع خليجي حول المبادرة، وحث كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان على الانضمام إليها، من دون الالتفات إلى ضرورة تعزيز أوجه التعاون لتحقيق متطلبات الأمن الإقليمي الخليجي.

وذلك فيما يرى آخرون أن ضعف التعاون أمر طبيعي كون ما يقدمه حلف شمال الأطلسي لدول المنطقة من خلال المبادرة قليلاً، ويمكن الاستعاضة عنه بالاتفاقات الثنائية، فهو لا يضيف كثيرًا للإمكانات العملية لدول الخليج، بل يكشف عن فجوة بين الاحتياجات الأمنية الحقيقية لهذه الدول التي تقع ضمن محيط إقليمي مضطرب، وبين ما يطرحه الحلف من أوجه تعاون مقيدة بسياسات عامة للحلف تحددها الاستراتيجية الجديدة التي أعلن عنها «راسموسن» في عام ٢٠١٢؛ والتي تنحصر في مواجهة المخاطر والتهديدات المستقبلية للدول الأعضاء في «الناتو»، وعلى رأسها الإرهاب والقرصنة، من خلال تقوية الروابط والحوار مع الشركاء، وذلك مع التشديد على أن المادة الخامسة من ميثاق الحلف تحول دون إعلان الحلف التزامًا أمنيًّا ما تجاه دولة ليست عضوًا به حال تعرضها لتهديدات أمنية، في وقت تتجه القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة تسوية العديد من الأزمات والنزاعات القائمة في الشرق الأوسط من خلال صفقات مصالح مع بعض الأطراف الإقليمية، بما ينذر أن يكون على حساب عدد من الدول العربية والخليجية، وهو ما يفرض تحديات أمنية جديدة في إطار اختلال توازن القوى الإقليمي.

وبالرغم من المعوقات والتحديات التي أدت إلى محدودية الإنجازات الفعلية على صعيد الشراكة بين «الناتو» ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن التحديات الأمنية المشتركة وكيفية التصدي لها أسست لعلاقة قوية بين الطرفين ركزت على الجوانب العملية، ولا سيما فيما يتعلق منها بالتدريب وإدارة الأزمات، حيث أثمرت مبادرة اسطنبول توقيع ثلاث اتفاقيات للتعاون الأمني بين الحلف وكل من الكويت والبحرين والإمارات، فيما وقعت دولة الكويت في عام ٢٠١٤، برنامج التعاون مع الحلف في إطار الشراكة، وما سبق ذلك من إعلان الكويت عام ٢٠١٢ تخصيص ٥٠٠٠ متر مربع لإنشاء مقر ومركز تدريبي إقليمي لحلف «الناتو»، وإنشاء الإمارات العربية المتحدة «كلية للدفاع الوطني» عام

٢٠١٣، والتي تعمل بذات الآلية التي تعمل بها كلية الدفاع بحلف «الناتو»، حيث تختص بإعداد وتأهيل القيادات العسكرية والمدنية ورفع قدراتها على تحديد وتقييم تحديات الأمن الوطني والإقليمي والدولي.

وفي إطار قناعتها بضرورة تعزيز متطلبات الشراكة وتلبية المصالح المشتركة مع حلف شمال الأطلسي قدمت دول الخليج جهودًا قيمة لمهام الحلف في المنطقة، حيث ساندت مهمة الحلف في أفغانستان، وكان لها دور فاعل في عملية «الحامي الموحد» التي قادها الحلف بحجة حماية الشعب الليبي، كما أنها لا تزال تقوم بدور رئيس في الائتلاف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، ولعبت دوراً فعالاً لتأمين البحار مع «الناتو»، وقد أثمرت جهود القوات الخليجية خلال عملية «درع المحيط» التي أطلقها «الناتو» في عام ٢٠٠٩، لمحاربة القرصنة البحرية التي انتشرت في خليج عدن وأجزاء من البحر الأحمر والمحيط الهندي، عن تقليص القرصنة البحرية في الساحل الإفريقي للبحر الأحمر، تلك التحركات الخليجية أثبتت قدرة القوات الخليجية على العمل في مسرح العمليات الحربية والعسكرية المعقدة، وهو ما يؤكد استعداد دول مجلس التعاون للقيام بدور الشريك الإقليمي القادر على دعم عمليات الناتو بفعالية.

ويعزز ذلك التصور، حرص كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان على المشاركة في فعاليات «مؤتمر الناتو وأمن الخليج»، كأحد أوجه بناء استراتيجية أمنية خليجية موحدة لتحقيق أمن منطقة الخليج، وفي هذا السياق جاء الاقتراح القطري الذي أعلن عنه مساعد وزير الخارجية القطري، «محمد عبدالله الرميحي»، لتوسيع «مبادرة اسطنبول»، وإعادة تسميتها بـ«مبادرة التعاون بين حلف الناتو ودول الخليج»، تأكيدًا على رغبة خليجية في توطيد الشراكة بين دول مجلس التعاون وحلف شمال الأطلسي والعمل على تطويرها.

هذا الموقف الخليجي المرن تجاه تطوير دور أمني فاعل لحلف شمال الأطلسي في أمن منطقة الخليج يفرض بالضرورة على الحلف تطوير التزاماته نحو دول المنطقة، والتي يتعين أن ترتبط بتلبية متطلبات أمنها الإقليمي، وتكون انعكاسًا لهوية وخصوصية منطقة الخليج العربي؛ وذلك لمواجهة التحديات الجديدة كظاهرة الإرهاب، وظهور التنظيمات المتطرفة التي باتت تهدد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، بالإضافة إلى المساعي الإيرانية الرامية إلى توسيع نفوذها الإقليمي على حساب دول الجوار، وغيرها من التحديات الأمنية التي على الحلف أخذها في الاعتبار عند الحديث عن مستقبل التعاون الأمني والدفاعي مع دول الخليج، وخاصة أن الاحتياج الأمني المتبادل والذي يرتبط باستمرار التحديات الأمنية المشتركة كالأمن البحري وانتشار أسلحة الدمار الشامل والاضطرابات التي شهدتها بعض دول المنطقة بعد عام ٢٠١١، تتطلب العمل على تطوير «مبادرة اسطنبول»، ليس في إطار التعاون في مجال حماية الخطوط البحرية وخطوط تصدير الطاقة، التي تحقق مصالح الكثير من الدول الأعضاء في «الناتو» لاعتمادها على الغاز والنفط، والتي تحتاج بدورها إلى تأمين المسارات البحرية، وخاصة أن ٥٠٪ من طاقة العالم تمر عبر الخليج فيما تحظى دول المنطقة بحوالي٦٠٪ من احتياطي النفط في العالم

و٤٠٪ من احتياطي الغاز، بل إن «الناتو» يجب أن يضع على قائمة أولويات التعاون مع دول الخليج تفهم وجهة النظر الخليجية بشأن مستقبل البرنامج النووي الإيراني وضرورة أن يحقق أي اتفاق بين إيران ومجموعة «٥+١» مصالح دول المنطقة وعدم الإخلال بمعادلات الأمن الإقليمي لضمان الأمن والسلم في منطقة الخليج.

٢٠١٤/١٢/٢٠

هبوط أسعار النفط.. وانعكاساته على الاقتصاد العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يعد النفط الخام أكبر السلع المتداولة في التجارة الدولية سواء من حيث الكمية أو القيمة، وهو ما خلق اقتصادًا عالميًّا قائمًا بذاته وهو الاقتصاد الهيدروكربوني، ولذا فإن التغير في أسعار النفط الخام صعودًا أو هبوطًا يثير اهتمامات وقلق كل سكان العالم سواء كانوا منتجين أو مستهلكين.

منذ أكثر من عقد اعتاد العالم على سعر لهذا النفط يتجاوز الـ١٠٠ دولار للبرميل فيما عدا عام ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة المالية العالمية، وما أدت إليه من ركود في هذا العام، وبعد أن جاوز سعر برميل النفط الخام ١١٥ دولارًا إذا به منذ يونيو الماضي وهو ينحدر، على خلاف التوقعات التي كانت تذهب إلى ارتفاع الأسعار على خلفية الحروب الدائرة في منطقة الشرق الأوسط ووباء الإيبولا المنتشر في إفريقيا، وفي الأسبوع الأخير من نوفمبر انخفض سعر خام برنت إلى ٧٣ دولارًا للبرميل، فيما انخفض سعر خام غرب تكساس إلى ٦٦ دولارًا، وهي الأسعار الأقل منذ ٥ سنوات، وعزز من هذا الانخفاض قرار الأوبك (التي يشكل إنتاجها ٤٠٪ من الإنتاج العالمي) في اجتماعها الأخير الشهر الماضي والخاص بالمحافظة على سقف الإنتاج من دون تغيير وهو ٣٠ مليون برميل، وهو السقف المتفق عليه منذ ديسمبر ٢٠١١ رغم انخفاض سعر البرميل بنحو ٣٠٪.

فما هي الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض؟ ولماذا اختارت الأوبك، السعودية تحديدًا، ترك الأسعار كي تتحدد بتفاعل قوى السوق من دون تدخل بتقليص الكميات المنتجة؟ وما هي تداعيات انخفاض أسعار النفط على المستهلكين والمنتجين؟

يعزى الانخفاض الحادث في الآونة الأخيرة في أسعار النفط الخام إلى الأسباب التالية:

– الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا والصين واليابان، وهي أسواق استهلاكية ضخمة للنفط الخام، وفي هذا فإن تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو الاقتصادي العالمي المتوقع لعام ٢٠١٥ تبلغ فقط ٣,٦٪ في مقابل ٣,٢٪ لعام ٢٠١٤، وهو ما يعني أن زيادة الطلب على النفط ستكون ضئيلة وفي حدود ١,١ مليون برميل يوميًّا فقط، ما أحدث مضاربة كبيرة على الانخفاض، ومنافسة شديدة بين كبار البائعين، حتى ان شركة أرامكو السعودية منحت تخفيضًا قدره دولار عن كل برميل للمشترين في آسيا، و٤٠ سنتا عن كل برميل للولايات المتحدة.

– خلافًا لتوقعات تأثر الإنتاج النفطي بالحروب الدائرة في الشرق الأوسط، فقد ارتفع إنتاج النفط الليبي إلى أكثر من ٨٠٠ ألف برميل يوميًّا، بينما كان قد انحدر إلى ٢٤٠ ألف برميل يوميًّا، كما ارتفع إنتاج النفط العراقي إلى ٣,٥ ملايين برميل يوميًّا.

– ارتفاع حجم الإنتاج العالمي، وخصوصًا من خارج الأوبك، وعلى وجه التحديد من كندا والولايات المتحدة والبرازيل، أي من إنتاج نفط الرمال الزيتية والنفط الصخري ونفط المياه العميقة، وفي مقابل زيادة متوقعة في الطلب ١,١ مليون برميل يوميًّا في ٢٠١٥، تزيد الدول غير الأعضاء في الأوبك إنتاجها بـ ١,٤ مليون برميل يوميًّا، ما يرفع الإنتاج العالمي إلى ٩٢,٣ مليون برميل يوميًّا.

– تحقيق الإنتاج الأمريكي من النفط الخام أكبر رقم قياسي له منذ ١٩٨٥، فقد بلغ هذا الإنتاج بنهاية أكتوبر الماضي ٨,٩٧ ملايين برميل يوميًّا إضافة إلى ما يعادل ٣ ملايين برميل يوميًّا من سوائل الغاز الطبيعي، بسبب تزايد إنتاج النفط والغاز الصخري والذي بلغ ٥ ملايين برميل، وإلى هذا ارتفعت الصادرات الأمريكية من النفط الخام إلى ٤٠٠ ألف برميل يوميًّا، والولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط الخام، ومنذ عام ٢٠٠٧ وارداتها من النفط الخام والتي تبلغ ٨,٧ ملايين برميل يوميًّا آخذة في التناقص، وفي الآونة الأخيرة زاحمت دول الخليج في أسواقها في آسيا، حتى ان شركة «كونكو فيليبس» قامت بشحنات تصديرية من نفط آلاسكا إلى كوريا الجنوبية السوق التقليدية لكل من السعودية والكويت.

– عزوف الإدارة الأمريكية، وحلفاؤها في الغرب، عن التدخل مشترين في أسواق النفط الخام، للاستفادة من انخفاض السعر لرفع مستوى مخزوناتهم، لأن هذه الأسعار المنخفضة تضاعف من حجم العقوبات التي يتعرض لها كل من الاقتصادين الروسي والإيراني.

وبالنسبة لموقف السعودية أكبر منتجي الأوبك، فقد اختارت اتجاه الإبقاء على سقف الإنتاج الحالي من دون تغيير، إدراكًا منها أن انخفاض الأسعار هو من تغيرات الأجل القصير، وأن لديها من الاحتياطيات المالية ما يجعلها قادرة على تحمل هذه التغييرات، وأنه إذا كانت قد لجأت إلى خيار خفض الإنتاج فهي التي كانت ستدفع الفاتورة وحدها من دون أن تشاركها فيها كل من إيران والعراق، وكلاهما لن يقبل على تخفيض الإنتاج بسبب حاجته الى السيولة وضعف احتياطياته المالية، وأن السوق على المديين المتوسط والبعيد لديه من عوامل القوة في الطلب ما هو أعلى بكثير من قدرة العرض على ملاحقاتها، وأن منتجي النفط الصخري لا يستطيعون تحمل هبوط السعر دون الـ ٧٠ دولارًا للبرميل؛ حيث تصل كلفة إنتاج البرميل من النفط الصخري وفق التقديرات المتحفظة ما بين ٥٠ – ٧٠ دولارا للبرميل، ومعظم المستثمرين في إنتاج هذا النفط هم من الشركات الصغيرة التي استثمرت أموالاً ضخمة في هذا الإنتاج، وهي تريد استرداد إنفاقها في أقل فترة ممكنة، والأسعار النفطية الحالية لا تعكس تغيرات جوهرية في عوامل السوق بقدر ما تعكس تأثيرات ضخمة لعمليات المضاربة، فضلاً عن أن الوضع الحالي لأسعار النفط يسهم في سرعة عودة الانتعاش للاقتصاد العالمي، ومن ثم قوة الطلب على النفط في فترة قصيرة.

والأسعار المنخفضة للنفط تحمل معنى سياسيا واضحا؛ إذ تعني مزيدًا من الضغط على الاقتصادين الروسي والإيراني، فبعد أن خسر الروبل نحو ثلث قيمته على مدى عام بسبب العقوبات الاقتصادية الغربية، وتراجع سعره إزاء الدولار إلى مستوى قياسي (٥٠ روبلا لكل دولار بينما كان قبل شهر ٤١ روبل للدولار) فإن نصف عائدات الصادرات الروسية يأتي من تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، واعتمدت خطة إنفاق الحكومة الروسية لعام ٢٠١٤ على أساس أن سعر برميل النفط الخام يبلغ ٩٣ دولارًا، ولكن في ضوء الانخفاض الحالي فإن ميزانية ٢٠١٥ تخفض السعر إلى ٧٣ دولارًا للبرميل، أما إيران فإنها تخسر نحو ٣٠٪ من إيراداتها نتيجة هذا الانخفاض، بما يشكل ضغطًا إضافيًّا على هذين الاقتصادين لحملهما على التجاوب مع شروط المصالحة الغربية.

بيد أن انخفاض أسعار النفط الخام يعني بالمقابل أن كلفة دعم الوقود ستقل في البلدان التي تلجأ إلى هذه السياسة ومنها مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، ففي مصر قدرت وزارة المالية أن كلفة دعم الوقود خلال السنة المالية الحالية ستنخفض إلى ٧٥ مليار جنيه مصري (الدولار = ٧,١٥ جنيه مصري) بدلاً من ١٠٠ مليار جنيه مصري، كما أن مبلغ دعم مبيعات منتجات النفط والغاز في السوق المحلي البحريني والمقدر له نحو ٩٦١ مليون دينار في ميزانية ٢٠١٤ سينخفض بما لا يقل عن ١٥٪، وفيما عدا الكويت وقطر فإن الأسعار الحالية للنفط الخام تقل كثيرًا عن سعر التعادل للميزانيات العامة؛ إذ قدر سعر التعادل للميزانية الكويتية بـ ٥٤,٢ دولارا للبرميل، ولميزانية قطر ٥٤,٨ دولارا للبرميل، وهو ما يعني أن ميزانية كل من هذين البلدين لن تحقق عجزًا، في مقابل عجز محتمل في الميزانيات العامة لباقي دول مجلس التعاون الخليجي، قد يقلل من احتماليته تمتع هذه البلدان بسعر مرتفع للنفط في النصف الأول من العام، وتعتبر مملكة البحرين أكثر البلدان الخليجية تعرضًا لهذا الاحتمال، في ضوء ارتفاع سعر التعادل البالغ ١٢٥,٤ دولارا للبرميل حتى فوق الأسعار التي كانت سائدة في النصف الأول من العام، ناهيك عن انخفاض كميات التصدير.

ومرة أخرى يعيد سيناريو الأسعار المنخفضة تأكيد ضرورة السير بخطى أسرع في تنفيذ استراتيجية تنويع مصادر الدخل حفاظًا على استدامة معدلات النمو الاقتصادي، وخروج الاقتصادات الخليجية من حالة الانكشاف الكبيرة كتغيرات السوق النفطي، وهذه الاستراتيجية التي تبنتها كل البلدان الخليجية منذ استقلالها، ومضى كل منها منفردًا ومتعاونًا مع أشقائه في تنفيذها، ما زالت تتطلب الكثير، وخاصة في مجالات الصناعات التحويلية والخدمات والصيد البحري؛ حيث تملك المنظومة الخليجية فرصًا واعدة، تزيد كثيرًا عما لدى سنغافورة مثلاً وهي الجزيرة الصخرية الصغيرة التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية حتى مياه الشرب، وأصبحت الآن في مقدمة دول العالم في العديد من المؤشرات التنموية، وفي عصور سابقة فيما قبل النفط امتدت تجارة عُمان إلى شرق إفريقيا وجنوب وجنوب شرقي آسيا، واستوطن تجار عمان واليمن هذه المناطق، بل كانوا عاملاً قويًّا في تغيير ثقافتها، وأمكن للبحرين ذات الموارد النفطية الصغيرة أن تخلق من استثمار موقعها الجغرافي ومواردها البشرية، تميزًا في الخدمات المالية، حتى أصبح قطاع هذه الخدمات هو الثاني في الترتيب بعد القطاع النفطي، كما أمكن لإمارة

دبي أن تصنع نموذجًا للتنمية من دون نفط، تميز في مجالات خدمات الأعمال والتجارة والاستثمارات العقارية، وقوة الدفع التي يكتسبها تنمية القطاعات غير النفطية تأتي من تعزيز التكامل والتعاون البيني داخل المنظومة الخليجية وهو الهدف الذي سعت إليه وجعلت الوحدة الخليجية هي غايتها الأسمى.

٢٠١٤/١٢/٢٦

ندوة في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن تناقش: «النزاع حول مصادر المياه في الشرق الأوسط: نظرة عامة حول الحصص المائية- السياسية»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعد قضية المياه من أهم القضايا المؤثرة في كثير من سياسات دول العالم، فتقارير الأمم المتحدة والاستخبارات الأمريكية الصادرة في هذا الشأن تؤكد أنه بحلول عام ٢٠٣٠ سيعيش نصف العالم في مناطق شحيحة المياه، وستزيد الدول التي تعاني من ندرة المياه بحلول عام ٢٠٢٥ إلى ٣٠ دولة في العالم، تمثل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يزيد على نصفها، كما أنها ستشهد نزاعات حول المياه سواء بين دول المنطقة أو مع دول خارجة عنها، وخاصة في مناطق الأحواض المشتركة، والتي ستقوم بعض دولها باستخدام المياه للضغط على جيرانها.

وهو ما سيخلق بحسب التقارير نفسها بحلول عام ٢٠٤٠ مزيدًا من عدم الاستقرار السياسي وإعاقة للنمو الاقتصادي بسبب أزمة غذاء محتملة، وخاصة أن حوالي ٨٠٪ من أراضي منطقة الشرق الأوسط تعد أراضي جافة وشبه جافة، ويفاقم من ذلك الزيادة السكانية والتطور التكنولوجي وزيادة الاستهلاك.

ومن هنا تنبع أهمية الندوة التي نظمتها كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن يوم ٣ ديسمبر ٢٠١٤، تحت عنوان: «النزاع حول مصادر المياه في الشرق الأوسط: نظرة عامة حول الحصص المائية- السياسية»، والتي حاضر فيها د«فرانسوا بوديك»، الباحث المساعد في «مركز أبحاث العالم العربي الحديث»، مقدمًا ورقة بحثية كانت محور مناقشة المشاركين في الندوة.

وفي البداية، أكد «فرانسوا بوديك» أن ملف المياه في منطقة الشرق الأوسط يفاقم جملة الأحداث المتوترة فيها سواء أكانت اقتصادية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية، عارضًا للقضايا الجدلية حول ثلاثة من أنهار المنطقة (النيل ودجلة والفرات والأردن)، وكيف أنها تؤثر سياسيًّا وعسكريًّا على العلاقات بين الدول التي تمر بها هذه الأنهار فضلاً عن دول المنبع ودول المصب.

ومن وجهة نظره فإن السياسات المائية التي تتبعها دول المنطقة هي أساس النزاعات الدائرة في المنطقة، حيث ذكر أن هناك ثماني قضايا أساسية مرتبطة بهذا الأمر، وهي: العجز في الموارد، وارتفاع معدل النمو السكاني، والتباين في توزيعات الموارد المائية، والتباين في معدلات الاستهلاك، والحاجة المائية، والاعتماد المشترك بين الدول المتجاورة على نفس مورد مائي واحد، والتعقيدات التي تواجهها شبكات إدارة الموارد المائية، والضعف المؤسسي، والفوضى السياسية.

فهو يرى أن الأحواض النهرية الثلاثة التي يتحدث عنها، اجتمعت في الجانب النزاعي في توزيع الموارد المائية والتوصل لاتفاقية تنظم استخدام المياه عبر التوزيع العادل، ففي حوض النيل، يحتاج الأمر – وخاصة في ظل قضية سد النهضة– إلى بذل مزيد من الجهود بالإضافة إلى المبذول حاليًّا من جميع الأطراف المعنية حول التوصل لاتفاقية جديدة تضمن الاستخدام العادل لمياه الأنهار، وفيما يخص حوض نهري دجلة والفرات، قال إن تركيا تعد سببًا في الفشل للتوصل إلى اتفاق ينظم استخدام المياه مع سوريا والعراق، فهي ترفض في الأساس أن يتم الاعتراف بأنه حوض دولي.

وأضاف أن المنشآت المائية ليست سببًا في النزاع الحاصل الآن في سوريا والعراق، إلا أن تلك المنشآت تعد من أهم الأهداف العسكرية للأطراف المتحاربة كي يمنع كل طرف وصول المياه إلى الطرف الآخر، وعن حوض نهر الأردن، قال إن إسرائيل هي التي تعد مصدر كل المشكلات في الحوض، فهي تُعطل مناقشة مسألة مشاركة الموارد المائية مع فلسطين، وتركت المسألة لحين التوصل لاتفاق نهائي بشأن الدولة الفلسطينية، كذلك فهي متهمة من الجانب اللبناني بسرقة المياه، بالإضافة إلى المياه التي تأخذها من هضبة الجولان المحتلة، ويضاف إلى ذلك سوء جودة المياه الجوفية كمصدر آخر للمياه وقلة مخزونها.

واختتم «بوديك» ورقته بالقول إنه بالرغم من أن قضية المياه ربما تلعب دورًا ثانويًّا في مسببات الصراع بين الدول في الوقت الحالي، فإن هناك من التطورات المستقبلية ما سيجعلها تحتل دورًا بارزًا في أي صراع أو نزاع في المستقبل، منوهًا إلى أنه توجد العديد من الفرص كي تتعاون دول المنطقة في حل هذه القضية.

وفي الأخير فإنه إذا كان «بوديك» قد ركز على التعاون وبحث سبل حل القضايا النزاعية في العلاقات بين دول الأحواض الثلاثة المذكورة آنفًا، فإنه يلفت النظر إلى أهمية قيام دول الخليج مع غيرها من دول المنطقة بالتعاون من أجل حل مشكلة المياه التي تعانيها، ولا سيما أنها ليست مشكلة نزاعية كالأمثلة التي تم ذكرها، ولكنها تتعلق أكثر بقضية ندرة ومحدودية المياه، فهي منطقة تعاني من مناخ صحراوي جاف، وتقل فيها مصادر المياه التقليدية، بالإضافة إلى معاناتها من نقص المخزون الاستراتيجي للمياه والذي يصل في بعض دول الخليج إلى يوم واحد كما في البحرين، وارتباطات ذلك بمشكلة الزراعة والأمن الغذائي، حيث إنه بالرغم من التكلفة الباهظة لتحلية المياه والتي تعتمد عليها دول الخليج بشكل أساسي، فإنه يوجد من الخبراء من يقول إن هذه المياه المُحلاة لا تصلح للزراعة.

وبالتالي فالمسألة تحتاج إلى زيادة التعاون بين دول الخليج فيما يخص مجالات بحث المياه وزيادة التوعية حول حسن استخدامها، ودعم دور المنظمات غير الحكومية في هذا المجال، وبحث القضايا الدولية الخاصة بالمياه وعلى رأسها قضية تسعير المياه، والسعي لزيادة المخزون الاستراتيجي للمياه، واستحداث صندوق مشترك للأمن المائي يهدف إلى تمويل وإعداد وتنفيذ مخططات الأمن المائي للخليج.

هذه التوصيات يمكن أن يتم تعميمها على جميع الدول العربية عن طريق استراتيجية شاملة للمياه، وذلك للحفاظ على أمنها المائي الوثيق الصلة بأمنها الغذائي، وعليها زيادة الاعتماد على التقنيات

الحديث، والموارد البديلة كالطاقة الشمسية، والطاقة النووية السلمية في تحلية مياه البحر، ذلك إلى جانب الاستفادة القصوى من مصادر المياه الجوفية والأمطار وتخزينها لضمان توفير الإمدادات عند الحاجة، ومعالجة وتدوير المياه المستهلكة، وإقامة مراكز أبحاث وتطوير للموارد المائية، وإعداد الكوادر الوطنية والاستفادة من الخبرات العالمية.

٢٠١٤/١٢/٢٨

الحقوق العربية في ثروات شرق المتوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ما كان لإسرائيل أن تبادر عبر تحالف شركاتها مع شركات أمريكية الى التنقيب والإنتاج والتجهيز لتصدير الثروات الغازية في شرق المتوسط قبل تحديد الحدود البحرية بينها وبين الدول المشاطئة لهذه المنطقة، إذا كانت إسرائيل تحترم قواعد القانون الدولي، وما كان لها أن تمنع السلطة الفلسطينية من حقول الغاز قبالة سواحل غزة، أو تقوم بالتنقيب عن النفط والغاز في مرتفعات الجولان السورية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٦٧، ولكن إسرائيل على عهدها في سلب الحقوق العربية منذ أن قامت كمشروع استعماري استيطاني في المنطقة، تضرب بقواعد القانون الدولي وواجبات سلطة الاحتلال التي حددتها هذه القواعد، عرض الحائط. والإدارة الأمريكية التي دأبت على استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد أي قرار يدين الأعمال الإسرائيلية العدوانية لم تغمض فقط عينيها إزاء الممارسات الإسرائيلية، ولكن شركاتها كان لها دور كبير في هذه الممارسات، فمعظم الأنشطة المتعلقة بالغاز والنفط التي تقوم بها شركة «ديلك» الإسرائيلية تتم بالتعاون مع شركة «نوبل إنرجي» الأمريكية، ولم تتحرك الجامعة العربية دفاعًا عن حقوق الدول الأعضاء فيها، بل كانت لبنان هي الدولة العربية الوحيدة التي أثارت هذا الموضوع، ونازعت إسرائيل في الحقل الكبير «ليفيا ثان».

وطبقًا للمجلة المتخصصة «أويل أند جاز جورنال» في تقريرها في يناير ٢٠١٣، فإن سوريا لديها أكبر احتياطي غاز مؤكد في شرق البحر المتوسط مقارنة بما أعلنت إسرائيل وقبرص ولبنان أنه احتياطيها، وقدر هذا الاحتياطي بأنه من الضخامة بحيث يغطي احتياجات أوروبا على مدى ٧ سنوات، ولكن بينما بدأت إسرائيل الإنتاج من حقل «تامار» وتتأهب للإنتاج من حقل «ليفيا ثان»، في ٢٠١٦/٢٠١٧، كما تتأهب قبرص بالتنسيق مع إسرائيل للإنتاج والتصدير من حقل «أفروديت»، فإن كلاً من لبنان وسوريا قد انشغل بصراعاته الداخلية، ولم يتحرك صوب استخدام احتياطياته، كما أقلعت الشركات الغربية عن القيام بعمليات التنقيب قبالة السواحل السورية، بذريعة الاضطرابات السياسية في المنطقة، ولكن طبقًا لتقرير الكونجرس الأمريكي عن سوريا عن ٢٠١٣، فإن الحكومة السورية قد دخلت في مباحثات مع شركات صينية وروسية للتنقيب عن النفط والغاز في البحر، وقدرت المجلة السابق الإشارة إليها أنه فضلاً عن ثروات النفط والغاز قبالة السواحل السورية، فإن سوريا لديها احتياطي نفط صخري يقارب ٥٠ مليار طن، ولهذا فإن الشركات الروسية المملوكة للحكومة لديها مصلحة قوية في بقاء نظام بشار الأسد، وقد كان اعتذار إسرائيل لتركيا في مارس ٢٠١٣ عن حادثة الاعتداء على السفينة مرمرة

في ٢٠١٠، وهو الاعتذار الذي تم بإيعاز من الرئيس الأمريكي «أوباما»، تمهيدًا لتجاوب تركيا مع المشروع الإسرائيلي لمدّ خط أنابيب نقل الغاز من الحقول التي تدعي إسرائيل ملكيتها إلى أوروبا عبر تركيا.

وحاليًّا تقوم إيران وروسيا بتزويد تركيا باحتياجاتها من النفط والغاز، وبدائل إسرائيل لنقل الغاز الى أوروبا هي عبر قبرص، التي تفاهمت معها في هذا الشأن، الأمر الذي يتعارض تمامًا مع المصالح التركية، في جعل تركيا محطة مرور رئيسة لتزويد أوروبا بالغاز سواء ذلك القادم من الشرق أو الجنوب.

وطبقًا للإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة في تقريرها في أغسطس ٢٠١٣، فإن منطقة شرق البحر المتوسط، وخاصة حوض «ليفيا ثان» لديها الإمكانية الكبيرة لتغيير خريطة عرض الطاقة، ولكن النزاعات المسلحة، والنزاعات الإقليمية، وعدم اليقين الذي يحيط مؤشرات الاقتصاد الكلي لدول المنطقة هي أمور تقيد إمكانية تطور هذا الوضع في الأجل القصير، وقد حددت الإدارة الأمريكية هذه المنطقة بقبرص وإسرائيل والأردن ولبنان وسوريا وفلسطين، والتي يبلغ سكانها معًا نحو ٦٢ مليون نسمة في ٢٠٣٠، وطبقًا لمستوى الاستهلاك الحالي للطاقة فإن ما لديها من احتياطي نفط وغاز لن يستمر طويلاً، ولكن الاكتشافات التي تمت مؤخرًا للموارد الهيدروكربونية في حوض «ليفيا ثان» بمقدورها تلبية احتياجات هذه المنطقة والتصدير. ولكن العوامل السياسية والأمنية تحد من هذه الإمكانية.

وتشتمل منطقة شرق المتوسط على ثمانية أحواض رئيسة، وهي: حوض قبرص، مرتفعات إراتو سينس، حوض اللاذقية، حوض «ليفيا ثان»، حوض جوديا، حوض دلتا النيل، حوض غرب المديرية العربية، حوض زاجروس، ويقع معظم الإنتاج الحالي في أحواض دلتا النيل، وغرب المنطقة العربية وزاجروس، ومعظم حوض دلتا النيل يقع في المياه الإقليمية لمصر مع مساحة صغيرة تحت السيطرة القبرصية، أما غرب المنطقة العربية فتغطي مساحات واسعة من الأردن وسوريا وتمتد داخل العراق والسعودية وتركيا، بينما زاجروس يمتد من تركيا شمالاً عبر العراق وإيران وينتهي عند خليج عمان في الجنوب، ومعظم حقول سوريا جزء من حوض زاجروس، ولكن الأغلبية العظمى لحقول هذا الحوض موجودة في العراق وإيران والسعودية.

وفي عام ٢٠١٠ قدر المسح الجيولوجي الأمريكي أن حوض «ليفيا ثان» يحوي ١,٧ مليار برميل نفط، و١٢٢ تريليون قدم مكعبة غازا، ويغطي احتياطي النفط احتياجات دول هذا الحوض التي سبق ذكرها لمدة ٢٠ عامًا، بينما يسمح احتياطي الغاز بالتصدير، وفي يناير ٢٠١٣ كان معظم احتياطي الغاز في شرق المتوسط يخص سوريا، بينما الاكتشافات الجديدة جعلت إسرائيل صاحبة النصيب الأكبر في احتياطيات هذا الغاز، وإذا كانت هذه الاحتياطيات من نفط وغاز لا تمثل نسبة كبيرة من الاحتياطي العالمي، فإنها تعني الكثير لدول هذا الحوض صاحبة الحق في هذه الثروات، من حيث دلالاتها الاقتصادية في تحقيق اكتفاء ذاتي من الطاقة على مدى عقود، فضلاً عن عائدات التصدير، وكانت تقديرات مجلة النفط والغاز أن احتياطيات النفط تصل إلى ٢,٥ مليار برميل معظمها يخص سوريا،

واحتياطيات الغاز ١٨,٢ تريليون قدم مكعبة، رفعتها اكتشافات قبرص وإسرائيل إلى نحو٤٠ تريليون قدم مكعبة، مع رفع احتياطيات إسرائيل من ١٠ مليارات قدم مكعبة في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٣٣ تريليون قدم مكعبة في ٢٠١٣، ويوضح الجدول التالي اكتشافات حقول الغاز في هذه المنطقة:

ومازالت لبنان في مرحلة إعطاء التراخيص للتنقيب، أما سوريا فبرامجها مؤجلة بفعل الأزمة السياسية التي تعيش فيها الآن والتي أفقدتها نصف إقليمها، وبهذه الاكتشافات أصبحت إسرائيل صاحبة النصيب الأكبر في احتياطي الغاز في هذه المنطقة تليها سوريا البالغ احتياطيها ٨,٥ تريليونات قدم مكعب في مقابل أن سوريا لديها أكبر احتياطي نفط خام يبلغ ٢,٥ مليار برميل من إجمالي ٢,٥١ مليار برميل لدول هذه المنطقة، ولكن التوزيع الجغرافي للاكتشافات الغازية الجديدة شرق المتوسط يفتح بابًا جديدًا للنزاع في هذه المنطقة الملتهبة، ولكن إسرائيل مضت في استغلال هذه الاكشافات وقد وجدت أنها تغطي احتياجاتها من الكهرباء لمدة ٩٠ عامًا، ولم تجد معارضة رسمية عربية صريحة اللهم من لبنان التي أعلنت أن ٣٣٠ ميلا مربعًا من منطقة حوض ليفيا ثان تدخل في منطقتها الاقتصادية الخالصة، وهدد حزب الله اللبناني بضرب منشآت التنقيب عن الغاز الإسرائيلية، ما دعا إسرائيل إلى تعزيز الحماية البحرية لهذه المعدات، فضلاً عن ترسيم حدودها البحرية مع قبرص وتنسيق التعاون العسكري معها، وكبتت بقوة السلاح المطالبات الفلسطينية في حقل غاز غزة؛ إذ كانت غاراتها المتكررة على قطاع غزة تأتي غالبًا في أعقاب جولة مباحثات حول استغلال هذا الحقل وقرب التوصل إلى نتائج، ما يعيد هذه المباحثات إلى المربع الأول، فهل تتحرك الجامعة العربية مطالبة بالحقوق العربية، أم تترك الأمر للدول العربية وشأنها، ليكون ضياع الحقوق العربية في ثروات المتوسط جزءا من مسلسل ضياع هذه الحقوق المستمر من ١٩٤٨.